الشَّرح المعاصر

لكتاب سيبويه

الأستاذ الدّكتور

هادي نهر

عميد كلية الآداب واللّغات – جامعة جدارا للتّميز

المجلّد الرّابع

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

اربد – الأردن

2014

فهرس المحتويات

المطابقة العددية في النعت السببي والمبتدأ والخبر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسنُ الكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبواه، وأحسنٌ أبواه، وأخارجٌ قومُك، فصار هذا بمنزلة قال أبواك وقال قومُك، على حدّ من قال: قومُك حَسَنُونَ إذا أخروا، فيصير هذا بمنزلة أذاهبٌ أبواك، وأمنطلقٌ قومُك. فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت: قومُك منطلقون، وقومُك حسنون، كما تقول أبواك قالا ذاك، وقومُك قالوا ذاك)[1].

أقول:

أولاً: ممّا كانت دلالة النعت السببي على صفة في شيء بعده له علاقة أو صلة وارتباط بالمنعوت إليه، أي يمتُّ إليه بسبب لزم أن يطابقه في شيئين من العشرة السابقة وهما:

أ- التنكير أو التعريف.

ب- علامات الإعراب.

فيكون حكم النعت السبي حكم الفعل الذي يصحّ أن يحلّ محله في التركيب المعين قال تعالى: ﴿أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [من سورة النساء: 75]، فالظالم: نعت للقرية، وهو مذكّر والمنعوت مؤنث هو (القرية) ولو وضعنا مكان النعت فعلاً لكان مذكّراً، وقلنا: من هذه القرية التي يظلم أهلها، وليس بخاف تطابقهما في الحركة الإعرابية، وكذلك يتطابقان في التعريف والتنكير.

أمّا من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث فأمر ذلك كأمر الفعل الذي يحلّ النعت لو حذفته وأنبته منابه، تقول: مررت بامرأة شاعرٍ أبوها، فلا يتبعه في التأنيث، ومررتُ برجلٍ شاعرةٍ أمُّهُ، فلا يتبعه في التذكير.

---

[1] سيبويه: 2/ 36.

ثانياً: وسيبويه في هذا النص الذي بين أيدينا يبدأ بعرض الأحكام الخاصة بالمطابقة العددية في النعت السّبي فيرى الآتي:

أولاً: أن النعت السّبي إذا لم يضف إلى معموله، وارتفع به الاسم الظاهر، أو مضمره، يعامل من حيث العددية معاملة الفعل.

تقول: مررتُ برجلينِ كاتبٍ أبوهما.

و: مررتُ برجالٍ كاتبٍ أبوهم.

من غير أن يتبع النعتُ السّبي (كاتب) المنعوت لا في التثنية ولا في الجمع، وذلك أنك لو وضعت الفعل هنا قلت: كاتب أبواهما، وكاتب أبوهم.

وتقول: مررتُ بامرأتين كاتب أبوهما، بعدم المطابقة بين النعت (كاتب) والمنعوت (امرأتين) لا في العددية وهي التثنية هنا، ولا في التأنيث، وصار هذا بمنزلة: قال أبوهما، وقال أبوهم.

وعلى التقدير والتأخير يكون بمنزلة: أبوهما كاتبان، فإذا أخّرنا نقول: أكاتب أبوهما.

ثانياً: يرى سيبويه أننا إذا قدّمنا الاسم (بدأنا به) أجرينا الخبر على المبتدأ بحسب العددية لوقوع الخبر موقع الفعل، فنقول:

قومك منطلقون، وكاتبون، وحسنون، مثلما نقول:

قومك ينطلقون، ويكتبون، ويحسنون

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن بدأت بنعتٍ مؤنثٍ فهو يجري مجرى المذكّر إلاّ أنّك تدخل الهاء، وذلك قولك: أذاهبةٌ جاريتاك، وأكريمةٌ نساؤكم، فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل، إذا قلت: قالت نساؤكم، وذهبتْ جاريتاك، وإنّما قلت: أكريمةٌ نساؤكم على قول من قال: أنساؤكم

كريماتٌ، إذا أخّر الصفةَ، والألفُ والتاء، والواو والياء والنون في الجميع، والألفُ والنون في التثنية، بمنزلة الواو والألف في قالا وقالوا، وبمنزلة الواو والنون في يقولون) [1].

أقول:

إذا تقدّمت الصفة في النعت السّببي على الاسم المرفوع بها جاءت مفـردة (موحـدة) لوقوع الصفة موقع الفعل، أمّا إذا تأخّرت فتجمع تقول:

أذاهبةٌ جاريتاك، بتوحيد (ذاهبة)، والهاء في (ذاهبة) كالتاء في الفعـل، لأنـك تقـول: أذهبت جاريتاك.

وتقول: أكريمة نساؤكم، على تقدير: أكرمت نساؤكم.

فإذا تأخّرت الصفة جمعت تقول:

أنساؤكم كريماتٌ

أصديقتاك ذاهبتان.

والألف والتاء، والألف والنون ومثلهما الواو والنون في الجمـع بنوعيـه وفي التثنيـة تكون بمنزلة الواو في: يذهبون، والألف في: يذهبان.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك: أقُرشيٌ قومُك وأقرشـيٌ أبـواك، إذا أردتَ الـصفة جـرى مجـرى حَـسَنٌ وكريم، وإنّما قالت العربُ: قال قومُك وقال أبواك؛ لأنّهم اكْتَفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا.

قال الشاعر:

ألَـيْسَ أكْـرَمَ خَلْـقِ الله قـد عَلِمُـوا ... عند الحِفـاظِ بَنُـو عمـرِو بـنِ حُنْجـودِ

---

[1] سيبويه: 2/ 36.

صار ليس ههنا بمنزلة ضَرَبَ قومَك بنو فلان؛ لإن ليس فعلٌ فإذا بدأتَ بالاسم قلت: قومُك قالوا ذاك، وأبواك قد ذهبا؛ لأنّه قد وقع ههنا إضمارٌ في الفعل وهو أسماؤهم، فلابُدَّ للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر، وحين قلت: ذهب قومُك لم يكن في ذَهَبَ إضمارٌ، وكذلك قالت جاريتاك وجاءت نساؤك، إلاّ أنّهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التأنيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون لـمّا بدءوا بالفعل في تثنية المؤنّث وجمعه، كما حذفوا ذلك في التذكير)[1].

أقول:

أولاً: يجري الاسم المنسوب مجرى الوصف (اسم الفاعل أو اسم المفعول) ونحوهما من الصفات الفاعلة، فيفرد إذا تقدّم، ويطابق إذا تأخّر، نحو:

أقرشيٌّ قومُك، وأقرشيٌّ أبواك؟

في معنى: أيتقرّش قومُك، أو أبواك؟

والعرب تقول: قال قومُكم، وقال أبواك، بعدم الإضمار في الفعل قال، لأنّ فاعله اسم ظاهر، ولذلك يقول سيبويه أنّهم (اكتفوا بما أظهروا) ولذلك لم يقولوا: قالوا قومُك، وقالا أبواك.

ومن توحيد الفعل استشهد سيبويه بقول الشاعر[2]:

أَلَيْسَ أَكْرَمَ خَلْقِ الله قد عَلِمُوا   عند الحِفاظِ بَنُو عمروِ بنِ حُنْجودِ

والشاهد فيه: إفراد (ليس) وإنْ كان المبني عليه دالاً على الجماعة شأنه شأن الأفعال التي تتقدّم على فاعليها.

والحنجد: دويبة، والضمير في (علموا) عائد إلى الناس، والحفاظ: المحافظة على الأعراض عند الحرب أو المهاجاة.

---

(1) سيبويه: 2/ 36-37.

(2) ينظر: ابن منظور: (حنجد).

ثانياً: وإذا قلت: نجحَت ابنتاك، ونجحَت أخواتك، ويتقدّم الفعل لم تضمر لأنّ الفاعل اسم ظاهر، واكتفيت بإدخال تاء التأنيث الساكنة للدلالة على أنّ الفاعل مؤنث لا مذكّر، ولا حاجة لهذه التاء حين يكون الفاعل مذكّراً.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن بدأت بالاسم قلت: نساؤك قُلْنَ ذاك، كما قلت: قومك قالوا ذاك، وتقول: جاريتاك قالتا كما تقول: أبواك قالا، لأنّ في قُلْنَ وقالا إضماراً كما كان في قالا وقالوا.

وإذا قلت: ذهبت جاريتاك أو جاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمارٌ، ففصلوا بينهما في التأنيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع، وإنّما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنّها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنّما هي كهاء التأنيث في طلحة، وليست باسم. وقال بعض العرب: قال فُلانةُ)[1].

أقول:

إذا قدّمنا الاسم أضمرنا في الفعل ضميراً يدل على نوع الاسم المتقدم من حيث التذكير أو التأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، تقول:

أبواك قالا

وبناتُك قُلْنَ

وأبوك قال، ووالدتك قالت، وفلان قال، وفلانة قالت، وبعض العرب يقول: قال فُلانةُ، بحذف علامة التأنيث.

من مواضع تأنيث الفعل للفاعل أو تذكيره

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكلّما طال الكلامُ فهو أحسنُ، نحو قولك: حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ، لأنّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ، وكأنّه شيءٌ يصير بدلاً من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقةٌ وزناديقُ، فتحذف الياء لمكان الهاء، وكما قالوا في مُغْتلم: مُغَيْلِمٌ ومُغَيْلِيمٌ، وكأن الياء صارت

---

(1) سيبويه: 2/ 37-38.

بدلاً مـمّا حذفوا، وإنّما حذفوا التاء لأنّهم صار عندهم إظهار المؤنّث يكفيهم عـن ذكـرهم التاء، كما كفاهم الجميعُ والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف، وهـذا في الواحـد مـن الحيوان قليلٌ، وهو في الموات كثير، فرقوا بين المـوات والحيـوان كمـا فرقـوا بـين الآدمّـيينَ وغيرهم، تقول: هم ذاهبون، وهم في الدار، ولا تقول: جمالُك ذاهبـون، ولا تقـول: هـم في الدار وأنت تعني الجمال، ولكنّك تقول: هي وهنّ ذاهبةٌ وذاهباتٌ.

ومـمّا جاء في القرآن من الـمَوات قد حذفت فيه التاء قوله عزّوجلّ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [مـن سـورة البقـرة: 275]، وقولـه: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [من سورة ال عمران: 105][1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- طال الكلام: أي يكون المسند في غير موضعه كان يتقدّمه المنصوب ويتـأخّر هـو كمـا في: حضر القاضي امرأةٌ، بتقدم (القاضـيَ) وتـأخّر (امـرأة) ويكـون المقـصود بطـول الكلام بعدها عن موضعها الأصل وهو بعد الفعل مباشرة، وقد يكون المقصود بطول الكلام بكثرة وحداته البنائيـة حتـى إنْ كـان علـى مستوى المفـردة واحـدة فزنـاديق (أطول) من: (زنادقة) الأول على سبعة أحرف والثاني على ستة، والتـاء المربوطـة في (زنادقة) عوضاً أو بدلاً من الياء في (زناديق)، ولذلك يقول سـيبويه: (وتحـذف اليـاء لمكان الهاء)، كما هو الحال في: مُغتلمٌ، ومُغيلـمٌ، ومُغيليمٌ، فالياء بدل مـمّا حذفوا مـن: مغتلم، والمغتلم: الذي اشـتدت غُملتـه، واغـتلم البحـر: هـاج واضـطربت أمواجـه، والغيلم: الشاب العريض المفرق والكثير الشعر[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 38-39.

(2) المعجم الوسيط: 2/ 660.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ العرب تحذف علامة التأنيث من الحيوان مع الفعل، والمبرد ينكر ذلك يقول: فأمّا ضرب جاريتُك زيداً، وجاء أمتُكَ، وقام هند، فغير جائز، لأنّ التأنيث هذا تأنيث حقيقي، ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيداً، نحو: هُدِمَ دارُكَ، وعُمِرَ بلدتك، لأنّه تأنيث لفظ لا حقيقة تحته[1].

ثالثاً: ومثلما فرقوا بين الناس وغيرهم من غير الآدميين في حذف تاء التأنيث، فرّقوا بين اللفظ الدال على (الموات) وما فُنِي واندثر، واللفظ الدال على الحيوان فقالوا:

الضيوفُ ذاهبوان، وهم في الدار.

ولا يقولون: خيولك ذاهبون، ولا: هم في الدار، وأنت تريد: بـ (هم) الخيول.

ولكن يقولون: هُنّ في الدار، وهي ذاهبة، والخيول منطلقاتٌ.

رابعاً: وممّا جاء في القرآن الكريم من الموات بحذف التاء قوله عزوجل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ [من سورة البقرة: 275]، وقوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ [من سورة ال عمران: 105].

والفاء استئنافية، و(موعظة) فاعل (جاء) مؤخّر.

و(ما) مصدرية، و(البيناتُ) فاعل مؤخّر.

لأنّ الفاعل تأخر عن الفعل وتقدّم المفعول به (طال الكلام) على حدّ تعبير سيبويه، فجاء الفعل مذكّراً، وذلك جائز لا واجب، لأنّ الفعل جاء بالتأنيث أيضاً في كثير من آيات الذكر الحكيم، قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡ﴾ [من سورة البقرة: 213]، و ـال عزوجل: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ [من سورة البقرة: 253]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾ [من سورة النساء: 153].

---

[1] المبرد: المقتضب، 1/ 438.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وهذا النحوُ كثيرٌ في القرآن، وهو في الواحدة إذا كانت من الآدميين اقلُّ منه في سائر الحيوان، الا ترى أن لهم في الجميع حالاً ليست لغيرهم، لأنهم الأولون وانهم قد فُضلوا بما لم يفضَّل به غيرهم من العقل والعلم، وامَّا الجميع من الحيوان الذي يُكسَّر عليه الواحد، فبمنزلة الجميع من غيره الذي يُكسَّر عليه الواحدُ في أنّه مؤنث، الا ترى أنّك تقول: هو رَجلٌ، وتقول: هي الرِّجالُ، فيجوز لك، وتقول: هو جَمَلٌ وهي الجمالُ، وهو عيرٌ وهي الأعيارُ؛ فجرت هذه كلُّها مجرى هي الجُذوعُ، وما أشبه ذلك يجري هذا المجرى؛ لأنَّ الجميع يؤنث وإنْ كان كلّ واحد منه مذكراً من الحيوان، فلما كان كذلك صيّروه بمنزلة الموات؛ لأنه قد خرج من الأول الامكن حيث أردت الجميع، فلمّا كان ذلك احتملوا أن يجروه مجرى الجميع الموات، قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتك، وقالوا فيما لم يُكسَّر عليه الواحد لأنّه في منى الجمع كما قالوا في هذا، كما قال تعالى جده: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ﴾ [من سورة يونس: 42]، إذ كان في معنى الجميع وذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [من سورة يوسف: 30])[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لأنهم الأولون ..... من العقل والعلم: الأولون في الخلق، والمكرّمون دون سائر المخلوقات بالعقل والعلم.
- يُكسَّر عليه الواحد: أي يجمع جمع تكسير.
- الأوّل الأمكن: هو المخلوق العاقل الذي يقع فيه الفرق بين المذكّر والمؤنث.
- الاسم في معنى الجمع.

---

[1] سيبويه: 2/ 39-40.

ثانياً: جموع التكسير كلّها مؤنثة يستوي في حكم اللفظ المؤنث منها والمذكّر، وما يعقل وما لا يعقل، والحكم في تأنيثها حكم تأنيث الموات، لأنّ تأنيث الجموع غير حقيقي أي تأنيث كلّ جمع من الجموع لفظي (لأنّ تأنيثه بسبب أنّه بمعنى الجماعة)[1]، ويُستثنى من ذلك جمع المذكر العاقل السالم فإنّه مذكّر.

تقول: هي الرجال، وهي الجمال، وهي الأعيار.

وفعل الرجال وجاء النساء، ومعنى الأيام، وفعلت الرجال، وتقول في العاقل: جاءت أخواتك، وجاءت بناتك، بتأنيث الفعل للفاعل لأنّه جمع تكسير، ويجوز التذكير.

فإنْ أفرد لزمت الفعل التاء، تقول: جاءت أختك، وجاءت ابنتك.

ثالثاً: أمّا الاسم المجموع جمع جنس، وهو كلّ اسم جنس يفرق بينه وبين واحده التاء المربوطة كـ نخل ونخلة، وتمر وتمرة، فيذكّر حملاً على اللفظ، ويؤنث حملاً على المعنى، لأنّه بمعنى الجماعة، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [من سورة القمر: 20،] وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [من سورة الحاقة: 7]، وآية القمر بلا تاء التأنيث، أي: منقطع.

وآية الحاقة تاء التأنيث، أي: ساقطة[2].

أمّا الاسم وهو ما ليس له واحد من لفظه كـ (نسوة) فيجري مجرى الجمع المكسر بغير تأنيث في الفعل، وقد استشهد سيبويه له بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [من سورة يوسف: 30].

فذكّر الفعل (قال) (لأنّ (نسوة) اسم مفرد لجمع المرأة وتأنيثه غير حقيقي كتأنيث اللمّة؛ ولذلك لم تلحق فعله تاء التأنيث)[3]، اللمّة: جماعة الأصحاب في السفر.

---

(1) الميلاني: شرح المغني في النحو، ص 152.

(2) ينظر: الميلاني: شرح المغني في النحو، ص 154.

(3) الزمخشري: الكشاف، 2/ 461.

لغة أكلوني البراغيث

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانةُ)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، قال الشاعر، وهو الفرزدق:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمُّه ... بحورانَ يَعصِرْنَ السَّليطَ أقاربُه

وأمّا قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [من سورة الأنبياء: 3]، فإنّما يجيء على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جل وعز: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ على هذا فيما زعم يونس، وقال الخليل رحمه الله: فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات)[1].

أقول:

قلنا إنّ الفعل إذا خلا من الضمير لم نأتِ فيه بعلامة تثنية ولا جمع فنقول: نجح أخوك، ونجح أخواك، ونجح أخوتك، بإيراد الفعل (نجح) بلفظ واحد، لعدم وجود ضمير فيه، لأنّه رفع اسماً ظاهراً على الفاعلية، ويرى سيبويه هنا أنّ بعض العرب تظهر الضمير في الفعل، فيقال عندهم: نجحا أخواك، ونجحوا أخوتك، وكأنّهم شبّهوا إظهار الضمير في: نجحا ونجحوا، بإظهار تاء التأنيث في قولهم: قالت فلانةٌ، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا للمثنى وللجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، والجمع بين الضمير في الفعل والاسم الظاهر المرفوع لهجة عربية قليلة تسمّى (لغة أكلوني البراغيث) وعليها جاء قول الفرزدق[2]:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمُّه ... بحورانَ يَعصِرْنَ السَّليطَ أقاربُه

---

(1) سيبويه: 2/ 40-41.

(2) ديوانه: ص 82، وابن يعيش، 3/ 98، والبغدادي، 5/ 163، ومواضع كثيرة أخرى.

والشاهد فيه قوله: (يعصرن السليط أقاربُه) بإيراد الفعل مع ضمير النسوة مع ذكره الفاعل ظاهراً، وهو (أقاربه) وأتى به مؤنثاً لأنّه أراد الجماعات.

والبيت في معرض الهجاء، يريد أنّ المهجو قروي لا يعرف من الحياة إلاّ عصر الزيت، فهو ليس رجل حرب وهمة عالية.

ودِيَاف: قرية بالشام، وحوران مدينة من مدن الشام.

ومثل هذا قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [من سورة الأنبياء: 3]، بإلحاق الفعل (أسرّ) واو الجماعة مع أنّه رفع اسماً ظاهراً هو (الذين).

وقد فسّر سيبويه استناداً إلى أستاذيه يونس والخليل على أنّ هذه الأسماء الظاهرة بعد المضمرات جاءت على سبيل البدل منها، لأنّ المظهر يُبدل من المضمر، لا إشكال في ذلك كقول الأعشى[1]:

وكأنّه لهقُ السراةِ كأنّه ... ما حاجبيه مُعيَّنٌ بسوادِ

فحاجبيه: اسم ظاهر وهو بدل من الهاء الواقع اسماً لـ (كأنّ) قال تعالى: ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [من سورة المائدة: 71]، فكثير منهم بدل من واو الجماعة في (عمّوا) و(صمّوا)، وقال تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [من سورة الإسراء: 23].

فـ (أحدهما) بدل من الألف في : (يبلغان)، وكلُّ ذلك على لغة أكلوني البراغيث التي جمعت بين (البراغيث) و(واو الجماعة) في: (أكلوني) على بدل الاسم الظاهر من المضمر.

وقد فسّره بعض النحويين على ذلك، وزاد عليه وجهين[2]:

(1) ينظر: الباقولي: شرح اللمع، ص 130.

(2) ينظر: الباقولي: شرح اللمع، ص 130-131.

الأول: أنّ (كثيرٌ منهم) في آية المائدة: 71 مبتدأ، وما قبله الخبر.

وكذلك ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ و(أقاربه) و(البراغيث).

والثاني: أنّ هذه الضمائر أعني: الألف والواو، حرفا تثنية وجمع مجردتان من معنى الاسمية، والاسم هو الظاهر المرفوع به.

وقيل إن قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ كلام تام، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مبتدأ وما بعده خبره، أي: الذين ظلموا قالوا: ﴿هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [من سورة الأنبياء: 3].

وقد فسّر سيبويه ذلك على أنّه لـمّا قيل: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ قيل: من؟ فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ أي: هم الذين ظلموا.

والخلاصة في تأنيث الفعل للفاعل محددة بالنقاط الآتية:

أولاً: يلحق الفعل الماضي والفعل المضارع علامة التأنيث إذا كان فاعله أو النائب عن الفاعل مؤنثاً، فالماضي تلحقه (تاء التانيث الساكنة والمضارع تلحقه تاء المضارعة.

ثانياً: إذا كان التأنيث حقيقياً، وهو ما كان بإزائه من الحيوان ذكرٌ كـ (امرأة، وناقة) وجب تأنيث الفعل، نقول: نجحت فاطمة، وتتفوق زينبُ، ووجب التأنيث هنا لأنّ التأنيث في المؤنث الحقيقي لازم لوجوده، فيجب إلحاق التاء في فعله لتؤذن بتأنيث الفاعل، ولئلا يتوهم أنّ هناك فاعلاً مذكّراً منتظراً، كأن يقال: فاطمة سافر أبوها، والشمس تطلع قرنها.

ثالثاً: وإذا كان التأنيث مجازياً، أو حقيقياً، والفاعل مفصولاً بغير (إلاّ) أو غير مفصول، والفعل: نعم أو بئس، جاز الوجهان نحو:

طلع الشمس، وطلعت، ونعم المرأة فاطمةُ، ونعمتْ، وحضر القاضيَ اليوم امرأةٌ، وحضرت، والتأنيث في هذا كلّه أرجح.

وإنْ كان الفاصل (إلاّ) فالحذف واجب تقول: ما قام إلاّ فاطمةُ.

رابعاً: وإذا كان الفعل مضمراً متصلاً، وجب التأنيث سواء أكان التأنيث حقيقياً كـ (فاطمة نجحت) أو مجازياً كـ (الشمسُ طلعت)، وقد يذكر ضرورة[1]، وسيأتي سيبويه على ذكر هذا في موضع لاحق.

خامساً: وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكّر والمؤنث كـ (ربعة) وهو المعتدل من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير، وأمّا ما يستوي فيه المذكّر والمؤنث من الصفات فبالتذكير دائماً.

ومن نافلة القول أن نقرر أنّ التذكير والتأنيث من علامات الاسم وعلامة التأنيث التي تلحق الفعل إنّما تؤذن بجنس فاعله وللفصل بين الفعل الذي يقوم بالفاعل المذكّر أو المؤنث.

---

(1) ينظر: المبرد: المذكّر والمؤنث، ص 112.

عودٌ إلى حكم المطابقة العددية في النعت السببي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك شابٌ وشيخٌ وكهلٌ، إذا أردت شابَّينَ وشيخينَ وكهلين، تقول: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابهُ، ومررتُ برجلٍ شابٍّ أبواه، قال الخليل رحمه الله: فإن ثنيت أو جمعت فإن الأحسن أنْ تقول: مررتُ برجلٍ قُرَشِيان أبواه، ومررتُ برجلٍ كَهلُون أصحابهُ؛ تجعله اسماً بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ خزٌّ صُفّتُهُ.

وقال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيثُ أجرى هذا على أوله فقال: مررتُ برجلٍ حسنَين أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرشيين آباؤهم، وكذلك أفعل نحو أعوَرَ وأحمَرَ، تقول: مررتُ برجلٍ أعورَ أبواه وأحمرَ أبواه، فإن ثنيت قلت: مررتُ برجلٍ أحمران أبواه تجعله اسماً، ومن قال أكلوني البراغيث قلتَ على حدّ قوله: مررتُ برجلٍ أعورَيْن أبواه.

وتقول: مررتُ برجلٍ أعورَ آباؤه، وكأنك تكلمت به على حدّ أعورين، وإنْ لم يُتكلم به، كما توهَّمُوا في هَلكَى ومَوتَى ومَرضَى أنّه فُعِل بهم، فجاءوا به على مثال جَرحَى وقتلى، ولا يقال هُلِكَ ولا مُرِضَ ولا مُوِتَ، قال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

ولا يَشعُرُ الرُّمحُ الأصَمُّ كُعوبُه ... بثَروةِ رَهطِ الأعيَطِ المُتَظَلِّمِ

وأحسنُ من هذا أعورٌ قومُك؟ مررتُ برجلٍ صُمٌّ قومُه)[1].

أقول:

أولاً: يعود سيبويه بعد أن بيّن لنا بالأمثلة والشواهد أحكام التذكير والتأنيث داخل التراكيب اللغوية إلى بيان أحكام أخرى للنعت السببي من حيث مطابقته للمنعوت أو عدم مطابقته إفراداً، وتثنية وجمعاً؛ وقد سبق أن عرفنا ومن خلال كلام سيبويه أنّ النعت السببي إذا لم يضف إلى معموله وارتفع به الاسم الظاهر، أو مضمره يعامل من حيث العددية معاملة

---

[1] سيبويه: 2/ 41-42.

الفعل، فإذا تقدمت الصفة على الاسم المرفوع بها جاءت مفردةً سواء أكان الاسم المرفوع بها مفرداً أم مثنى أم جمعاً شأنها في ذلك شأن الفعل المتقدم على فاعله، تقول:

مررتُ بمحاربٍ أسيرٍ صاحبه.

و: مررتُ بمحاربٍ أسيرٍ صاحباه.

و: مررتُ بمحاربٍ أسيرٍ أصحابُه.

على تأويل: مررتُ بمحاربٍ أسيرَ صاحبُه، أو صاحباه، أو أصحابُه، فإذا كان الاسم المرفوع بالصفة متأخراً عنها مؤنثاً لحقت الصفة علامةُ التأنيث، تقول:

تعرّفتُ على شاعرٍ رائعةٍ قصيدتُهُ.

وتعرّفت على شاعرٍ رائعة قصيدتاه.

و: تعرّفت على شاعرٍ رائعةٍ قصائدُهُ.

ثانياً: وإذا كانت الصفة مذكّرة لزمت الإفراد سواء أكان الاسم المرفوع بها مفرداً أو مثنى أو جمعاً تقول:

مررتُ برجلٍ كهلٍ صاحبُه، أو صاحباه، أو أصحابُه.

و: مررتُ برجلٍ شابٍّ صاحبُه، أو صاحباه، أو أصحابُه.

ثالثاً: وإذا تقدّم الاسم على الصفة وأضمر المرفوع بها وجب أن تلحق علامة التثنية أو الجمع، إذا كان الاسم الذي يعود عليه ضمير الصفة مثنى أو جمعاً كما كان الحال إذا تقدم الاسم على الفعل وجب أن يُضمر في الفعل ضمير يوافق الاسم المتقدم من حيث الإفراد والتثنية والجمع، فتقول:

مررتُ برجلٍ صاحبُهُ كاتبٌ.

و: مررتُ برجلٍ صاحباه كاتبان.

و: مررتُ برجلٍ كاتبون أصحابُه.

و: مررتُ برجلٍ نساؤه كاتبات.

كما تقول: مررتُ برجلٍ صاحبُهُ كتب، وصاحباه كتبا، وأصحابُه كتبوا، ونساؤه كتبْنَ.

رابعاً: ونقل سيبويه عن أستاذه الخليل أنه إذا ثنيت الصفة المتقدمة على الاسم، أو جئت بها على هيئة الجمع، فالأحسن أن تجعل هذه الصفة كالاسم، وتنزلها منزلة قولك: مررتُ بسرجٍ خَزٌّ صُفَّتُهُ، أي أنّ الوجه والاختيار فيها الرفع على تقدير مبتدأ مضمر، فتقول:

مررتُ برجلٍ قرشيان أبواه.

و: مررتُ برجلٍ قرشيون أصحابه، أو: كهلون أصحابه.

خامساً: ونقل سيبويه عن أستاذه الخليل أيضاً أنه من قال: أكلوني البراغيث أي من اظهر الضمير مع وجود الفعل اسماً ظاهراً، لابُدَّ له أن يفعل ذلك هنا فيقول:

مررتُ برجلٍ قرشيين قومه،

و: مررتُ برجل حسنين أبواه.

وإذا كانت الصفة على وزن (أفعل) فتأتي على صورة الإفراد مع الجميع تقول:

مررتُ برجلٍ أخضر حقلُهُ، أو حقلاه، أو حقولُهُ.

ومن ذلك قول النابغة الجعدي[1]:

ولا يَشعُرُ الرُّمْحُ الأصَمُّ كُعوبُه ... بثَروةِ رَهْطِ الأعْيَطِ المُتَظَلِّمِ

والشاهد فيه: رفع (كعوبُه) بـ (الأصمّ)، وإفراده تشبيهاً له بما يأتي فيه الجمع السالم من الصفات من نحو:

مررتُ برجلٍ كاتبين قومُهُ، والأحسن على رأي سيبويه أن تأتي بالصفة على جمع التكسير تقول:

مررتُ برجلٍ صُمٌ أطفالُهُ.

والثروة: كثرة العدد، والأصمّ: الصلب، وكعوب الرمح: العقد بين أنابيبه، والأعيط: الطويل المتطاول كبراً، والمتظلم: الظالم.

يريد من كان عزيزاً كثير العدد، لا يبالي برماح الظالم.

---

(1) ديوانه: ص 144.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه، وليس يجري هذا مجرى الفعل، إنّما يجري مجرى الفعل ما دخله الألف والنون والواو والنون في التثنية والجمع ولم يغيّره، نحو قولك: حسنٌ وحسنان، فالتثنية لم تغيّر بناءه، وتقول: حسنون، فالواو والنون لم تغيّر الواحد، فصار هذا بمنزلة قالا وقالوا؛ لأنّ الألف والواو لم تغيّر فعل، وأمّا حسانٌ وغورٌ فإنّه اسمٌ كُسّر عليه الواحد، فجاء مبنياً على مثال كبناء الواحد، وخرج من بناء الواحد إلى بناء آخر لا تلحقه في آخره زيادة كالزيادة التي لحقت في قرشيٌّ في الاثنين والجميع، فهذا الجميع له بناءٌ بُني عليه كما بُني الواحدُ على مثاله، فأجري مجرى الواحد.

ومما يدلك على أنّ هذا الجميع ليس كالفعل، أنّه ليس شيءٌ من الفعل إذا كان للجميع يجيء مبنياً على غير بنائه إذا كان للواحد؛ فمن ثم صار حسانٌ، وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد، نحو مررتُ برجلٍ جُنُبٍ أصحابُه، ومررتُ برجلٍ صرورةٍ قومُه، فاللفظ واحدٌ، والمعنى جميعٌ)[1].

أقول:

قلنا إنّ الأحسن عند سيبويه أن تأتي بالصفة على جمع التكسير فتقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُهُ، أو صُمٍّ قومُهُ، وإنّما اختار سيبويه جمع التكسير في مثل هذا، لأنّ جمع التكسير لا يجري مجرى الفعل كما هو شأن الصفات المجموعة جمع مذكّر سالماً كـ(قرشيون، ومنطلقون، وكاتبون)، لأنّ هذا الجمع لا يتغيّر بناء الاسم فيه عند التثنية والجمع، فصار من هذه الناحية بمنزلة الفعل إذا اتصل به ضمير التثنية أو الجمع، تقول:

أخواك نجحا، وأخوتُك نجحوا.

فالألف والواو لم يغيّرا بناء الفعل من حيث اتصال حروفه فيما بينها، وأمّا جمع التكسير مثل: حسان، وجُنُب، وصرورة أي: (الذي لم يحجّ، أو لم يتزوج)، وصُمّ، وعُمي) وغيرها كثير فهي أسماء كسر الواحد المفرد فيها، وتغيّرت صورته، فجاءت مبنية على صيغة كبناء الواحد المفرد، فخرجت من بناء الواحد المفرد إلى بناء لا تلحقه في آخره زيادة كالتي

---

(1) سيبويه: 2/ 42-43.

تلحق جمع المذكّر السالم لألفاظ من نحو: قرشيّ، ومنطلق، وكاتب، وما أشبهها من الصفات التي يلحقها الألف عند تثنيتها، والواو عند جمعها جمع مذكّر سالماً، لأنّ ما جمع جمع تكسير لا تلحقه في آخره زيادة أمكن أن يقال فيها:

مررتُ برجلٍ صُمّ أصحابُه.

و: مررتُ برجلٍ صرورة قومُهُ

فاللفظ على الإفراد والمعنى على الجمع.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حسنٍ وحسانٍ، فإن الأجود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه، وما كان يُجمَعُ بالواو والنون نحو منطلقٍ ومنطلقينَ، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُه.

واعلم أنّه من قال ذَهَبَ نساؤك قال: أذاهبٌ نساؤك، ومن قال: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [من سورة البقرة: 275]، قال: أجائيٌ موعظةٌ، تذهب الهاء ها هنا كما تذهبُ التاء في الفعل.

وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ﴾ [من سورة القلم: 43]، قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذليُّ:

بَعيدُ الغَزاةِ فما إنْ يَزا ... لُ مُضطَمِراً طُرَّتاه طَليحا

وقال الفرزدق:

وكُنّا وَرِثْناه على عَهْدِ تُبَّعٍ ... طَويلاً سَواريه شَديداً دَعائِمُهْ

وقال الفرزدق أيضاً:

قَرَنْبَـــيٌ يَحُـــكُ قَفَـــا مُقْـــرِفٍ ... لَـــئِمٍ مَـــآثِرُهُ قُعْـــدُدِ

وقال آخر، وهو أبو زبيدٍ الطائيّ:

مُـستَحِنٌّ بهـا الرِّيـاحُ فمـا يَجْـ ... ـتَابُهـا في الظَّـلامِ كـلُّ هَجـودِ

وقال آخر، من بني أسد:

فلاقَى ابن أنثى يبتغي مثل ما ابتغى ... من القوم مَسْقِيُّ السِّمامِ حَدائدُهْ

وقال آخر، الكُميت بن معروف:

وما زِلْتُ مَحْمولاً عليَّ ضَغينَةٌ ... ومُضْطَلِعَ الأضغانِ مُذْ أنا يافِعُ[1]

أقول:

أولاً: رأينا فيما مرّ أنّ الصفات التي جاءت على مجموعة جمع تكسير قد خرجت من بناء الواحد المفرد إلى بناء آخر لا تلحقه زيادة في آخره كالزيادة التي تلحق ما يجمع جمع مذكّر سالماً.

فـ (حِسان، وصُمّ، وقُيام) وغيرها تختلف عن نحو (قرشيون، ومطلقون، وكاتبون) وذلك في أمرين:

أولهما: أنّ الصفات المجموعة جمع تكسير مبنية على مثال واحد فلفظها لفظ المفرد، ولذلك تجري مجرى الواحد من الصفات.

وثانيهما: أنها دالة على الجمع.

---

(1) سيبويه: 2/ 44-45.

ولذلك لا تجري مجرى الفعل كما هي الصّفات المجموعة جمع مذكّر سالماً، ومـمّا يدلّ على أنّ الصفات المجموعة جمع تكسير ليست كالفعل لأنّه ليس شيء من الفعل إذا أسـند إلى الاسم الظاهر الجمع يجيء على غير الصورة التي يجيء بها لو أسند إلى الاسم الظاهر المفـرد، أي أنّ الفعل المتقدّم على الاسم يلزم صورة واحدة مع الاسم المسند إليه إذا كـان مفـرداً أو مثنى، أو جمعاً، فلا يجوز إلحاق الفعل في مثل هذا علامة التثنية، أو علامة الجمع.

أمّا هذه الصفات أعني المجموعة جمع تكسير، فأنّها إذا تقدّمت على الاسم جاءت مع الجمع بصورة تخالف صورتها مع المفرد، فتقول:

مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه، بالإفراد في (حسنٍ) و(أبوه).

و: مررتُ برجل حسانٍ قومُهُ، إذا كان الاسم جمعاً.

أمّا في الفعل فيلزم صورة واحدة، تقول:

مررتُ برجلٍ حَسُنَ أبوه.

ومررتُ برجلٍ حَسُنَ قومُهُ.

وعلى هذا قيل أنّ هذه الصفات المجموعة جمع تكسير بمنزلـة الاسـم المفـرد، تقـول: مررتُ برجلٍ صُمٍّ قومُهُ.

فاللفظ عند سيبويه واحد والمعنى جمع.

أمّا ما كان مجموعاً جمع مذكّر سالماً من الصّفات كـ(قرشيون، ومنطلقـون) فـالأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المتقدم وتأتي بالصفة على صيغة المفرد، تقول:

مررتُ برجلٍ منطلق قومُهُ.

و: مررتُ برجلٍ قرشيٍّ قومُهُ.

ثانياً: وعند سيبويه أنّ من قال:

ذهبَ نساؤك، وقال فلانةُ، وحضر القاضيَ امرأةٌ لا يلحق بالفعل المسند إلى الاسـم المؤنث الحقيقي علامة التأنيث.

فيقول في الصفة:

مررتُ برجلٍ ذاهب نساؤه، ومررتُ برجلٍ ذاهبٌ ابنته.

قال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [من سورة البقرة: 275]، يقول في الوصف: أجائيٌ موعظة، بإسقاط تاء التأنيث المربوطة كما تسقط من الفعل.

وعزا سيبويه إلى أبي عمرو بن العلاء قراءة ﴿خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ﴾ ولم نعثر على ذكر لها فيما بين أيدينا، من كتب القراءات.

وحذف الهاء من الصفة كثير في الشعر، وسيقول سيبويه عن كثرته في موضع لاحق ما نصّه: (وهذا في الشعر أكثر من أن احصيه لك)، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي (ت 27هـ)[1]:

بَعِيدُ الغَزاةِ فما إنْ يَزا لُ مُضْطَمِراً طُرَّتاه طَلِيحاً

والشاهد فيه: حذف الهاء من (مضطمرة) والفاعل مؤنث مجازي هو (طُرتاه) فأنّث فاعل المذكّر حملاً على المعنى.

والطُرتان: الجُدتين اللتين في بطنه وظهره في جانبيه، ويقال لمقطع جنب الظبي طرّة، ولونه يخالف لون بطنه، والطليح: المتعب، والمضطمر: الضامر، وكلّ ذلك بسبب الغزو والصبر على الصعاب.

ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق[2]:

وكنّا وَرِثْناه على عَهْدِ تُبَّعٍ طويلاً سَوارِيه شديداً دَعائِمُهُ

والشاهد فيه: تذكير (طويل) مع أنّ فاعله هو (سواري)، وهو مؤنث مفرده: سارية، وكذا تذكيره (شديداً) ولم يقل شديدة.

والسواري: الأساطين.

والبيت في معرض الفخر بقومه الذين ثبت فيهم العزّ وعظمة الشأن.

---

(1) ديوان الهذليين، 1/ 135، وابن سيده، 2/ 27.

(2) ديوانه، 2/ 765.

وقال الفرزدق أيضاً[1]:

قَرَنْبَــيٌ يَحُـــكُ قَفَـــا مُقْـــرِفٍ لَـــــئِيمٍ مَـــــآثِرُهُ قُعْـــــدُدِ

والشاهد فيه: حذف الهاء من (لئيم) مع أنّ فاعله (مآثره) وحدها مائرة، وكان حقّه أن يقول: لئيمه، ولكنّه ذكره حملاً على المعنى.

والقرنبيّ: دويبة كالخنفساء، والمقرف: اللئيم الأب وعنى به جريراً، والقُعدد: قصير النسب، لأنّه قريب من الجد الأكبر، ومثل هذا القول أبي زبيد الطائي (ت 62هـ)[2]:

مُـسْتَحِنٌ بهـا الرِّيَـاحُ فمـا يَجْـ ـتَابُهـا في الظَّـلامِ كـلُّ هَجُـودِ

والشاهد به حذف الهاء من (مستحنّة) مع أنّ فاعله مؤنث وهو (الرياح).

والمستحنّة: التي صوتها كأنّه حنين الناقة، ويجتابها: يقطعها، والهجود: من المتضاد بمعنى: الساهر، أو الكثير النوم. يريد أنّ هذه الصحارى الواسعة التي يسمع للرياح بها حنين لا يقوى على قطعها كلّ رجل نؤوم، أو لا يقوى على قطعها إلاّ من لهم القدرة على السهر وتحمل العناء والصبر عليهما؟.

وقال مضرّس بن ربيع الأسدي[3]:

فلاقَى ابنَ أنثى يبتغي مثـل مـا ابتغـى مِـن القـوم مَـسقِيٌّ الـسِّمامِ حَدائـدُهُ

والشاهد فيه حذف الهاء من (مسقّية)، مع أن فاعله مؤنث وهو (حدائده).

وابن أنثى: يقال للتعظيم والتضخيم، كما يقال: ابن رجل.

والسمّام: جمع سَمّ، والحدائد: جمع حديدة وأراد بها السّلاح.

---

(1) ديوانه: 1/ 205.

(2) القرشي (أبو زيد): جمهرة أشعار العرب، ص 140.

(3) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 452-453.

والبيت في معرض لصٍّ لقيَ لصاً مثله يريد مثل ما يريده القائل.

وقال الكميت بن معروف (ت نحو 60هـ)[1]:

وما زِلْتِ مَحْمولاً عليَّ ضَغينةٌ ومُضطَلِعَ الأضغانِ مُذْ أنا يافِعُ

والشاهد فيه: حذف الهاء من (محمولة) مع أنّ فاعله مؤنث وهو (ضغينةٌ).

يريد أنّ له من عزة النفس ما يجعل الناس يحقدون عليه، ويضطغن عليه أي يعاديهم لذلك، فهو كثير الخصومة والمنازعة مع من يخاصمونه ويضمرون له العداوة كما يضمر هو عداوته لهم.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وهذا في الشعر أكثر من أنْ أحصيه لك، ومن قال ذهبَ فلانةُ قال: أذاهبٌ فلانةُ وأحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ، وقد يجوز في الشعر موعظةٌ جاءنا، وكأنّه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء، وقال الشاعر وهو الأعشى:

فإمّا تَرَيْ لِمّتي بُدِّلَتْ فإنّ الحَوادِثَ أوْدَى بها

وقال الآخر، وهو عامر بن جوين الطائي:

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أرْضَ أبْقَلَ إبقالَها

وقال الآخر، وهو طفيلٌ الغنويّ:

إذ هِيَ أحْوَى مِنَ الرِّبْعِيِّ حاجِبُهُ والعَينُ بالإثْمِدِ الحاريِّ مَكْحولُ[2]

---

(1) البغدادي، 2/ 89. والعيني، 3/ 324.

(2) سيبويه: 2/ 45-46.

أقول:

أولاً: ينتهي سيبويه بعد شواهد شعرية متلاحقة إلى ما ابتدأ به من أنّ المخالفة بين الصفة وما ارتفع بها من حيث التذكير أو التأنيث، ومن حيث العددية أفراداً أو تثنية أو جمعاً كثير في شعر العرب لا يحصى.

ثانياً: ويرى هنا أنّه إذا كان الفاعل مضمراً ومتصلاً وجب تأنيث الفعل سواء أكان التأنيث حقيقياً كـ (فاطمة نجحت) أو مجازياً لـ (الشمس أشرقت) وقد لا يؤنث الفعل في هذين الموضعين للضرورة الشعرية كما هو الحال في قول الأعشى[1]:

فإمّا ترَيْ لِمَّتي بُدِّلَتْ ... فإنّ الحَوادِثَ أوْدَى بها

والشاهد فيه: حذف تاء التأنيث الساكنة من الفعل (أودى) وكان حقّه أن يقول: أودتْ بها، لأنّ الفعل متحمّل للضمير العائد على (الحوادث) وهو مؤنث مجازي، للضرورة الشعر، ولعلّ المسوّغ في ذلك أنّ الحوادث بمعنى الحدثان.

واللمّة: الشعر الذي يلمّ بالمنكب، وقد يذهب بها الدهر أو يغيّرها، ومن ذلك قول عامر بن جوين الطائي (أحد معمّري الجاهلية)[2]:

فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقالَها

والشاهد فيه: حذف تاء التأنيث الساكنة من (أبقلت) للضرورة الشعرية والذي يسوّغه أنّ الأرض بمعنى: المكان.

---

(1) ديوانه، ص 171، وروايته:

فإن تعهديني ولي لمّة ... فإن الحوادث ألوى بها *

ينظر: البغدادي، 48/ 578، وابن يعيش، 5/ 95.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 28/ 361.

والمزنة: السحاب يحمل الماء، والودق: المطر، وأبقلت الأرض: أخرجت البقل، وهو ما ينبت من غير زرع.

ومن هذا قول طُفيل الغنوي (ت نحو 13ق.هـ)[1]:

إذ هِـيَ أحْـوَى مِـنَ الرِّبْعِـيِّ حاجِبُـهُ   والعـينُ بالإثْمِـدِ الحـاريِّ مَكْحـولُ[2]

والشاهد فيه: أنّه ذكر (مكحول) وهو للعين بحذف الهاء والوجه أن يقول: مكحولة لكونه خبراً لـ (العين) المؤنثة مجازياً، والذي سوّغ ذلك أنّ العين بمعنى الطرف، وأحوى: من صفات الظبي، وهو الذي عيناه كحلاوان، والربعي: المولود في الربيع والحاري: المنسوب إلى الحيرة على غير قياس.

إجراء مالا يعقل مجرى ما يعقل في الوصف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [من سورة المزمل: 18]، كقولك: (معضّلٌ) للقطاة، وكقولك: (مُرْضِعٌ) للتي بها الرضاعُ، وأمّا المنفطرة فيجيء على العمل، كقولك منشقّةٌ، وكقولك مرضعة للتي ترضع، وأمّا ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ﴾ [من سورة الأنبياء: 33]، و﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [من سورة يوسف: 4]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ [من سورة النمل: 18]، فزعم أنّه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لمّا ذكرهم بالسجود، وصار النمل بتلك المنزلة حين حدّثت عنه كما تُحدّث عن الأناسي، وكذلك (في فلك يسبحون) لأنّها جعلت – في طاعتها وفي أنّه لا ينبغي لأحد أن يقول:

---

(1) ديوانه، ص 29، وابن يعيش، 10/ 18.

(2) سيبويه: 2/ 45- 46.

مُطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحدٍ أنّه يعبد شيأ منها – بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور.

قال النابغة الجعدي:

شَرِبتُ بها والدِّيكُ يَدعو صَباحَهُ   إذا ما بنو نَعشٍ دَنَوا فَتَصوَّبُوا

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تُؤمر وتُطيع، وتفهم الكلام وتعبد، بمنزلة الآدميين.

أقول:

في قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [من سورة المزمل: 18]، أنّث (منفطر) لكونها صيغة نسب، أي: ذات انفطار، وهو يجري مجرى قولهم: امرأة مرضع، وحائض، وحامل، أي: ذات إرضاع، وذات حيض، وحمل.

وقيل أنّ الوصف (منفطر) جُعل مذكّراً لأنّ السماء بمعنى (السقف) قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [من سورة الأنبياء: 32]، قال الزمخشري: وصف لليوم بالشدة أيضاً، وإنّ السماء على عظمتها وإحكامها تنفطر فيه فما ظنّك بغيرها من الخلائق؟

وقرئ: منفطر، ومتفطر، والمعنى: ذات انفطار، أو على تأويل السماء بالسقف، أو على أنّ السماء شيء منفطر، والباء في (به) مثلُها في قولك: فطرت العودَ بالقدوم فانفطر به، يعني أنّها تنفطر بشدة ذلك اليوم وهو له كما ينفطر الشيء بما ينفطر به)[1].

أمّا: كلّ في فلك يسبحون، ورأيتهم ساجدين، ويا أيها النّمل، فيؤوّل على أنّه بمنزلة ما يعقل ويسمع، فذكّر في الفعل، و(ساجدين) و(النمل) [2] ومن ذلك قول النابغة الجعدي (ت نحو 50هـ) [3]:

---

(1) الزمخشري: الكشاف، 4/ 491.

(2) ينظر: نفسه، 3/ 399.

(3) ديوانه، ص 4، وينظر: البغدادي، 3/ 421.

شَربتُ بها والـدِّيكُ يَـدعو صَـباحَهُ إذا مـا بنـو نعـشٍ دَنَـوْا فتَـصوَّبوا

والشاهد فيه جمع (ابن) لغير العاقل على (بنـون) الـذي يجـري مجـرى جمـع المـذكّر السالم، وكان ينبغي أن يقول: بنات نعش، وكل ذلك يجري عندهم على أنّ ما هو غير عاقـل من الجموع مجـرى العـاقلين مـمَّن يـؤمرون، ويـسجدون، وينـادون، ويطيعـون، ويفهمـون الكلام.

إجراء التثنية على معنى الجمع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألت الخليل رحمه الله عن: ما أحسن وجوههما؟ فقال: لأنّ الاثنين جميعٌ، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء، وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ۝ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [من سورة ص: **21-22**].

وقد يثنُّون ما يكون بعضاً لشيء، زعم يونس أنّ رؤبة كان يقول: ما أحسَنَ رأسَيهما، قال الراجز، وهو خطام:

ظَهْراهمـــا مثـــلُ ظُهـــورِ التُّرْسَـــيْنْ

وقالوا: وَضَعا رحالهما، يريد: رحلي راحلتين.

وحدّ الكلام أن يقول: وضعتُ رحلي الراحلتين، فأجره مجرى شيئين من شيئين)[1].

أقول:

أولاً: ينقسم الاسم باعتبار دلالته على الشيء المفرد الذي لا يكون جزءاً من أجزاء، وما يكون كذلك على قسمين:

الأول: الاسم المفرد ممَّا يشكل جزءاً من أجزاء كـ (الدار، والبشر، والفرس، والقلم).

والثاني: الاسم المفرد الذي هو شيء من شيء، أي جزء من أجزاء كما هو الحال في جسم الإنسان من: (رأس، وقلب، وعين، وظهر، وبطن، ويد. ...الخ.

---

(1) سيبويه: 2/ 48-49.

وفي القسم الأول يثنى الاسم بصيغة التثنية المعروفة فيقال: داران، وبئران، وفرسان، وقلمان، ونحو ذلك[1].

وفي القسم الثاني قد يختار في التثنية لفظ الجمع، فتقول: أيديكم، وقلوبهم، وعيونه، وأنت تريد المثنى، وعلى العكس قد تطلق لفظ التثنية وأنت تريد الجمع.

وقد نقل السيوطي أنّ أبا الحسن الأخفش قد ألف كتاباً في الإفراد والجمع وذكر فيه جميع ما وقع في القران الكريم مفرداً، ومفرد ما وقع جمعاً،

وقد تناول السيوطي نفسه ذلك وزاد عليه بذكره خطاب الواحد بلفظ الجمع، والجمع بلفظ الواحد، والواحد بلفظ الاثنين، والاثنين بلفظ الواحد، والاثنين بلفظ الجمع، وخطاب الجمع بلفظ الواحد، وخطاب الاثنين بلفظ الواحد، وعكسه، وذلك كثير في القران الكريم[2].

ثانياً: ويستشهد سيبويه لشيء من هذا بقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ ۝ إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُواْ لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[من سورة ص: 21-22]،ومعنى خصمان: فريقان خصمان، والخصم والخصماء يقع على الواحد والجمع، ونحوه قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمْ﴾[من سورة الحج: 19]. وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء كقول رؤبة الذي ينقله سيبويه عن أستاذه يونس: ما أحسن رأسيهما، بتثنية (رأسيهما) على الأصل في صيغة التثنية، وقد يكون المراد الجمع، ومنه قول خطام المجاشعي[3]:

ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 4/ 155، والبغدادي، 3/ 374.

(2) ينظر: السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، 2/ 82 وما بعدها.

(3) ينظر: ابن سيده: المخصص، 9/ 7، والبغدادي، 3/ 374.

والشاهد فيه: تثنية (ظهراهما) على الأصل، والأكثر في كلامهم حين يكون مفرد الكلمة جزءاً من أجزاء الجمع كراهية لاجتماع تثنيتين في اسم واحد، لأنَّ المضاف والمضاف إليه ككلمة واحدة، ولذلك قال بعد (ظهراهما): مثل ظهور الترسين، بإضافة (ظهور) وهو جمع إلى مثنى.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأنْ يجعله خبراً فتنصبه، فأما ما استويا فيه فقوله: مررتُ برجلٍ معه صَقرٌ صائدٍ به، إنْ جعلته وصفاً، وإنْ لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به، كأنَّه قال: معه بازٌ صائداً به، حين لم يرد أن يحمله على الأوّل، وكما تقول: أتيتُ على رجلٍ ومررتُ به قائم، إنْ حملته على الرجل؛ وإنْ حملته على مررتُ به نصبته، كأنَّك قلت: مررتُ به قائماً، ومثله: نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلدِ كذا، إنْ جعلته وصفاً، وإنْ لم تجعله وصفاً نصبت، كأنَّه قال: نحن ننطلق عامدين. ومنه: مررتُ برجلٍ معه بازٌ قابضٍ على آخر، ومررتُ برجلٍ معه جُبَّةٌ لابسٍ غيرها، وإنْ حملته على الإضمار الذي في معه نصبت، وكذلك مررتُ برجلٍ عنده صقرٌ صائدٍ ببازٍ، إنْ حملته على الوصف فهو هكذا، وإنْ حملته على ما في عندهُ من الإضمار نصبت، كأنَّك قلت: عنده صقر صائداً ببازٍ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- تجعله حالاً: أي: خبراً.

ثانياً: إذا قلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به، فهناك وصفان:

الأول: جملة (معه صقرٌ) من المبتدأ المؤخر والخبر المقدم وهي في محلّ جرّ صفة لـ (رجلٍ).

---

[1] سيبويه: 2/ 49-50.

والثاني: وصف مفرد هو (صائدٍ به) مثلما تقول حازم، أو فارس، وتأويل الجملة: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٍ بصقرٍ، هذا إذا حملت (صائد) على رجل.

فإذا لم تحمله على رجل، بل حملته على الهاء في معه، وهو ما عناه سيبويه بقوله: (وحملته على الاسم المضمر المعروف) نصبته على الحال، كأنك قلت: مررتُ به صائداً، معه بازٌ صائداً به، وتقول: أتيت على رجلٍ ومررتُ به قائمٌ، فعلى الابتداء والتقدير: قائم معه، فإن نصبت فعلى الحال كأنك تقول: مررتُ به قائماً لأنك تحمله لا على (رجل) وإنما على (الضمير)، والضمير لا يوصف.

وتقول: نحن قومٌ ننطلق عامدون إلى بلد كذا وكذا.

فعامدون صفة لـ (قومٌ)، فإذا نصبت جعلته حالاً أي (عامدين)، ومن ذلك:

مررتُ برجلٍ معه بازٌ قابضٍ على آخر،

ومررت برجلٍ عنده صقرٌ صائدٍ ببازٍ.

فـ (معه بازٌ) جملة وصفية لـ (رجل) في محلّ جرّ، وكذا جملة (عنده صقرٌ) و(قابضٍ) و(صائدٍ) وصفان مفردان لـ (رجل) أيضاً.

فإذا حملت (قابضٍ) على الضمير في (معه)، وحملت (صائد) على الضمير في (عنده) نصبت على الحال، تقول:

مررتُ برجلٍ معه بازٌ قابضاً على آخر.

ومررتُ برجلٍ عند صقرٌ صائداً ببازٍ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك: مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكب برذوناً، إنْ لم ترد الصفة نصبت، كأنك قلت: معه الفرسُ راكباً برذونا، فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلاّ خبراً، ولو كان هذا على القَلْب كما يقول النحويون لفسد كلامٌ كثير، ولكان الوجه: مررتُ برجلٍ حسن الوجه جميله؛ لأنك لا تقول مررتُ برجلٍ جميله حسن الوجه، ولقال مررتُ بعبد الله معه بازك الصائد به، فتنصب، فهذا لا يكون فيه إلاّ الوصف لأنه لا يجوز أن تجعل المعرفة حالاً يقع

فيه شيء، ولم تقل جميله لأنك لم ترد أن تقول إنه حسنُ الوجه في هذه الحال، ولا أنه حسنٌ وجهُهُ جميلاً، أي في هذه الحال حسن وجههُ، فلم يرد هذا المعنى ولكنه أراد أن يقول: هذا رجلٌ جميلُ الوجه، كما يقال: هذا رجلٌ حسنُ الوجه، فهذا الغالبُ في كلام الناس.

وإنْ أردتَ الوجه الآخر فنصبت فهو جائزٌ لا بأس به، وإنْ كان ليس له قوّة الوصف في هذا، فهذا الذي الوصف فهي أحسن وأقوى)[1].

أقول:

أولاً: خلاصة ما ذكره سيبويه قبل هذا النص أنّك إنْ شئت أجريت الصفة على الاسم النكرة (رجلٍ) وقد تقدم في كلّ التراكيب التي مثّل بها سيبويه وجعلتها صفة له، أي لـ (رجلٍ) سواء أكانت هذه الصفة جملة أو مفرداً.

فإذا حملتها على الضمير الذي يعود إلى الاسم النكرة فلابُدَّ من نصبها على الحال، لأنَّ الضمير لا يوصف كما مرَّ القول في ذلك.

ثانياً: ويمضي سيبويه بإيراد أمثلة متعددة يقلّب من خلالها المسألة المعينة على أوجه كثيرة يناظر بينها، ويحدّد موقفه وموقف بعض النحويين منها فيرى في النص الذي بين أيدينا الآتي:

أنّ نحو: (مررتُ برجل معه الفرسُ راكبٌ برذوناً.

على الوصف بجملتي (معه الفرسُ) و(هو راكب) و(برذوناً) مفعول (راكب) وهو اسم فاعل وقع خبراً.

والموصوف إذا كان له صفتان لك أن تقدّم أيّة صفة شئت فلا مزيّة لإحداهما على الأخرى في التقديم أو التأخير.

وعلى هذا يجوز تقديم جملة (راكبٌ برذوناً) على جملة (معه الفرس).

ثالثاً: يشير سيبويه إلى أنّ بعض النحويين لا يجيز بنصب ما لا يحسن فيه القلب في (راكبٌ) أو (صائد) على: (معه الفرس) أو (معه صقر) لأنّ ذلك يفسد الكلام، فلا يقال عنده: مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به بنصبه على الحال لا جرّه على الصفة، وعندهم أنّ

---

(1) سيبويه: 2/ 50-51.

الجرّ على الصفة ممتنع لأنّ لو قدمناه (قلبناه) على جملة (معه صقر) لم يصلح أن نقول: مررتُ برجلٍ صائد به معه صقرٌ، بتقديم الإضمار قبل الذكر أي إضمار (الصقر) قبل جري ذكره؛ لأنّ أصله صفة مضافة إلى ضمير شيء جرى ذكره، أو صفة متعلقة فضمير (شيء) جرى ذكره، ولو أظهره لم يقع فيه خلاف، وجواز الصفة وحسن القلب فيه، فقولنا: مررتُ برجلٍ معه صقر صائدٍ صقراً، يجوز تقديم (صائد) على جملة (معه صقر) ومثله: مررتُ برجلٍ حسن الوجه جميله، بتعدد الصفتين، وفي هذا لا يجوز القلب، أي تقديم الصفة الثانية على الأولى، لأنّ في الصفة الثانية أظهرنا الضمير، وإذا قدّمناها عاد الضمير على شيء لم يجر ذكره فلا يقال: مررتُ برجلٍ جميلهِ حسن الوجه.

ومضى سيبويه في الاحتجاج على النحاة بإجازتهم مثل هذا القلب وعدّهم الوصف الثاني قابلاً للتقديم، وسيبويه لا يجيز أيضاً نصب (جميله) على الحال، لأنّه مضاف، لأنّ المعنى يصير: أنّه حسن وجهه في حال جماله، وليس هذا مقصود الكلام.

ويعترض سيبويه على من أجاز نصب المعرفة في نحو:

مررتُ بعبدالله معه بازُكَ الصائد به.

لعدم وجود وجه النصب لـ(الصائد) لكونه بالألف واللام.

إعراب الوصف حالاً إذا حُمل على الضمير

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثله في أنّ الوصف أحسنُ: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ، لم يجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول، ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعاً سواء، وسوّى بينهما في الإجراء على الاسم، والنصب فيه جائز على ما ذكرت لك، وإنّما ضعُف لأنّه لم يرد أنّ الأول وقع وهو في هذه الحال، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان، لم يكن واحدٌ منهما قبل صاحبه، كما تقول: هذا رجلٌ

سائرٌ راكباً دابةً، وقد يجوز في سعة الكلام على هذا، ولا ينقض المعنى في أنهما شرعٌ سواءٌ فيه، وسترى هذا النحو في كلامهم.

فأما القلب فباطلٌ، لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدها فضاربته النصب، لأنَّ القلب لا يصلح، ولقلت: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةً؛ لأنّه لا يصلح أن تقدِّم لبيبةً فتضمر فيها الأم ثم تقول عاقلةٍ أمُّه.

وسمعناهم يقولون: هذه شاةٌ ذاتُ حملٍ مثقلةٌ، وقال الشاعر، وهو حسان بن ثابت:

ظننتمْ بأنْ يَخفَى الذي قد صَنَعْتُمُ وفينا نبيٌّ عنده الوَحْيُ واضِعَهْ[1]

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- شرعاً: أي مساوياً.
- الآخر: الوصف الثاني، أو الأخير.
- القلب: التقديم.

ثانياً: والوصف عند سيبويه أحسن من النصب على الحال، لأنّه يساوي بين الأوصاف المتعدّدة في الدلالة وإنْ تقدّم أحدهما على الآخر، ومن ذلك نحو: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ، فـ (عاقل) و(لبيب) صفتان لـ (رجل) وهما في هذه الوظيفة النحوية متساويتان، وإنْ تقدّم (عاقل) على (لبيب) إذ إنّ كلاً منهما يجري على الاسم الموصوف (رجل).

ولا يمنع هذا من النصب على الحال، ولكنّه على رأي سيبويه ضعيف بسبب الدلالة المتحصلة من الحال، لأنَّ المتكلم لا يريد القول أنّ (رجل) وقع وهو في هذه الحال، وإنّما أراد الدلالة على أنّه موصوف بهذين الوصفين على وجه الثبوت، في دلالة الصفتين دلالة واحدة، وليس أنّ الصفة الأولى واقعة بمعزل عن الثانية.

---

(1) سيبويه: 2/ 51.

فهو ليس بمنزلة قولك: هذا رجلٌ سائرٌ راكباً دابةً.

فـ (سائر) هنا غير (راكباً) لأنَّ الأول صفة، والثاني حال.

ثالثاً: وسيبويه لا يجيز في هذا القلب، أي تقديم الثاني على الأول وعده باطلاً، والوجه عنده في نحو:

مررتُ بامرأة آخذةٍ طفلها فمعالجته، النصب لأنَّ القلب لا يصلح فيه.

وكذا لا يصلح القلب في نحو: مررتُ برجلٍ عاقلة أمُّه لبيبةً.

فلا يقال: مررتُ برجلٍ لبيبةً عاقلةٍ أمُّه، لأنَّ الضمير في (لبيبة) يعود على (أمُّه) لا على (رجلٍ).

رابعاً: ويرى سيبويه أنّه سمع عن العرب قولهم: هذه شاةٌ ذاتُ حملٍ مُثقلةٌ به برفع (مثقلة) على أنّها صفة ثانية لـ (شاةٌ)، والضمير في (به) يعود على (حملٍ) ولا يجوز لذلك تقديم (مثقلةٌ) فلا يقال:

هذه شاةٌ مثقلةٌ به ذات حملٍ، لأنَّ الضمير لا يعود على متأخر رتبةً.

ومن هذا قول حسان بن ثابت (ت 54هـ) [1]:

ظننتُمْ بأنْ يَخفَى الذي قد صَنَعْتُمْ ... وفينا نَبيٌّ عنده الوَحْيِ واضِعَهْ

والشاهد فيه: مجيء (واضعه) صفة لـ (نبيّ) وقد أعاد الضمير في (واضعه) على الوحي، ولذلك لا يحتمل الوصف.

والوضع في البيت بمعنى: النشر والبث. يريد: أنّه واضع فينا ما يوحى إلينا فينبئنا بصنيعكم على حقيقته.

---

(1) ديوانه، ص 271.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا يبطل القلب قوله: زيدٌ أخو عبدالله مجنونٌ به، إذا جعلت الأخ صفةً والمجنون من زيدٍ بأخيه، لأنّه لا يستقيم زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدالله. وتقول: مررتُ برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه، الرّفع الوجه لأنّه صفة الكيس، والنصبُ جائزٌ على قوله: فيها رجلٌ قائماً، وهذا رجلٌ ذاهباً، واعلم أنّك إذا نصبت في هذا الباب فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، فالنصبُ على حاله، لأنّ هذا ليس بابتداء، ولا يُشبهُ: فيها عبدُالله قائمٌ غداً؛ لأنّ الظروف تُلغى حتى يكون المتكلم كأنّه لم يذكرها في هذا الموضع، فإذا صار الاسم مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأ، لم تُلغِه لأنّه ليس يرفعه الابتداء، وفي الظروف إذا قلت: فيها أخواك قائمان يرفعه الابتداء. وتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُه، فهذا بمنزلة قوله: معه كيسٌ مختومٌ عليه، فإن قلت: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربِها، جررت ونصبت على ما فسرت لك، وإنْ شئت قلت ضاربَها هو فنصبت، وإنْ شئت جررت ويكون هو وصف المضمر في ضاربها حتى يكون كأنّك لم تذكرها، وإنْ شئت جعلت هو منفصلاً، فيصيرُ بمنزلة اسمٍ ليس من علامات المضمر)[1].

أقول:

أولاً: من التراكيب التي لا يجوز فيها تقديم الثاني على الأول نحو: زيدٌ أخو عبدالله مجنونٌ به، فـ (زيد) مبتدأ و(أخو عبدالله) صفة و(مجنون به) خبر للمبتدأ، والهاء في (به) تعود إلى عبدالله ولهذا لا يجوز (القلب) أي تقديم الصفة، لا يقال:

زيدٌ مجنونٌ به أخو عبدالله.

ثانياً: أمّا نحو: مررتُ برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه.

فيه (مختومٌ) صفة لـ (كيسٌ)، وهذا هو الوجه والأحسن، ويجوز فيه النصب تقول: مررتُ برجلٍ معه كيسٌ مختوماً عليه، بمنزلة: فيها رجل قائماً، وهذا رجلٌ ذاهباً.

والنصب في هذا وغيره من نحو: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، بنصب (صائداً) على الحال، لأنّك حملت (صائداً) على الهاء التي في (معه)، وما تحمله على (رجل)،

---

(1) سيبويه: 2/ 52.

لأنك إذا حملته على رجل رفعته على الصفة، لا على الحال وفي (الحال) تجعل الصيد الضمير المتصل في (معه)، فلا وجه حينئذٍ لرفعه على الصفة، لأنَّ المعرفة لا تنعت بالنكرة وعلى العكس.

وقد مضى تفصيل ذلك وأحكام الرفع والنصب ودلالة كلّ منهما.

ثالثاً: وممَّا يجري مجرى: مررتُ برجلٍ معه كيسٌ مختومٌ عليه، مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ مكرمِها، بجر (مكرمها) بجعله وصفاً ثانياً لـ (رجل)، ويجوز نصبه على الحال بجعل الضمير في (معه) محمولاً عليه، ولم تحمله على (رجلٍ).

ويجوز رفعه فتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأة مُكرمُها هو، بإظهار فاعل اسم الفاعل (مُكرمُها)، والرفع على أنَّه صفة للمرأة وفعل للرجل، والحاجة إلى إظهار الفاعل ضرورة إذا جعلنا (مُكرمُها) صفة لغير من هو فاعله.

ولسنا بحاجة إلى إظهار الفاعل إذا قلنا:

مررتُ برجلٍ معه امرأة مكرمتُهُ، لأنَّ (مكرمتُهُ) صفة لـ (امرأة) وفيه معنى الفعل.

أمَّا الجرّ في (مكرمتِه) فيلزم إظهار الفاعل فتقول: مكرمتِهِ هي.

لأنَّه سيكون وصفاً لـ (رجلٍ).

والدليل على ذلك أنَّا لو جعلنا مكان اسم الفاعل فعلاً لم نحتج إلى إظهار شيء بل نكتفي بالضمير المستكن فيه، نقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ تكرمُهُ، ومررتُ برجلٍ معه امرأة يكرمُها بجعل أي الفعلين صفة لـ (رجل) أو لـ (امرأة).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها، فكأنك قلت: معه امرأةٌ ضاربُها زيدٌ، ومثل قولك ضاربُها هو قوله: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربُها أبوه، إذا جعلت الأب مثل زيد، فإن لم تُنزل هو والأب منزلة زيدٍ، وما ليس من سببه ولم يلتبس به قلت: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها أبوه أو هو، وإنْ شئت نصبت، تُجري الصفة على الرجل ولا تُجريها على المرأة، كأنَّك قلت: ضاربها وضاربُها، وخصصته بالفعل، فيجري مجرى مررتُ برجلٍ

ضاربها أبوه، ومررتُ بزيدٍ ضاربَها أخوه، ولا يجوز هذا في زيدٍ، كما أنه لا يجوز مررتُ برجلٍ ضاربها زيدٌ، ولا مررتُ بعبدالله ضاربَها خالدٌ، وكما لم يجز ياذا الجارية الواطئها زيدٌ، فتحمله على النداء، ولكن الجرّ جيدٌ؛ ألا ترى أنّك لو قلت: مررتُ بالذي وطئها أبوه جاز، ولو قلت بالذي وطئها زيدٌ لم يكن، فإن قلت: ياذا الجارية الواطئها أبوه، جررت كما تجر في زيد حين قلت: ياذا الجارية الواطئها زيدٌ، وتقول: ياذا الجارية الواطئها أبوه، تجعل الواطئها من صفة المنادى، ولا يجوز أن تقول: ياذا الجارية الواطئها زيدٌ، من قبل أنّ الواطئها من صفة المنادى، فلا يجوز كما لا يجوز أن تقول: مررتُ بالرجل الحسن زيدٌ، وقد يجوز أن تقول بالحسن أبوه، وكذلك إنْ قلت: ياذا الجارية الواطئها هو، وجعلت هو منفصلاً، وإنْ شئت نصبته كما تقول: ياذا الجارية الواطئها، فتجريه على المنادي ولا تجريه على الجارية)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- فتحمله على النداء: يريد: نصب الصفة اتباعاً للمنادى.

ثانياً: يمثّل سيبويه لإظهار الفعل بدلاً من اسم الفاعل ليرصد حركة الضمير في مثل هذه التراكيب إظهاراً له، وعدم إظهاره تبعاً للصفة إنْ كانت اسم فاعل أو فعل مضارع أولاً، ورفع الصفة أو جرها ثانياً، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 2/ 53.

التركيب	الوصف النحوي والدلالي
مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ مُكرمُها هو	هناك جملتان اسميتان وصفيتان في محلّ جرّ صفة لـ (رجلٍ) هما: جملة: معه امرأةٌ، وجملة: مكرمُها هو، وقد أظهر الضمير بعد اسم الفاعل الذي صار صفة للمرأة وفعلاً للرجل في المعنى، أي أنّ (مكرمها) صفة لغير من هو فاعله ولذلك لزم إظهار هذا الفاعل. وهو بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ مكرمُها أبوه، أو مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ مكرمُها محمدٌ، فكلٌّ من جملتي: مكرمُها أبوه، ومكرمُها محمدٌ من المبتدأ والخبر صفة لـ (امرأة) لا لـ (رجل) والضمير في (مكرمُها) عائد على الجملة قبله.
مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ مكرمَها أبوه	في نصب (مكرمَها) على الحال إجراءً لاسم الفاعل على (رجل) لا على امرأة، وهو بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ مُكرمَها أو مُكرمِها بالنصب والجر.
مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ مكرمَها محمدٌ	لا يجوز هنا ما جاز في التركيب السابق، لأنّه لا يوجد في (محمد) شيء أو عائد يعود على (رجل).
يا هذه المرأةُ المكرمُها محمدٌ	لا يجوز هنا إلاّ الرفع في (المكرمُها) لأنّه صفة للمرأة، ولا يجوز النصب لأنّه لا يوجد في (محمد) عائد إلى المرأة في حين أنّ الرفع في مكرمُها فيه ضمير يعود على المرأة.
يا هذه المرأةُ المكرمِها أبوه	يجوز جرّ (المكرمِها) لأنّ في (أبوه) ضمير يعود إلى المرأة وهي اسم منادى.
يا هذه المرأةُ المكرمَها أبوه	يجوز النصب في (المكرمَها) على أنّه صفة للمنادى على المحل لا على اللفظ، لأنّ المنادى في محلّ نصب على أي حال جاء.
يا هذه المرأة المكرمِها هو	الجرّ يجعل (أل) في (المكرمِها) بمعنى (التي)، وتكون صفة للمرأة ولذلك أظهرت (هو)، لأنّ المكرم ليس من فعل (التي) وقد وصلت به، وظهر فاعل اسم الفاعل.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ قلت: ياذا الجارية الواطئها، وأنت تريد الواطئها هو لم يجز، كما لا يجوز مررتُ بالجارية الواطئها تريد هو أو أنت، كما لا يجوز هذا وأنت تريد الأب أو زيداً، وليس هذا كقولك: مررتُ بالجارية التي وطئها زيد أو التي وطئتها، لأنّ الفعل يضمر فيه وتقع فيه علامة الإضمار، والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار، فلو جاز ذلك لجاز أن يوصف ذلك المضمر بهو، فإنّما يقع في هذا إضمار الاسم رفعاً إذا لم يوصف به شيء غير الأول، وذلك قولك ياذا الجارية الواطئها، في هذا إضمار هو، وهو اسم المنادى، والصفة إنّما هي للأول المنادى، ولو جاز هذا لجاز مررتُ بالرجل الآخذ به، تريد أنت، ولجاز مررتُ بجاريتك راضياً عنها، تريدُ أنت: ولو قلت مررتُ بجاريةٍ رضيتَ عنها، ومررتُ بجاريتك راضياً عنها، أو مررتُ بجاريتك قد رضيت عنها، كان جيداً، لأنّك تضمر في الفعل وتكون فيه علامة الإضمار ولا يكون ذلك في الاسم إلاّ أنْ تضمرَ اسم الذي هو وصفُه، ولا يوصفُ به شيءٌ غيرُه ممّا يكون من سببه ويلتبس به)[1].

أقول:

التركيب	وصفه النحوي الدلالي
ياذا المرأة المكرمها	لا يجوز الجرّ من غير إظهار الضمير (هو) بعد (المكرمها).
مررتُ بالمرأة المكرمها	مثله.
مررتُ بالمرأة المكرمها أبوه، أو محمد	جائز ما دمت ذكرت الاسم الظاهر (أبوه) أو (محمد) وهما فاعل لاسم الفاعل.
مررتُ بالمرأة التي أكرمها محمد أو أكرمتها	يجوز ذلك لأنّ الفعل يدلّ بصيغته على فاعله ويقع فيه الضمير الدال عليه لفظاً، وليس كذلك اسم الفاعل الذي فاعله منوي وليس له علامة لفظية تدل على الفاعل.

(1) سيبويه: 2/ 54.

ويزيد سيبويه على هذا ما ملخصه: أنه لو جاز ياذا المرأةُ المكرمُها بحذف الضمير (هو) بعد المكرمها، لجاز قولك:

مررتُ بالرجلِ الآخذ به، تريد: الآخذ به أنتَ، ولجاز أيضاً قولك:

مررتُ بالمرأة راضياً عنها من غير ذكر الضمير (أنت) بعد: راضياً عنها وهو لا يجوز.

فإذا ذكرت الفعل بدلاً من اسم الفاعل جاز ذلك من غير فصل للضمير المستكن في الفعل، فلك أن تقول:

مررتُ بامرأة رضيت عنها، ومررتُ بطالبتك قد رضيتَ عنها.

فهو جيد عند سيبويه ولست بحاجة إلى فصل الفاعل لتقول:

رضيتَ عنها أنت، كما هو واجب بعد اسم الفاعل الذي وقع نعتاً سببياً لما قبله.

عطف المعرفة على مجرور ربّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا رُبَّ رجُلٍ وأخيه منطلقين، ففيها قُبحٌ حتى تقول: وأخٍ له، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أنّ قوله وأخيه في موضع نكرة، لأنّ المعنى إنّما هو وأخٍ له، فإن قيل: أمضافة إلى معرفةٍ أو نكرةٍ؟ فإنّك قائلٌ إلى معرفة، ولكنها أجريت مجرى النكرة، كما أنّ مثلك مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة، وتقع مواقعها، ألا ترى أنّك تقول رُبَّ مثلك، ويدلُّك على أنّها نكرة أنّه لا يجوز لك أن تقول: رُبَّ رجلٍ وزيدٍ، ولا يجوز ذلك أن تقول: رُبَّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرةً)[1].

أقول:

في نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقين، بتثنية الصفة (منطلقين) لابدَّ من أن يُنكّر (وأخيه)، فيقال: وأخٍ له، وبذلك يعطف النكرة (أخ) على (رجلٍ) المجرور بـ (رُبَّ)،

---

[1] سيبويه: 2/ 54-55.

والمعنى: هو وأخٍ له، ورُبَّ لا تجر إلاّ النكرات، ونحن بذكر (أخ له) إنّما نقوم بعملية توحيد للموصفين من حيث التنكير أو التعريف، ليتم لنا بعد ذلك إطلاق الصفة مثناة، أي بلفظ واحد.

ويؤكّد سيبويه أنّ (رُبَّ) لا تجرّ إلاّ النكرات فإن جاء بعدها ما ظاهره معرفة، فيجرى مجرى النكرة كقولك: رُبَّ مثلك، والذي يدلّ على أنّ ما بعد رُبَّ نكرة عدم جواز عطف المعرفة عليه، فلا يقال: رُبَّ رجلٍ وزيدٍ، ولا يجوز أيضاً أن يقال: رُبَّ أخيه، من غير أن يسبق ذلك بكلام فيه نكرة، ثم يؤوّل (أخيه) بنكرة، كما هو مثال سيبويه:

رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقين، فهو على الرغم من قبحه لابدّ من أن يفسّر (وأخيه) بـ:أخ له.

عطف المعرفة على ما أضيفت له (أيّ)

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثل ذلك قول بعض العرب: كلّ شاةٍ وسخلتها، أي وسخلةٍ لها، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرةً فيُعلم أنّك لا تريد شيئاً بعينه، وأنّك تريد شيئاً من أمّة كلّ واحد منهم رجلٌ، وضممتَ إليه شيئاً من أمّةٍ كلُّهم يقال له أخٌ، ولو قلت: وأخيه وأنت تريد به شيئاً بعينه كان مُحالاً، وقال:

أيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنت وجارِها إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقلَّتِ

فالجار لا يكون فيه أبداً ههنا إلاّ الجرّ، لأنّه لا يريد أن يجعله جار شيءٍ آخر فتى هيجاء، ولكنّه جعله فتى هيجاء وجرّ هيجاء، ولم يرد أن يعني إنساناً بعينه، لأنّه لو قال: أي فتى هيجاء وزيدٌ لجعل زيداً شريكه في المدح، ولو رفعه على أنت، لو قال: أيُّ فتى هيجاء أنت وجارُها، لم يكن فيه معنى أي جارها، الذي هو فيه معنى التعجب)[1].

---

[1] سيبويه: 2/ 55-56.

أقول:

أولاً: في قول بعض العرب: كلُّ شاةٍ وسخلتِها، لا يجوز أن يقال: (كلُّ سخلتها)، لأنّه على تقدير: سخلةٍ لها، وفي مثل هذه التراكيب يلزم العطف على نكرة فهو بمنزلة: رُبَّ رجلٍ وأخيه، ولا يجوز أن يقال: رُبَّ أخيه، لأنَّ (رُبَّ) لا تجرّ المعارف، وهو على تقدير: كلُّ رجلٍ وأخٍ له، كما مرَّ.

والسخلة: ولد الشاة من المعز والضأن ذكراً كان أو أنثى.

ثانياً: ومثل هذا العطف قول منظور بن مرثد، وقيل مجنون ليلى[1]:

أيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنتَ وجارِها ... إذا ما رِجالٌ بالرجالِ استَقَلَّتِ

والشاهد فيه: قوله: وجارِها بعطفه على (فتى) والتقدير: جارٍ لها، والجر هنا واجب لسببين:

أولهما: أنّ الرفع يبطل معنى التعجب والمبالغة.

وثانيهما: أنّه لا يستقيم بالرفع المعنى المراد، وهو أنّه يريد: أنّ المتحدث عنه: فتى هيجاء، وجارُ هيجاء، وليس المراد أنّه جارٌ لشيء آخر غير (فتى).

ومن المعلوم كما مرَّ من تمثيل سيبويه واستشهاداته أنّ (جارها) بمنزلة النكرة، لكونه مؤول بها أعني أنّه على تقدير التنكير: وجارٍ لها، لأنَّ (أي) إذا أضيفت لواحد لم يكن إلاَّ نكرة لأنّه بمعنى: فرد الجنس، وإنْ كان هذا الجنس مضافاً إلى ما بعده أعني: هيجاء، لأنَّ ضمير (هيجاء) في الفائدة مثلها، والتقدير: أي فتى هيجاء، وأيّ جارٍ هيجاء أنت.

ثالثاً: ومن الواضح أنّ سيبويه يختار الجرّ إذا كان المعطوف كـ (محمد) ممَّا لم يقرن بالألف واللام، ولم يضف إلى مقرون بهما، ولا إلى ضمير المقرون بهما، وقد خالفه في ذلك أكثر من نحوي[2]، والمختار عند أغلب النحاة رأي سيبويه، (لأنَّ العاطف كالقائم مقام العامل المعطوف عليه، واسم الفاعل بالألف واللام على رأي سيبويه وتابعه البصريون لا

---

(1) ينظر: أبو علي الفارسي: البغداديات، ص 426، والصيمري: التبصرة والتذكرة، ص 143.

(2) ينظر: ابن السراج: الأصول، 1/ 134.

يجر (محمد) ونحوه، فلا يصحّ أن يعطف على المجرور به، ولا حجّة في نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكذا بيت ابن مرثد، لأنهما في تقدير: رُبَّ أخٍ وأخٍ له، وايّ فتى هيجاء أنت وجارٍ لها، ومثل هذا التقدير لا يتأتى فيما نحن بسبيله، فلا يصحّ جوازه)[1].

عطف المعرفة على ما وقع موقع النكرة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال الأعشى:

وكَمْ دُونَ بيتِكَ من صَفْصَفٍ ... ودَكْداكِ رَمْلٍ وأعقادِها

ووَضْعِ سِقاءٍ وإحقابِهِ ... وحَلِّ حُلُوسٍ وإغمادِها

هذا حجّة لقوله: رُبَّ رجلٍ وأخيه، فهذا الاسمُ الذي لم يكن ليكون نكرةً وحده، ولا يوصف به نكرة، ولم يحتمل عندهم أن يكون نكرةً، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلاَّ نكرة حتّى يكون أول ما يشغل به العامل نكرةً، ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة، ويصيرُ بمنزلة مثلك ونحوه)[2].

أقول:

في بيت الأعشى[3] شاهد على جواز عطف المعرفة على ما وقع موقع النكرة، فـ(أعقادها) و(إحقابه) و(إغمادها) محمولة على معنى التنكير، ومعطوفة على (صفصف) الواقعة موقع المنصوب على التمييز، لأنّه على تقدير: (من صفصفٍ) و(من دكداك رملٍ)، والمعارف على تقدير: أعقاد لها، وإحقاب، وإغماد، والهاء تعود إلى (سقاء)، وكذا تعود الهاء في: وحلّ حلوس وإغمادها إلى الحلوس.

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 33 (بتصرّف).

(2) سيبويه: 2/ 56.

(3) ديوانه، ص 73.

ووضع السقاء على الأرض، إذ ترك ليُشرب منه، وأحقابه: شدّة والحلوس: ما يكون تحت الرحل، فتُحلّ إذا نزل الراكب، وإغمادها: شدّها على ظهر الراحلة.

والبيت في معرض ما عاناه الشاعر من التعب وهو يقطع الفلاة حتّى حلّ بمن يريد.

ومن الواضح أنّ سيبويه يضارع هذا بما مرّ من أمثلة منها: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وأيّ فتى هيجاء أنت وجارها، فكلّ منها بمنزلة النكرة، أو لا تقع إلاّ في موضع النكرة، ولذلك يؤول ما يعطف عليها بالنكرة أيضاً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك لأنّه لا يجري مجراه وحده، ولم يصر هذا نكرةً إلاّ على هذا الوجه، كما أنّ أجمعين لا يجوز في الكلام إلاّ وصفاً، وكما أنّ أيُّ تكون في النداء كقولك: يا هذا، ولا يجوز إلاّ موصوفاً، وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام، كما أنّه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرت لك، وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعف)[1].

أقول:

يرى سيبويه أنّ هذه الألفاظ التي لا تكون إلاّ نكرة، فيعطف عليها ما يكون بمنزلة النكرة، لم تكن كذلك إلاّ على الوجوه التي فصّل القول فيها، وفي اللغة كثير ممّا يخرج عن القياس فيكون قليلاً في كلامهم ومن كلام الناس ما جاء على ضعف كما هو الحال في: رُبَّ رجلٍ وأخيه، أو مجيء (أجمعين) وصفاً، و(أيّ) مناداة و(يا هذا) الذي لا يجوز إلاّ موصوفاً، وغير ذلك ممّا يخرج عن أصل الوضع، والشائع والمطرد في الكلام ممّا يقاس عليه.

---

(1) سيبويه: 2/ 57.

قطع النعت عن المنعوت بين الجواز والوجوب

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يُنصب فيه الاسمُ لأنّه لا سبيل له إلى أن يكون صفةً وذلك قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين، فهذا ينتصب لأنّ الهاء التي في معه معرفةٌ فأشرك بينهما وكأنّه قال: معه امرأةٌ قائمين، ومثله: مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين، فله إضمارٌ في مَعَ كما كان له إضمارٌ في معه، إلاّ أنّ للمضمر في معه علماً وليس له في مع امرأة علم إلاّ بالنية، ويدلُّك على أنّه مضمر في النية قولك: مررتُ بقومٍ مع فلان أجمعون)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- فأشرك بينهما: أي وُصفا بما يجتمعان عليه من وصف.

ثانياً: يراد بقطع النعت عن المنعوت المخالفة في الإعراب بينهما، وما يترتب على هذا القطع من ظواهر تركيبية أسلوبية ودلالية، وهذا القطع جائز وواجب فمن الجائز أن تقول: حضر محمدٌ الشاعرُ أو الشاعرَ، بإفراد الموصوف، وتقول: حضر الضيفُ وحضر الجارُ المدعوان، أو المدعوين، بالتثنية مع اتحاد العامل معنى وعملاً.

فجواز القطع يتم إذا توحّد العامل والمنعوت والنعت، أو تعدّد العامل والمنعوت والنعت مع اتحاد العوامل معنى وعملاً، أو عند توحّد العامل، وتعدّد المنعوت والنعت مع توحّد نسبة العامل إلى المنعوت.

ومن الواضح أنّ الكلام مع توحد النعت في الحركة الإعرابية يعني أننا بصدد جملة واحدة، يكون فيها المنعوت والنعت كالاسم الواحد.

أمّا مع النعت المقطوع فالكلام بمنزلة جملتين: الأولى فعلية على النصب، والثانية اسمية على الرفع، والجملة الثانية إمّا مستأنفة، أو حالية، أمّا وجوب القطع فيكون في المواضع الآتية:

---

[1] سيبويه: 2/ 57.

أولاً: اختلاف العاملين معنى وعملاً، كما في نحو:

أكرمتُ الضيفَ، وسررت بالجار الكريمان.

ثانياً: اختلاف العاملين في المعنى فقط كما في نحو:

وصل الضيف، وغادر الجارُ الكريمين.

ثالثاً: اختلاف العاملين في العمل فقط كما في نحو:

ناقشتُ محمداً وتحدّثتُ مع خالدٍ الكريمين.

رابعاً: اتحاد العامل واختلاف العمل كما في نحو:

- أكرمَ الجارُ الضيّفَ الفاضلين: بعمل الرفع والنصب.
- و أعطيتُ محمداً أخاه الفاضـلان : بالعمـل نـصباً في الأول والثـاني والأول فاعـل في المعنى لأنّه (آخذ).
- و مخاصمةُ الأخِ أخاه المسلمان مذمومة.
- وعلاقة (مخاصمة) بـ (الأخ) علاقة فعل بفاعل، وعلاقة (مخاصـمة بـــ (أخـاه) علاقـة فعل بمفعول.

وعلى هذا يمكن القول أنّ القطع واجب في الأحوال الآتية:

- اختلاف العوامل (معنى وعملاً) أو (معنى فقط) أو (عملاً فقط).
- تعدّد العوامل واختلافها (عملاً ونسبةً)، أو نسبة فقط أو عملاً فقط.

بمعنى آخر: (أن قطع النعت عن المنعوت يجب إذا لم يمكن إتباع الوصف للاسم قبله على النعت، فالقطع بها بديل من البدائل)[1]، حين نجد أمامنـا تراكيـب لا سـبيل لهـا لأن تكون صفة، وضابط هذا عند سيبويه ما أوجزه السيرافي بقوله: (جملة هـذا البـاب أن يتقـدّم اسمان أو أسماء قد أعربت بإعراب مختلف، أو إعراب واحد من جهتين مختلفتين، فلا يمكـن

(1) شرف الدين: التوابع بين القاعدة والحكمة، ص 118.

جمع صفاتها، أو تثنيتها بلفظ واحد محمول على الإعراب الأوّل، فحُمل على شيء يجتمعان فيه)[1].

ثانياً: ومن أمثلة سيبويه على وجوب القطع قوله:

هذا رجلٌ معه رجلٌ قائمين. فـ(قائمين) منصوب، لأنّ الهاء في (معه) معرفة، و(رجل) نكرة ولا يمكن تثنية الوصف على أنّه نعت لهما معاً.

ثمّ إنّ (هذا رجلٌ) مبتدأ وخبر، وخبر (معه) فالرفع في (رجل) من جهتين مختلفتين في الأولى أنه خبر، وفي الثانية أنه مبتدأ؛ ولذلك لا يمكن أنْ يطلق (قائمان) بالرفع على أنّه صفةٌ لهما؛ لأنّه بلفظٍ واحدٍ هو التثنية، ولا يصحُ أن يكون نعتاً للمبتدأ وللخبر في آنٍ واحد؛ ولذلك توجّب القطعُ بالنّصب على الحال.

وكذا الأمر في: مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين، بالإضمار في (مع) والتقدير: (معه امرأة)، والمعنى في الاجتماع واحد وهو بمنزلة قولك: مررتُ بقومٍ مع فلانٍ أجمعون، والتقدير: معهم فلانٌ، ولذلك صارت (أجمعون) توكيد للضمير المرفوع من قوم الذي فيه معنى الاجتماع.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومـمّا لا يجوز فيه الصّفة: فوق الدارِ رجلٌ وقد جئتُك برجل آخر عاقلين مسلمين، وتقول: اصنع ما سرّ أخاك وأحبّ أبوك الرجلان الصالحان، على الابتداء؛ وتنصبه على المدح والتعظيم، كقول الخِرنق (من قيس بن ثعلبة):

لا يَبْعدنْ قومي الذين هُمُ	**سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزرِ**
النازلين بكلّ معترك	**والطيبون معاقدَ الأُزرِ)[2]**

---

(1) السيراني: شحه، 2/ 388.

(2) سيبويه: 2/ 57-58.

أقول:

أولاً: في نحو فوق الدار رجلٌ وقد جئتك برجلٍ آخرَ عاقلين مسلمين، لا يجوز فيه جعل: عاقلين ومسلمين صفةً، لأنَّ الاسمين أعني: (رجلٌ) و(رجلٍ) مختلفان في الإعراب، فالأوّل مرفوع لكونه مبتدأ، والثاني مجرور بحرف الجرّ.

ونصب (عاقلين) و(مسلمين) بفعل محذوف تقديره: أعني على المدح ويجوز فيهما القطع بالرفع، أي: عاقلان، ومسلمان، وجعلهما خبراً لمبتدأ مقدّر أي: هما.

ولا يجوز نصبهما على الحال على الرغم من كونهما ليسا بالألف واللام، وذلك لعدم وجود عامل ظاهر أو مقدّر لهذا الحال المزعوم، فليس هناك ما يدلّ على الإشارة، أو التنبيه أو الاجتماع ممّا لحظناه في الأمثلة السابقة ممّا نصب فيه المثنى على الحال.

ثانياً: وفي: اصنع ما سرَّ أخاكَ وأحبَّ أبوك الرجلان الصالحان، ففيه (أخاك) و(أبوك) اسمان معرفتان، وهما مختلفان في الإعراب بالنص على المفعولية، والرفع على الفاعلية.

ولذلك وجب القطع هنا في (الرجلان الصالحان) على الابتداء والخبر، ويجوز فيهما القطع بالنصب على المدح والتعظيم.

ولا سبيل إلى جعلهما صفة، لأنَّ المعمولين مختلفين في الإعراب وعلى هذا قول الخرنق بنت هفان (ت نحو 50ق.هـ) وقد مضى ذكره، ويجوز في (النازلين والطيبين) الرفع على الاتباع لـ (قومي)، أو القطع بالرفع وإضمار مبتدأ تقديره: هم، ويجوز أيضاً نصبهما على القطع بإضمار فعل تقديره: أمدحُ أو أذكر، ويجوز كذلك: رفع (النازلون) على الاتباع لـ (قومي)، وهو فاعل الفعل (يبعدنْ)، أو على القطع بإضمار مبتدأ أيْ: هم النازلون.

ويجوز نصب الثاني، وهو: الطيبون على القطع بإضمار فعل تقديره: (اذكر) أو (أمدح).

(ويجوز أيضاً العكس، وذلك بنصب الأول ورفع الثاني على القطع فيهما، وليس على الاتباع في الثاني، لأنّه مسبوق بنعت مقطوع، والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولـمّا فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف

عنه، أو لـما فيه من القصور بعد الكمال؛ لأنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبـاراً بتكثير الجمل وسكت عن النعـت الأوّل، وهـو الموصـول، لخفـاء إعرابـه، فيُتّبـع إن اتبعـت الجميع، ويُقطع إن قطعت الجميع فإن اتبعت بعضاً، وقطعت بعـضاً فليس فيـه إلاّ الاتبـاع، لأنّ القطع في البعض، والاتباع في البعض مشروط بتقدم المتبع)[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولا يكون نصبُ هذا كنصب الحال، وإنْ كان ليس فيـه الألـفُ والـلام، لأنّـك لم تجعل في الدار رجلٌ وقد جئتُك بآخر، في حال تنبيهٍ يكونان فيه لإشارة، ولا في حـال عمـلٍ يكونان فيه، لأنّه إذا قال: هذا رجلٌ مع امرأةٍ، أو مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ فقد دخل الآخرُ مع الأوّل في التنبيه والإشارة وجعلتَ الآخـر في مـرورك، فكأنـك قلـت: هـذا رجـلٌ وامـرأةٌ، ومررتُ برجلٍ وامرأةٍ، وأمّا الألف واللام فلا يكونان حالاً ألبتـة، لـو قلـت: مـررتُ بزيـدٍ القائمَ، كان قبيحاً إذا أردت قائماً)[2].

أقول:

لا يجيز سيبويه النصب على الحال في (النازلين) و(الطيبين) بل اختار النـصب علـى المدح والثناء، أو القطع على الرفع، ولا يجوز كذلك النصب في: مررتُ بمحمد القائمِ لأنّ ما فيه الألف واللام لا يكون حالاً البتة، بل أجاز الجرّ على الصفة أو النصب على القطع.

أمّا: فوق الدار رجلٌ وقد جئتُـك برجـلٍ آخـر عـاقلين مـسلمين، فـلا يجـوز فيهمـا النصب على الحال وإنْ كانا بغير الألف واللام، لأنّ اختلاف الرفـع والجـر يمنـع مـن جمـع الصفتين، لأنّ الصفة تتبع الموصوف في الإعراب، وليس هناك عامل يفسّر حالة النصب على الحال من نحو اسم الإشارة إذا قلتَ: هذا رجلٌ مع امرأة، أو مررت برجل مع امرأة، بإدخال الاسم الثاني مع الأوّل في الإشارة، ولذلك يجوز أن تجمع بينهما في الصفة المعينة.

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 124-125.

(2) سيبويه: 2/ 58.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ شئت نصبت على الشتم، وذلك قولك: اصنع ما ساء أباك وكَرِهَ أخوك الفاسقين الخبيثين، وإنْ شاء ابتدأ، ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك: عندي غلامٌ وقد أتيتُ بجارية فارهين، لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفةً للأول والآخر، ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جراً وبعضه رفعاً، فلما كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرفةٌ من النكرات، لأنه لا سبيل إلى وصف هذا كما أنه لا سبيل إلى وصف ذلك، فجُعل نصباً كأنه قال: عندي عبدُالله وقد أتيتُ بأخيه فارهين، جعل الفارهين ينتصبان على:

النّازلين بكل معتركٍ

وفروا من الإحالة في عندي غلامٌ وأتيتُ بجارية، إلى النصب، كما فرّوا إليه في قولهم، فيها قائماً رجلٌ)[1].

أقول:

يجوز القطع على الذم ونصب ما فيه الألف واللام بفعل محذوف في نحو: اصنع ما ساءَ أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين، ويجوز أيضاً الرفع على الابتداء والخبر.

ولا يجوز جعل (الفاسقين) و(الخبيثين) صفة لما بعدهما لاختلاف النصب في (أباك) والرفع في (أخوك).

والنصب على الصفة لا يجوز أيضاً في نحو: عندي منزلٌ وقد أتيتُ بسيارةٍ فارهين، لاختلاف الإعراب في (منزلٌ) و(سيارةٍ)، ولا يجوز أن يكون بعض الاسم جراً وبعضهُ رفعاً، ولذلك أعرضوا عن جعل (فارهين) وصفاً إلى النصب بفعل محذوف لإفادة المدح، مثلما أعرضوا عن أن يعربوا (قائماً) في نحو: (فيها قائماً رجلٌ) صفة لـ (رجل) لتقدمه عليه.

---

(1) سيبويه: 2/ 58.

موانع الجمع بين الصفتين والقطع واجب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعان، فهذا مُحالٌ، لأنَّه الراتعان لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرةً وبعضها معرفةً، وهذا قول الخليل رحمه الله.

وزعم الخليل أنّ الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع، وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين، وقد أتاني رجلٌ وهذا آخر كريمين، لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد، وقبَّحه بقوله: هذا لابن إنسانين عندنا كراماً، فقال: الجرّ ههنا مختلفٌ ولم يُشرك الآخرُ فيما جرّ الأول. ومثل ذلك: هذه جاريةُ أخوي ابنين لفلان كراماً؛ لأنَّ أخوي ابنين اسمٌ واحدٌ، والمضاف إليه الآخرُ منتهاه، ولم يُشرك الآخر بشيءٍ من حروف الإشراك فيما جرّ الاسم الأول، ومثل ذلك: هذا فرسُ أخَوَي ابنَيك العُقَلاء الحُلماء، لأنّ هذا في المعرفة مثل ذاك في النكرة، فلا يكون الكرام والعقلاء صفة للأخوين والابنين، ولا يجوز أن يُجرى وصفاً لما انجرّ من وجهين، كما لم يجز فيما اختلف إعرابه)[1].

أقول:

أولاً: يمنع الجمع بين الصفتين إذا اختلف إعراب ما قبلهما لأنّ الصفة تتبع الموصوف في الحركة الإعرابية، ويمنع ذلك الجمع أيضاً إذا اختلف الموصوفان في التنكير والتعريف، فلا يجوز تثنية الصفة في نحو:

هذه ناقةٌ وفصيلُها الراتعان.

برفع (الراتعان) على الصفة، فهذا (محال) على رأي سيبويه، لأنّ (ناقة) نكرة، وفصيلها) معرفة، ولا يمكن أن نجعل بعض الصفة نكرة وبعضها معرفة، وقد نسب سيبويه هذا التفسير لأستاذه الخليل.

---

(1) سيبويه: 2/ 59-60.

ثانياً: ولا يجوز تثنية الصفة إذا تغاير الموصوفان من حيث العامل المؤثر في كلّ منهما، ممّا يؤدي إلى اختلاف في الوظيفة النحوية لهما من نحو:

هذا رجلٌ وفي الدار آخرُ كريمين، فـ (رجلٌ) الأوّل خبر للمبتدأ (هذا) والثاني مبتدأ مؤخر.

و: قد أتاني رجلٌ وهذا آخرُ كريمين، فالأول فاعل، والثاني خبر فلا يجوز في هذا إطلاق الصفة موافقة، بل لابدّ من القطع، ولذلك قال سيبويه: (لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد).

وحيث يستحيل أو تتعذّر موافقة النعت منعوته نلجأ إلى قطع النعت ولأسباب كثيرة، منها تقدّم النعت على منعوته النكرة، ومنها اختلاف المنعوتين في التنكير والتعريف، أو الحركة الإعرابية، ومن الاختلاف في العامل قولك: هذا لابن إنسانين عندنا كراماً، لأنّ جرّ (ابن) غير جرّ (إنسانين)، واختلاف الرفعين والجرين يمنع من جمع الصفتين لأنّ الصفة تتبع الموصوف في الإعراب كما ذكرنا، ويكون الإعراب الحاصل في الموصوف وفي الصفة متعلقاً بالعامل الذي عمل في الموصوف، فإذا جُمِعَ الصفتان بلفظ واحد فجعلنا للمرفوعين المتقدمين أو المجرورين صار لفظ الصفتين واحد معلّقاً برافعين أو جارين، فلذلك لا يصلح هذا رجلٌ وفي الدّار آخر كريمان، لأنّ الرجل رفع بخبر الابتداء، وآخر مرفوع بالابتداء فهما عاملان مختلفان لا يحمل (كريمان) عليهما.

وكذا في حال الجرّ في نحو: هذا لابن إنسانين عندنا كراماً.

ومثله: هذه جاريةُ أخوي ابنين لفلان كراماً.

فمجيء النعت النكرة مقطوعاً بالواو الدالة على القطع والفصل إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، وفي مثال سيبويه لا يوجد إشراك للثاني في الأول بأحد حروف العطف، ولأنّ (أخوي ابنين) اسم واحد، يشكل المضاف إليه مثناه، فلذلك لا يجوز إلاّ القطع على المدح والثناء فيما هو وصف في المعنى.

وكذا الأمر في: هذا فرسٌ اخوي ابنيك العقلاء الحلماء، بالتعريف، ولا يمكن جعل (العقلاء) و(الحلماء) صفة للأخوين والابنين لأنَّ كلاً منهما انجرّ من وجه، فهو بمنزلة ما اختلفت حركاته الإعرابية.

من مواضع قطع الصفة عن الموصوف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمَّا لا تجري الصفة عليه نحو: هذان أخواك وقد تولّى أبواك الرجال الصالحون، إلاَّ أن ترفعه على الابتداء، أو تنصبه على المدح والتعظيم)[1].

أقول:

لا يجوز رفع (الصالحون) على الصفة لـ (أخـواك) و(أبـواك) لكونهما مختلفين في الوظيفة الإعرابي، لأنَّ الأول خبر للمبتدأ والثاني فاعل، والرفع على الابتداء والخبر، أو نصبه على المدح والتعظيم بفعل تقديره (أعني) أو (أريد) وما في معناهما.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألت الخليل - رحمه الله- عن: مررتُ بزيد وأتاني أخوه أنفسُهما، فقال: الرفع على: هما صاحبايَ أنفسُهما، والنصب على: أعنيهما، ولا مدح فيه، لأنَّه ليس مـمَّا يُمْـدَحُ به)[2].

أقول:

في نحو: مررت بزيدٍ واتاني أخوه أنفسهما.

يكون رفع (أنفسهما) توكيداً معنوياً لمبتدأ وخبر تقديرهما: هما صاحبايَ ويجوز نصب (أنفسُهما) بتقدير فعل أيْ: أعنيهما، من غير أن يكون هناك مدح، لأنَّ (نفسُهما) وما يجري مجراه من ألفاظ التوكيد المعنوي ليس فيها معنى المدح أو الذم.

---

(1) سيبويه: 2/ 60.

(2) سيبويه: 2/ 60.

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وتقول: هذا رجلٌ وامرأةٌ منطلقان، وهذا عبدالله وذاك أخوك الصّالحان، لأنهما ارتفعا من وجهٍ واحد، وهما اسمان بنيا على مبتدأين، وانطلق عبدالله ومضى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقدم عمروٌ الرجلان الحليمان.

واعلم أنّه لا يجوز: من عبدالله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين، رفعت أو نصبت؛ لأنّك لا تُثني إلاّ على أن أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدة، وإنّما الصفةُ علمٌ فيمن قد علمته[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- رفعت أو نصبت: أيّ: تابعت أو قطعت.

ثانياً: قلنا مراراً إنّه إذا استحالت أو تعذرت موافقة النعت منعوته نلجأ إلى قطع النعت لأسباب كثيرة، وحيث تمكن الموافقة نلجأ إليها كما في مثالي سيبويه:

هذا رجلٌ وامرأةٌ منطلقان، برفع الوصف (منطلقان) على الخبرية

و: انطلق عبدالله ومضى أخوك الصالحان برفع (الصالحان) على الفاعليّة، فالكلام مع النعت لا يخلو حاله من إحدى اثنتين: المتابعة في الإعراب أو القطع عند تعذر ذلك.

فإن لم تكن المتابعة أو يمكن القطع لم يجز الكلام كما في نحو:

مَنْ عبدُالله وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين.

فلا يجوز فيه الرفع على المتابعة أو النصب على القطع؛ (لأنّك لا تُثني إلاّ على من أثبته وعلمته)، أيّ: لا تنصب على المدح ولا تقطع، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، أيّ لا ترفع على الصفة، لأنّ الصفة علم فيهنّ قد علمته.

---

(1) سيبويه: 2/ 60.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما ينتصب لأنّه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه، وذلك قولك: ما شأنُكَ قائماً، وما شأنُ زيدٍ قائماً، وما لأخيك قائماً، فهذا حال قد صار فيه؛ وانتصب بقولك: ما شأنك، كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبدالله قائماً بما قبله، وسنبيّن هذا في موضعه إنْ شاء الله تعالى.

وفيه معنى لم قمت في ما شأنك ومالك، قال الله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [من سورة المدثر: 49]. ومثل ذلك من ذا قائماً بالباب، على الحال، أيّ من ذا الذي هو قائمٌ بالباب، هذا المعنى تريد، وأمّا العامل فيه فبمنزلة هذا عبدالله، لأنّ مَنْ مبتدأ قد بُنِي عليه اسم، وكذلك: لمن الدارُ مفتوحاً بابُها. وأمّا قولهم: من ذا خيرٌ منك، فهو على قوله: من الذي هو خيرٌ منك، لأنّك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسؤول فيُعْلِمكَه، ولكنّك أردت من ذا الذي هو أفضل منك، فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه، فأردتَ أنْ يُعلمكه نصبت خيراً منك، كما قلت: من ذا قائماً، كأنّك قلت: إنّما أريد أن اسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فضلك بها، ونصبُه كنصب ما شأنك قائماً)[1].

أقول:

أولاً: ينصب (قائماً) في نحو: ما شأنك قائماً؟ على الحال، و(ما) استفهامية في محلّ رفع مبتدأ، خبره (شأنك)، ويجوز العكس، والذي عمل النصب في (قائماً): (شأنك) والقيام معلوم عند المتكلّم من المخاطب الذي توجّه إليه بالسؤال وهو الكاف في: (شأنك) والتقدير: ما تصنع في هذه الحال، والسؤال عن السبب الذي عليه المخاطب من حال القيام، ومثله: ما شأنُ زيدٍ قائماً؟ فالمخاطب هو (زيد)، والسؤال عن شأنه وهو في حال قيام.

وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [من سورة المدثر: 49]، فالفاء: استئنافية، و(ما) اسم استفهام إنكاري في محلّ رفع مبتدأ،

---

(1) سيبويه: 2/ 61.

والجار والمجرور متعلّقان بالخبر، و(عن التذكرة) متعلّقان بمعرضين، و(معرضين): حال من الضمير المجرور باللام، و(هم) بعضهم يجعله حالاً من الضمير المستكن في الخبر، لأنه عائد على (ما) وهي عبارة عن شيء، وسبب، ومعرضين وصف للأشخاص أنفسهم، فلا يصحّ كونه وصفاً لأسباب الإعراض، على القاعدة في أنّ الحال، وصف لصاحبها[1].

ثانياً: ومن النصب على الحال نحو: من ذا قائماً بالباب، فمن: مبتدأ، واسم الإشارة (ذا) خبره، و(قائماً) منصوب على الحال، وعامله اسم الإشارة (ذا)، والسؤال عمن عرف قيامه، ولم يعرفه.

ثالثاً: وقوله: مَنْ ذا خيرٌ منك، يجوز أن يكون (مَنْ) مبتدأ، واسم الإشارة (ذا) خبره، و(خيرٌ منكم) بدل منه، والتقدير: من خيرٌ منك.

ويجوز أيضاً أن يكون (ذا) بمعنى الذي، والتقدير: مَنْ ذا الذي هو خيرٌ منك ويقال هذا في إنكار أن يكون أحد خيراً من المخاطب، ولذلك يقول سيبويه: (إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال فَضَلك بها)، ولذلك يجوز نصب (خيراً) على الحال مثلما يُنصب: ما شأنك قائماً.

(1) الدرويش: إعراب القرآن، 8/ 140-141.

القطع على التعظيم والمدح

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح وإنْ شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإنْ شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو، والحمدُ لله أهلَ الحمد، والملكُ لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الأخطل:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا ... أبدى النَّواجذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ
الخائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرُهُ ... خليفةُ الله يُستسقَى به المَطَرُ

وأمّا الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً، فيتبعون الأوّل فيقولون: أهل الحمدِ والحميدِ هو، وكذلك الحمدلله أهلِه: وإنْ شئت جررت، وإنْ شئت نصبتَ، وإنْ شئت ابتدأت كما قال مهلهلٌ:

ولقد خَبَطْنَ بُيوتَ يَشْكُرَ خَبْطةً ... أخوالُنا وهُمُ بنُو الأعْمامِ

وسمعنا بعض العرب يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فسألت عنها يونس فزعم أنّها عربيةٌ) [1].

أقول:

أولاً: من المعروف من خلال ما مرّ أنّ حقيقة قطع النعت عن المنعوت أن يجعل النعتُ المقطوع خبراً لمبتدأ محذوف، أو يقطع نصباً فيجعل مفعولاً به لفعل محذوف، فإن كان المقطوع لإفادة المدح أو التعظيم، أو الذمّ أو الترحّم، وجب حذف المبتدأ في حال القطع رفعاً وتقدير (هو)، فإن قطعت نصباً قدرت فعلاً، فإن أردت المدح الفعل: (أمدح)، وإنْ أردت الذمّ قدرت (أذمّ)، وفي الترحّم: أرحم.

---

(1) سيبويه: 2/ 62-63.

وذلك في نحو قولك: الحمدُلله الحميدَ، والحمدُ لله أهلَ الحمدِ، والملكُ لله أهلَ الملكِ.

بقطع الصفة (الحميد) و(أهلَ لحمدِ) و(أهلَ الملكِ).

على التعظيم والثناء والحمد، والنصب بفعل محذوف تقديره: أمدحُ والقطع على الرفع حسنٌ تقول:

الحمدلله الحميدُ، برفع الصفة، وإضمار (هو) مبتدأ، والحميدُ خبره، ومنه قول الأخطل (ت 90هـ)[1]:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا	أبدَى النَّواجذَ يومٌ باسِلٌ ذَكَرُ
الخَائضُ الغَمْرَ والميمونُ طائرهُ	خَليفةُ الله يُستسقى بهِ المَطَرُ

والشاهد قوله: (الخائضُ) وما عطف عليه حيث قطع إلى الرفع وهو صفة لـ (أمير المؤمنين) المجرور، والرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: (هو الخائضُ)، ويجوز القطع نصباً على المدح، ومن الواضح جواز الجرّ صفة حقيقية، أو بدلاً من (أمير المؤمنين) المجرور.

والغمر: الماء الكثير، وميمون الطائر: للفأل الحسن كثير الخير، واليوم الباسل: الكريه، والذكر: الشديد، والناجذ: ضرس الحلم، أو الفرس.

والبيت في مدح عبدالملك بن مروان.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى أنّ كثيراً من العرب يتبعون الصفة فيما مرَّ وغيره فيقولون: الحمدُلله الحميدِ، والحمدُلله أهلِه، بالجر على أنّه صفة لما قبله، وهذا الاتباع وإنْ كان كثيراً على ألسنتهم، لا يمنع من النصب على تقدير فعل، أو الرفع على تقدير مبتدأ يكون النعتُ المقطوع خبراً له.

لأنّ الأوجه الإعرابية الثلاثة جائزة في مثل هذه التراكيب وغيرها كثير كما جاء قول عدي بن ربيعة بن مهرة المعروف بـ (المهلهل) (ت نحو: 100ق.هـ)[2]:

---

(1) ديوانه: ص 110.

(2) ينظر: سيبويه: 2/ 16.

ولقد خَبَطْنَ بُيوتَ يَشكرَ خَبْطةً   أخوالُنا وهُمُ بَنو الأعمامِ

برفع (أخوالنا) خبراً لمبتدأ تقديره: هم أخوالنا، والجملة مستأنفة، ويجوز فيه الجرّ صفة لـ (يشكر) المجرور بالإضافة وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

ثالثاً: ويشير سيبويه إلى أنه سمع عن العرب قولهم ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [من سورة الفاتحة: 1]، بنصب (رَبَّ) وقرأ بها زيد بن علي وآخرون[(1)].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك قول الله عزوجل: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [من سورة النساء: 162]، فلو كان كلّه رفعاً جيداً، فأمّا المؤتون فمحمول على الابتداء، وقال جل ثناؤه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾[من سورة البقرة: 177].

ولو رفع (الصابرين) على أول الكلام كان جيداً، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [من سورة النساء: 162])[(2)].

(1) ينظر: أبو حيان الأندلسي، 1/ 19.

(2) سيبويه: 2/ 63-64.

أقول:

ومن القطع قوله تعالى في آية سورة النساء: 162]، فـ (الراسخون) مبتدأ و(في العلم) متعلقان به، و(منهم) متعلقان بمحذوف حال من الضمير في (الراسخون)، و(المؤمنون) عطف عليه، وجملة (يؤمنون بما أنزل إليك) خبرية، ويجوز أن تكون حالية إذا جعلنا جملة (سنؤتيهم) هي الخبر.

و(المقيمين) نصب على المدح والثناء بإضمار فعل وذلك لبيان فضل الصلاة والتقدير: أخصّ أو أعني وأمدح.

وقرئ (المقيمون) بالرفع عطفاً على (المؤمنون)[1].

ومثل هذا القطع نصباً ما جاء في سورة البقرة الآية 177 بنصب (الصابرين) على المدح والرفع عند سيبويه جيد كما هو في رفع ﴿وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [من سورة النساء: 162]. وقد قُرئ بالرفع[2].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق:

لا يبعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النَّازِلينَ بكلِّ مُعتَرَكٍ ... والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

فرفع الطيبين كرفع المؤتين.

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خياط العُكلي:

وكلُّ قومٍ أطاعوا أمرَ مُرْشِدِهِمْ ... إلاَّ نُمَيْراً أطاعتْ أمرَ غاويها
الظَّاعنينَ ولمَّا يُظعنوا أحداً ... والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخلِّيها)[3]

---

(1) ينظر: ابن جني: المحتسب، 1/ 203.

(2) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 1/ 232، وأبو حيان: البحر، 1/ 19.

(3) سيبويه: 2/ 64.

أقول:

ومن القطع نصباً قول الخرنق[1]، بنصب (النازلين) بفعل محذوف تقديره: أمدحُ.

ومن النصب بإضمار فعل، والرفع على إضمار مبتدأ قول ابن خياط العُكلي:

والشاهد فيه قوله: (الظاعنين) بالنصب على تقدير فعل، وقوله (القائلون) بالرفع خبراً لمبتدأ مقدّر، والمعنى على الذمّ فيهما، ولو أراد الوصف والتحلية لجعله نعتاً لما قبله وهو (نميراً) وهم قبيلة من بني عامر، والغاوي: الضال.

والبيت في معرض الذمّ لقبيلة قليلة العدد تخاف أعدائها فهي في ظعن وترحال ودائمين، ولا يخالفها أحد لذلك لا يهجر أحدٌ داره خوفاً منها كما تهجر هي خوفاً وطلباً للأمان.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: النازلون بكل معتركٍ والطيبين، فهذا مثل (والصابرين) ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبه كنصب الطيبين إلاّ أنّ هذا شتمٌ لهم وذمٌ كما أنّ الطيبين مدحٌ لهم وتعظيمٌ، وإنْ شئت أجريت هذا كلّه على الاسم الأول، وإنْ شئت ابتدأته جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء، كلّ هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كلّ ذلك واسعٌ.

وزعم عيسى أنّه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصباً:

لقد حَمَلتْ قَيْسُ بنِ عَيْلاَنَ حَرْبَهَا	علـى مُـستقِلٍّ للنّوائـبِ والحَـرْبِ
أخاهـا إذا كانـتْ عَـضاضاً سمـا لَهـا	على كلِّ حالٍ من ذلولٍ ومـن صَـعْبِ

(1) مرّ بيانه.

(3) سيبويه: 2/ 65.

زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنّك مل ترد أن تحدث الناس ولا من يخاطب بأمره جهاوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنّه قال: اذكرُ أهل ذاك، واذكر المقيمين، ولكنّه فعلٌ لا يستعمل إظهاره) [3].

أقول:

أولاً: يعزو سيبويه لأستاذه يونس – رحمه الله – أنّ من العرب من يرفع فيقول: (النازلون) و(الطيبون) و(الظاعنون) و(القائلون) سواء أكان ذلك مدحاً أو قدحاً، وقد سبق أن ذكرنا أنّه يجوز في مثل هذه الأوصاف النصب والرفع والجر، وهذا من باب التوسع في توارد المعاني المختلفة على اللفظ المعين في سياق التركيب المعين.

ثانياً: لأنّ الأوجه الإعرابية المختلفة قد تتوارد على اللفظ المعين داخل التركيب المعين كان عيسى – رحمه الله – قد سمع ذا الرمة ينشد بالنصب قوله[1]:

لقد حَمَلَتْ قَيْسُ بن عَيْلاَنَ حَرْبَهَا ... علــى مُـستقِلٍّ للنوائــبِ والحَــرْبِ

أخاها إذا كانتْ عِضاضاً سما لَها ... على كلِّ حالٍ من ذلولٍ ومن صَعْبِ

والشاهد قوله: (أخاها) بنصبه بفعل محذوف تقديره: أعني.

وقد روي (أخوها)، ولا شاهد فيه على ما نسبه سيبويه لأستاذه عيسى، والمستقل: الناهض، والعضاض: الحرب لأنّها تعض الناس بالنوائب، وسما: ارتفع أيْ: ركبها ذلولة أو صعبة من غير وجل أو خوف.

يريد أنّ قومه لا يثقل عليهم ما ينزل بهم من نوائب، ولا يهابون الحرب سواء كانت ذلولة منقادة أو صعبة.

ثالثاً: ويعزو سيبويه لأستاذه الخليل – رحمه الله – تفسيراً للنصب مفاده أنّ النصب لإفادة الثناء والتعظيم بتقدير فعل (أذكرْ)، وهذا الفعل لا يجوز إظهاره، والنصب أيضاً يشير

---

(1) البيتان للأخطل في ديوانه، ص 17، وهما أيضاً في ملحقات ديوان ذي الرُّمة، ص 6612، مع اختلاف في روايتهما.

إلى أنّ المخاطبين لا يجهلون موضوع الحديث فهم يعلمونه كما يعلمه المتكلم، وما ذكره على النصب إلاّ للتذكير به من باب المدح والتعظيم.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وهذا شبيهٌ بقوله: إنّا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنّه لا يريد أن يُخبر من لا يدري أنّه من بني فلان، ولكنّه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً، إلاّ أنّ هذا يجري على حرف النداء، وستراه إنْ شاء الله عزوجل في بابه في باب النداء مبيّناً، وترك إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه، لأنّ إنّا بني فلان ونحوه بمنزلة النداء، وقد ضارعه هذا الباب.

ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ   وشُعثاً مَراضيعَ مِثلِ السَّعالي

كأنّه حيث قال: (إلى نسوةٍ عُطّلٍ) صِرنَ عنده ممّن عُلم أنهنّ شُعثٌ، ولكنّه، ذكر ذلك تشنيعاً لهنّ وتشويهاً، قال الخليل: كأنّه قال: واذكُرهنّ شُعثاً، إلاّ أنّ ذا فعلٌ لا يُستعمل إظهاره، وإنْ شئت جررت على الصفة) [1].

أقول:

يشبّه سيبويه النصب في الأسماء التي مرّت بفعل محذوف لا يجوز إظهاره بنصب الاسم المضاف في النداء من نحو: إنّا بني فلان نفعل كذا، فالمتكلم لا يريد أن يخبر مَن لا يدري أنّه من بني فلان، لأنّ المخاطب يعلم من هو، وإنّما ذكره من باب الفخر والمباهاة، مع فارق أنّ هذا يجري على النداء، وذاك يجري على حذف الفعل.

وإذا كان النصب في الأسماء وهي بالألف واللام، أو مضافة قائم ومختار فهو في الأسماء النكرة مختار وجائز كذلك كما هو في قول أميّة بن أبي عائذ العمري الهذلي (ت نحو 75هـ) [2]:

---

(1) سيبويه: 2/ 66.

(2) مرّ ذكر هذا البيت في سيبويه: 1/ 399، برواية الجرّ في (شعثٍ).

ويـــأوي إلى نِـــسوةٍ عُطَّـــلٍ   وشُــعْثاً مَراضِــيعَ مِثْـلِ الــسَّعالي

والشاهد فيه قوله (شعثاً) بالنصب بإضمار فعل تقديره: وأذكرُهنّ شعثاً. ولا يمنع هذا من جرّ (شعثٍ) على أنّه صفة للنسوةِ.

عطف النعوت

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم يونس أنّك تقول: مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك، كقول الراجز:

بـــأعْيُنٍ منهـــا مَليحـــاتِ النُّقَـــبْ   شَـــكْلِ التّجـــارِ وحَـــلالِ المكتَـــسَبْ

كذلك سمعناه من العرب، وكذلك قال مالك بن خُويلد الخُناعي:

يـــامَيُّ لا يُعْجِـــزُ الأيّـــامَ ذو حِيَـــدٍ   في حَوْمَـــةِ المَـــوتِ رَزّامٌ وفَـــرّاسُ
يَحمي الـصَّرِيمةَ أحـدانُ الرِّجـالِ، لـه   صَـيْدٌ، ومُجْتَـرِئٌ باللَّيـلِ هَمّـاس

وإنْ شئت حمله على الابتداء كما قال:

فتـى النـاس لا يخفـى علـيهم مكانـه   وضـرغامةٌ إنْ هـم بـالحرب أوْقعـا

وقال آخر:

إذا لَقِـي الأعـداءَ كـان خَلاتُهُـمْ   وكَلْـبٌ علـى الأدْنَـيْنَ والجـارِ نـابحُ

وكذلك سمعناها من الشاعرين اللذين قالاهما) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 67-69.

أقول:

في هذا النص السيبويهي شواهد متلاحقة لمسائل نحوية تخص بعض أحكام النعت في العربية منها:

أولاً: جواز عطف النعوت بعضها على بعض بجميع حروف العطف ما عدا (أم) و(حتّى)[1]، وقد عزا سيبويه لأستاذه يونس أن تقول:

مررتُ بزيدٍ أخيك وصاحبك.

فـ (أخيك، وصاحبك) وصفان لزيد وقد عطف الثاني على الأول، ويجوز أن يقال: أخيك صاحبك من غير ذكر لواو العطف، ويجوز هنا عدّ (أخيك) بدلاً.

ومن عطف النعوت قول الراجز[2]:

بـــاعَيْنِ منهـــا مَليحـــاتِ النُّقَـــبْ	شَـكْلِ التِّجـارِ وحَـلالِ المكتَـسَبْ

بعطف الصفة (حلال المكتسب) على (شكل التجار) وهما صفتان لـ (النّقب) يريد: الجواري وهو من الانتقاب بالنقاب بكسر النون، وبضمها يعني: دوائر الوجه، وشكل التجار: ما يصلح للتجارة الحلال، ويجوز النصب والرفع في (شكل التجار) وما عطف عليه.

وممّا يجري مجرى الرجز السابق قول مالك بن خويلد الخُناعي من شعراء ما قبل الإسلام[3]:

يــامَيُّ لا يُعْجِـزُ الأيّــامَ ذو حِيَــدٍ	في حَوْمَـــةِ المـــوتِ رَزّامٌ وفَـــرّاسُ
يَحمي الـصَّرِيمَةَ أحـدانُ الرِّجـالِ، لـه	صَــيْدٌ، ومُجْتَــرِئٌ باللّيــلِ هَمّــاس

والشاهد فيه قوله: (رزام وفرّاسُ) و(مجترئ وهمّاس) بجر الصفات على ما قبلها مع ما فيها من معنى التعظيم، ويجوز القطع بالنصب بفعل مضمر. ويجوز في (أحدان) الرفع

---

(1) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 131، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 119-120.

(2) ينظر: ابن منظور: اللسان (نقب).

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 591-592، والأشموني، 2/ 290، والبغدادي، 4/ 231.

بالابتداء، والنصب على أنه مفعول (يحمي)، و(مجترئ) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (هو مجترئ)، وهو معطوف على (رزّام وهمّاس).

والحيد: العقدة في قرن الوعل، والرزام: المصوّت، ورزم الأسد: صوته، وفرّاس: القادر على التمكن من صيده، والصريمة: رحلة فيها شجر، وأحدان الرجا: المتباهون بشجاعتهم وبأسهم، والهمّاس: الصوت الخفي.

والبيتان في وصف أسد يصيد هؤلاء الذين يقول أحدهم: أنا الذي لا نظير لي في الشجاعة والبأس.

ثانياً: ومن القطع رفعاً على الابتداء قول الشاعر[1]:

فَتَي النـاس لا يَخْفـى عليهمْ مكانُـه ... وضِـرْغامةٌ إنْ هَـمَّ بـالحَرْبِ أَوْقَعـا

والشاهد فيه قوله: (وضرغامةٌ) بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: وهو ضرغامةٌ، ويجوز فيه النصب عطفاً على (فتي الناس) والضرغامة: اسم من أسماء الأسد.

ومن القطع على الرفع قول الآخر[2]:

إذا لَقَـى الأعـداءَ كـان خَلاتُهُـمْ ... وكَلْـبٌ علـى الأدْنَيْنَ والجـارِ نـابِحُ

والشاهد فيه رفع (كلبٌ) خبراً لمبتدأ مقدّر، والخلاة: الرطب من الحشيش، والأدنين: الأقربين.

والبيت في معرض الذمّ فالمهجوّ ضعيف أمام الأعداء، متنمّر على عشيرته وأرحامه، نابح كالكلب عليهم.

ثالثاً: وسيأتي سيبويه في موضع لاحق من كتابه على ذكر تعدّد النعوت على منعوت واحد من نحو قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [من سورة الأنبياء: 50]،

---

(1) ابن منظور: (ضرغم).

(2) من الأبيات الخمسين التي لم تنسب.

و﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [من سورة الأنعام: 92، 155] بمجيء النعت المفرد (مبارك) قبل النعت الجملة (أنزلناه) في آية سورة الأنبياء، وعلى العكس في آية سورة الأنعام.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [من سورة المائدة: 54]، فقد جاءت النعوت على النحو الآتي:

جملة + مفرد + جملة

فالمنعوت: قوم + يحبهم ويحبونه + أذلة على المؤمنين + أعزّة على الكافرين + يجاهدون في سبيل الله + حرف عطف + جملة: لا يخافون لومة لائم.

فإذا جاءت النعوت مفردةً، فيجوز أن تذكر بينها الواو، ويستحسن ذلك عن تباعد معانيها، وتقابلها كقوله تعالى:﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [من سورة الحديد: 3]، ولا يعطف النعوت إنْ تقاربت معانيها لأنها كالأخبار المتعددة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [من سورة الحشر: 24]، وتمتنع هذه الواو إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ولا يمكن أن يستفاد الوصف إلاَّ بانضمام النعوت بعضها إلى بعض ليتحدد الوصف منها جميعها نحو:

تناول المريض الدواءَ المرُّ الحلوَ.

وهذا شراب حلوٌ حامضٌ

ويمتنع الواو أيضاً إذا لم تكن النعوت مختلفة المعنى، أعني: مترادفة، تقول: هذا رجلٌ غنيٌ ثريٌ، ولا يجوز أن تقول: (وثريٌ) بالعطف، لأنّ الشيء لا يعطف على ما هو في معناه على الأرجح.

ويستحسن أن تعطف النعوت بعضها على بعض إذا كانت جملاً، سواء أكانت متفقة المعنى أم مختلفة، قال تعالى: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [من سورة يوسف: 37]، بعطف النعوت الجمل، وقال تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا﴾ [من سورة الإسراء: 106]، بعطف النعوت الجمل، وقال تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ [من سورة يوسف: 40]، بعدم عطف الجملتين النعتيتين: ﴿سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم﴾ و﴿مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّه ليس كلُّ موضع يجوز فيه التعظيمُ، ولا كلُّ صفة يحسن أن يعظّم بها، لو قلت: مررتُ بعبدالله أخيك صاحب الثياب أو البزّاز، لم يكن هذا ممّا يعظم به الرجلُ عند الناس ولا يفخم به، وأمّا الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيهٍ عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظّمه كما تعظّمُ النبيه، وذلك قولك: مررتُ بعبدالله الصالح، فإن قلت مررتُ بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المُطعمين في المحلِ، جاز لأنّه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنّهم قد عُلموا فاستحسن من هذا ما استحسنَ العربُ، وأجزه كما أجازته)[1].

أقول:

كثيراً ما يفسر سيبويه التراكيب اللغوية استناداً إلى سياقها الذي تجري فيه، فنحن نستعمل اللغة للإخبار أو الطلب، أو لوصف أشياء أو أحداث، أو انفعالات، واللغة بعد هذا تستعمل لتحقيق أفعال كلامية تبدو لنا دلالاتها بمجرد النطق بها، كما هو الحال في

(1) سيبويه: 2/ 69.

التحية، أو الشكر، أو التأسّف، أو الرفض، أو الاستئذان، أو المدح، أو الذمّ، وغيرها كثير ممّا تتحقق دلالته عند التكلّم بالفعل المناسب الذي وضع للتعبير عنه.

ومن الأفضل دائماً عند سيبويه التعامل مع اللغة على أساس الاستعمال الذي يراعي السياق، أو المقام الذي تجري فيه العملية التواصلية أولاً، ومراعاة جملة من المبادئ الأساسية التي تقتضيها هذه العملية من أبرزها الركنان الأساسيان (المتكلم والمخاطب) من جهة، والاختيارات اللغوية الأسلوبية للألفاظ والتراكيب والاحتمالات الدلالية التي يحملها كلّ تركيب لغوي، والمتعلقة بما يريد المتكلم التعبير عنه ليعرفه المخاطب ضمن مقامه الاجتماعي والثقافي، فليس كلّ تركيب على ما يقرّر سيبويه يحسن فيه التعظيم والمدح، أو القدح والذمّ، فلا يمدح الإنسان إلاّ بالصفات التي تعدّ تعظيماً ومدحاً وثناء فيمن ينعت بها، زد على ذلك أن يكون المعظَّم والممدوح معروف بالصفات التي تطلق عليه عند المخاطب أو المخاطبين، ليكون إطلاق هذه الصفات عليه تذكيراً بها من باب التعظيم والرفعة والثناء، وعندهم أنّ بعض الصفات لا تكون تعظيماً وفقاً لأعرافهم وتقاليدهم التي بُنيت على عظائم الأمور، وجلائل الأعمال، فلا يعدّ مدحاً عندهم أن يقال: مررت بعبدالله صاحب الثيابِ أو البزّاز، لأنّ مثل هذه المهن ممّا لا يمدح بها عندهم، لكونها تقتضي الدّعة، والجهد القليل، وحال الإنسان عندهم حال الفارس، والمكرم، والمقدام، والظاعن من أجل العلا.

ويُجمل التعظيم عندهم ويستحسن عندما يكون مع مستحقيه ممَّن عُرف حالهم من هذا الوصف والتعظيم عند غيرهم.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرامَ، إذا جعلت المخاطَب كأنّه قد عرفهم، كما قال مررتُ برجلٍ زيدٌ، فتُنزله منزلة من قال لك من هو وإنْ لم يتكلم به، فكذلك هذا تُنزله هذه المنزلة وإنْ كان لم يعرفهم، وليس كلّ شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عزوجل

يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمد لزيد، تريد العظمة لم يجز، وكان عظيماً)[1].

أقول:

في قولك: مررتُ بقومك الكرام الصالحين المطعمين في المحل، تعرّف (القوم) عند المخاطب بالوصفين (الكرام والصالحين) ثم أطلق الوصف الثالث من باب التعظيم والتفخيم.

فإن قلت: مررتُ بقومك الكرامَ، جعلت المخاطب في حال من يعرف الموصوف أعني (قوم) وكأنَّ ذلك جواباً لمن سأل: من هم القوم الذين مررتَ بهم؟ فقلت: قومَك الكرامَ.

ومن الثابت أنَّ هناك نعوتاً لا يجوز إطلاقها إلاَّ على الخالق صاحب الصّفات الحسنى، فلا يجوز أنْ يُقال: الحمدُ لزيدٍ، لأنَّ الحمد لله لا لغيره من المخلوقين.

---

(1) سيبويه: 2/ 70.

القطع بالنصب لإفادة الشتم والذمّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ: لم يرد أنْ يكرّره ولا يعرّفك شيئاً تُنكره، ولكنّه شتمه بذلك. وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [من سورة مسد: 4]، لم يجعل خبراً للمرأة، ولكنّه كأنّه قال: اذكر حمالة الحطب، شتماً لها، وإنْ كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره، وقال عروة الصّعاليك العبسي:

سَـقَوْني الخَمْـرَ ثـمّ تكنّفـوني   عُـداةَ الله مـن كَـذِبٍ وزُورِ

إنّما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين، وقال النابغة:

لَعَمْـري ومـا عَمْـرِي علـيَّ بهَـيْنٍ   لقـد نطقَـتْ بُطْـلاً علـيَّ الأقـارِعُ

أقـارعُ عـوفٍ لا أحـاول غيرَهـا   وجـوهَ قـرودٍ تبتغـي مَـن تجادِعُ) [1]

أقول:

مثلما يكون قطع الصفة عن الموصوف للمدح والثناء والتعظيم يكون أيضاً للذم والتحقير والشتم، فتقدر في المدح (أمدحُ) وفي الترحّم: (أرحم)، وتقدير في الذمّ: (أذمّ) تقول: أتاني فلانٌ الكاذبَ الخبيثَ بالقطع نصباً على الذمّ.

وفلانٌ هذا معروف لدى المخاطب، وما إطلاق الوصفين إلاّ من باب الذمّ والشتم له.

وعلى هذا قراءة عاصم – رحمه الله-: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [من سورة مسد: 4]، بالنصب على الشتم والذمّ، أيْ: أشتم حمالة الحطب، وأذمُّ وأعني، وقرأ الباقون

---

(1) سيبويه: 2/ 70، 71.

بالرفع جعلوه ابتداءً وخبراً، أيّ: هي حالةُ الحطبِ[1]، ولا يجوز إظهار الفعل في حال النصب على الشتم.

ومن القطع بالنصب على الشتم قول عروة بن الورد (ت نحو 30هـ)[2]:

سَقَوْني الخَمْرَ ثمَّ تكنَّفوني　　　عُداةَ الله من كَذِبٍ وزُورِ

والشاهد فيه نصب (عُداة) بفعل محذوف للشتم والذمّ، ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ خبره (عداة الله).

ومن ذلك قول النابغة الذبياني (ت نحو 18ق.هـ)[3]:

لَعَمْري وما عَمْري عليَّ بهَيِّنٍ　　　لقد نطقَتْ بُطْلاً عليَّ الأقارعُ
أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرَها　　　وجوهَ قرودٍ تبتغي مَن تجادعُ)[4]

والشاهد فيه قوله: (وجوه قرودٍ) بالنصب بإضمار فعل للشتم، كأنه قال: أشتم وجوهَ قرودٍ، أو: اذكر: وما أشبه ذلك.

القطع رفعاً ونصباً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم يونس أنّك إنْ شئت رفعت البيتين جميعاً على الابتداء، تضمر في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعده إلاّ رفعاً، ومن ذلك:

(1) ينظر: ابن خالويه: القراءات السبع وعللها، 2/ 542.

(2) ديوانه، ص 90 وروايته: سقوني النسء.

(3) ديوانه، ص 49.

(4) سيبويه: 2/ 70-71.

متى تَرَ عَيْنَي مالكٍ وجِرانَه وجَنْبَيْه تَعلَمْ أنَّه غيرُ ثائرِ
حِضَجْرٌ كأُمِّ التَّوأمَيْنِ توكَّأتْ على مِرْفَقَيْها مُستهِلَّةَ عاشِرِ

وزعموا أنّ أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصباً، وهذا الشعر لرجل معروف من أزد السراة:

قُبِّحَ من يزني بعَوْ فٍ من ذواتِ الخُمُرْ
الآكِلَ الأشلاءَ لا يَحفِلُ ضَوْءَ القَمَرْ

وإنْ شاء جعله صفةً فجره على الاسم.

وزعم يونس أنّه سمع الفرزدق ينشد:

كم عَمّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قد حلَبتْ عليَّ عِشاري
شَغّارةً تَقِذُ الفَصيلَ برِجْلِها فَطّارةً لقَوادمِ الأبكارِ

جعله شتماً، وكأنّه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالماً بذلك، لو ابتدأ وأجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربياً وقال:

طليقُ اللهِ لم يَمْنُنْ عليه أبو داود وابنُ أبي كثيرِ
ولا الحجّاجُ عَينَيْ بنتِ ماءٍ تقلِّب طرفَها حَذَرَ الصقورِ

فهذا بمنزلة: (وجوه قرودٍ)[1].

أقول:

هذه مجموعة من الشواهد الشعرية يسوقها سيبويه لبيان مواضع القطع على الرفع، أو النصب، أو الاتباع على الموصوف، ومن ذلك أنّ يونس كان يجيز الرفع في بيتي النابغة

---

[1] سيبويه: 2/ 71-73.

الذبياني السابقين، فيجوز أن يقال: (وجوهُ قرودٍ) بتقدير مبتدأ محذوف، ومن القطع رفعاً قول سماعة بن أشول النعامي (أحد شعراء العصر الأموي) هاجياً[1]، والشاهد فيه: (حِضجرُ) بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو حضجرُ، وفيه معنى الشتم أيضاً، ومستهلة عاشر: منصوب على الحال، عامله (توكأت)، والحضجرُ: الضخم البطن، وأم التوأمين: الحامل باثنين، ومستهلة عاشر: التي رأت هلال الشهر العاشر من حملها ولم تلد بعدُ، شبّه المهجو لعظم بطنه بالحامل على تلك الحال، من كان على هذا الوصف لا يمكنه أن يدفع عن نفسه اعتداء عدو، أو يطلب ثأراً.

وممّا يجوز فيه النصب والاتباع قول الشاعر[2]:

قُبِحَ مَــن يزنـي بعَــوْ ... فِ مــن ذواتِ الخُمُــرْ
الآكِــلَ الأشــلاءَ لا ... يَحفِــلُ ضَــوْءَ القَمَــرْ

بنصب (الآكل) على الذمّ والشتم، ويجوز فهي القطع رفعاً على الابتداء والخبر، ويجوز أيضاً الجرّ صفة لما قبله.

والقبوح: الإقصاء، وذوات الخمر: النساء، ولا يحفل بضوء القمر: لا يباليه، لأنّه ليس ممّن يسري بالليل في السفر، فهو قاعد عن الأسفار، نهم في الأكل، ومن القطع نصباً لإفادة الشتم قول الفرزدق[3]:

كم عَمّةٍ لكَ يا جَريرُ وخالةٍ ... فَدْعاءَ قد حلَبَتْ عليَّ عِشاري
شَغّارةً تَقِذُ الفَصيلَ برِجْلها ... فَطّارةً لقَوادمِ الأبكارِ

---

(1) ينظر: الأعلم الشنتمري: النكت، 1/ 253، ويروى: ومن يرّ عيني.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 400.

(3) ديوانه، 2/ 451.

بنصب (شغارةً) و(فطارةً) بفعل محذوف تقديره: أذمّ، ويجوز فيهما الرفع بتقدير مبتدأ.

والشغارة: الناقة التي ترفع رجلها ضاربة الفصيل، مانعة إيّاه من الرضاع، والفطارة: القبض على الضرع بأطراف الأصابع لصغره.

والفدعاء: المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل، والعشراء: الناقة أتى على حملها عشرة أشهر، والأبكار: التي نتجت أول بطن.

والبيت في وصف نساء جرير بأنهنّ راعيات له يحلبن عليه عشاره.

ومن القطع نصباً ما نُسب إلى إمام بن أقرم النميري[1]:

طليقُ اللهِ لم يَمْنُنْ عليه ... أبو داود وابنُ أبي كثيرِ
ولا الحجاجُ عينَيْ بنتِ ماءٍ ... تقلّبُ طرفَها حذرَ الصقورِ

بنصب (عيني بنت ماءٍ) بفعل محذوف تقديره: أذمُّ، ويجوز فيه الرفع على تقدير مبتدأ يكون هو خبره، وجعله بمنزلة بيت النابغة الذبياني، والبيت في التعرض للحجاج الثقفي بالجبن مع تسلق العينين، وبنت الماء: ما يُصاد من طير الماء كالغرانيق ونحوها، قال الجاحظ: (لأنّ طيرَ الماء لا يكون أبداً منسلق الأجفان)[2].

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا قول حسان بن ثابت:

حارِ بن كعب ألا أحلامَ تزجركم ... عني وأنتم من الجُوفِ الجماخيرِ
لا بأس يا لقوم من طولٍ ومن عِظَمٍ ... جسمُ البغالِ وأحلامُ العصافيرِ

---

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، 1/ 386.

(2) الجاحظ: البيان والتبيين، 1/ 386.

فلم يرد أن يجعله شتماً، ولكنّه أراد أن يعدّد صافتهم ويفسرها، فكأنه قال: أمّا أجسامهم فكذا وأمّا أحلامهم فكذا، وقال الخليل رحمه الله: لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً، وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً ولا ذماً ولا شيئاً ممّا ذكرت لك، وقال:

وما غرّني حَوزُ الرِّزامِيِّ مِحْصَناً عَواشِيَها بالجَوّ وهو خَصيبُ

ومحضن اسم الرِّزامي، فنصبه على أعني، وهو فعل يظهر، لأنّه لم يرد أكثر من أن يعرّفه بعينه، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذماً، وكذلك سُمع هذا البيت من أفواه العرب، وزعموا أنّ اسمه محصن) [1].

أقول:

الشاهد في قول حسان بن ثابت ﷺ (ت 54هـ) [2] رفع (جسم) و(أحلامُ) على القطع لأنّه لم يقصد إلى الذمّ، وإنّما أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها، والذمّ والتهكم مستفاد من تعداد هذه الأوصاف.

والنصب على رأي الخليل جائز.

والنصب على رأي سيبويه جائز مع عدم إرادة المدح أو الذمّ، أو الترحم، ومنه قول الشاعر:

وما غرّني حَوزُ الرِّزامِيِّ مِحْصَناً عَواشِيَها بالجَوّ وهو خَصيبُ

والشاهد فيه: نصب (محصناً) بإضمار فعل يجوز إظهاره، وهي (أعني) وليس فيه معنى المدح ولا الذمّ.

---

(1) سيبويه: 2/ 73-74.

(2) ينظر: ديوانه، ص 213-214.

وحوز الإبل: جمعها للعلف، والرزامي: نسبة إلى رزام وهو حي من بني عمرو بن تميم، والعواشي: الحيوانات التي ترعى بالعشي، يريد: أنّ الموصوف جمع مواشيه للعلف ليمنع الضيف في حال خصب الزمان؛ لأنها لا تحلب وهي تعلف.

القطع بحذف الفعل للترحّم

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن هذا الترحّم، والترحّمُ يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة، ولا كلّ اسم، ولكن ترحّمْ بما ترحّمُ به العربُ، وزعم الخليل أنّه يقول: مررتُ به المسكينِ، على البدل، وفيه معنى الترحّم، وبدله كبدل مررتُ به أخيك، وقال:

فأصْبَحَتْ بقَرْقَرَى كَوَانِسَا فلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائِسَا

وكان الخليل يقول: إنْ شئت رفعته من وجهين فقلت: مررتُ به البائسُ، كأنّه لـمّا قال مررتُ به قال المسكينُ هو، كما يقول مبتدئاً: المسكينُ هو، والبائسُ أنت، وإنْ شاء قال: مررتُ به المسكين هو، والبائسُ أنت، وإنْ شاء قال: مررتُ به المسكينَ، كما قال:

بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبابُ

وفيه معنى الترحّم، كما كان في قوله رحمة الله عليه معنى رحمةُ الله، فما يترحّم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل رحمه الله، وقال أيضاً: يكونُ مررتُ به المسكينُ على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة لقيتُه عبدالله، إذا أراد عبدالله لقيتُه، وهذا في الشعر كثيرٌ.

وأمّا يونس فيقول: مررتُ به المسكينَ على قوله: مررتُ به مسكيناً، وهذا لا يجوز لأنّه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويجعل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررتُ بعبدالله الظريفَ، تريد ظريفاً، ولكنك إنْ شئت حملته على أحسن من هذا، كأنّه قال: لقيتُ المسكينَ،

لأنه إذا قال مررت بعبدالله فهو عمل، كأنه أضمر عملاً، وكان الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فراراً من أن يصفوا المضمر، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن) [1].

أقول:

أولاً: ذكر سيبويه فيما مضى أن قطع النعت إنما يكون لإفادة المدح أو الذمّ أو التعيين، ويأتي هذا هنا على ذكر وظيفة دلالية أخرى هي الترحّم، ويكون هذا عنواناً للرقّة والتحنّن على المسكين والبائس، وهو بذلك يختلف عن منهاج المدح أو الذمّ، أو الشتم، إذ لا يكون المدح أو الذمّ إلاّ فيمن عُرف فيه ما يستحق به أن يمدح، أو أن يذم، وليس في الترحّم ما هو معروف في المتحنّن عليه، بل الغاية منه إبداء التعاطف والمشاركة مع من يستحق ذلك.

ثانياً: يفيد الاتباع الترحّم من غير قطع، تقول: مررتُ به المسكينِ، بالجر اتباعاً للضمير المجرور فيه (به) وفيه معنى الترحّم، فهو يدلّ بمنزلة (أخيك) بدلاً من الضمير في (به) حين تقول: مررتُ به أخيك.

ثالثاً: ويكون القطع نصباً كقول الشاعر [2]:

فأصْبَحَتْ بقَرْقَرَى كَوانِسَا … فلا تَلُمْهُ أنْ يَنامَ البائِسَاً

والشاهد فيه قوله: (البائسا) بالنصب وهو صفة مقطوعة لموصوف مرفوع مقدّر أيّ: أنّ ينام الراعي البائسُ، فقطع (البائسُ) ونصبه بفعل محذوف لإفادة معنى الترحّم، وهذا الفعل لا يجوز إظهاره مثلما لا يجوز ذلك في الفعل المقدّر الذي يفيد المدح أو الذمّ.

وقرقري: موضع مخصب باليمامة، وكنس الظبي: بيته، واستعير هنا للإبل التي شبعت، فنام راعيها لأنها غير محتاجة إلى الرعي.

رابعاً: ويجوز القطع بالرفع على الابتداء تقول:

---

(1) سيبويه: 2/ 75-76.

(2) السيوطي: همع الهوامع، 1/ 62.

مررتُ به المسكينُ، والتقدير: مررت به المسكين هو، وهذا قول ابن أبي إسحاق (ت 117هـ)[1].

وأجاز يونس النصب من وجهين:

الأول: بفعل مقدّر لا يجوز إظهاره.

والثاني: على الحال من الضمير المتصل في (به) أيْ: مررتُ به مسكيناً، ولم يجوزه سيبويه.

ويبدو أنّ سيبويه يجوز ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجر، وكلها متضمّن معنى الترحّم.

فالرفع على الابتداء، والتصب بفعل مقدّر بـ (أعني) أو (أذكر)، والجر بالاتباع على البدلية من باب إبدال الاسم الظاهر من المضمر، ومن النصب على المدح قول رؤبة[2]

بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبابُ

بنصب (تميماً) بفعل محذوف على الاختصاص لإفادة المدح والفخر.

خامساً: والترحم في: مررتُ به المسكينُ، بمنزلة رحمةُ اللهُ، أو: رحمةُ الله عليه، أمّا النصب على الحال فيردّه سيبويه، لأنّه (المسكين) لا يصلح أن يكون حالاً لكونه بالألف واللام، ولو جاز ذلك لجاز القول: مررتُ بعبدالله الظريفَ، ويُراد: ظريفاً، وهذا لا يجوز، ولذلك يقدّر سيبويه فعلاً ناصباً لـ (الظريف) بمعنى: (المرور)، أيّ أنّ: مررتُ بعبدالله الظريفَ، على تقدير: لقيتُ الظريفَ، ولقيتُ المسكينَ.

---

(1) ينظر: الشنتمري: النكت، 2/ 77.

(2) ديوانه، ص 169.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّه يقول إنّه المسكينُ أحمقُ، على الإضمار الذي جاز في مررتُ، كأنّه قال: إنّه هو المسكينُ أحمقُ، وهو ضعيف، وجاز هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر لأنّ فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى: إنّما تميماً ذاهبون، فإذا قلت: بي المسكين كان الأمر، أو بك المسكين مررتُ، فلا يحسن فيه البدل، لأنّك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني، لأنّك لست تحدِّث عن غائب، ولكنك تنصبه على قولك: بنا تميما، وإن شئت رفعته على ما رفعت عليه ما قبله، فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرةٍ والمعنى واحدٌ، وأمّا يونس فزعم أنّه ليس يرفع شيئاً من الترحّم على إضمار شيء يرفع، ولكنّه إنْ قال ضربتُه لم يقل أبداً إلاّ المسكينَ، يحمله على الفعل، وإنْ قال ضَرَباني قال المسكينان، حمله أيضاً على الفعل، وكذلك مررتُ به المسكينِ، يحمل الرفع على الرفع، والجر على الجرّ، والنصب على النصب، ويزعم أنّ الرفع الذي فسرنا خطأ وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق)[1].

أقول:

لا يوافق سيبويه أستاذه الخليل فيما ذهب إليه في جعله نحو:

إنّه المسكينُ أحمقُ، بمنزلة: بنا تميماً.

فالهاء عند الخليل في (إنّه) اسم إنّ، و(أحمقُ) خبر، وجملة: هو المقدرة بعد فصل الضمير المتصل في (إنّه) مع المسكين مبتدأ وخبر يشكلان جملة اعتراضية بين إنّ واسمها من جهة، وخبرها وهو (أحمقُ) من جهة ثانية، والتقدير: إنّه هو المسكينُ أحمقُ.

وهذا عند سيبويه ضعيف، ووجه الضعف فيه أنّ (هو المسكين) فصل بين اسم إنّ وخبرها، وقد جوّز الخليل هذا الفصل على ما يبدو، لأنّ فيه معنى المنصوب الذي يجرى مجرى (بنا تميماً).

---

(1) سيبويه: 2/ 76-77.

أيّ جاز لأنَّ فيه اختصاصاً للأول وإنْ كان مرفوعاً بإضمار مبتدأ[1]، أمّا يونس فزعم أنّ الرفع في هذا خطأ فليس يرفع شيء من الترحّم على إضمار شيء يرفع، ولكنّه إذا قال: أكرمته، ولم يقل أبداً إلاّ المسكينَ يحمله على الفعل، والرفع يحمل على الرفع، وكذا النصب والجر يحمل على مثله.

والخلاصة بعد هذا التفصيل السيبويهي لأحكام قطع النعت عن المنعوت تتحدد في أنّ حقيقة القطع أن يُجعل المقطوع خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف لا يجوز إظهاره.

فإن كان المقطوع لمجرد المدح أو الذمّ، أو الترحّم، وجب حذف المبتدأ، إنْ رُفع النعتُ وقُدّر (هو).

والفعل في حال نصب النعت المقطوع، فيقدّر في المدح: (أمدح)، وفي الذمّ: (أذمّ)، وفي الترحّم (ارحم).

تقول: الحمدُلله الحميدُ بالرفع وإضمار (هو) مبتدأ خبره، وفي الذمّ بالنصب بإضمار فعل.

أمّا مررتُ بعبدالله المسكين، فيجوز فيه ثلاثة أوجه:

- الرفع على الابتداء.
- والنصب بفعل مقدّر.
- والجرّ على البدلية ممّا قبله.

وجملة النعت المقطوع جملة مستأنفة؛ لأنّ الصفة في المقدّر تصير جملة مستقلة لا محلّ لها من الإعراب.

وإذا كان النعت المقطوع لغير المدح، أو الذمّ جاز ذكره تقول:

مررتُ بزيدٍ الشاعر، بالجر والنصب والرفع.

[1] وينظر: الشنتمري: النكت، 1/ 480.

فالجرّ على الاتباع، والرفع على الخبرية، والنصب على المفعولية بفعل محذوف، ويجوز لك إظهار كلٍّ من المبتدأ أو الفعل، فتقول:

هو الشاعرُ، وأعني الشاعرَ

كأنه على تقدير سؤال سائل يقول:

مَنْ هو؟ أو: من تعني؟

ما يبنى على الأسماء المبهمة

أسماء الإشارة والضمائر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب لأنّه خبرٌ للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء المبهمة، والأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهؤلاء، وذلك، وذانِكَ، وتلكَ وتانِكَ، وتِيكَ، وأولئكَ، وهُو، وهِيَ، وهُم، وهُما، وهُنَّ، وما أشبه هذه الأسماء، وما ينتصب لأنّه خبرٌ للمعروف المبنيّ على الأسماء غير المبهمة)[1].

أقول:

جعل سيبويه أسماء الإشارة مع الضمائر للتشابه بينهما من وجوه منها:

1- المواقع الإعرابية المختلفة التي تكون عليها من ابتدائية أو فاعلية أو مفعولية.

2- الدلالة التي تأتي لها، فالغرض الحقيقي من استعمالها هو الاستعاضة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، فهي تدل على كلّ شيء من الأحياء والجماد، وتغني عن ذكر المسمّى المعين، وتقوم مقامه، وذلك إمّا بمعادلة هذا المسمى بضمير، أو بالإشارة إليه كما هو في أسماء الإشارة، على الرغم من أن ربط النحاة أسماء الإشارة، بالإشارة الحسية إلى ما يمكن الإشارة إليه، أو ما يستحيل مشاهدته كالأشياء المعنوية ليس في حقيقته إلاّ ربطاً ظاهرياً تبرره الحركات المصاحبة في أثناء الكلام.

وأسماء الإشارة كالضمائر بحاجة إلى شيء يفسر المقصود بها بالإشارة، أو بحضور المتكلم أو المخاطب في الضمائر، أمّا الغائب فمفسّره نوعان: لفظ أو غيره، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ﴾ [من سورة يس: 39]، والمعنى: قدّرنا له، فحذف الخافض، فتقدم القمر في اللفظ والتقدير وعاد الضمير عليه، وقد يتقدم الضمير في اللفظ دون التقدير، وقد يتقدم في التقدير دون اللفظ، ولكل شواهده[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 77-78.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 1/ 195.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [من سورة القدر: 1]، أي: أنزلنا القرآن فهو في غنى عن التفسير.

ويدخل ضمن هذا الضمير المؤخر في اللفظ والرتبة كضمير الشأن كما في قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [من سورة الإخلاص: 1]، ومنه الضمير المخبر عنه بمفسر كقوله تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [من سورة المؤمنون: 37]، وكذلك، الضمير في باب نعم وبئس[1].

3- أنّ أسماء الإشارة والضمائر ألفاظ تستعمل للإيجاز والاختصار.

ما يبنى على أسماء الإشارة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبدالله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبدالله ذاهباً، وهذا عبدالله معروفاً، فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبدالله، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتّى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى أنّك تريد أن تنبهه له منطلقاً، ولا تريد أن تعرّفه عبدالله؛ لأنّك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبدالله وحال بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبدالله راكباً، وصار جاء لعبدالله وصار الراكب حالاً، فكذلك هذا، وذلك بمنزل هذا، إلاّ أنّك إذا قلت ذاك فأنت تنبّهه لشيء متراخٍ، وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك، فكذلك هذه الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام)[2].

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 1/ 129.

(2) سيبويه: 2/ 78.

أقول:

أولاً: في قولك: هذا عبدالله منطلقاً. يكون الهاء للتنبيه، و(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ وعبدالله: خبر، ومعنى ذلك أنّك تبني عبدالله على اسم الإشارة والكلام المفيد الذي يحسن السكوت عليه متشكّل من ركنين أساسيين هما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل، أو نائبه في الجملة الفعلية، والمبتدأ هو المسند، والخبر هو المسند إليه، وقد مرَّ القول فيهما في مستهل كتاب سيبويه.

ويبدو من خلال كلام سيبويه أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ، وذلك واضح من قوله: (فقد عمل (هذا) فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده)، والمبتدأ عند سيبويه أيضاً (كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام..)[1]، ورأي المبرد أنّ الابتداء عمل في المبتدأ وكلاهما عمل في الخبر[2]. وقال الكوفيون أنهما، أيّ المبتدأ والخبر (مترافعان)[3].

ثانياً: أمّا (منطلقاً) فمنصوب على الحال، والمعنى: انظر إلى عبدالله منطلقاً، والذي عمل في الحال هو التنبيه والإشارة التي في (هذا)، كأنّه قال: أشيرُ إليه منطلقاً، والتنبيه كائن في حال انطلاق المشار إليه وهو عبدالله، والحال وإنْ كان قيداً إسنادياً، أو متمّماً إسنادياً، إلاّ أنّه يزيد على الجملة دلالة لا تستفاد دون ذكره، فهناك فرق بين قولك:

هذا عبدالله.

وهذا عبدالله منطلقاً.

في الأولى إشارة (عبدالله) الذي لم يكن معروفاً لدى المخاطب، أيّ أنّه كان مجهولاً عنده، وبالإشارة إليه تمّ تعريف المخاطب به، دون سواه.

وفي الجملة الثانية يكون عبدالله معروفاً لدى المخاطب، ولكننا أردنا أن نعرّف بحاله وهو الانطلاق.

وهكذا تفسر التراكيب التي قال بها سيبويه وهي:

---

(1) سيبويه: 2/ 78، وعلى رأي سيبويه أكثر النحويين. ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص 79-84.

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 149، وابن السراج: الأصول، 1/ 18.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، (المسألة الخامسة).

هؤلاء قومُك منطلقين، وذاك عبدالله ذاهباً، وهذا عبدالله معروفاً، وجاء عبدالله راكباً، علماً بأنّ نصب (منطلقاً) على غير الوجه الذي ينصب فيه (معروفاً)، لأنك لا تقول: هو محمد منطلقاً، وتقول ذلك في: هو محمدٌ معروفاً، لأنّ قولك: هو محمد، إخبار قد يكون صحيحاً أو غير صحيح وقولك: هو محمد معروفاً، أردت التوكيد ودفع أيّ شكّ، كأنك قلت: أحقّ ذلك والعامل فيه أحقّ.

ثالثاً: أنّ (هؤلاء) بمنزلة: هذا، وأولئك بمنزلة (ذاك) و(تلك)، فأسماء الإشارة أقسام متعددة باعتبارات متعددة فتنقسم باعتبار جنس المشار إليه وعدده إلى مذكّر ومؤنث، ومفرد ومثنى وجمع. ومن حيث البُعد المكاني للمشار إليه إلى: قريب، ومتوسط، وبعيد، فالقريب ما ليس فيه كاف أو لام وهو (ذا، وذي، وذان) والمتوسط ما فيه الكاف وحدها كـ (ذاك، ذانك)، والبعيد ما فيه اللام والكاف كـ (ذلك، وتلك، وأولئك).

وكل بمنزلة الآخر بوصفها أسماء مبهمة يشار بها إلى شيء ما.

لكنّ المختلف هو المشار إليه إنْ كان قريباً أو بعيداً، أو على حدّ تعبير سيبويه وهو يوازن بين (هذا) و(ذاك) فيجعل (ذاك) اسم إشارة يشار به لما هو (متراخٍ) أيّ غير قريب كما هو الحال في (هذا) التي يشار بها للقريب.

ويرى سيبويه أيضاً أنّ (هذا بمنزلة هؤلاء) لكنّ الأول للمفرد والثاني للجمع، وكذا (أولئك، وذاك) للجمع المتوسط مكاناً، وللمفرد المتوسط مكاناً، و(تلك وذاك) للبعيد وللمتوسط.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا هو فعلامة مضمر، وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا، وذلك قولك: هو زيدٌ معروفاً، فصار المعروف حالاً، وذلك أنّك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنّه يجهله، فكأنك قلت: أثبتهُ، أو الزمهُ معروفاً، فصار المعروفُ حالاً، كما كان المنطلقُ حالاً حين قلت: هذا زيدٌ منطلقاً، والمعنى أنّك أردت أنْ توضح أنّ المذكور زيدٌ حين قلت معروفاً، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلاّ ما أشبه المعروف، لأنّه يعرّفُ ويؤكّدُ، فلو ذكر

هنا الانطلاق كان غير جائز، لأنّ الانطلاق لا يوضّح أنّه زيدٌ ولا يؤكّده، ومعنى قوله معروفاً: لا شكّ؛ وليس ذا في منطلقٍ، وكذلك هو الحقُّ بيّناً، ومعلوماً، لأنّ ذا ممّا يوضح ويؤكدُ به الحقُّ»[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ (منطلقاً) في: هذا عبدالله منطلقاً، حال والعامل فيه معنى الإشارة وكذا (معروفاً) في هذا عبدالله معروفاً، وقد ميّز بين القولين في الدلالة.

وكما يعرب الاسم المنصوب بعد (هذا) حالاً، يعرب كذلك بعد الضمير في نحو: هو عبدُالله معروفاً.

فـ (هو) مبتدأ، وعبدالله خبره، ومعروفاً، حال، والحال أفادت التوكيد، لأنّ قولك: هو عبدُالله، إخبار يحتمل الحقيقة وغيرها، وبإطلاق لفظ الحال تتحدد الحقيقة وينتفي أيّ مجال للشكّ أو الظنّ، والتقدير: أثبته وألزمه معروفاً.

والذي يبدو أنّ سيبويه كعادته دائماً لا ينتقل من المسألة النحوية المعينة إلى أخرى إلاّ ولهذه المسألة المنتقل إليها علاقة (ما) بالأولى، فهو هنا وإنْ كان في معرض الحال بعد المبهمات من أسماء الإشارة والضمائر ولكنّه يوصل الحال بما يفيد المدح أو الذمّ، وقد كان في حديث مسهب على أحكامها والتمثيل والاستشهاد لهما وعلى وجوه إعرابية مختلفة من نصب، ورفع، وجر.

ثانياً: ولا يجيز سيبويه أن يقال: هو عبدُالله منطلقاً؛ مثلما أجاز: هذا عبدالله منطلقاً، ومثلما أجاز: هو عبدالله معروفاً، لأنّ في (معروفاً) معنى الوصف الدال على المدح وليس في (منطلقاً) هذا المعنى، فلا يفيد تحقيقاً للإخبار، ثمّ إنّ الانطلاق في: هو عبدالله منطلقاً، لا يوضح عبدالله ولا يؤكده، كما هو الحال في (معروفاً) في: هو عبدالله معروفاً، وهو الحقّ بيّناً ومعلوماً لأنّ (بيّناً) و(معلوماً) حالان يوضحان الحقّ ويؤكدانه وفيهما معنى المدح الذي يعرّف به المتحدَّث عنه، بمعنى أنهما يؤكدان مضمون الجملة الخبرية أعني جملة (هو الحقّ).

---

(1) سيبويه: 2/ 79.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هي، وهما، وهم، وهنّ، وأنا وأنت وإنّه، قال ابن دارة:

أنـا ابـنُ دارة معروفـاً بهـا نـسبي وهـل بـدارة ياللنـاس مـن عـارِ

وقد يكون هذا وصواحبُه بمنزلة هو، يعرَف به، تقول: هذا عبدالله فاعرفه؛ إلاّ أنّ هذا ليس علامة للمضمر، ولكنّك أردت أن تعرّف شيئاً بحضرتك، وقد تقول: هو عبدالله، وأنا عبدالله، فاخراً أو موعداً، أيْ اعرفني بما كنت تعرف وبما كان بلغك عني، ثمّ يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبدلله كريماً جواداً، وهو عبدالله شجاعاً بطلاً، وتقول: إنّي عبدالله؛ مصغراً نفسه لربه، ثمّ تفسر حال العبيد فتقول: آكلاً كما تأكل العبيد)[1].

أقول:

أولاً: يستشهد سيبويه للحال التي تؤكد مضمون الجملة قبله بقول سالم بن دارة (ت نحو 30هـ)[2]:

أنـا ابـنُ دارة معروفـاً بهـا نـسبي وهـل بـدارة ياللنـاس مـن عـارِ

والشاهد فيه نصب (معروفاً) على الحال المؤكدة لجملة (أنا ابن دارة) يريد: انتبه لي معروفاً نسبي.

ثانياً: ويجعل سيبويه أسماء الإشارة في الابتداء كالضمائر في الابتداء، لكنّك في نحو: هذا عبدالله، إنّما تخبر من غير إفادة مدح أو ذمّ على الحقيقة أو غيرها، أمّا نحو: هو عبدالله، فإخبار عن معروف لدى المخاطب، وفي هذا الإخبار معنى الفخر والمدح، كأنّك تقول: اعرفْ عبدالله كما تعرفني، وبما كان يبلغك عني، فإذا أطلقت الحال وقلت: هو عبدالله كريماً،

---

(1) سيبويه: 2/ 80.

(2) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 1/ 463، والأشموني، 2/ 255، والبغدادي، 1/ 557.

أو: أنا عبدالله جواداً، أكدت معنى المدح والتعظيم والفخر بالحال، وتحقق مضمون جملة: أنا عبدالله، أو هو عبدالله، على وجه اليقين.

وتقول أيضاً: إني عبدالله، إقراراً منك بالعبودية إلى الله الخالق، فإذا أطلقت الحال وقلت: إني عبدالله ساعياً كما يسعى العباذ، تحقق مضمون الجملة الإخبارية (إني عبدالله) وتأكد بيان تصاغرك، ومن الحال المؤكدة أيضاً ما يفيد بيان تحقير نحو:

هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً.

ومن الحال المؤكدة كذلك ما يفيد بيان وعيد نحو:

أنا فلان متمكِّناً منك فاتِّق غضبي.

(لا تكون هذه الحال المؤكدة لهذه المعاني إلاّ بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به وتقدير عاملها بعد الخبر (أحقّه) أو (اعرفه) إنْ كان المخبَر عنه غير (أنا)، وإنْ كان (أنا) فالتقدير: أحقّ أو اعرف، أو اعرفني)[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنّه مُحالٌ أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تُخبر عن عملٍ، أو صفةٍ غير عمل، ولا تريد أن تعرّفه بأنّه زيدٌ أو عمرو، وكذلك إذا لم تُوعد ولم تفخر أو تصغر نفسك؛ لأنّك في هذه الأحوال تعرِّف ما تُرى أنّه قد جُهل، أو تُنزلُ المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهدداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إيّاه باسمه، وإنّما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يُحال منه وما يُحسن، فإنّ النحويين ممّا يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب، وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدالله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان مُحالاً؛ لأنّه إنّما أراد أن يُخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو، ولا أنا حتّى استغنيت أنت عن التسمية، لأنّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنّما يُضمر إذا علم أنّك قد عرفت من يعني إلاّ أنّ

[1] ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 357-358.

رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبدالله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً)[1].

أقول:

أولاً: إذا أخبرت عن الضمير بما فيه معنى العمل أو الصفة من نحو:

أنا منطلق، وهو كريم، أو شجاع، أو معروف.

لا يجوز أن تقول: أنا محمدٌ منطلق، ولا هو محمدٌ كريمٌ أو شجاع، أو معروف أو غير ذلك من الأوصاف، وتجعل (منطلق) و(كريم) خبراً لـ (أنا) و(هو). ويكون (محمد) بياناً للضمير (أنا و(هو) بل تكتفي بالإخبار عن الضمير باسم العلم، وذلك إذا كنت تدرك أنّ المخاطب لا يعرف أنك (محمد)، ولا يعرف أنّ المتحدث عنه أنّه (محمد).

فإذا ذكرت الحال وقلت: أنا محمد منطلقاً، وهو محمد كريماً أو شجاعاً، أو معروفاً، أكّدت مضمون الجملة قبل هذا الحال، وأفدت الفخر، أو التهديد، أو الوعيد.

ثانياً: والموازنة بين نحو: أنا محمد منطلق، وهو محمد معروف من جهة و: أنا محمدٌ منطلقاً، وهو محمدٌ معروفاً، موازنة بين ما لا يجوز من الكلام لعدم استقامته النحوية ومن ثمَّ الدلالية، وما يجوز منه لاستقامته نحوياً ودلالياً.

والقائل: أنا محمدٌ منطلقاً، وهو محمدٌ معروفاً لا يريد أن يخبر عن اسمه، لأنَّ المخاطب يعرف مَنْ هو، وإنّما أراد الإخبار بالانطلاق، والشهرة، وكل ذلك من باب التعريف بالعمل أو الصفة المعينين، وليس إخباراً عن التسمية، لأنَّ الشيء لا يضمر إذا لم يكن معلوماً.

ويلحظ سيبويه مع هذا التفصيل كلّه المقام الذي يجري فيه الإخبار فيرى أنّه إذا أطلق هذا الإخبار من متكلم غير مشاهد من المخاطب، كأن يكون خلف حائط، أو في موضع مجهول لدى المخاطب، جاز على أساس جواب لسؤال يقول: من أنت؟ فيكون الجواب: أنا عبدالله منطلقاً، في حاجتك ، أو لنجدتك.

---

(1) سيبويه: 2/ 80-81.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا ما ينتصب لأنّه خبر مبني على اسم غير مبهم، فقولك: أخوك عبدالله معروفاً، هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو وأخواتها)[1].

أقول:

يضارع سيبويه بين جملتين خبريتين هما:

أنا عبدالله معروفاً،

و: أخوك عبدالله معروفاً.

باستعمال الضمير في الأولى، والاسم الظاهر في الثانية، وما بعدهما حال دال على الوصف وفيه معنى الفخر، أو الوعيد، أو التهديد.

ويعمم هذا الأمر على الضمائر جميعها.

أمّا: أخوك عبدالله منطلقاً، فعلى وجهين:

الأول: أنّ المقصود بالأخوة هي (أخوة النسب)، وهذه (الأخوة) جامدة لا تنتقل، والأصل في الحال أن يكون وصفاً متنقلاً من حال إلى آخر.

والثاني: أنّ المقصود بالأخوة معنى: المصادقة والمؤاخاة، وهذا ما يستقيم مع مفهوم الحال وشرطها الأساس وهو الانتقال، ولذلك تكون بمنزلة: أخوك عبدالله معروفاً، أو كريماً، أو شجاعاً في صفة الانتقال أولاً، وفي إفادة تأكيد مضمون الجملة قبله أعني جملة: (أخوك عبدالله) ثانياً، وليس بخاف أنّ هذا الحال المؤكد على معنى الإقرار وتأكيد المعنى حقيقة لا مجازاً.

---

(1) سيبويه: 2/ 81.

النصب على الحال أو الرفع على الإخبار

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، وذلك قولك: هذان رجلان وعبدالله منطلقين، وإنّما نصبت للمنطلقين لأنّه لا سبيل إلى أن يكون صفةً لعبدالله، ولا أن يكون صفةً للاثنين، فلمّا كان ذلك مُحالاً جعلته حالاً صاروا فيها، كأنّك قلت: هذا عبدالله منطلقاً.

وهذا شبيهٌ بقولك: هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمين.

وإنْ شئت قلت: هذان رجلان وعبدالله منطلقان، لأنّ المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين، فجريا عليه)[1].

أقول:

أولاً: لأنّ سيبويه يدرك أنّ للحال شبهاً بالخبر من جهة، وشبهاً بالنعت من جهة أخرى، ذلك أنّ الخبر قد يتعدد والمبتدأ واحد، وكذلك النعت قد يكون أكثر من واحد والمنعوت واحد، أقول لأنّ سيبويه يدرك هذا، ويلتمس دائماً لنفسه منهجاً صارماً في التحول من مسألة نحوية إلى أخرى مع حرصه على المحافظة على رابط معين بين المسألة التي يفصّل القول فيها، والمسألة التي ينتقل إليها، يلفت النظر هنا إلى جواز أن يكون الحال واحداً وصاحبه متعدداً، فتقول:

أقبل محمدٌ ماشياً متعباً مريضاً.

كما يقال في الإخبار: محمد متعب مريض منهك.

وكما يقال في النعوت: هذا رجل متعب مريض منهمك.

وقد يتعدد الحال مع تعدّد صاحبها من نحو:

أقبل محمد وزيدٌ متعبين، ولقيتُ محمداً وزيداً جالسين.

---

(1) سيبويه: 2/ 81.

قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [من سورة إبراهيم: 33] ومنه: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين، على قول من جعل (فصيلها) معرفة، ومن جعله نكرة على تقدير الانفصال قال: هذا ناقةٌ وفصيلها راتعان، بالرفع على النعت لا بالنصب على الحال.

ثانياً: فإذا قلت: هذان رجلان وعبدالله منطلقين، لابُدَّ لك من نصب (منطلقين) على الحال، والسبب أنّه نكرة لا يجوز فيه أن يكون وصفاً للمعرفة أعني: (عبدالله)، ولا يجوز أنْ يكون وصفاً للاثنين، ولهذا كان سبيله النصب على الحال، كأنك قلت: هذا عبدالله منطلقاً، والعامل فيه معنى الإشارة.

وهو شبيه بقولك: هذا رجلٌ مع امرأةٍ قائمين، ويجوز أن يقال: هذان رجلان وعبدالله منطلقان، بإجراء (منطلقان) على (رجلان).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: هؤلاء ناسٌ وعبدالله منطلقين، إذا خلطتهم ومن قال: هذان رجلان وعبدالله منطلقان قال: هؤلاء ناسٌ وعبدالله منطلقون؛ لأنّه لم يُشرك بين عبدالله وبين ناسٍ في الانطلاق، وتقول: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان، وهذا شبيه بقول من قال: كلّ شاةٍ وسخلتها بدرهم، إنّما يريد كلّ شاةٍ وسخلةٍ لها بدرهم، ومن قال كلّ شاةٍ وسخلتها، فجعله بمنزلة كلّ رجلٍ وعبدالله منطلقاً، لم يقل في الراتعين إلاّ النصب، لأنّه إنّما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل، لأنّ كلّ لا يدخل في هذا الموضع، إلاّ على النكرة، والوجه كلّ شاةٍ وسخلتها بدرهم، وهذه ناقةٌ وفصيلها راتعين، لأنّ هذا أكثر في كلامهم، وهو القياسُ، والوجه الآخرُ قد قاله بعضُ العرب) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 82.

أقول:

ينصب (منطلقين) في نحو قولك: هؤلاء ناسٌ وعبدالله منطلقين، على الحال من (الناس) و(عبدالله) معهم، ويجوز فيه الرفع إذا لم يشرك عبدالله مع الناس في الانطلاق.

وهو بمنزلة: هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعين، على قول من جعل (فصيلُها) معرفة وهو أفصح، ومن جعلها نكرة قال (راتعان)، وهو قليل بمنزلة: كلُّ شاة وسخلةٍ بدرهم، والوجه عند سيبويه أن يقال: كلُّ شاةٍ وسخلتُها بدرهم، بجعل (سخلتُها) معرفة، لأنه الأكثر في كلامهم ومما يقاس عليه.

الأوجه الإعرابية لرفع ما حقّه النصب على الحال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يجوز فيه الرفع ممّا ينتصب في المعرفة، وذلك قولك: هذا عبدالله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يُوثَقُ به من العرب، وزعم الخليل رحمه الله أنّ رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنّك حين قلت: هذا عبدالله أضمرت هذا أو هو، كأنّك قلت هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ؛ والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، ولا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنّك تزعم أنّه جمع الطعمين، وقال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [من سورة المعارج: 15-16]، وزعموا أنّها في قراءة أبي عبدالله (هذا بعلي شيخٌ) [1].

أقول:

أولاً: سبق لسيبويه أن اختار النصب في (منطلقاً) على الحال في نحو: (هذا عبدالله منطلقاً) وقد بيّن العامل في نصبه وهو إمّا الإشارة أو التنبيه، أمّا دلالة ذلك فعلى وجهين: الأول تنبيه المخاطب لـ (عبدالله) في حال انطلاقه، أو الإشارة إليه منطلقاً، ولابُدَّ من ذكر (منطلقاً) إذا أريد إفادة التنبيه أو الإشارة.

ثانياً: ويذكر سيبويه في هذا النص رفع (منطلقاً) محكياً ذلك عن يونس وأبي الخطاب وقد سمعا عن العرب الموثوق بلغتهم القول: هذا عبدالله منطلقٌ، بالرفع على أوجه إعرابية كثيرة هي:

1- أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، أو (هذا) كأنّك قلت: هو منطلق، أو: هذا منطلق.

2- أنّه خبرٌ ثانٍ لـ (هذا) ولذلك يقول سيبويه: (أن تجعلها جميعاً خبراً لـ(هذا) بمنزلة: هذا حلوٌ حامضٌ، بالجمع بين المذاقين.

---

(1) سيبويه: 2/ 83.

وتعدّد الخبر كثير في العربية كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [من سورة البروج: 14-16]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [من سورة المعارج: 15]، وقُرئ قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [من سورة هود: 72]، بالرفع على جعل (بعلي) و(شيخ) خبراً واحداً، لـ (هذا)، وعلى حذف المبتدأ (هو) للخبر (شيخ)، وعلى البدل من (بعلي)، وعلى عطف البيان، وعلى الخبر ومن المعروف أنّ الأول والثاني للخليل، والثالث والرابع لسيبويه[1].

3- أن يكون (منطلق) بدل من (عبدالله) والتقدير: هذا عبدالله رجلٌ منطلقٌ، بإبدال (رجلٌ) من عبدالله، ثمّ يحذف الموصوف (رجلٌ) وتقام الصفة منطلق مقامه، فيصير: هذا منطلقٌ من باب إبدال النكرة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [من سورة العلق: 15-16].

4- أن يعطف (عبدالله) على اسم الإشارة (هذا) بوصفه عطف بيان والتقدير: عبدالله منطلقٌ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(قال: سمعنا ممَّن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:

مَــنْ يَــكُ ذابَــتٌ فهــذا بَتّــي ... مقَــيِّظٌ مــصَيِّفٌ مُــشَتِّي

وأمّا قول الأخطل:

ولقــد أبيــتُ مِــن الفَتــاةِ بمَنْــزِلٍ ... فأبيــتُ لا حَــرِجٌ ولا محــرومُ

---

(1) ينظر: الأخفش: معاني القرآن، 1/ 37، وثعلب: مجالس، 2/ 359، وابن جني: المحتسب، 1/ 324-325.

فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا ليس على إضمار أنا، ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز، كان عبدالله لا مسلمٌ، ولا صالحٌ على إضمار هو، ولكنّه فيما زعم الخليل رحمه الله: فأبيت بمنزلة الذي يقال له لا حرجٌ ولا محرومٌ، ويقويه في ذلك قوله، وهو الربيع الأسدي:

على حينَ أنْ كانتْ عُقَيلٌ وشائِظا وكانتْ كلابٌ خامِرِي أمَّ عامِرِ

فإنّما أراد: كانت كلابٌ التي يقال لها خامري أم عامر.

وقد زعم بعضهم أنّ رفعه على النفي، كأنّه قال: فأبيت لا حرجٌ ولا محرومٌ بالمكان الذي أنا به، وقال الخليل رحمه الله: كأنّه حكايةٌ لما كان يُتكلم به قبل ذلك، فكأنه حكى ذلك اللفظ، كما قال:

كَذبْتُمْ وبيتِ اللهِ لا تُنكِحُونَها بَنِي شابَ قَرْناها تَصرُّ وتَحلُبُ

أيْ بني من يقال له ذلك؟.

والتفسير الآخر الذي على النفي كأنّه أسهل.

وقد يكون رفعه على أن يجعل عبدالله معطوفاً على هذا كالوصف، فيصير كأنّه قال: عبدالله منطلقٌ، وتقول: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البدل، كما قال تعالى:﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ [من سورة العلق: 15-16]، فهذه أربعة أوجه في الرفع)[1].

أقول:

أولاً: يقلب سيبويه أوجه الرفع في نحو: هذا عبدالله منطلقٌ مستشهداً لبعضها بشواهد شعرية، توصله بشواهد أخرى فيها من المرفوعات ما له اقتراب ممّا نحن فيه، وإن كان وجه الرفع مختلف من شاهد إلى آخر، وعلى النحو الآتي:

---

(1) سيبويه: 20/ 84-86.

1- الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ي نحو قول الراجز[1]:

مَـــنْ يَـــكُ ذابَـــتٌ فهـــذا بَتّــي   مقَـــيظٌ مـــصَيِّفٌ مُـــشَتّي

فـ (مقيظ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مقّيظ مصّيف مشتّي، بتتابع الأخبار، على نحو قولك: هذا حلوٌ حامضٌ.

والبتُّ: كساء من صوف، والمقّيظ الذي يستعمل في القيظ وهو الحرّ الشديد.

2- قول الأخطل[2]:

ولقـــد أبيـــتُ مِـــنَ الفَتـــاةِ بمَنْـــزِلٍ   فأبيـــتُ لاَ حَـــرِجٌ ولا مَحـــرومُ

والشاهد فيه أنّ رفع (حرجٌ) وما عطف عليه ليس على الإخبار لمبتدأ محذوف تقديره (أنا)، وإنّما الوجه عند الخليل هو الحمل على الحكاية بتقدير: فأبيتُ كالذي لا يقال له: لا حرجٌ ولا محرومٌ، ولا يجوز رفعه على إضمار مبتدأ، كما لا يجوز: كان محمد لا قائمٌ ولا قاعدٌ، على تقدير: لا هو قائمٌ ولا هو قاعدٌ، لأنّه ليس موضع تبعيض، ولا قطع فلذلك حمله على الحكاية.

ويجوز في (حرج) و(محروم) النصب على الحال، ويجوز أيضاً جعلهما مبتدأ والخبر مقدّر كأنّه قال: أبيت لا حرجٌ ولا محرومٌ في المكان الذي أبيتُ فيه.

3- امّا قول الربيع الأسدي[3]:

علـى حـينَ أنْ كانـتْ عُقَيـلٌ وشـائِظاً   وكانـــتْ كـــلابٌ خـــامِري أمّ عـــامِرِ

---

(1) ينظر: رؤبة: ملحقات ديوانه، ص 189، والفراء: معاني القرآن، 3/ 17، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (107).

(2) ديوانه، ص 84.

(3) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 85.

فهو على جعل (خامري) في موضع خبر كان على معنى الحكاية، والتقدير: يقال لها خامري يا أم عامر، وهو ممّا يعزّز قول الخبل في بيت الأخطل.

والوشائظ: الدخلاء في القوم، والوشظ: الخسيس، وكلاب: قبيلة، وأم عامر: كنية الضبع ويقال لها: خامري، أيْ: ادخلي الخمر، وهو سكنها وحجرها حتّى تُصطاد، وحينَ بالفتح مضافة إلى غير متكمن، ويجوز جرها على الأصل.

4- وأمّا قول الشاعر[1]:

كَذَبْتُمْ وبيتِ اللهِ لا تُنكِحُونَها ... بَنِي شابَ قَرْناها تَصرُّ وتَحْلُبُ

فالشاهد فيه حمل (بني شاب قرناها) على الحكاية، لأنَّ الفعل إذا كان فاعله مضمراً أو مظهراً لم يكن إلاّ حكاية.

---

(1) ينظر: المبرد: الكامل، 1/ 284، وابن جني: الخصائص، 2/ 367.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلق، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلق، قال النابغة:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها ... لِسِتَّةِ أعْوامٍ وذا العامُ سابِعُ

كأنه قال: وهذا سابعٌ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- صفة: قد يكون المقصود به: البدل، أو عطف البيان.

ثانياً: يجيز سيبويه في نحو قولك: هذا الرجل منطلق، رفع (منطلق) أو نصبه فالرفع على أنّ (هذا) مبتدأ، و(الرجل) صفة لهذا أو بدل منه، وهذا والرجل بمنزلة اسم واحد، و(منطلق) هو الخبر.

كأنّك قلت: هذا منطلق، وعليه قول النابغة[2]:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها ... لِسِتَّةِ أعْوامٍ وذا العامُ سابِعُ

بجعل (سابع) خبراً لـ (ذا)، و(العام) صفة لـ (ذا) أو بدل منه، أمّا النصب فبجعله حالاً صار فيها المشار إليه ولذلك يقول سيبويه: (وأمّا النصب فقولك: هذا الرجلُ منطلقاً، فالرجل: خبرٌ لاسم الإشارة، و(منطلقاً) حال من الرجال وهو بمنزلة: هذا عبدالله منطلقاً.

---

(1) سيبويه: 2/ 86.

(2) ديوانه: ص 50.

الاسم بعد المبهم أو المضمر بين الرفع أو النصب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما يريد في هذا الموضع أن يذكّر المخاطب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يُذكِّره بأحد، وإنّما أشار فقال هذا منطلقٌ، فكأنّ ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنّه حالٌ مفعولٌ فيها، لأنّ المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف، ويحولُ بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعلُ بين الفعل والخبر، فيصيرُ الخبرُ حالاً قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرفُ موضعاً قد صير فيه بالنية وإنْ لم يذكر فعلاً، وذلك أنّك إذا قلت فيها زيدٌ فكأنك قلت استقرّ فيها زيدٌ وإنْ لم تذكر فعلاً؛ وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدهم بالعشرين لأنّه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حُمل عليه، فأشبه عندهم ضاربٌ زيداً، وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلقٌ حالاً، فانتصب بهذا الكلام انتصاب راكب بقولك: مرَّ زيدٌ راكباً، وأمّا قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [من سورة فاطر: 31] فإن الحقّ لا يكون صفةً لهو، من قبل أنّ هو اسم مضمر والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً، لأنّه قد استغنى عن الصفة، وإنّما تضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة، فمن ثمّ لم يكن في هذا الرفع كما كان في هذا الرجل، ألا ترى أنّك لو قلت: مررتُ بهو الرجلِ، لم يجز ولم يحسن، ولو قلت: مررتُ بهذا الرجلِ، كان حسناً جيلاً) (1).

أقول:

يتعرض سيبويه في هذا النص إلى جملة من المسائل النحوية الدلالية التي يحكمها حال الاسم الواقع بعد اسم الإشارة، أو الضمير من حيث رفعه أو نصبه، ومن هذه المسائل الآتي:

1- التفريق بين دلالة الجملة في حال رفع (منطلق) أو نصبه في نحو:

هذا الرجل منطلق، أو منطلقاً.

---

(1) سيبويه: 2/ 87-88.

ففي حال رفع منطلق إشارة إلى الرجل فحسب فكأنّما قيل: هذا منطلق ابتداء وخبراً، من غير أن يكون للمخاطب معرفة بالمشار إليه، وهو (الرجل) أمّا في حال نصب (منطلق) فإشارة إلى رجل كان المخاطب على معرفة به، ويُراد إخباره عن هذا الرجل في حال انطلاقه، والحال عند سيبويه هنا بمنزلة المفعول به، لأنّ المراد: انتبه للرجل المعهود في هذه الحال.

2- أنّ المبتدأ عامل في الخبر، كما يعمل الفعل فيما بعده، وكان جمهور البصريين يرون أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، فعامل المبتدأ عامل معنوي ليس في تقدير اللفظ، وإنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ، في حين يرى الكوفيون أنّهما (مترافعان) المبتدأ عامل في الخبر، والخبر عامل في المبتدأ، فهم يجيزون كون الشيء عاملاً في شيء ومعمولاً له في آن واحد[1].

3- والمضارعة بين المبتدأ والفاعل التي يشير سيبويه إلى شيء منها قائمة على أمرين:

الأول: أنّ كلاً من المبتدأ والفاعل مُحدَّث عنه، وهو غير مستغنٍ عن حديثه، وحديثه غير مستغنٍ عنه.

والثاني: أنّ كلاً منهما جملة، والجملة كلام مفرد يستقل بنفسه ويحسن السكوت عليه، وبينهما بإزاء هاتين المضارعتين مباينتان[2]:

إحداهما: أنّ عامل المبتدأ عامل معنوي كما أشار سيبويه، وعامل الفاعل لفظي.

والأخرى: أنّ خبر المبتدأ بعده، وخبر الفاعل قبله، ولذلك صار المبتدأ أم المرفوعات وأصلها وقطبها لوقوعه في صدر الكلام.

4- يشير سيبويه إلى أنّ نحو: (هذا منطلق) جملة اسمية من مبتدأ هو (هذا) وخبر هو (منطلق)، والعامل في الخبر هو [illegible]، فإذا قلت: هذا الرجلُ منطلق، أو: هذا عبدالله منطلق، يكون (الرجل) أو (عبدالله) حائلاً بين المبتدأ (هو) وخبره في الأصل (منطلق)، ولذلك يصير ما كان خبراً لهذا حالاً (قد ثبت فيها المشار إليه وصار فيها).

---

(1) ينظر تفاصيل هذا الخلاف في: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (5)، وابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 355، وابن يعيش:، 1/ 84.

(2) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، ص 250.

5- يوازن سيبويه بين صيرورة الخبر حالاً وصيرورة الظرف خبراً في نحو: في الدار عبدالله، بتقدير: استقر فيها عبدالله، ومن غير ذلك (استقرُّ)، والظرف متعلق بـ(استقرَّ) أو (مستقرٌ) المنويين، وعلى هذا يكونان عاملين في الظرف.

6- يشبه سيبويه نصب الظروف في مثل هذه التراكيب بنصب أعداد العقود ما بعدها على التمييز، وفي نحو: في مكتبتي عشرون كتاباً، و(كتاباً) ليس من صفة (عشرون) ولا محمولاً عليه، فهو بمنزلة إعمال الوصف فيما بعده في نحو: هذا مكرمٌ الضيفَ.

7- يوازن سيبويه بين نصب (منطلقاً) في نحو: هذا الرجلُ منطلق بالرفع على الخبر ونصب (مصدقاً) في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [من سورة فاطر: 31]، فـ (هو) مبتدأ، أو ضمير فصل، و(الحقّ) خبر هو، والجملة الاسمية (هو الحقّ) خبر لاسم الموصول في ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾[من سورة فاطر: 31] أو (الحقّ) هو خبر (الذي).

ولا يجوز جعل (الحقّ) صفة لـ (هو)، و(مصدق) هو الخبر كما هو الحال في: هذا الرجلُ منطلقٌ، بجعل (الرجل) صفة لـ (هذا) و(منطلق) هو الخبر، ولذلك وجب رفعُ (الحقّ) على الخبرية لـ (هو) ونصب (مصدقاً) على الحال، لا غير.

عامل المبتدأ الذي خبره ظرف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنّه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخّرته وذلك قولك: فيها عبدالله قائماً، وعبدالله فيها قائماً، فعبدالله ارتفع بالابتداء، لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضع له، ولكنّه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله، ألا ترى أنّك لو قلت: فيها عبدالله حَسُنَ السكوتُ وكان كلاماً مستقيماً، كان حَسُنَ واستغنى في قولك: هذا عبدالله، وتقول: عبدالله فيها، فيصيرُ كقولك عبدالله أخوك، إلاّ أنّ عبدالله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء)[1].

أقول:

رأي سيبويه أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء سواء تقدم عليه الظرف الواقع خبراً أو تأخر، وذلك نحو: فيها عبدالله قائماً، وعبدالله فيها قائماً، في حين يرى الكوفيون أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وذلك نحو: أمامك عبدالله، وفي الدار عبدالله، وذهب الأخفش مذهب الكوفيين، وعنده أنّ الاسم إذا وقع بعد الظرف أو الجار والمجرور ارتفع به أو بهما لا بالابتداء كما هو رأي سيبويه[2].

والراجح عندنا قول سيبويه ومن تابعه وذلك أنّ الأصل في الظرف ألاّ يعمل، وإنّما يعمل لقيامه مقام الفعل، وسيأتي سيبويه على بيان ذلك في موضع لاحق.

---

(1) سيبويه: 2/ 88.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (6).

الرفع على الخبرية مع جواز النصب على الحال

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ويدلُّك على ذلك أنّك تقول: إنّ فيها زيداً، فيصير بمنزلة قولك: إنّ زيداً فيها، لأنّ فيها لـمَّا صارت مستقراً لزيد يُستغنى به السكوت وقع موقع الأسماء، كما أنّ قولك: عبدالله لقيتُهُ، يصير: لقيتُهُ فيه بمنزلة الاسم، كأنّك قلت: عبدالله منطلق، فصار قولك (فيها) كقولك: استقرَّ عبدالله، ثمّ أردت أن تخبر على أية حالٍ استقرَّ فقلت قائماً، فقائمٌ حالٌ مستقرٌ فيها، وإنْ شئت ألغيت فيها فقلت: فيها عبدالله قائمٌ قال النابغة:

فبتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئيلةٌ ... من الرُّقْشِ في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ

وقال الهذلي:

لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أطعمتُ نازِلَكُمْ ... قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكْنُوزُ

كأنّك قلت: البر مكنوزٌ عندي، وعبدالله قائمٌ فيها.

فإذا نصبت القائم ففيها قد حالت بين المبتدأ والقائم واستُغنِيَ بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائمُ مبنياً عليه، عمل هذا زيدٌ قائماً، وإنّما تجعل فيها، إذا رفعت القائم، مستقراً للقيام وموضعاً له، وكأنّك لو قلت: فيها عبدالله، لم يجز عليه السكوتُ، وهذا يدلُّك على أنّ (فيها) لا يحدث الرفع أيضاً في عبدالله؛ لأنّها لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتلغى، ولو كان عبدالله يرتفع بفيها لارتفع بقولك بك عبدالله مأخوذ؛ لأنّ الذي يرفع وينصب ما يستغني عليه السكوتُ وما لا يستغني، بمنزلةٍ واحدة، ألا ترى أنّ كان تعمل عمل ضَرَبَ، ولو قلت كان عبدالله لم يكن كلاماً، ولو قلت ضرب عبدالله كان كلاماً) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 89-90.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- وإنْ شئت ألغيتَ فيها: يسمي سيبويه الظرف الذي لا يكون خبراً للمبتدأ (مُلغى)، وذلك لتمام الكلام بإلغائه وإسقاطه.

ثانياً: يستدل سيبويه على أنّ الأصل في الظرف الا يعمل، وإنّما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان ها هنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل أنّك تقول: إنّ فيها زيداً، وإنّ زيداً فيها وإنّ أمامك زيداً، وإنّ زيداً أمامك، فلو كان (فيها) أو (أمامك) عاملاً لما جاز دخول العامل (إنّ) عليه، لأنّ العامل لا يدخل على عامل، لا تقول: إن يقوم زيداً، وظننتُ ينطلق بكراً، ولو كان الظرف عاملاً لجاز أن يقال: بك زيدٌ مأخوذٌ، وهو ممتنع بإجماع النحاة، والظرف الواقع خبراً دال على الاستقرار والكينونة، فقولك: فيها زيدٌ، وأمامك زيدٌ، على تقدير: استقرٌ، ومستقر أو كائن.

ثالثاً: وإذا (ألغيت) الظرف أيّ لم تجعله خبراً دالاً على الاستقرار والكينونة، وبه يكتمل معنى الجملة الاسمية، ذكرت للمبتدأ خبراً فتقول:

فيها زيدٌ قائم، وأمامك زيدٌ جالسٌ

ومن إلغاء الظرف قول النابغة[1]:

فبتُّ كأنّي ساورَتْني ضَئيلةٌ   مِنَ الرُّقْشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

والشاهد فيه جعل (ناقعٌ) خبراً للمبتدأ (السمّ) أمّا الجار والمجرور فملغيان.

ويجوز نصب (ناقع) على الحالية، وجعل الجار والمجرور هما الخبر، وساورتني: وأثبتني، والضئيلة: الدقيقة ويريد بها الأفعى، والرقش: الأفعى المنقطة، والناقع: الخالص.

ومثله بيت الهذلي (أبو ذؤيب) ت (نحو 27هـ)[2]:

---

(1) ديوانه، ص 43.

(2) قيل إنه للمتنخل الهذلي، وينظر: الجاحظ: الحيوان، 5/ 285، والسكري: شرح ديوان الهذليين، 2/ 15.

لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أطعمتُ نازِلَكُمْ   قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكنُوزُ

والشاهد فيه رفع (مكنوزٌ) خبراً للمبتدأ (البرُّ) مع إلغاء الظرف عندي من أن تكون له وظيفة نحوية، ويجوز نصب (مكنوز) على الحال بجعل الظرف هو الخبر.

والحتي: سويق الدوم، وقرفة: قشرة يريد اللحمة التي على عجمة، والقرف: القشرة، يريد: لا اتسع عيشي إنْ آثرت نفسي على ضيفي بالبر وأطعمته قرف الحتيّ.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومـمَّا جاء في الشعر أيضاً مرفوعاً قوله، لابن مقبل:

لا سافِرُ النَّيِّ مدخولٌ ولا هَبِجٌ   عاري العظام عليه الودعُ منظومُ

فجميعُ ما يكون ظرفاً تلغيه إنْ شئت، لأنَّه لا يكون آخراً إلاَّ على ما كان عليه أولاً قبل الظرف، ويكون موضع الخبر دون الاسم، فجرى في أحد الوجهين مجرى ما لا يستغنى عليه السكوت، كقولك: فيك زيدٌ راغبٌ فرغبتُهُ فيه.

ومثل قولك فيها عبدالله قائماً، هو لك خالصاً، وهو لك خالصٌ؛ كأنَّ قولك هو لك بمنزلة أهبه لك ثمَّ قلت خالصاً، ومن قال فيها عبدالله قائمٌ، قال هو لك خالصٌ، فيصيرُ خالص مبنياً على هو كما كان قائم مبنياً على عبدالله، وفيها لغوٌ، إلاَّ أنَّك ذكرت فيهما لتبين ابن القيام، وكذلك لك إنَّما أردت أنْ تبين لمن الخالصُ، وقد قُرِئَ هذا الحرف على وجهين: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة الأعراف: 32]، بالرفع والنصب، ويعض العرب يقول: هو لك الجماء الغفيرُ، يرفع كما يرفع الخالص) [1].

---

[1] سيبويه: 2/ 90-91.

ومـمّا يرفع على الخبرية قول ابن مقبل، تميم بن أبيّ (ت بعد 37هـ) [1]:

لا سـافِرُ الـنّيّ مـدخولٌ ولا هـبِجٌ   عـاري العظـام عليـه الـودعُ منظـومُ

والشاهد فيه جعل (منظوم) خبراً للمبتدأ (الودع) وإلغاء الوظيفـة النحويـة للظـرف (فيها)، فإذا نُصب (منظوم) على الحال، جعل الظرف هـو الخـبر، والـنّي: الـشحم، وسـافرٌ: منكشف، والمدخول: المهزول، والهبج: المتورم، أيّ كثير اللحم، والودع: الخرز.

والبيت في وصف امرأة فشبهها بظبي هذا صِفَتُهُ، وتبعاً لإلغـاء الوظيفـة النحويـة أو عدم إلغائها قرئ بالرفع والنصب قوله تعالى: ﴿هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [من سورة الأعراف: 32].

فأما الرفع فقراءة نافع وحده على معنى: هي خالصةٌ.

وقرأ الباقون بالنصب (خالصةً) علـى القطـع والحـال، لأنّ الكـلام تمّ دونـه، ﴿هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، وهي ثابتة في القيامة خالصةً[2]، وبعض العرب يقول: هو لك الجمّاءُ الغفيرُ، بالرفع على الخبرية، وإلغاء الوظيفة النحوية لـ (لك) ويجـوز نـصبه علـى الحالية، وجعل (لك) هو الخبر، والنصب هو الأكثر عند سـيبويه لأنّ (الجمـاءَ الغفـير بمنزلـة المصدر، فكأنّه قال: هو لك خلوصاً، فهذا تمثيل ولا يتكلم به) [3].

---

(1) ديوانه، ص 269.

(2) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 180.

(3) سيبويه: 2/ 92.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمًا جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف، قوله:

إنّ لكـــم أصْـــلَ الـــبلادِ وفَرْعَهـــا فـــالخَيْرُ فـــيكمْ ثابتـــاً مَبـــذولاً

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أتكلمُ بهـذا وأنـت ههنـا قاعـداً، ومـمًا ينتصب لأنّه حالٌ وقع فيه أمرٌ قولُ العرب: هو رجلٌ صدقٍ معلوماً ذاك، وهو رجلٌ صـدقٍ معروفاً ذاك، وهو رجلُ صدقٍ بيّنا ذاك، كأنّه قال: هذا رجلُ صدقٍ معروفاً صلاحُهُ، فـصار حالاً وقع فيه أمرٌ، لأنّك إذا قلت: هو رجلُ صدقٍ فقد أخبرت بأمرٍ واقعٍ، ثمّ جعلت ذلـك الوقوع على هذه الحال، ولو رفعت كان جائزاً على أن تجعله صفةً، كأنّك قلت: هـو رجـلٌ معروفٌ صلاحُهُ.

ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ حسنةٍ أمُّه كريماً أبوها، زعم الخليلُ أنّه أخبر عـن الحُـسن أنّه وجب لها في هذه الحال، وهو كقولك: مـررتُ برجـلٍ ذاهبـةٍ فرسُهُ مكسوراً سرجُها، والأول كقولك: هو رجلُ صدقٍ معروفاً صدقُهُ، وإنْ شئـت قلـت معـروفٌ ذلـك ومعلـومٌ ذلك، على قولك: ذاك معروفٌ وذاك معلومٌ، سمعتُهُ من الخليل) [1].

أقول:

ومـمًا ينتصب على الحال الآتي:

1- فالخيرُ فيكم ثابتاً مبذولاً فـ(ثابتاً) حال، لأنّ (فيكم) هما الخبر للمبتدأ (الخيرُ).

2- أنت ههنا قاعداً، بنصب (قاعداً) على الحال، والظرف (هنا) هو الخبر للمبتدأ (أنت).

3- هو رجلُ صدقٍ معلوماً ذاك، بنصب (معلوماً) على الحال، لأنّ الخبر (رجل صـدق)، ويجوز في (معلوماً) الرفع على أنّه خبر ثان.

4- هو رجلُ صدق بيّناً ذاك، بمنزلة: هذا رجلُ صدق معروفاً صلاحُهُ فـ (معروفاً) حـال، وصلاحُهُ: نائب فاعل له، والمعنى أنّك تخبر عـن الرجـل بالـصدق، ثـمّ تطلـق الحـال

[1] سيبويه: 2/ 92.

لإفادة أنّ حاله من الصدق هكذا. ويجوز الرفع فتقول: هو رجلٌ صدقٍ معروفٌ صلاحُهُ، بتعدّد الخبر.

5- مررتُ برجلٍ حسنةٍ أمُّهُ كريماً أبوها، بجعل (حسنةٍ أمُّهُ) نعتاً سببياً للرجل، ونصب (كريماً) على الحال لأنّ المعنى المراد أنّه إخبار عن الحسن الذي وجب للأم في هذه الحال، بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسُهُ مكسوراً سرجُها، إذا جعلت المرور بفرسه وهي على هذه الحال (مكسوراً سرجُها).

الإخبار بالأعلام غير الأناسي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ من المعرفة يكونُ فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأمة ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر، ولا يتوهم به واحدٌ دون آخر له اسمُ غيرهُ، نحو قولك: للأسد: أبو الحارث وأسامةُ، وللثعلب: ثُعالةُ وأبو الحُصين وسمسمٌ، وللذئب: دألانٌ وأبو جعدة، وللضَّبُع: أمُّ عامر وحضاجرُ وجعار وجيألُ وأمُّ عَنْثلٍ وقثامِ، ويقال للضبعان: قُثَمُ، ومن ذلك قولهم للغراب: ابن بريحٍ. فكلُّ هذا يجري خبرهُ مجرى خبر عبدالله، ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثُعالةُ أنك تريد هذا الأسدُ وهذا الثعلبُ؛ وليس معناه كمعنى زيدٍ وإنْ كانا معرفةً، وكان خبرهما نصباً من قبل أنك إذا قلت هذا زيدٌ فزيدٌ اسمٌ لمعنى قولك هذا الرجلُ إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختُصَّ به دون من يعرف، فكأنك إذا قلت هذا زيدٌ قلت: هذا لرجلُ الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختصَّ هذا المعنى باسم علمٍ يلزم هذا المعنى، وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي قد يكون نكرةً ويكون لغيره شيء بعينه، لأنك إذا قلت هذا الرجلُ فقد يكون أن تعني كماله، ويكون أن تقول هذا الرجلُ وأنْ تريد كلّ ذكرٍ تكلم ومشى على رجلين فهو رجلٌ، فإذا أراد أن يخلص ذلك المعنى ويختصّه ليُعرفَ من يُعنى بعينه وأمره قال زيدٌ ونحوه)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- الاسم الخاص: العلم للجنس بأسره، لعدم الحاجة إلى تعيين أفراده، كأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وابن داية: للغراب.

---

(1) سيبويه: 2/ 93-94.

ثانياً: ينقسم العلم أقساماً متعدّدة باعتبارات متعددة، فهناك العلم المفرد والمركّب، والمرتجل، والمنقول، وهناك ما يكون علماً للأناسي أو لغيرها والذي يعنينا هنا العلم الذي لا يكون للأناسي، وهو ضربان:

أحدهما للحيوان وهو إمّا شخصي أو جنسي، فالعلم الشخصي لما يتخذونه ويألفونه من الخيل، والإبل، والغنم، والكلاب، يسمونها فتشتهر بأسمائها، وأمّا العلم الجنسي فلما لا يلابس ولا يؤلف، والعلمية فيه للجنس بأسره، لعدم الحاجة إلى تعيين أفراده كأبي الحارث، وأسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وأبي براقش لطائر، وابن داية للغراب، وأم عامر للضبع، وغير ذلك كثير من الأعلام التي حكم عليها بالعلمية لأسباب وعلل كثيرة منها:

- امتناعها من الصرف.
- وامتناع دخول الألف واللام عليها.
- وامتناع إضافتها.
- ونصب الحال عنها.

والفرق بين علم الجنس واسم الجنس - مع كون كلّ واحد منهما يطلق على كلّ واحد من أفراده - هو أنّ علم الجنس موضع للحقيقة المتحدة الذهنية بمنزلة التعريف بأل العهدية، وإطلاقه على الواحد الخارجي باعتبار مطابقة تلك الحقيقة له مطابقة الكليّ لجزئياته الخارجية، لا على أنّه مقصود بالوضع.

وأمّا اسم الجنس فموضوع لكلّ فرد من الأفراد على سبيل البدل) [1]. والثاني: لغير الحيوان، وهو إمّا للجماد كالأعلام الموضوعة للبلدان ونحوها كـ (مكة، ويثرب، وبغداد، ودمشق) وأمّا لغير الجماد كعلم المعاني والأزمنة والأعلام والكنى.

ثالثاً: يفرّق سيبويه بين الأسماء الموضوعة أعلاماً للأجناس كـ (محمد، وزيد، وهند) وغيرها من الأعلام التي تختص بشخص بعينه دون غيره من الأشخاص، وأسماء الأجناس

---

(1) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 631-632 (بتصرف).

التي يختص كلّ منها بجنس يقع عليه كلّ شخص من الجنس المعين، فـ(محمد) من أسماء الناس لا توقعه إلاّ على الشخص المسمّى به لا يتجاوزه. أمّا (أسامة) و(ثعالة) و(أبو الحارث) وغيرها ممّا ذكر بعضها سيبويه، فيقع كلّ منها على ما خبّرت عنه أنّه الأسد، أو الثعلب، والفرق بينهما أنّ الناس تقع أسماؤهم على الشخوص لكل واحد منهم اسم يختص به شخصه دون سائر الأشخاص، لأنّ لكل واحد منهم حالاً مع الناس ينفرد بها في معاملته وأسبابه وماله وما عليه وليست لغيره ولذلك صار لكل إنسان اسم يختص بشخصه، أمّا ما يألفه الناس ويتخذونه في حيواتهم من الخيل والإبل والكلاب فتسميتهم لأفراده تشمل الجنس المعين كلّه، ولذلك يصير الجنس في حكم اللفظ كالشخص من الأناسي، فيجري أسامة وثعالة وغيرهما من أسماء الأجناس مجرى أسماء الأشخاص كـ (محمد) و(زيد) على مستوى الأعلام المفردة غير المضافة وعلى مستوى الأعلام المضافة إذ يجري (أبو الحارث) و(أبو الحصين) مجرى (أبو محمد) و(أبو سعيد) ولذلك يخبرون بها، كما يخبرون عن أسماء الأشخاص من الأناسي يقولون: هذا ثعالةُ مثلما يقولون: هذا عبدالله.

مع أنّ هناك فارق بين القولين، ففي القول الأول تعمّ الإشارة كلّ أسد، وفي القول الثاني تختص الإشارة بـ (عبدالله) المعروف بعينه، وقد عرفه المخاطب من قبل، فقولك: هذا عبدالله، بمنزلة: هذا الرجل الذي من أمره كذا وكذا بعَينه، دون مشاركة لغيره في أمره، وصفه، أو حليته، أو خواصه.

وقولك: هذا أبو الحارث، تريد: هذا الأسد، ممّا سمعت به، أو عرفت أشباهه، من غير إشارة إلى شيء قد عرفه المخاطب من قبل يعنيه كمعرفته (عبدالله).

في أصول بعض الأعلام غير الأناسي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد هذا الأسد، أيّ هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيداً، ولكنّه أراد هذا الذي كلّ واحد من أمته له هذا الاسمُ، فاختصّ هذا المعنى

باسم كما اختصَّ الذي ذكرنا بزيد لأنّ الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرةً، فأرادوا أسماءً لا تكون إلاّ معرفةً وتلزم ذلك المعنى، وإنّما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى زيد، أنّ الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضاً من بعض، ولا تحفظ حُلاها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما ثبت معهم واتخذوه بأسماء كزيد وعمرو، ومنه أبو جُخادب، وهو شيء يشبه الجندب غير أنّه أعظم منه، وهو ضربٌ من الجنادب كما أنّ بنات أوبر ضربٌ من الكماة، وهي معرفةٌ، ومن ذلك ابن قِترةَ، وهو ضربٌ من الحيات، فكأنّهم إذا قالوا هذا ابن قترة فقد قالوا هذا الحية الذي من أمره كذا وكذا، وإذا قالوا بنات أوبر فكأنّهم قالوا هذا الضربُ الذي من أمره كذا وكذا من الكماة، وإذا قالوا أبو جخادب فكأنّهم قالوا هذا الضربُ الذي سمعت به من الجنادب أو رأيته، ومثل ذلك ابن آوى كأنّه قال هذا الضرب الذي سمعته أو رأيته من السباع؛ فهو ضربٌ من السباع كما أنّ بنات أوبر ضربٌ من الكماة، ويدلُّك على أنّه معرفةٌ أنّ آوى غيرُ مصروف وليس بصفة، ومثل ذلك ابن عرس وأم حبين وسام أبرص، وبعض العرب يقول أبو بريصٍ وحمار قبان، كأنّه قال في كلّ واحد من هذا الضرب الذي يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا، وكأنّه قال في المؤنث نحو أم حبين هذه التي تعرف من أحناش الأرض بصورة كذا)[1].

أقول:

يشير سيبويه إلى أثر البيئة والثقافة في تسمية الأشياء والموجودات التي تحيط بالإنسان، فالعرب لم يكونوا بحاجة إلى تسمية كلّ أسد، أو ثعلب، أو ضبع باسم خاص مثلما يسمّون الأشخاص كلّ باسمه، لأنّ هذه الحيوانات غير الأليفة لا تقيم معهم، ولا تكون رفيقة لهم في عيشهم، وفي حلّهم وترحالهم، ولهذا أطلقوا عليها تسميات تشمل جنس المعين بأسره، في الوقت الذي أطلقوا فيه على بعض الخيل، والإبل، والكلاب أسماء محدّدة معروفة لديهم تختص بواحد منها دون غيره، فصارت في حكم اللفظ كالشخص المعين، كأم

---

(1) سيبويه: 2/ 94-95.

جخادب، وابن قترة، وبنات أوبر، وابن آوى، وغيرها، ممّا عرّف سيبويه بدلالته، وخواصه وصفاته وحاول الوقوف على أصوله، واشتقاقه، وكيفية استعماله ممّا يجعلنا أمام ملامح واضحة من (علم المفردات) (Lexicology) المعاصر.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واختصت العربُ لكل ضربٍ من هذه الضروب اسماً على معنى الذي تعرفها به لا تدخله النكرة كما أنّ الذي تعرف لا تدخله النكرةُ، كما فعلوا ذلك بزيد والأسد، إلاّ أنّ هذه الضروب ليس لكل واحدٍ منها اسم يقع على كلّ واحد من أمته يدخله المعرفةُ والنكرةُ، بمنزلة الأسد يكون معرفة ونكرةً، ثمّ اختص باسم معروف كما اختص الرجل بزيد وعمرو، وهو أبو الحارث، ولكنها لزمت اسماً معروفاً، وتركوا الاسم الذي تدخله المعاني المعرفةُ والنكرةُ، ويدخله التعجبُ، وتوصفُ به الأسماء المبهمة كمعرفته بالألف واللام نحو الرجل، والتعجبُ كقولك: هذا الرجل وأنت تريد أن ترفع شأنه ووصفُ الأسماء المبهمة نحو قولك: هذا الرجلُ قائمٌ، فكأنّ هذا اسمٌ جامعٌ لمعانٍ.

وابن عروسٍ يراد به معنىً واحدٌ، كما أريد بأبي الحارث وبزيدٍ معنى واحدٌ واستغنى به، ومثلُ هذا في بابه مثلُ رجلٍ كانت كنيتهُ هي الاسمُ وهي الكنيةُ، ومثلُ الأسد وأبي الحارث كرجلٍ كانت له كنيةٌ واسمٌ، ويدلُّك على أنّ ابن عرسٍ وأم حبينٍ وسام أبرص وابن مطرٍ معرفةٌ، أنّك لا تدخل في الذي أضفن إليه الألف واللام، فصار بمنزلة زيدٍ وعمرو، ألا ترى أنّك لا تقول أبو الجخادب، وهو قول أبي عمرو، حدثنا به يونس عن أبي عمرو، وأمّا ابن قترة وحمار قبان وما أشبههما، فيدلُّك على معرفتهن تركُ صرف ما أضفن إليه)[1].

أقول:

أولاً: أنّ الأعلام غير الأناسي ممّا ذكر بعضه سيبويه وهو كثير في اللغة العربية يدخل ضمن دائرة المعارف التي لها صفاتها وخواصها الواضحة البينة مثلها مثلُ أعلام

---

(1) سيبويه: 2/ 95-96.

الأشخاص، ولذلك امتنع التنكير فيها كما امتنع من (محمد) و(زيد) و(عبدالله)، و(أبو الحسن) و(أم كلثوم) وغيرها ممَّا يسمى به الناس ويُكنَّوا؛ ولكونها معارف صار نحو قولك: هذا ابن قترة بمنزلة قولك: هذه الحية التي أمرها كذا وكذا، وهو أيضاً بمنزلة قولك: هذا الرجلُ، أو: هذا عبدالله.

ثانيا: والأسماء الدالة على غير الأناسي على نوعين:

أحدهما: أسماء خاصة باسم معرفةٍ لا يتجاوز إلى غيره كـ(ابن آوى) وابن عرس، وامّ أبرص، وغيرها ممَّا ذكره سيبويه، وهذه الأسماء الأعلام تختص بالأوصاف الآتية:

أ- أنها لا يكون لها نكرة تقع على كلّ واحد من نوعه.

ب- وأنها لا تعرّف بالألف واللام.

ت- ولا يدخل التعجبُ عليها.

ث- ولا تُوصف.

ج- ولا تتصرف في دلالاتها على ضروب من المعاني المختلفة، لأنها ممَّا يراد بها معنى واحداً لا غير.

فهي بهذه الأوصاف تختلف عن نحو: رجل، وأسد، وغيرهما ممَّا ينكّر ويعرّف، ويقال فيه: رجل، وأسد، والرجلُ والأسدُ.

ويدخلها التعجب، يقال: هذا الرجلُ، وهذا الأسد، إذا أردنا مدحه، أو الرفع من شأنه.

وتوصف فيقال: هذا الرجل العادل، وهذا رجل عادلٌ.

ومع أنّ تلك الأسماء التي لا تتعرف بالألف واللام، ولا يكون لها نكرة ولا يدخل التعجب عليها، ولا توصف جعلت هذه الأسماء تبقى دالة على التعريف، والتدليل على أنها معارف زيادة على ما وصفت به هو تركُ صرف ما أضفن إليه كما هو الحال في نحو:

أمّ إبرصَ، وحمارُ قبّانَ، وابن أوبرَ.

جواز تنكير العلم الجنسي

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد زعموا أنّ بعض العرب يقول: هذا ابنُ عرسٍ مقبلٌ، فرفعه على وجهين: فوجهٌ مثلُ: هذا زيدٌ مقبلٌ، ووجهٌ على أنّه جعل ما بعده نكرةً فصار مضافاً إلى نكرة، بمنزلة قولك هذا رجلٌ منطلقٌ، ونظير ذلك هذا قيس قُفّةٍ آخرُ منطلقٌ، وقيسُ قُفةٍ لقبٌ، والألقابُ والكنى بمنزلة الأسماء نحو زيد وعمرو، ولكنّه أراد في قيسٍ قُفّةٍ ما أراد في قوله هذا عثمانُ آخرُ، فلم يكن له بُدٌّ من أن يُجعل ما بعده نكرةً حتّى يصير نكرةً، لأنّه لا يكون الاسم نكرةً وهو مضافٌ إلى معرفة، وعلى هذا الحد تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، كأنّك قلت هذا رجلٌ منطلقٌ، فإنّما دخلت النكرةُ على هذا العلم الذي إنّما وُضع للمعرفة ولها جيء به، فالمعرفة هنا الأولى) [1].

أقول:

يستثني سيبويه في هذا النص بعض الأعلام الدالة على الجنس بأسره كابن آوى، وأم أبرص، وابن عرس من حكم التعريف، فيرى بإمكانية استعمالها دالة على التنكير، مستنداً في ذلك إلى قول بعض العرب: هذا ابنُ عرسٍ مُقبلٌ، والرفع فيه يفسر على وجهين:

الأول: أنّ (ابنُ عرس) باقٍ على تعريفه.

فـ (هذا) مبتدأ، و(ابن عرس) خبره، و(مقبل) خبر على تقدير: هذا ابن عرس هو مقبل.

ويجوز أن يكون (ابن عرس) بدلاً أو عطف بيان والخبر هو مقبل، كما هو الحال في قولك: هذا عبدالله منطلقٌ، وقد مرَّ تفصيل ذلك.

والثاني: جعل (ابن عرس) نكرة، وهو خبرٌ لـ (هذا) و(مقبل) صفة له.

ونظير ذلك هذا قيسُ قُفّةٍ آخرُ منطلقٌ، و(قيس قُفّةٍ) لقب، والألقاب والكنى تجري مجر الأعلام كـ (محمد) و(زيد) و(عبدالله). من حيث كونها معارف، غير أنّه أراد بها في هذا

---

(1) سيبويه: 2/ 97.

المثال التنكير فهي بمنزلة قولك: هذا عثمان آخرُ، ولذلك جاء ما بعد اللقب (قيسُ قُفَّةٍ) نكرةً فوصفه بها، حتّى لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة.

وذلك نظير قولك: هذا زيدٌ منطلقٌ، فهو بمنزلة: هذا رجل منطلق بإدخال التنكير على الاسم المعرفة، ولذلك وصف بالنكرة.

تعريف الاسم الجنس النكرة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا ابن لبونٍ وابن مَخاض فنكرة، لأنها تدخل الألفُ واللام، وكذلك ابن ماء، قال جرير، فيما دخل فيه الألف واللام:

وابنُ اللَّبون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يستطعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعيسِ

وقال أبو عطاء السندي:

مقدَّمةً قَزًّا كأنّ رِقابَها ... رِقابُ بناتِ الماء أفزَعَها الرَّعْدُ

وقال الفرزدق:

وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيماً ... كفَضْلِ ابنِ المَخاضِ على الفَصيلِ

فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسمُ نكرةً، قال ذو الرمة:

وَرَدْتُ اعتِساقاً والثريّا كأنّها ... على قِمّةِ الرأس ابنُ ماءٍ مُحَلِّقُ)[1]

---

(1) سيبويه: 2/97-98.

أقول:

أولاً: يشير سيبويه إلى إمكانية تعريف اسم الجنس النكرة بـالألف والـلام كـ (ابـن لبون) و(ابن مخاض)، ويستشهد لذلك بقول جرير[1]:

وابـنُ اللَّبُـون إذا مـا لُـزَّ في قَـرَنٍ لم يـستطعْ صَـوْلَةَ البُـزْلِ القَنـاعيسِ

بتعريف (ابن اللبون) بالألف واللام، وهو بذلك يختلف عن (ابن آوى) من الأعلام التي لا تعرف بـ(أل).

• وابن اللبون من الإبل ما وضعت أمُّه غيره ولـمَّا يرضع، ولُزّ: شُدَّ، والقرن: الحبـل، والبزل: الإبل المكتملة التي بلغت تسع سنين من العمر، والقناعيس: العظام.

يريد أنّ المهجو في الشعراء بمنزلة ابن اللبون في الإبل ضعيف لا يقوى دفع الفحول.

ومثل هذا قول أبو عطاء السندي (ت بعد 180هـ)[2]:

مفدَّمـةٌ قَـزًّا كـأنَّ رِقابَهـا رِقـابُ بنـاتِ المـاء أفزعَهـا الرَّعْـدُ

والشاهد فيه تعريف (بنات الماء) بالألف واللام ليصير معرفة بعد تـنكيره، والفـدم: السدّ بالقزّ وهو الحرير، وشبه رقاب الأباريق برقاب بنات الماء وهـي (الغرانيـق) إذا فزعـت بصوت الرعد تنصب رقابها.

ومثل ذلك قول الفرزدق[3]:

وَجَـدْنا نَهْـشَلاً فَـضَلَتْ فُقَيمـاً كفَـضْلِ ابـنِ المَخـاضِ على الفَصيلِ

---

(1) ديوانه، ص 323.

(2) ينظر: ابن يعيش، 1/ 35، وابن منظور (فدم).

(3) ديوانه، 2/ 652.

والشاهد فيه تعريف (ابن مخاض) بالألف واللام ليصير معرفة، ولو كان معرفة كـ (ابن آوى) و(ابن عرس) وما أشبههما لم تدخل عليه الألف واللام.

وابن المخاض: من دخل السنة الثانية من عمره، والفصيل: من له سبعة أشهر، وكلاهما ضعيف لا تقع فيه، ونهشل وفقيم: أبناء دارم وقد هجاهما الفرزدق بالضعف والحقارة، وجعل نهشلاً أفضل من فقيم بقدر ما بين ابن المخاض والفصيل.

ثانياً: وللدلالة على أنّ بعض أسماء الجنس تتعرّف بالألف واللام أنّك لو أخرجت منها الألف واللام صارت نكرة، ومن ذلك قول رؤبة[1]:

وَرَدتُ اعتِساقاً والثريّا كأنّها على قِمّةِ الرأس ابنُ ماءٍ مُحَلِّقُ[2]

والشاهد فيه إيراد (ابن ماء) نكرة من غير الألف واللام، والدليل على أنّ (ابن ماء) نكرة أنّه وصفه بنكرة وهو (محلّق) والاعتساف: التوجه على غير هدى، شبه الثريا وقد توسطت السماء مرتفعة بابن الماء الذي حلّق في الهواء.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وكذلك ابنُ أفعل إذا كان أفعل ليس باسمٍ لشيء، وقال ناسٌ: كلُّ ابن أفعلَ معرفةٌ لأنّه لا ينصرف، وهذا خطأ؛ لأنّ أفعل لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنّك تقول هذا أحمرُ قُمُدٌ فترفعه إذا جعلته صفة للأحمر، ولو كان معرفةً كان نصباً، فالمضاف إليه بمنزلته. قال ذو الرُّمة:

كأنّا على أولاد أحقبَ لاحَها ورميُ السَّفا أنفاسَها بسهامِ
جنوبٌ ذوتْ عنها التناهي وأنزلت بها يومَ ذبّابِ السبيب صيامِ

---

(1) ديوانه، ص 401.

(2) سيبويه: 2/ 97-98.

كأنّه قال: على أولاد أحقب صيامٍ)[1].

أقول:

ومن أسماء الجنس النكرة (أولاد أحقب) في قول ذي الرُّمة[2]، والشاهد فيه (أولاد أحقَبَ) وهو نكرة، وممّا يدلّ على تنكيره أنّه موصوف بالنكرة (صيامٍ)، ولو كان (أولاد أحقَبَ) معرفة لما وصف بالنكرة.

وفي البيت ضرورة قبيحة وهي تقديم المعطوف على المعطوف عليه، أيْ: لاحقها جنوب ورمي السفا.

والبيت في وصف إبل سريعة ضامرة شبهها بـ (أولاد أحق) وهي الحمر الوحشية، ولاحها: غيرها، والسفا: شوك البهمي وهو ما يؤذي الحمر عند تناوله، وأنفاسها: أنوفها، والجنوب: ريح، تقابل الشمال، وذوت عنها: جفّت بسببها، والتناهي: الغدران لأنّ السيل ينتهي إليها، والسبيب: شعر الذنب، وذبّاب: كشدّاد، أيّ يجعلها تذبّ بإذنابها ممّا وقع عليها من الذباب في شدّة الحرّ، والصيام: الممسكات عن الرعي.

---

(1) سيبويه: 2/ 99-100.

(2) ديوانه، ص 610، وينظر: الأشموني: 2/ 432.

الأعلام العهدية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم يكونُ لكل من كان من أمته، أو كان في صفته، من الأسماء التي يدخلها الألف واللام، وتكونُ نكرتهُ الجامعةَ لـما ذكرتُ لك من المعاني، وذلك قولك فلانُ بنُ الصَّعق، والصَّعقُ في الأصل صفةٌ تقع على كلّ من أصابه الصَّعقُ، ولكنّه غلب عليه حتّى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو، وقولهم النجمُ صار علماً للثُّريّا وكابن الصعق قولهم: ابن رألان، وابنُ كُراعَ، صار علماً لإنسانٍ واحد، وليس كلّ من كان ابناً لرألان وابناً لكُراعَ غلب عليه هذا الاسمُ، فإن أخرجت الألف واللام من النجم والصَّعق لم يكن معرفةً، من قبل أنّك صيّرته معرفةً بالألف واللام، كما صار ابنُ رألانَ معرفةً، برألانَ، فلو ألقيت برألانَ لم يكن معرفةً، وليس هذا بمنزلة زيد وعمرو وسَلْمٍ، لأنّها أعلامٌ جمعت ما ذكرنا من التطويل وحذفوا)[1].

أقول:

أولاً: وظيفة الاسم الذي يطلق علماً على شخص ما هي أن تكون هذا الاسم رمزاً للشخص المسمى به وتعيينه، وتمييزه عن غير من الأشخاص بهذا الاسم فحسب، وحصل هذا التعيين بالوضع والغلبة، وليس بدلالة علم الشخص على وجود معنى من المعاني في ذلك المسمى، فإذا سمينا شخصاً بـ (زيد) وهو من الزيادة، أو سميناه بـ (جعفر) وهو (النهر)، أو (حمزة) وهو اسم بقلة، لا نريد الاستدلال على أنّ المسمى (زيادة)، ولا هو (نهر) ولا (بقلة)، ولكننا نريد فقط الإبانة عنه بهذه التسمية التي تعرفه، وتميزه عن الآخرين، من غير التفكير في الدلالة الخارجية المعجمية للاسم المعين.

ثانياً: وقد يشترك العشرات بل الآلاف أو الملايين من الأشخاص في التسمية باسم واحد كما هو في (عبدالله) و(محمد) و(أحمد) وهذا الاشتراك لا يعني وجود صفات أو معانٍ محدّدة توجب اشتراك هؤلاء في الاسم المعين الواحد يميزهم عمن اشتركوا في اسم آخر كـ

---

(1) سيبويه: 2/100-101.

(زيد) و(جعفر)، بل التمييز واقع في لفظ التسمية وجرسها لكون التسميات التي نطلقها على أولادنا وبناتنا اعتباطية لا طبيعية، فنحن لا نتبيّن لي المولود كرماً لنسميه بـ (كريم)، ولا نقع منه على فروسية فنسميه بـ (فارس) بل نطلق عليه الاسم دون التفكير في صفاته، ولمجرد تعيينه وفرزه عن غيره بهذه التسمية.

ثالثاً: أمّا إذا سمي الشيء بما فيه الألف واللام، أو بلفظ على صورة مضاف ومضاف إليه، فإنّما نريد بهذه الأسماء الإشارة إلى معنى من المعاني التي أوجبت التسمية بهذه الأسماء التي بـ (أل) أو الإضافة، وأوجبت أيضاً أن يشترك كلّ من أطلق عليه هذا الاسم في المعنى المعين.

وهذا ما نألفه في الأسماء الدالة على الخلق والمهنة، كأسماء من نحو: العطار، والنجار، والشجاع، والظريف، والكريم، والحسن، والحسين، وغيرها من الأسماء التي تصير كالأعلام التي يعرف بها من تطلق عليهم، ويتعين المقصود بها على جده التفرد المطلق بحدث، أو بعهد، أو بقصة ما.

ومن ذلك (الصعق) (وهو رجل من بني كلاب وهو من خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب، ذكروا أنّه كان يطعم الناس بتهامة، فهبت ريحٌ فسفت في جفانه التراب فشتمها، فرمي بصاعقة فقتلته، فقال فيه بعض بني كلاب:

إنّ خويلداً فابكي عليه ... قتيل الريح في البلد التهامي

فعرف خويلدٌ بالصّعق، وغلب عليه، وشهر به حتّى إذا ذُكر الصّعق لم يذهب الوهم إلى غيره، ممّن إصابته صاعقة ثمّ عرف بعضُ أولاده بابن الصّعق حتّى إذا ذُكر ابن الصّعق لم يذهب الوهم إلى غيره إلاّ ببيان)[1].

رابعاً: ويطرح سيبويه أسماء أخرى تكون علماً على شيء أو شخص معين دون سواه من ذلك قولهم: النجم: علماً للثُريّا.

---

(1) السيرافي: شرحه، 2/ 429-430.

وابن رألان، وابن كراع، عَلَمان لشخصين.

ومثل هذا كثير في العربية، فهناك أسماء توصلنا بأعلام دون غيرهم لأنها مرتبطة بعهد أو بحدث، أو قصة تحكم هذا الربط بين العلم ودلالته كما هو الحال في أسماء من نحو: الزبير، والطائي، وابن عمر، وفرعون، وابن مريم، ومجنون ليلى، والرشيد، وغير ذلك كثير ممّا يعود بنا إلى عهد أو حدث أو قصة معينة لدلالة كلّ اسم من هذه الأسماء ممّا يقرّبنا من (الدلالة التضمنية) أو (الالتزامية) أو (اللزومية) التي قال بها الأصوليون والمناطقة العرب[1].

خامساً: يرى سيبويه أننا لو أخرجنا الألف ولام من الصّعق، والنّجم عاد إلى الاسم إلى التنكير، لأنّ هذه الأعلام ليست كـ (زيد وعمرو) وغيرها من الأعلام التي تجمع بين الرجل المسمى وأحواله بما يغني عن إلحاق (أل) به فهو معرفة بدونها.

دخول أل على العلم

قال سيبويه — رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّه إنّما منعهم أن يدخلوا في هذه الأسماء الألف واللام أنّهم لم يجعلوا الرجلَ الذي سُمي بزيد من أمةٍ كلّ واحد منها يلزمه هذا الاسمُ، ولكنهم جعلوه سمي به خاصاً. وزعم الخليل رحمه الله أنّ الذين قالوا الحارث والحسن والعباس، إنّما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سمي به، ولكنهم جعلوه كأنّه وصفٌ له غلبَ عليه، ومن قال حارثٌ وعباس فهو يُجريه مُجرى زيد، وأمّا ما لزمته الألفُ واللام فلم يسقطا منه فإنّما جُعل الشيء الذي يلزمه ما يلزم كلّ واحد من أمته، وأمّا الدُّبران والسِّماك والعَيُّوق وهذا النحوُ، فإنّما يلزم الألف واللام من قبل أنّه عندهم الشيء بعينه، فإن قال قائلٌ: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبرانٌ، ولكل شيء عاق عن شيء عيُّوقٌ، ولكل شيء سمك وارتفع سِماكٌ، فإنّك قائلٌ له: لا، ولكن هذا بمنزلة العدل

---

(1) ينظر: نهر، د. هادي: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 198.

والعديل، والعديل: ما عادلك من الناس، والعدل لا يكون إلاّ للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره، ومثل ذلك بناءٌ حصينٌ وامرأة حصانٌ، فرقوا بين البناء والمرأة، فإنّما أرادوا أن يُخبروا أنّ البناء مُحرزٌ لمن لجأ إليه، وإنّ المرأة مُحرزة لفرجها، ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد، والمرأةُ رزانٌ، فرقوا بين ما يُحمل وبين ما ثقُل في مجلسه فلم يخُف)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه استناداً على أستاذه الخليل أنّ دخول الألف واللام على أسماء الأشخاص من نحو: وزيد، ومحمد أنّها أعلام تجمع بين التعريف بالشخص المسمى بها وأحواله، وليست بحاجة إلى الألف واللام، لأنّها اسم خاص لمسماه، وإشارة إليه.

أمّا نحو: الحارث، والحسنُ، والعباس، فدخول الألف واللام عليها من باب التفاؤل والرجاء بأن يكونوا كذلك، فالحارث هو الكاسب الذي يحرث لدنياه، ويكسب، والحسنُ من الحسن، والعباس المجرّب في الحرب، ففي كلّ هذه الأسماء معنى الرجاء والإعداد لما سيكون عليه المسمّون بهذه الأسماء، ولذلك غلبت عليهم هذه الأسماء، واشتهروا بها، وصارت دلالاتها كأنّها خاصة بهم دون سواهم.

ثانياً: فإذا نزعنا الألف واللام بقيت هذه الأسماء على تعريفها بمنزلة محمد، وزيد، وحارث، وحسن وعباس، ولذلك تختلف هذه الأعلام عن نحو: الدّبران، والسّماك، والعيوق، فنزع الألف واللام منها يعيدها إلى دائرة التنكير، لأنّ وجود الألف واللام هو الذي منحها التعريف، وجعلها دالة على شيء معين دون غيره.

ثالثاً: يرى سيبويه أنّه لا يقال لكل شيء خلف شيء: دبران، ولكل شيء عاق عن شيء: عيوق، ولكل شيء سمك وارتفع: سماك. ولكنهم أجروا هذه الأسماء على (فعلان) وهي في موضع الفاعل كقولهم: العدوان للعادي من العدو، والغدوان: للغادي وهو السائلُ.

---

(1) سيبويه: 2/ 101، 102.

وكذا الأمر في: الدبران، والسماك، والعيوق فهي بمنزلة: العدل والعديل، وهو ما عادلك من الناس، والعدل لا يكون إلاّ للمتاع، وبذلك يتحدد الفرق بين معنى: العدل والعديل، والأول لا يكون إلاّ للمتاع.

وعلى أساس هذا التفريق في الصيغ الصرفية تتحدّد دلالة كلّ منها فلا يلزم أن يستوي لفظ الفاعل وبناؤه في كلّ شيئين اشتقا من لفظ واحد في معنى واحد، ولهذا فرّقوا بين البناء والمرأة في قولهم: بناء حصين، وامرأة حصانٌ، فهما أعني (حصين، وحصان) وإنْ اشتقا من لفظ واحد هو (ح ص ن)، فلكل بناء دلالته، الأول فيه معنى المنعة والسلامة لمن لجأ إليه لقوّته وشدّته، والثاني فيه معنى التحرّز والحفظ والصون لكل ما يُسقط المرأة ويخدش حياءها.

وكذا الأمر في: الرزين من الحجارة والحديد، يقال: امرأة رزان، وحجرٌ رزين، الأول: فعال، والثاني فعيل، للتفريق بين ما يُحمل من الأشياء الثقيلة كالحجر والحديد، وبين ما تكون ثقيلة في مجلسها أو بيتها.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وهذا أكثر من أنْ أصفه لك في كلام العرب؛ فقد يكونُ الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحدٌ، وبناؤهما مختلفٌ، فيكونُ أحدُ البنائين مختصاً به شيءٌ دون شيء ليفرق بينهما، فكذلك هذه النجومُ اختُصت بهذه الأبنية، وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتقّ منه فإنّما ذاك لأنّا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علمٌ وصل إلى الأول المسمى، وبمنزلة هذه النجوم الأربعاء والثلاثاء، إنّما يريد الرابع والثالث، وكلها أخبارُها كأخبار زيد وعمرو) [1].

أقول:

يشير سيبويه إلى كثرة الأسماء التي تشتق من لفظ واحد ولكنها تختلف في الصيغة الصرفية، لتكون هذه الصيغة الصرفية المعينة هي العنصر الحاسم في التفريق بين الدلالات

---

(1) سيبويه: 2/ 102-103.

المرادة، فيكون البناء الصرفي المعين لمعنى معين، ويكون البناء الآخر لمعنى آخر كما رأينا في: فعيل، وفعال في: جدار حصين، وامرأة حصان، ويبقى أنّ المعنى المشتق منه إمّا أن يكون معروفاً لغيرنا من أهل عصرنا ونحن لا نعرفه، وامّا أن يكون علمُهُ قد انتهى واندثر، ولم يؤلف في استعمالنا في عصرنا.

فمن الأسماء التي هي معروفة لغيرنا ممَّن هم من عصرنا وغير معروفة عندنا بعض أسماء أيام الأسبوع كالثلاثاء والأربعاء فهما مشتقان من الثالث والرابع، وقد اختصّ هذان اليومان دون سائر أسماء أيام الأسبوع دون غيرهما بهذا الاشتقاق مثلما اختصّ بالعيوق الكوكب، وهذه أحوال وأخبار تؤكد أنّ هذه الأسماء معارف شأنها شأن التعريف في: زيد وعمرو.

المثنى نكرة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلامُ إلاّ نكرةً، من قبل أنّك جعلته من أمّةٍ كلّ رجل منها زيدٌ وعمرو، وليس واحدٌ منها أولى من الآخر، وعلى هذا الحد تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، الا ترى أنّك تقول: هذا زيدٌ من الزيدين، أيْ هذا واحدٌ من الزيدين، فصار كقولك: هذا رجلٌ من الرجال. وتقول: هؤلاء عرفاتٌ حسنةٌ، وهذان أبانان بيِّنين، وإنّما فرقوا بين أبانين وعرفاتٍ، وبين زيدين وزيدين، من قبل أنّهم لم يجعلوا التثنية والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم، وجعلوا الاسم الواحد علماً لشيء بعينه، كأنّهم قالوا إذا قلت أتت بزيد إنّما تريد: هات هذا الشخص الذي نشير لك إليه، ولم يقولوا إذا قلنا جاء زيدان فإنّما نعني شخصين بأعيانهما قد عُرفا قبل ذلك وأثبتا، ولكنّهم قالوا إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيدُ بنُ فلانٍ، فإنّما نعني شيئين بأعيانهما فهكذا تقول إذا أردت أن تُخبر عن معروفين)[1].

---

(1) سيبويه: 2/ 103.

أقول:

أولاً: تثنية العلم تعني تنكيره تقول: هذان محمدان منطلقان، لأنَّ العلم (محمد) معرفة، فلما يثنى بطل لفظ العلم ويصير نكرة، فإذا أردنا تعريفه وهو في صورة المثنى أدخلنا عليه الألف واللام فقلنا: هذان المحمدان المنطلقان.

ثانياً: وفي العربية أسماء جاءت على صيغة المثنى أو الجمع ولكنها معارف من غير أن يكون فيها الألف واللام كما هو الحال في (أبانين) وهما جبلان معروفان عندهم، و(عرفات) وهو الجبل المقدّس المعروف ومن هنا يبدو الفرق بين: محمدَين، ومحمدين من جهة، وأبانين وعرفات من جهة أخرى، ففي الأول بطلت المعرفة عند التثنية والجمع، وفي الثاني لم تبطل المعرفة لأنَّ دلالة المثنى (أبانين) ودلالة الجمع (عرفات) على مكانين معروفين، في حين خرجت التثنية والجمع بـ (محمد) من حال التعريف إلى التنكير، لأنَّ التثنية والجمع لا يراد بها شخصين أو أشخاص بأعيانهما أو بأعيانهم، وصارا بمنزلة هذا واحد من المحمدين أو المحمدين، أيّ: هذا رجلٌ من الرجال، فإذا قلنا: هذا محمد بن فلان ومحمد بن فلان، فالتعريف واقع لأنّا أردنا شخصين بأعيانهما، وأخبرنا عن معروفين.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإذا قالوا هذان أبانان وهؤلاء عرفاتٌ فإنّما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين نشير لك إليهما، وكأنّهم قالوا إذا قلنا أئت أبانين، فإنّما نعني هذين الجبلين بأعيانهما اللذين نشير لك إليهما، ألا ترى أنّهم لم يقولوا: امرر بأبان كذا وأبان كذا، لم يفرقوا بينهما لأنّهم جعلوا أبانين اسماً لهما يعرفان به بأعيانهما) [1].

أقول:

وضح المراد به فيما سبق.

---

(1) سيبويه: 2/ 104.

الأماكن التي جاءت بصيغة التثنية أو الجمع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وليس هذا في الأناسي ولا في الدوابّ، إنّما يكون هذا في اللأماكن والجبال وما أشبه ذلك، من قبل أنّ الأماكن والجبال أشياء لا تزول، فيصيرُ كلُّ واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبُه من الحال في الثبات والخطب والقحط، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر، فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيءٌ حيث كان في الأناسي وفي الدواب، والإنسانان والدابتان لا يثبتان أبداً، بأنّهما يزولان ويصرفان، ويشار إلى أحدهما والآخرُ عنه غائبٌ)[1].

أقول:

يلفت سيبويه النظر إلى أمر مهم في قضية التعريف والتنكير، حين يجد في أسماء الأماكن التي جاءت على صيغة التثنية أو الجمع تعريفاً تختلف به عن تثنية العلم المعين أو جمعه، هذه التثنية التي تفقد تعريفه لأنّ هذه التثنية أو الجمع تنزع عن دلالته على شيء معين معروف لدى المتكلمين، أمّا ما جاء من أعلام الأماكن بصيغة التثنية أو الجمع، فلا ينزع عنهما التعريف، لأنّ الأماكن والجبال والأنهر وغيرها ممّا يدلّ على الأشياء الثابتة التي تشخص أمامهم، ولا تزول عن أعينهم، فقد ألفوها وصارت معلماً معروفاً لديهم، وبذلك تختلف هذه الأعلام المكانية عن غير من الأناسي كالدواب التي لا تثبت أبداً، تولد وتكبر وتزول وتنتقل من مكان إلى آخر.

---

(1) سيبويه: 2/ 104.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا قولهم: أعطيكم سُنّةَ العُمَرَيْن، فإنّما أدخلت الألف واللام على عُمرين وهما نكرةٌ فصارا معرفةً بالألف واللام كما صار الصَّعِقُ معرفةً بهما، واختصّا به كما اختصَّ النجمُ بهذا الاسم، فكأنّهما جُعِلا من أمّةٍ كلٌّ واحد منهم عُمرُ، ثمّ عُرِّفا بالألف واللام فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة، وبمنزلة النَّسرين، إذا كنت تعني النجمين) [1].

أقول:

قلنا إنّ الاسم العلم حين يثنّى أو يجمع يفقد عنصر التعريف، فإذا أريد الدلالة على تعريفه جيء بالألف واللام، وذلك نحو:

أعطيكم سنة العُمرين.

والعمران هما: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

وغلبت تثنية عمر ﷺ لأسباب كثيرة منها خفّة لفظه، لأنّ أبا بكر علم مضاف، زيادة على طول أيام حكم عمر، وكثرة فتوحه، وشهرة آثاره، ومجيء العمرين بالألف واللام كمجيء (النجم) و(الصَّعق) بهما دلالة على تعريفهما، وتعريفهما كتعريف (الغريين) وهما بناءان طويلان بالكوفة سميا بهذا الاسم (لأنّ النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله في يوم بؤسه) وقيل غير ذلك[2].

أو بمنزلة (النسرين) إذا أريد بهما النجمين.

---

(1) سيبويه: 2/ 104-105.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 435-436.

مَن ومَا الموصولتان نكرتا

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة إذا بُني على ما قبله، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو، ويكون نكرةً بمنزلة رجل، وذلك قولك: هذا من أعرف منطلقاً، وهذا من لا أعرفُ منطلقاً، أيْ هذا الذي قد علمتُ أنّي لا أعرفهُ منطلقاً، وهذا ما عندي مهيناً، وأعرفُ ولا أعرفُ وعندي حشوٌ لهما يتمان به، فيصيران اسماً كما كان الذي لا يتم إلاّ بحشوه، وقال الخليل رحمه الله: إنْ شئت جعلت من بمنزلة إنسانٍ وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين، ويصيرُ منطلقٌ صفةً لمن ومهينٌ صفةً لما، وزعم أنّ هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري:

فكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا ... حُبُّ النبيِّ محمّدٍ إيّانا

ومثل ذلك قول الفرزدق:

إنّي وإيّاكَ إذْ حلَّتْ بأرْحُلنا ... كمَنْ بواديه بَعْدَ المَحْلِ مَمْطورِ

وأمّا ﴿هَـٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [من سورة ق: 23]، فرفعه على وجهين: على شيءٌ لديّ عتيدٌ، وعلى ﴿وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [من سورة هود: 72]) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الحشو: صلة الموصول.

ثانياً: من المعلوم أنّ الأسماء الموصولة أسماء مبهمة تقع على كلّ شيء العاقل وغيره، ولا تكتمل دلالة أيّ منها، أو يفهم المقصود منه إلاّ بكلام بعده سماه سيبويه

---

(1) سيبويه: 2/ 105-106.

(الحشو) ويقصد: الصلة، أو صلة الموصول، فاسم الموصول يوصل بها ولا يستقل في بيان دلالة ما إلاّ بها ولذلك سمّيت هذه الجملة بـ (صلة الموصول) وسمي هذا اللفظ باسم الموصول لأنه ويصل بما بعده لا يستقل بنفسه في بيان دلالة محددة معروفة.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ (مَن) و(مَا) من الأسماء الموصولة قد يدلان على التعريف أو التنكير، ودلالتهما على التعريف إذا كانا بمعنى الذي تقول:

هذا مَن أعرفُ منطلقاً، وهذا مَن لا أعرفُ منطلقاً

فصار (مَن) بجملة (أعرفُ) و(لا أعرفُ) معرفة على تقدير: هذا الذي قد علمتُ إنّي لا أعرفه منطلقاً.

ومثل هذا قولك: هذا ما عندي مهيناً، فصار (ما) معرفة بصلته (عندي).

أمّا دلالتهما على النكرة فبالاستناد إلى قول الخليل رحمه الله ولذلك وجب نعتهما تقول: مررتُ بمن منطلق، ورأيت من منطلقاً، ومررتُ بما طيّبٍ و(منطلق) و(طيّب) صفتان لـ (مَن) و(مَا).

ومن ذلك قول حسان بن ثابت الأنصاري ﷺ[1]:

فكفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا ... حُبُّ النبيّ محمّدٍ إيّانا

والشاهد فيه جعل (غيرنا) صفة لـ (مَن) لكون (من) نكرة مبهمة موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة للموصول.

و(حبُّ النبيّ) فاعل (كفى) و(محمدٍ) بدل من النبيّ، و (إيّانا) مفعول المصدر المضاف (حبُّ النبيّ).

واعلم أنّه يجوز رفع (غير) وجعل (مَنْ) موصولة معرفة، وحذف عائد الصلة، والتقدير: مَن غيرنا، وعلى هذا الوجه لا شاهد في البيت على ما ساقه سيبويه للخليل.

---

(1) ليس في ديوانه، ونسب لغيره، ينظر: ابن يعيش، 4/ 12، والشنتمري، 1/ 497.

ومثل هذا قول الفرزدق[1]:

إنّي وإيّاكَ إذْ حلّتْ بأرْحُلنا ... كمَنْ بواديه بَعْدَ المَحْلِ مَمْطورِ

حيث أجرى (ممطور) على (مَنْ) النكرة نعتاً لازماً لزوم الصلة، أمّا (ما) فقد استشهد لها بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [من سورة ق: 23]، ورفع (عتيد) عند سيبويه من وجهين:

الأول: بتأويل شيء لديّ عتيد، وعليه تكون (ما) نكرة مبهمة ونعتها لازم لزوم الصلة.

والثاني: جعل الآية الكريمة بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [من سورة هود: 72]، على قراءة من رفع (شيخاً)، وعلى هذا يكون لـ (ما) أربعة أوجه:

الأول: جعل (عتيد) خبراً لمبتدأ محذوف على تقدير: هذا ما لدي عتيد.

والثاني: جعل (ما) وصلتها (عتيد) جميعاً خبراً لاسم الإشارة، وهذا الوجهان نص عليهما الخليل رحمه الله.

والثالث: رفع (عتيد) على جعل (ما) معطوفة على هذا عطف بيان.

والرابع: أنّ (عتيد) بدل من (ما) بتقدير: هذا عتيد، وتأويله: هذا ما لدي شيء عتيد، فتبدل (شيء) من (ما) ثمّ يُحذف الموصوف، وتقام الصفة مقامه.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد أدخلوا في قول من قال إنّها نكرةٌ فقالوا: هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لا يُسكت عليه؟ فقيل لهم: نعم، يا أيّها الرجلُ، الرجلُ وصفٌ لقوله يا أيها، ولا يجوز أن يُسكت على يا أيها، فرُبَّ اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتّى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنّه به يتم الاسمُ، لأنّهم إنّما جاءوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألفُ

(1) ديوانه، ص 263.

واللام، فلذلك جيء به، وكذلك من وما إنّما يُذكران لحشوهما ولوصفهما، ولم يُرد بهما خِلْوَين شيءٌ، فلزمه الوصفُ كما لزمه الحشوُ، وليس لهما بغيرِ حشوٍ ولا وصفٍ معنىً، فمن ثمّ كان الوصفُ والحشو واحداً، فالوصفُ كقولك: مررتُ بمن صالحٍ، فالصالحِ وصفٌ، وإنْ أردت الحشو قلت مررتُ بمن صالحٌ، فيصيرُ صالحٌ خبراً لشيء مضمر، كأنّك قلت: مررتُ بمن هو صالحٌ، والحشوُ لا يكون أبداً لمن وما إلاّ وهما معرفةٌ، وذلك من قبل أنّ الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي، فكما أنّ الذي لا يكون إلاّ معرفةً لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصّلة، إلاّ معرفةً. وتقول: هذا مَنْ أعرفُ منطلقٌ، فتجعلُ أعرفُ صفةً، وتقول: هذا مَنْ أعرفُ منطلقاً، تجعلُ أعرفُ صلةً، وقد يجوز منطلقٌ على قولك: هذا عبدالله منطلقٌ)[1].

أقول:

أولاً: وقد يسأل سائل: هل يجوز أن يتم الكلام بموصوف لا تذكر صفته؟ فيقال نعم، هناك في بعض تراكيب العربية ما يوجب ذكر الصفة، ولا يجوز حذفها كما هو الحال في صفة (أيّ) في النداء في نحوّ قولك: يا أيّها الرجلُ، فالرجل صفة لأيّ، أو بدل منها، وبذكر (الرجل) يتمّ معنى الكلام.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ الإتيان بـ (أيّ) في النداء للتوصل إلى نداء ما فيه أل وهو (الرجل) فلا يقال: يا الرجلُ، بل يقال: يا أيّها الرجلُ.

وكذلك الصّلة إنّما يؤتى بها لبيان دلالة اسم الموصول (مَن) و(ما)، وقد يوصفان، وليس لهما دلالة من غير أن تليهما جملة الصلة، أو الصفة ووظيفة الصلة الدلالية كوظيفة الصفة عند سيبويه، الأولى تعرف والثاني ضح.

فإذا قلت: مررت بمن صالحٍ، كانت (من) نكرة موصوفة بـ (صالح)، وإذا قلت: مررت بمن صالحٌ، برفع (صالح) كانت (من) معرفة بجملة الصلة بعدها، لأنّ (صالحٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو صالح، وصلة الموصول لا تكون إلاّ بعد موصول دلالته التعريف بمعنى (الذي) والذي هذا لا يكون إلاّ معرفة ولا تليه إلاّ صلةٌ.

---

(1) سيبويه: 2/ 106-107.

ثالثاً: يوازن سيبويه بين قولك:

هذا من أعرفُ منطلقٌ، بجعل (أعرفُ) صلةً، على تقدير: هذا من معروف منطلق.

أيْ: رجلٌ معروف.

وهذا من أعرفُ منطلقاً بجعل (أعرفُ) صلةً لـ (من).

ويجوز الرفع في (منطلق) على تقدير: هذا محمدٌ منطلقٌ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك الجماء الغفيرُ، فالغفيرُ، وصفٌ لازم، وهو توكيد لأنَّ الجماء الغفير مثلٌ، فلزم الغفيرُ كما لزم ما في قولك ألك ما وخيراً، واعلم أنَّ كفى بنا فضلاً على من غيرنا أجودُ وفيه ضعفٌ إلاَّ أنْ يكون فيه هو، لأنَّ هو من بعض الصلة، وهو نحو مررتُ بأيِّهم أفضلُ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ [من سورة الأنعام: 154]، واعلم أنَّه يقبح أن تقول هذا من منطلقٌ إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت من خيرٌ منك، حَسُن في الوصف والحشو)[1].

أقول:

ومثل: هذا عبدالله منطلقٌ، برفع (منطلق): الجماءُ الغفيرُ، لأنَّ الغفير وصف لازم بعد (الجماء) ويفيد التوكيد لأنَّه جرى عندهم مجرى المثل فالوصف لازمةٌ من لوازم (الجماء) مثلما لزم ذكر (ما) في نحو: إنَّك ما وخيراً، والتقديرُ إنَّك ما وخيراً مقرونان، و(ما) زائدة وهي لازمة عوضاً عن الخبر المحذوف (مقرونان).

ويشير سيبويه إلى أنَّ: كفى بنا فضلاً على من غيرُنا برفع (غيرُنا) أجود من جرِّ وصفاً لـ (من)، وفيه ضعف أسلوبي يتحدد في حذف (هو) الذي يمثل ركْنًا أساسياً من ركني جملة الصلة، وهو في حال الرفع بمنزلة: مررتُ بأيِّهم أفضلُ، بالرفع، وقد قرئ قوله تعالى:

---

(1) سيبويه: 2/ 107-108.

﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [من سورة الأنعام: 154] برفع (أحسنُ)، وهي قراءة يحيى بن عمر، وابن يعمر[1].

وسيبويه يفضّل قراءة الجمهور (أحسن) لأنّ الرفع يقتضي حذف العائد (هو) على (ما) من جملة الصلة، وهو ضعيف أسلوبياً.

و(تماماً) في الآية الكريمة مفعول لأجله، أو منصوب على المفعولية المطلقة، أيْ: آتيناه تمام لا نقصان فيه، أو على الحال من فاعل (آتيناه)، أيْ: متممين، أو حال من (الكتاب) أيْ: حال كونه تماماً.

ومن الجدير بالذكر أنّ سيبويه من أكثر النحاة المتقدمين تقديساً للقراءات القرآنية، وهو لا يرد قراءة، لا ينعتها بالقبح أو الشذوذ، أو الضعف كما أتهم بذلك من بعض الباحثين الأفاضل[2]، ولكنّه يضعّف الحكم الإعرابي أو الأسلوبي في ضوء قواعد النحو الأصول لا الفروع.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(زعم الخليل رحمه الله أنّه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً، فالوصفُ بمنزلة الحشو المحشو لأنّه يحسن بما بعده كما أنّ الحشو المحشوَّ إنّما يتم بما بعده، ويقوى أيضاً أنّ من نكرةٌ، قول عمرو بن قميئة:

يـا رُبَّ مَـنْ يُـبْغِضُ أذوادَنـا ... رُحْـنَ علـى بغضائِه واغتَـدَيْنَ

ورُبَّ لا يكون ما بعدها إلاّ نكرةً، وقال أمية بن أبي الصلت:

رُبَّ مـا تكْـرَهُ النُفـوسُ مـن الأمـرِ ... لَـهُ فَرْجَـةٌ كحَـلِّ العِقـالِ

---

(1) ينظر: ابن جني: المحتسب، 1/ 234، والفرّاء: معاني القرآن، 1/ 365.

(2) ينظر: الأنصاري، أحمد مكي: سيبويه والقراءات، ص 29.

وقال آخر:

ألا رُبَّ مَنْ تغْتَشُّه لكَ ناصِحٍ ... ومُؤتَمَنٍ بالغَيْبِ غَيْرِ أمينِ

وقال آخر:

ألا رُبَّ مَنْ قلبي لـه اللهَ ناصِحٌ ... ومَنْ هو عندي في الظِّبَاءِ السَّوانِحِ)[1]

أقول:

يستدلّ سيبويه على أنّ اسم الموصول قد يدلّ على التنكير بما سمعه أستاذه الخليل رحمه الله من رجل يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحاً، وبقول عمرو بن قميئة (ت 180هـ)[2]:

يـا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أذوادَنا ... رُحْنَ على بغضائِه واغتَدَيْنَ

و(رُبَّ) لا يكون ما بعدها إلاّ نكرة، وعلى هذا تكون جملة (يبغض أذوادنا) صفة للنكرة (من)، والاذواد: القطيع من الإبل، يريد: أنهم أقوياء لا يقدر أحد على منع إبلهم من الرعي في المكان الذي يريدون.

وقول أمية بن أبي الصلت (ت 5هـ)[3]:

رُبَّ ما تكْرَهُ النُّفوسُ من الأمرِ ... لـه فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ

والشاهد فيه إدخال (رُبَّ) على (ما) الاسمية، دليلاً على قابليتها للتنكير، ورُبَّ لا تدخل إلاّ على نكرة، ولذلك وصف (ما) بجملة: (تكره النفوس من الأمر)، والتقدير: ورُبَّ

(1) سيبويه: 2/ 108-109.

(2) ملحقات ديوانه، ص 65، وابن يعيش، 4/ 11.

(3) ديوانه، ص 50، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 142، والبغدادي: 2/ 541.

شيء تكرهه النفوس، وحذف الضمير العائد إلى (ما) والضمير في قوله (له فرجةٌ) يعود إلى (ما)، أيّ: لهذا الشيء المكروه انفراجٌ.

ومثله قول ذي الرمة[1]:

ألا رُبَّ مَــنْ قلـبي لــه اللهَ ناصِــحٌ   ومَنْ هو عندي في الظّبَاءِ السَّوانِحِ)[2]

بجر (من) بـ (رُبَّ) ورُبَّ لا تجرّ إلاّ النكرات، والجملة الاسمية بعد (من) صفة، والمعنى: ألا رُبَّ من قلبي له بالله شاهدٌ، والباء للقسم، ولفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض، والسانح من الظباء ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه حتّى ينحرف له، فيتشاءم به، أو يتيمّن به.

---

(1) ملحقات ديوانه، ص 6614، وينظر: ابن يعيش، 9/ 103.

(2) سيبويه: 2/ 108-109.

في أسماء لا تستعمل إلاَّ نكرة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلاَّ نكرة وذلك قولك هذا أول فارسٍ مُقبلٌ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ، وهذا خيرٌ منك مقبلٌ، ومِمَّا يدلُّك على أنَّهنَّ نكرةٌ أنَّهنَّ مضافات إلى نكرة، وتوصفُ بهنَّ النكرةُ، وذلك أنَّك تقول فيما كان وصفاً: هذا رجلٌ خيرٌ منك، وهذا فارسٌ أول فارسٍ، وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك، ويُستدلّ على أنَّهنَّ مضافات إلى نكرة أنَّك تصف ما بعدهن بما توصفُ به النكرةُ ولا تصفه بما توصفُ به المعرفةُ، وذلك قولك: هذا أولُ فارسٍ شُجاعٍ مقبلٌ، وحدثنا الخليل أنَّه سمع من العرب من يوثق بعربيته يُنشد هذا البيت، وهو قول الشمَّاخ:

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسِه ... لوَصْلِ خليلٍ صارِمٌ أو معازِزُ

فجعله صفةً لـ (كلّ)) [1].

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص جملة من الأسماء التي تستعمل نكرات مع امتناع دخول الألف واللام عليها مع ذكر الدلائل التي تدل على تنكيرها، بما هو موضح في المخطط الآتي:

التركيب	الاسم المنكور	الدليل على تنكيره
هذا أولُ فارسٍ مقبلٌ	أول فارسٍ	إضافته إلى نكرة، ووصفه بالنكرة (مقبلٌ) ولا يقال: هذا أول فارسٍ المقبل.
هذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ	كلُّ متاع	كذلك
هذا خيرٌ منكَ مقبلٌ	خيرٌ	لأنّه وصف بنكرة، والإضافة في (خيرٌ) ملحوظة، تقول: خيرٌ رجلٍ ولا يقال هذا خيرٌ منكَ المقبلُ.
هذا فارسٌ أوَّ فارسٍ	أول فارس	لوقوعه صفة لـ (فارس) وهو نكرة.

---

(1) سيبويه: 2/110-111.

التركيب	الاسم المنكور	الدليل على تنكيره
هذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك	كلُّ مال	كذلك
هذا أول فارسٍ شُجاعٍ مقبلٌ	أول فارس	لأنَّه وصف بالنكرة: شُجاعٌ، ومقبلٌ.
قول الشماخ بن ضرار (ت22هـ)[1]: وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسِه لوَصْلِ خليلٍ صارمٌ أو معارزٌ	كلّ / غير	إجراء (غير) على (كلّ) صفة لها، لأنَّها مضافة إلى نكرة، ولو أجرى (غير) على المضاف إليه المجرور لكان جائزاً مقبولاً. والهضم: الظلم، والمعارز: المنقبض، يريد: أنّ كلّ خليل لا يهضم نفسه لخليله فهو ليس بخليل، بل هو قاطع لوصله، أو متقبض عنه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وحدثني أبو الخطاب أنَّه سمع من يوثق بعربيته من العرب يُنشد هذا البيت:

كأنّا يومَ قُرَّى إ ... نَّما نقتلُ إيّانا

قَتلْنا منهُمُ كلَّ ... فَتًى أبيضَ حُسّانا

فجعله وصفاً لكل.

ومثل ذلك: هذا أيّما رجلٍ منطلقٌ، وهذا حسبُك من رجلٍ منطلقٌ، ويدلُّك على أنَّه نكرة أنّك تصف به النكرة فتقول: هذا رجلٌ حسبُك من رجلٍ، فهو بمنزلة مثلك وضاربك إذا أردت النكرة، وممَّا يوصف به كلُّ قول ابن أحمر:

وَلِهَتْ عليه كلُّ مُعْصِفةٍ ... هَوْجَاءُ ليس لِلُبِّها زَبْرُ

سمعناه ممَّن يرويه من العرب) [2].

---

(1) ديوانه، ص 43.

(2) سيبويه: 2/ 111-112.

أقول:

ومـمّا يستعمل من الألفاظ نكرة ما هو موضح بالمخطط الآتي:

التركيب	الاسم المنكور	الدليل على تنكيره
بيتا أبي الإصبع العدواني [1]	كلّ	لأنه وصف بالنكرة (حسان) والنكرة توصف بمثلها.
هذا أيّما رجلٍ منطلق	أيّ	لوصفها بالنكرة (منطلق)
هذا حسبُك من رجلٍ منطلق	حسبُك	لأنه موصوف بالنكرة، والدليل على تنكيره أيضاً أنّه يقع وصفاً للنكرة في نحو: هذا رجلٌ حسبُك من رجل.
بيت عمرو بن الأحمر (ت نحو: 65هـ) [2].	كلّ	لأنه وصف بـ (هوجاء) وهي نكرة أيضاً والمعصفة: الريح الشديدة، والزبر: إحكام الشيء، يريد أنّ الريح لا عقل لها.

بين الحاليّة والوصفيّة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن قال هذا أولُ فارسٍ مقبلاً، من قبل أنّه لا يستطيع أن يقول هذا أولُ الفارس، فيُدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أنْ يصفه بالنكرة، وينبغي له أنْ يزعم أن درهماً في قولك عشرون درهماً معرفةٌ، فليس هذا بشيء، وإنّما أرادوا من الفرسان، فحذفوا لكلام استخفافاً وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك، وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى، وزعم الخليل أنّ هذا جائزٌ، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً، ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ قائماً، إذا جعلت الممرور به في حال قيامٍ، وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله، ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضاً، والرفعُ الوجهُ، وعليه مائة عيناً؛ والرفع الوجه) [3].

---

(1) ينظر: ابن جني: الخصائص، 2/ 194، وابن يعيش: 3/ 101-102.

(2) ينظر: شعر ابن الأحمر، ص 86.

(3) سيبويه: 2/ 112.

أقول:

أولاً: يأتي الحال المفرد من النكرة كما يأتي من المعرفة والعامل واحد قد يكون فعلاً ملفوظاً كما في نحو: أقبل محمدٌ مستبشراً، وجاءنا رجل راكباً فرساً، وقد يكون إشارة كما في نحو: هذا أول فارس مقبلاً، وهذا محمدٌ مقبلاً، والفرق بين الحال من المعرفة، والحال من النكرة، أنّ الحال من النكرة بمنزلة الصفة في المعنى، تقول:

جاءنا رجل راكباً.

وجاءنا رجلٌ راكبٌ

والمشاكلة بين الحال والصفة هنا تتحدد في إفادة بيان حال مجيء المتحدث عنه سواء في حال الإخبار عنه، أو في حال مجيئه وقد آثروا الصفة في النكرة على الحال، أمّا إذا كان صاحب الحال معرفة، فوظيفة الحال بعده غير وظيفة الصفة، فقولك: أقبل محمد راكباً، تفيد به الركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك عنه، وذلك يختلف عن قولك: أقبل محمدٌ الراكبُ، صفة له في حال إخبارك.

ثانياً: أمّا ما مثل به سيبويه من قوله: هذا أول فارسٍ مقبلاً، يريد أنّ (مقبلاً) حال بمنزلة: هذا رجلٌ مقبلاً، و لا يجوز إدخال الألف واللام في (مقبلاً) ويقول: هذا أولُ الفارس مقبلٌ، لأنّ (أول الفارس) صار معرفة ولا ينعت بنكرة، ويجوز القول: هذا أول فارس من الفرسان.

ويردّ سيبويه على من يجيز النصب أنّ (درهماً) بوصفها تمييز وظيفته تحديد نوع واحد من المعدودات التي يصلح أن تقع بعد نحو قولك: عندي خمسون كذا.

أن يكون (درهماً) معرفة وهو ليس كذلك، وكذا الحال التي تقع بعد جملة تحتمل أنواعاً شتى من الأحوال المبهمة تكون نكرةً.

ومعنى ذلك أنّ الصفات للمعارف لا تكون أحوالاً للمعارف، وسيزيد سيبويه ذلك بياناً في الموضع الآتي.

ثالثاً: ويعزو سيبويه إلى أستاذه الخليل إجازته نصب (مقبلاً) على الحالية كنصبه في المعرفة، أيْ كما ينتصب الاسم الذي يكون خبراً للمعرفة على ما هو قبله ولذلك يقول: (وزعم الخليل أنّ هذا جائز ونصبه كنصبه في المعرفة جعله حالاً ولم يجعله صفة).

وهو بمنزلة نحو: مررت برجل قائماً، إذا أردت أنّ الممرور به في حال قيام، ويجوز أيضاً: فيها رجلٌ قائماً، والرفع في (قائماً) هو الوجه عند سيبويه على أن يكون صفة لـ(رجلٌ).

ومثله في الرفع: عليه مائةٌ بيضٌ، وعليه مائةٌ عينٌ، على أن تكون (بيض) صفة لـ (مائة)، وكذلك (عينٌ). وعلى رأي الخليل يجوز النصب نحو: عليه مائة بيضاً، وعيناً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعْدةَ رجلٍ؛ والجرّ الوجهُ، وإنّما كان النصبُ هنا بعيداً من قبل أنّ هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أنْ يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفةِ فيما يكون من اسمها، وزعم من تثق به أنّه سمع رؤبة يقول: هذا غلامٌ لك مقبلاً، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأوّل)[1].

أقول:

يجعل سيبويه النصب بعيداً في ما سمعه أستاذه يونس عن بعض العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ، بنصب (قعدةَ رجلٍ) على الحال، والوجه أن يكون مجروراً صفة لـ (ماءٍ)، ومن المعروف عندهم أنّهم لا ينصبون (الطويل) و(أخوك) على الحال في نحو: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمرو أخوك، وإنّما يجعلون (الطويلُ) صفة لـ (زيد) و(أخوك) بدلاً من (عمرو)، وهكذا يقع التناسب والتماثل بين الشيئين المتلازمين، كالصفة والموصوف، إذ يلزم عندهم أن تكون صفة النكرة نكرة، وصفة المعرفة معرفة.

---

(1) سيبويه: 2/112-113.

وينتهي سيبويه إلى ما يوحي بأنه لا يردّ النصب، وإنّما يضعّفه، فيرى أنّ بعض من يوثق به سمع رؤبة الراجز المشهور يقول: هذا غلامٌ لك مقبلاً، بنصب (مقبلاً) على الحال، لا رفعه على الصفة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة، وذلك أنّه لا يحسن لك أنْ تقول: هذا زيدٌ الطويلَ، ولا هذا زيدٌ أخاك، من قبل أنّه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة، فيقول: هذا رجلٌ أخوك، ومثل ذلك في القبح: هذا زيدٌ أسودَ الناسِ، وهذا زيدٌ سيدَ الناس، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، ولو حسن أن يكون هذا خبراً للمعرفة لجاز أن يكون خبراً لنكرة، فتقول هذا رجلٌ سيدَ الناس، من قبل أن تنصب هذا رجلٌ منطلقاً كنصب هذا زيدٌ منطلقاً، فينبغي لما كان حالاً للمعرفة أن يكون حالاً للنكرة، فليس هكذا، ولكن ما كان صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة، ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرةُ، فتلتبس بالنكرة، ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدَالله، إذا كان عبدالله اسمه الذي يُعرف به، وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غير موضعه، إنّما تكون المعرفةُ مبنياً عليها أو مبنيةً على اسمٍ أو غير اسم، وتكونُ صفةً لمعروف لتبيّنه وتؤكده أو تقطعه من غيره، فإذا أردت الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسم الذي جُعل ليُوضِّح المعرفة أو تبيِّن به، فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك، فهذا أمرُ النكرة، وهذا أمرُ المعرفة، فأجره كما أجروه، وضع كلّ شيء موضعه)[1].

---

[1] سيبويه: 2/113-114.

أقول:

أولاً: قلنا إنّ الحال قد يكون من المعرفة أو النكرة، وسيبويه لا يجيز أن يكون حال النكرة معرفة، لأنّه لا يجوز أصلاً أنْ تكون الحال معرفة، فلا يجوز أن يقال: هذا زيدٌ أسودَ الناس، وهذا زيدٌ سيّدَ الناسِ، ولا هذا زيدٌ الطويلَ، وهذا زيدٌ أخاكَ.

وكل هذا عند سيبويه (قبيح) ووجه القبح فيه نصب (أسودَ الناسِ، وسيدَ الناسِ، والطويلَ، وأخاك) على الحال، لأنّها معارف، والحال لا يجوز أن يكون معرفة، فلا يجوز أن يقال: هذا أخوكَ عبدَالله، بالنصب فهذا عند سيبويه كلام (خبيث) موضوع فيه اللفظ في غير موضعه.

ثانياً:والوجه عند سيبويه أنْترفع هذه الأسماء إمّا على الصفة لـ (زيد) أو على أنّها أخبار ثانية للمبتدأ (هذا)، أو أنّها أخبار لمبتدءات محذوفة تقدير كلّ منها (هو).

وإذا نصبت فإن النصب فيها وإنْ كان قبيحاً ليس على الحالية وإنّما يمكن أن يكون تأويله النصب بفعل محذوف لإفادة المدح والثناء أو مجرد القصد والاختصاص.

من الحذف الشاذ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصفُ وتكون وصفاً وذلك قولك: مررتُ بكلٍّ قائماً، ومررتُ ببعضٍ قائماً وببعضٍ جالساً، وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين، لأنه لا يحسن لك أن تقول: مررتُ بكلٍّ الصالحينَ، ولا ببعضٍ الصالحينَ، قَبُحَ الوصفُ حين حذفوا ما أضافوا إليه، لأنه مخالفٌ لما يضافُ، شاذٌّ منه، فلم يجرِ في الوصف مجراه، كما أنهم حين قالوا يا الله، فخالفوا ما فيه الألفُ واللام، لم يصلوا ألفه وأثبتوها. وصار معرفةً لأنه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: مررتُ بكلهم وببعضهم، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه، فجاز ذلك كما جاز: لاهِ أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين، وليس هذا طريقةَ الكلام، ولا سبيله؛ لأنه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار)[1].

أقول:

أولاً: تقام (بكلٍّ) مقام الضمير، والضمير لا يوصف لأنه خالٍ من معنى التحلية أو غيرها من معاني الأوصاف، فلا يقال: مررتُ بكلٍّ قائماً، أو مررتُ ببعضٍ قائماً، إذ خرجت (بكلٍّ) ومثلها (ببعضٍ) من أن تكون موصوفة أو صفة لأنهما بمعنى: كلهم، وبعضهم، ولهذا لا يقال: مررتُ بكلٍّ الصالحينَ، ولا مررتُ ببعضٍ الصالحين، لأنَّ من القبيح عندهم أن يوصف المضاف الذي حُذف ما أضيف إليه، أعني: أنّ (كلٌّ) وكذلك (بعضٌ) يكون التنوين فيهما عوضاً عن المضاف إليه، والأصل كما قلتَ: كلهم، وبعضهم.

وشذوذ هذا كشذوذ نحو: (يا الله) في النداء، وهو بالألف واللام قطعوا ألف الوصل منه، ومن المرجوح عند أكثرهم أنّ ما فيه الألف واللام لا يُنادى مباشرة، لأنَّ (يا) للتعريف و(أل) كذلك وتعريفان في كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف ما فيه (أل)[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 114-115.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (48).

ثانياً: ومـمّا عدّه سيبويه شاذاً قـولهم: (لاهِ أبـوك)، والأصـل: (لله أبـوك) فحـذفوا الألف واللامين (لام الجرّ ولام الاسم) ويبدو من كلام سـيبويه أنّـه إذا حُـذف مـن الكلمـة شيء فالباقي منها هو اللفظ الموجود من غير تغيير، في حين يـرى آخـرون أنّ لام الجرّ هـي المبقاة، لأنّها دخلت على الاسم لإفادة معنى.

والصواب عند السيرافي رأي سيبويه، لأنّ العرب قد حذفوا حـروف الجرّ الداخلـة على (أنْ) و(إنّ) مخففة مـن الثقيلـة ومـشدودة نحـو: رغبـت أن أصبحك، والتقـدير: في أنْ أصبحك وأيقنتُ أنّ محمداً ناجحٌ، والتقدير: بأنّ محمداً[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثله في الحذف: لا عليك، فحذفوا الاسم، وقال: ما فيهم يفضلك في شيء، يريد ما فيهم أحد يفضلك كما أراد لا بـأس عليـك أو نحـوه، والـشواذ في كلامهـم كـثيرة، ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفين، وإنّما يوضعان في الابتداء أو يُبنيان على اسمٍ أو غير اسمٍ، فالابتداء نحو قوله عزوجل: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [من سورة النمل: 87]، فأما جميعٌ فيجـري مجـرى رجـلٍ ونحـوه في هـذا الموضـع، قـال الله تعـالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [من سورة يس: 32]، وقـال: أتيتـه والقـومُ جميـعٌ، وسمعتـه مـن العـرب، أيْ مجتمعون)[2].

أقول:

أولاً : ومن شواذ الحذف قولهم: لا عليك، بحذف اسم لا النافية للجنس، والتقدير: لا بأس أو لا ضيرَ عليك.

وكذلك قولهم: (لاهِ أبوك) والأصل: لله أبوك، فحـذفوا الألـف واللامـين لام الجـرّ ولام لفظ الجلالة، وسيبويه كما أشرنا سابقاً يرى أنّ أصل الكلام ليس كـذلك، لأنّ إضـمار

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 444.

(2) سيبويه: 2/ 115-116.

الجار ممتنع أصلاً، ومن الحذف الشاذ قولهم: ما فيهم يفضلك في شيء، يريد: ما فيهم أحدٌ يفضلك، كما أراد لا بأس عليك أو نحو: ومثل هذا الحذف الشاذ كثير في العربية، وهو وجه من وجوهِ الاتساع والمرونة فيها.

ثانياً: ويعود سيبويه ليقرر أنَّ (كلٌّ وبعضٌ) لا يكونان وصفاً لشيء، ولا موصوفين، وإنّما موقعهما الرفع على الابتداء أو أنّهما يبنيان على ما قبلهما من مرفوع في نحو:

جاء القومُ كلُّهم، أو بعضُهم.

ومن الرفع على الابتداء قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [من سورة النمل: 87].

فـ (كلٌّ) مبتدأ، وساغ الابتداء به لدلالته على معنى العموم، وتنوينه عوض عن المضاف إليه، وتقديره: وكلُّهم بعد بعثهم يوم القيامة، وجملة (آتوه داخرين) في محلّ نصب حال، وقد عبّر بالماضي عن المستقبل لتحقيق وقوعه كأنّه وقع فعلاً[1].

وقد قرأ حمزة وحفص عن عاصم (وكلٌّ اتوه داخرين) جعلوه فعلاً ماضياً، وقرأ الباقون بالمد على (فاعلوه) مثل: ضاربوه، والأصل (آتيونه) فذهبت الياء تخفيفاً، والنون للإضافة، ومدّت أول الكلمة لأنّ الهمزة الأولى في أوله فاء الفعل والألف الثانية ألف (فاعلين) زائدة[2].

ومن المعلوم أنّ لفظ (كلّ) التوحيد، ومعناه الجمع فمن ردّه جمع ردّه إلى معناه، ومن وحّده ردّه إلى لفظه، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [من سورة مريم: 95]، فوحّد وردّ إلى اللفظ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [من سورة يس: 32].

فـ (إنْ) نافية، و(كلٌّ) مبتدأ، و(لـمّا) بمعنى إلاّ، و(جميعٌ خبر)، و(لدينا) متعلق بجميع، أو بمحضرون، ومحضرون: خبر ثانٍ.

---

[1] الدرويش: إعراب القرآن، 5/ 559.

[2] ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 165.

وقرئ بتخفيف (لـمًا) فتكون (إنْ) مخففة من الثقيلة مهملة وكلٌّ: مبتدأ، وما بعده خبر، واللام فارقة بين المخفّفة والنافية، و(ما) زائدة[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّه يستضعف أن يكون كلّهم مبنياً على اسم أو على غير اسم ولكنّه يكون مبتدأ أو يكون كلُّهم صفةً، فقلتُ: ولِمَ استضعفتَ أن يكون مبنياً: فقال: لأنّ موضعه في الكلام أن يُعمّ به غيرُه من الأسماء بعد ما يُذكر فيكون كلُّهم صفةً أو مبتدأ، فالمبتدأ قولك إنّ قومك كلُّهم ذاهبٌ، أو ذُكر قومٌ فقلتَ: كلُّهم ذاهبٌ، فالمبتدأ بمنزلة الوصف؛ لأنّك إنّما ابتدأت بعد ما ذكرت ولم تبنه على شيء فعممت به) [2].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- يكون (كلُّهم) صفة: أيّ يكون توكيداً معنوياً.

ثانياً: ويرى سيبويه (أنّ كلُّهم) لا يمكن أن يُبنى على اسم أو غير اسم بل هي صالحة إلى أن تكون في موضع الابتداء أو التوكيد المعنوي لـما قبلها، والسبب في هذا أنّ هذا اللفظ يتّسع فيه في الاستعمال لكونه يدلّ على العموم، ويأتي توكيداً لـما قبله سواء أكان هذا الذي قبله اسماً ظاهراً أو مضمراً معرفة أو نكرة، علماً، أو كنية، مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو غير ذلك.

وهو أيضاً صالح إلى أن يكون صفة إلى ما قبله إذا أريد بالصفة معنى الكمال والعموم، كما في نحو: أنت الشاعر كلّ الشاعر، وأنت رجلٌ كلّ رجلٍ، على تقدير: أنت الشاعر الكامل، وأنت رجلٌ كاملٌ.

---

(1) الجزري: النشر.

(2) سيبويه: 2/ 116.

وتقول في الابتداء: إنّ قومك كلهم ذاهبٌ، فـ(كلُّهم) مبتدأ، وذاهبٌ خبره، والجملة في محلّ رفع خبر لـ (إنّ).

والمبتدأ هنا بمنزلة الوصف، لأنّه جزء من الجملة الاسمية الواقعة خبراً، والخبر في المعنى وصف، زيادة على ما في (كلُّهم) من معنى التعميم لكونه يجري في المعنى مجرى: أجمعين.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال: أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ حسَنٍ، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيفٌ؛ لأنّهم لا يعُمُّون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله، وذلك أنّ كلهم إذا وقع موقعاً يكون الاسمُ فيه مبنياً على غيره، شُبه بأجمعين وأنفسهم ونفسه، فألحق بهذه الحروف، لأنّها إنّما توصفُ بها الأسماء ولا تُبنى على شيء، وذاك أنّ موضعها من الكلام أن يُعمّ ببعضها، ويؤكد ببعضها بعد ما يُذكر الاسمُ؛ إلاّ أنّ كلّهم قد يجوز فيها أن تُبنى على ما قبلها، وإنْ كان فيها بعضُ الضعف؛ لأنّه قد يُبتدأ به، فهو يُشبه الأسماء التي تُبنى على غيرها، وكلاهما وكلتاهما وكلُّهن يجرين مجرى كلّهم، وأمّا جميعهم فقد يكون على وجهين: يوصفُ به المضمرُ والمظهر كما يوصف بكلّهم، ويُجرى في الوصف مجراه، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتم وجماعتهم، يُبتدأ ويُبنى على غيره؛ لأنّه يكون نكرةً تدخله الألفُ واللام، وأمّا كلّ شيء وكلُّ رجلٍ فإنّما ينبيان على غيرهما؛ لأنّه لا يوصف بهما، والذي ذكرتُ لك قولُ الخليل، ورأينا العربَ توافقهُ بعد ما سمعناه منه) [1].

أقول:

بعد أن ذكر سيبويه أنّ (كلهم) تكون توكيداً (وصفاً)، وتكون مبتدأ، وغير ذلك من المواقع الإعرابية، وهي دالة على معنى الجميع رأى أنّ كلّ اسم يقع موقعها، شبه بأجمعين، وأنفسهم، ونفسه، وغير ذلك من ألفاظ التوكيد المعنوي التي توصف بها الأسماء، ولا تبنى

---

(1) سيبويه: 2/116-117.

على غيرها أيّ لا تقع خبراً عن مبتدأ، لـما فيها من معنى التعميم، ثمّ أخذ سيبويه بوصف كلّ لفظ من هذه الألفاظ بما يميزه عن سائر أخواته فرأى الآتي:

1- أنّ (كلّهم) يجوز فيه على ضعف أن يُبنى على ما قبله، خارجاً بذلك عن وظيفته الأساسية وهي الابتداء، والتوكيد، وتدخله الألف واللام.

2- أنّ (كلاهما وكلتاهما) يجريان مجرى كلّهم في الوصف[1].

3- وأنّ (جميعهم) تضارع (كلهم) في الوظائف النحوية والدلالية.

4- ويرى سيبويه أنّ (كلّ رجلٍ) و(كلّ شيء) فيبنيان على غيرهما، ولا يوصف بهما.

5- ومن المعروف أنّ النكرة لا تؤكد إذا لم يفد توكيدها شيئاً؛ لأنّ الغرض من التوكيد إزالة اللبس، فإذا وقع الاسم موقعاً يكون مبنياً على غيره شبه بلفظ التوكيد، وألحق بها، وإلاّ أعرب حسب موقعه من الكلام.

(1) سيبويه: 2/ 116-117.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحيٌ سمناً، وإنْ شئت قلت راقودُ خلٍ وراقودٌ من خلٍ. وإنّما فررت إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها؛ لأنَّ الطين اسم وليس ممّا يوصف به، ولكنّه جوهرٌ يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه، ومن قال: مررتُ بصحيفة طينٍ خاتمُها قال: هذا راقودُ خلٍّ، وهذه صُفّةُ خزٍّ.

وهذا قبيحٌ أجري على غير وجهه، ولكنّه حسنٌ أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً، فالحالُ قولك: هذه جُبّتُك خزّاً، والمبنيُّ على المبتدأ قولك: جُبّتُك خزٌّ، ولا يكون صفةً فيُشبه الأسماء التي أخذت من الفعل، ولكنّهم جعلوه يلي ما ينصب ويرفع وما يجرُّ، فأجره كما أجروه، فإنّما فعلوا به ما يُفعل بالأسماء، والحالُ مفعولٌ فيها، والمبنيُّ على المبتدأ بمنزلة ما ارتفع بالفعل، والجارُّ بتلك المنزلة، يجري في الاسم مجرى الرافع والناصب)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- جوهر: الشيء القائم بنفسه.

ثانياً: (خلاً) و(سمناً) في: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نِحيٌ سمناً، منصوبان على التميز لأنهما واقعان بعد مقدار، وكل منصوب منوّن يقع بعد مقدار أو مقيس، أو معدود ينصب على أنه تمييز ملفوظ.

ثالثاً: يجوز جرّهما بـ (من) فيقال: هذا راقودٌ من خلٍ، وعليه نحيٌ من سمنٍ.

رابعاً: واختيار النصب فيهما كاختيار الرفع في نحو: مررتُ بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها، لأنَّ الصحيفة ليست بمقدار، ولأنَّ الطين اسم.

ويجوز أن يقال: مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها،

و: هذا راقودُ خلٍّ، وهذه صُفّةُ خزٍّ.

---

(1) سيبويه: 2/ 117-118.

خامساً: جعل سيبويه (خزّاً) في نحو: هذه جبّتُكَ خزّاً، حالاً لأنّ الجبّة ليس فيها معنى المقدار الذي تقدّر به الأشياء، ولا ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة.

واعلم أنّ النحاة اختلفوا في نحو (خزّاً) بين قائل إنّه تمييز، وقائل إنّه حال، وجعلوا هذا ممّا أسموه (فرعاً للتمييز) كهذه جبّتُك خزّاً، وهذا خاتم حديداً، لأنّ الجبّة فرع الخزّ، والخاتم فرع الحديد من جهة أنّه مصنوع منه، وينبني على هذا خلاف لهم في الاتباع، فمن خرّج النصب على التمييز قال إنّ التابع عطف بيان، ومن خرّجه على الحال كما هو قول سيبويه ومن تابعه قال: إنّه نعت، والرأي عندنا إعرابه تمييزاً وما بعده عطف بيان، لأنّه جامد جموداً محضاً، فلا يحسن كونه حالاً ولا نعتاً[1].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 259، والأزهري: شرح التصريح، 1/ 620.

بين النصب على الحال والرفع على الوصف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو وذلك قولك هو ابنُ عمي دنياً، وهو جاري بيت بيت، فهذه أحوالٌ قد وقع في كلّ واحدٍ منها شيءٌ، وانتصب لأنّ هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجلُ في العلم حين قلت: أنت الرجلُ علماً، فالعلمُ منتصبٌ على ما فسرتُ لك، وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين قلت عشرون درهماً؛ لأنّ الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي، ومثل ذلك: هذا درهمٌ وزناً، ومثل ذلك: هذا حسيبٌ جداً، ومثل ذلك هذا عربيٌّ حَسْبَةً، حدثنا بذلك أبو الخطاب عمن نثق به من العرب، جعله بمنزلة الدّني والوزن، كأنّه قال هو عربيٌّ اكتفاءً، فهذا تمثيلٌ، ولا يتكلم به، ولزمته الإضافةُ كما لزمت جهد وطاقته. وما لم يُضف من هذا ولم تدخله الألفُ واللام، فهو بمنزلة ما لم يُضف فيما ذكرنا من المصادر، نحو لقيتهُ كفاحاً، واتيتهُ جهاراً، ومثل ذلك هذه عشرون مراراً، وهذه عشرون أضعافاً، وزعم يونس أنّ قوماً يقولون: هذه عشرون أضعافُها، وهذه عشرون أضعافٌ، أيّ مضاعفةٌ، والنصبُ أكثرُ، ومثل لك: هذا درهمٌ سواء، كأنّه قال هذا درهمٌ استواء، فهذا تمثيل وإنْ لم يتكلم به، قال عزوجل: ﴿فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [من سورة فصلت: 10]، وقد قرأ ناسٌ (في أربعة أيامٍ سواءٍ) قال الخليل: جعله بمنزلة مستويات. وتقول: هذا درهمٌ سواءٌ، كأنّك قلت: هذا درهمٌ تامٌّ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- هو هو / هو هي: أيّ أنّ الاسم الثاني هو الأول في المعنى كما هو الحال في المبتدأ والخبر، والحال المشتقة وصاحبها في نحو: هذا محمداً عالماً، فالعالم هو محمد، ومحمد هو العالم.

---

[1] سيبويه: 2/ 118-119.

ثانياً: يتعرض سيبويه هنا إلى نوع من الأسماء المكوّنة من جزئين الثاني منهما هو نهاية الاسم، كـ (خمسة عشر)، وهذه الأسماء تختلف عن الصفة والموصوف، وعن الحال وصاحبها، في نحو: هذا محمد عالماً، فـ (عالماً) هو محمد، ومحمد هو العالم، وإذا قلنا هو: جاري بيت بيت، فليس المراد أن يكون (بيت) الثاني هو الأول، وإنما المراد بـ(بيت بيت) بجزأيه معنى الملاصقة والدنو، وقد مثل سيبويه لمثل هذه الأسماء ثنائية التركيب وللأسماء المفردة التي تعرب حالاً بأمثلة يمكن وصفها بالمخطط الآتي:

التركيب	وصفه نحوياً ودلالياً
هو ابنُ عمي دنياً	(دنياً) منصوب على الحال، وهو مصدر بمعنى: (دانياً) من: دنا – يدنو – دنواً، والعامل فيه معنى (ابن عمي) أيْ: يناسبني، وهو اسم غير متمكن، فلا يرفع، لا يقال: هو ابن عمي دنيٌ
هو جاري بيتَ بيتَ	(بيتَ بيتَ) بمنزلة الاسم الواحد الموضوع موضع المصدر، وهو لفظ مركّب حال جامدة مركبة مبنية على فتح الجزأين في محلّ نصب حال، مؤول بمشتق أيْ: ملاصقاً، ويمكن إضافته فيقال: هو جار بيت بيتٍ.
أتتَ الرجل علماً	علماً منصوب على الحال، والعامل فيه (الرجل) والمعنى (عالماً).
هذا درهمٌ وزناً	(وزناً) حال جامدة لأنّه مصدر والمعنى: موزوناً.
هذا حسيب جداً	(جداً) حال تقديره: اكتفاءً بمعنى كافياً.
هذا عربي حسبةً	(حسبةً) مصدر تلزمه الإضافة ولا يدخله الألف واللام، وهو في لزوم الإضافة كـ (جهده) و(وحده) و(طاقته) وقد مرّ ذكرها.
لقيتهُ كفاحاً	حال، وهو مصدر مؤول بمشتق أيْ: مكافحاً.
وأتيته جهاراً	أيْ مجاهراً
هذه عشرون مراراً	(مراراً) و(أضعافاً) حالان جامدان مؤولان بمشتق، مكررة، ومضاعفة.
هذه عشرون مضاعفةً	(مضاعفةً) صفة لـ(عشرون) والنصب عند سيبويه أكثر.
هذا درهم سواءً	أيْ (استواءً) ومستوياً، بمعنى (تاماً)، وهذا تمثيل ولم يتكلم به.
هذا درهم سواءٌ	بالرفع على أنه صفة بمعنى (تام) وهو من النعت بالمصدر.
قال تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [من سورة فصلت: 10]	سواءً) بالنصب على الحال، وقراءة أبي جعفر (سواءٌ) بالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، وقراءة زيد بن علي (سواءٍ) بالجر وصفاً لـ أيام)[1].

(1) ينظر: النحاس: إعراب القرآن، 3/ 29، والمبرد: الكامل، 4/ 10.

ما يصلح فيه الحالية والمصدرية والوصفية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وهذا شيء ينتصب على أنّه ليس من اسم الأوّل ولا هو هو، وذلك قولك: هذا عربيٌّ محضاً، وهذا عربيٌّ قلباً، فصار بمنزلة دنياً وما أشبهه من المصادر وغيرها، والرفعُ فيه وجهُ الكلام، وزعم يونس ذلك، وذلك قولك: هذا عربيٌّ محضٌ، وهذا عربيٌّ قَلْبٌ، كما قلت هذا عربيٌّ قُحٌّ، ولا يكون القُحُّ إلاّ صفةً، ومما ينتصب على أنّه ليس من اسم الأول ولا هو هو، قولك: هذه مائةٌ وزنَ سبعةٍ ونقدَ الناسِ، وهذه مائةٌ ضربَ الأميرِ، وهذا ثوبٌ نسجَ اليَمَنِ، كأنّه قال: نسجاً وضرباً ووزناً، وإنْ شئت قلت وزنُ سبعة.

قال الخليل رحمه الله: إذا جعلت وزن مصدراً نصبت، وإنْ جعلته اسماً وصفت به، وشبه ذلك بالخلق، قال: قد يكون الخلق المصدر ويكون الخلقُ المخلوقَ.. وقد يكون الحلب الفعل والحلب المحلوبَ، فكأنّ الوزن ههنا اسم، وكأنّ الضرب اسمٌ، كما تقول رجلٌ رضاً وامرأةٌ عدلٌ ويومٌ غمٌّ، فيصيرُ هذا الكلام صفةً، وقال: استقبحُ أن أقول هذه مائة ضربُ الأمير، فأجعل الضرب صفةً فيكونُ نكرةً وُصفت بمعرفةٍ، ولكن أرفعه على الابتداء، كأنّه قيل له ما هي؟ فقال: ضربُ الأمير، فإن قلت: ضربُ أميرٍ حسنت الصفةُ؛ لأنّ النكرة توصف بالنكرة)[1].

أقول:

يزيد سيبويه من ذكر ألفاظ أخرى يكثر نصبها على الحال، والحال فيها ليس هو صاحب الحال في المعنى كما في نحو: هذا محمد عالماً، ومما ذكره موضح بالمخطط الآتي:

---

[1] سيبويه: 2/ 120-121.

التركيب	وصفه نحوياً ودلالياً
هذا عربيٌ محضاً هذا عربيٌ قلباً	(محضاً) و(قلباً) حالان بمنزلة (دنياً)، وهما في المعنى ليسا العربي والرفع عند سيبويه هو الوجه استناداً إلى أستاذه يونس، تقول: هذا عربيٌ محضٌ، وهذا عربيٌ قلبٌ، والمعنى على الوصف: عربيٌ قحٌ، أو (خالص) والقحُّ لا يكون إلاَّ صفة، وكذا: خالص.
هذه مائةٌ وزن سبعةٍ ونقدَ الناسِ	نصب (وزن سبعةٍ) على المصدرية لا على الحالية لأنَّه أضيف إلى ما بعده، والحال نكرة في الأصل. والتقدير: وزنتُ وزن سبعةٍ، وكذا (نقد الناس) على معنى: نُقدت نقدَ الناس.
هذه مائةٌ ضربَ الأميرِ	(ضرب الأمير) منصوب على المصدرية لا على الحالية؛ لأنَّه مضاف إلى ما بعده، وهو على معنى: ضُرِبت ضرب الأمير.
وهذا ثوبٌ نسجَ اليمنِ	(نسج اليمن) منصوب على المصدرية والتقدير: نُسجتْ نسجَ اليمن، والرأي عند الخليل أنَّك إذا جعلت (وزن) وما جرى مجراه في الأمثلة السابقة مصادر لا بُدَّ من النصب على المصدرية، وإذا جعلتها أسماء فيمكن جعلها صفات، وتجعلها بمنزلة: هذا رجل عدلٌ: أيّ عادل. وهذا يوم غمٌّ: أيّ غميم.
هذه مائةٌ ضربُ الأميرِ	يستقبح الخليل الرفع هنا على أنَّه صفة لمائة، لأنَّه معرفة، والموصوف نكرة، ويمكن رفعه على أنَّه خبر لمبتدأ مقدّر، والتقدير: هذه مائة هي ضربُ الأميرِ، ويجوز جعلها صفة لمائة، إذا قيل: هذه مائةٌ ضربُ أميرٍ بالتنكير.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنَّ جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنَّه ليس من اسم الأول ولا هو هو، والدليل على ذلك أنَّك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئاً مـمَّا انتصب في هذا الباب؛ لأنَّه جرى في كلام العرب أنَّه ليس منه ولاَ هو هو، لو قلت ابنُ عمّي دنيٌّ وعربيٌّ جدٌّ، لم يجز ذلك، فإذا لم يجزْ أن يُبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعدُ؛ لأنَّ هذه الأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جوهرها ولا تكون صفةً، قد تُبنى على المبتدأ كقولك: خاتمُك فضة، ولا تكون صفةً، فما انتصب في هذا الباب فهو مصدر أو غيرُ مصدر قد جُعل بمنزلة المصدر، وانتصب من وجهٍ واحد، واعلم أنَّ الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويلُ، ويكون هو هو وليس من اسمه

كقولك: هذا زيدٌ ذاهباً، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهمٌ وزناً، لا يكون إلاّ نصباً) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- يوصف بالشيء وليس له به ولا من اسمه: يريد: ليس بنعت جارٍ على المنعوت.

ثانياً: هناك أسماء تجري على ما قبلها، وهناك أسماء لا تجري على ما قبلها.

والأول يكون صفة أو صلة أو خبراً.

ومن هذه الأسماء ما عبّر عنه سيبويه بعبارة (ما هو هو) أيّ الأسماء التي تنصب على الحال ولكنها بمعنى الصفة ويدخل ضمن هذه الأسماء بعض المشتقات الوصفية كأسماء الفاعلين التي يمكن نصبها على الحال، ورفعها أو جرّها على أنّها وصف لما قبلها من مرفوع، أو مجرور.

ثالثاً: يعود سيبويه إلى (دنياً) و(جداً) ممّا حقّه النصب على الحال، فيرى أنّ الأصل فيهما: (دنيّ) و(جدٌّ) ولكنهما ليسا بنعتين من اسم أول، ولا هما الأول لكونهما مصدرين، ولا يصلح الإخبار بهما عن الأوّل، وإنّهما غير متمكنين من حيث توارد الحركات الإعرابية المختلفة عليهما، والاسم الذي لا يصلح للإخبار به لا يصلح أن يكون نعتاً لغيره.

ولا يقال فيهما نحو: هذا دنيٌّ جدٌّ، ولا هذا رجلٌ دنيٌّ جدٌّ، ويبقى المعنى الذي كان في حال النصب قائماً، وهو: دانياً وتماما.

رابعاً: وممّا يوصف به وليس من اسمه، أيّ ليس بنعت جارٍ على المنعوت نحو: هذا درهمٌ وزناً، بالنصب على الحال، من وزن وزناً والمعنى، موزوناً، ولا يجوز فيه الرفع، لأنّ (وزناً) ليس من درهم، ولا هو هو، بخلاف هذا زيدٌ ذاهباً، فالحال (ذاهباً) هو زيد وزيد هو الذاهب، ولذلك يجوز فه الرفع على الصفة، يقال: هذا زيدٌ الذاهبُ.

---

(1) سيبويه: 2/ 121.

وقوع صاحب الحال نكرة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا بابُ ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، لـمَّا لم يجز أن توصف الصفةُ بالاسم وقُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده، ولو حسُن أن تقول: فيها قائمٌ لجاز فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصفة، ولكنّه كأنّه لـمَّا قال فيها قائمٌ، قيل له من هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ، أو عبدالله، وقد يجوز على ضعفه، وحُمل هذا النصبُ على جواز فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أُخر وجه الكلام، فراراً من القبح، قال ذو الرمة:

وتحـتَ العَـوالِي في القَنَـا مـستظِلةً ... ظِبـاءٌ أعارتْهـا العُيـونَ الجـآذِرُ

وقال الآخر:

وبالجِـسْم مِنِّـي بيِّنـاً لـو عَلِمْتِـهِ ... شُحوبٌ وإنْ تَستشهدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

وقال كُثيِّرٌ:

لَمِيَّـةَ موحِـشاً طَلَـلُ ... يلـوحُ كأنّـه خلَـلُ

وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر، وأقلّ ما يكون في الكلام)[1].

أقول:

أولاً: حق صاحب الحال التعريف، لأنه محكوم عليه بالحال، ولا يحكم بالحال والهيئة إلاّ على معروف، وقد يقع صاحب الحال نكرة بمسوّغ يقرّبه من المعرفة ومن هذه المسوغات:

---

(1) سيبويه: 2/ 122-124.

تقديم الحال عليه، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، وفي الدار جالساً ضيفٌ.

ومن هذا قول ذي الرمة[1]:

وتَحْتَ العَوالِي في القَنَا مستظِلةً ... ظِباءٌ أعارتْها العُيونَ الجآذِرُ

بتقديم الحال (مستظلة) على صاحبها (ظباء)، وجعل بعض النحاة هذا التقديم سبباً في إعراب الصفة حالاً، لأنَّ الصفة عندهم لا يجوز تقديمها على الموصوف، لأنَّها كالصلة من الموصول.

وعوالي القنا: صدور الرماح، والظباء: كُنَاية عن النساء لأنَّ العرب تشبه النساء بالظباء في طول الأعناق، وانطواء الكشح، والجآذر: جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية، يصف نسوة سُبين فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها.

ومن ذلك قول الشاعر[2]:

وبالجِسْمِ مِنّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ ... شُحوبٌ وإنْ تَستشهدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

والشاهد فيه تقديم الحال (بيّناً) على صاحبه (شحوبٌ) بعد أن كان صفة والتقدير: شحوبٌ بيّن.

ومن ذلك أيضاً قول كُثيّر عزّة (ت 105هـ)[3]:

لَمِيَّةَ موحِشاً طَلَلُ ... يلوحُ كأنَّه خلَلُ

والشاهد فيه تقديم الحال (موحشاً) على صاحبه (طللٌ) وهو نكرة.

---

(1) ديوانه، ص 38، برواية (والقنا)، وينظر: ابن يعيش، 2/ 64.

(2) ينظر: الرضي: شرح الشافية، 2/ 738، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 333.

(3) ديوانه، ص 506، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 355، والخزانة، 3/ 211.

ثانياً: الحال بالصفة، ويقول أحد النحاة في التعليق على هذا البيت: موحشاً: صفة للطلل، فلمّا تقدّم وجب نصبه، ولا يقال: لو كان (موحش) حالاً، من طلل للزم المحال من وجهين:

أحدهما: أنّه لا يصدق عليه حدّ الحال لكونه هيئة للمبتدأ، والحال يجب أن يكون هيئة فاعل أو مفعول.

والثاني: أنّه يؤدي إلى أن يكون الابتداء عاملاً في الحال لوجوب كون العامل في الحال عاملاً في صاحبها، وهو مُحال.

وإنّما يصحّ أن يُجعل حالاً على قول من يرفع (طللاً) وبالجار والمجرور، وهو مذهب الأخفش والكوفيين، وأمّا على قول سيبويه والجمهور فإن الحال من الضمير في الظرف المرتفع به، وحينئذ يبطل كونه شاهداً على تقديم الحال على صاحبها، نقول: بأنّا لا نسلم عدم صدق حدّ الحال عليه فإن النكرة التي هي (طلل) مفعول في المعنى، والتقدير: اختصّت عزّة بطلل في حال كونه موحشاً، وقد تكون فاعلة في المعنى كما هو في بيت ذي الرمة.

ثالثاً: يرى سيبويه أن تقديم الحال على صاحبها وهو في صورة التنكير يكثر في الشعر ويقلّ في الكلام المنثور، ومعنى ذلك أنّ هذا القديم ضرورة من ضرورات الشعر، طلباً لإقامة وزن الشعر[1].

موانع تقديم الحال على صاحبه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه لا يقال قائماً فيها رجلٌ، فإن قال قائلٌ: أجعلهُ بمنزلة راكباً مرّ زيدٌ، وراكباً مرّ الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأنّ فيها بمنزلة مرّ، ولكنّهم كرهوا ذلك فيما

---

(1) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 561.

لم يكن من الفعل، لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليسن بفعل، ولكنَّهن أُنزلن منزلة ما يستغني به الاسمُ من الفعل، فأجره كما أجرته العربُ واستحسنت.

ومن ثمَّ صار مررتُ قائماً برجلٍ لا يجوز، لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعاملُ الباء، ولو حسُن هذا لحسُن قائماً هذا رجلٌ. فإن قلت: أقول مررتُ بقائماً رجلٍ، فهذا أخبثُ، من قبل أنّه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثمَّ أسقط رُبَّ قائماً رجلٍ، فهذا كلامٌ قبيح ضعيف؛ فاعرف قبحه، فإن إعرابه يسيرٌ، ولو استحسناهُ لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجلٌ، ولكنّ معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه) [1].

أقول:

أولاً: يمتنع تقديم الحال على صاحبه المنكر إذا عمل في صاحب الحال عامل كحرف الجرّ، فلا يقال: قائماً فيه رجلٌ، والسبب في هذا أنّ (رجل) لا يجوز تقديمه على (فيها)، ومن المعروف أنّ الحال تابع للاسم فلا يجوز تقديمه عليه، ومن النحاة من أجاز ذلك[2].

ثانياً: ويجوز عند سيبويه تقديم الحال على صاحبه إنْ كان العامل فيه فعلاً، لا يقال: راكباً مرَّ زيدٌ، ولا ينقاس: قائماً فيها رجلٌ، عليه لأنَّ حروف الجرّ لا يتصرفن تصرف الفعل، وإنْ كنّ قد أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل في نحو: في الدار رجلٌ، أيّ: استقرَّ أو ومستقر، أو كائن.

ثالثاً: ولا يجوز أيضاً نحو: مررتُ قائماً برجلٍ، لأنَّ (قائماً) صار قبل العامل في (رجل) وهو الباء، و(رجل) لا يجوز تقديمه على الباء، والحال تابعة له فهو صاحبها، فلم يجز تقديمها عليه.

و(أخبث) منه أن يقال: مررتُ بقائماً رجلٍ، وعلّة امتناع مثل هذا التركيب الفصل بين الجار والمجرور وهو (برجلٍ).

ومن القبيح الضعيف أسلوبياً نحو: رُبَّ قائماً رجلٍ.

للفصل بين (رُبَّ) والمجرور بها (رجلٍ).

---

(1) سيبويه: 2/ 124.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه: 25/ 452.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا بكَ مأخوذٌ زيدٌ، فإنّه لا يكون إلاّ رفعاً، من قبل أنّ بك لا تكون مستقراً لرجلٍ، ويدلُّك على ذلك أنّه لا يستغنى عليه السكوتُ، ولو نصبت هذا لنصبت: اليومَ منطلقٌ زيدٌ، واليومَ قائمٌ زيدٌ، وإنّما ارتفع هذا لأنّه بمنزلة: مأخوذ زيد، وتأخير الخبر على الابتداء أقوى، لأنّه عامل فيه، ومثال ذلك: عليك نازلٌ زيدٌ، لأنّك لو قلت: عليك زيدٌ، وأنت تريد النزول لم يكن كلاماً، وتقول: عليك أميراً زيدٌ، لأنّه لو قال عليك زيدٌ وهو يريد الإمرةَ كان حسناً، وهذا قليلٌ في الكلام كثيرٌ في الشعر، لأنّه ليس بفعل، وكلّما تقدّم كان أضعف له وأبعد، فمن ثمّ لم يقولوا قائماً فيها رجلٌ، ولم يحسن حسن: فيها قائماً رجلٌ)[1].

أقول:

أولاً: إذا أريد بظروف المكان مستقراً لشيء يكون فيه صلحت أن تكون ظروفاً، وأنْ تكون إخباراً، كما في نحو: زيدٌ في الدار، فإذا اتصل بالاسم بعد هذه الظروف شيء صار صلة لفعل أو خبر اسم لا يجوز حينئذ حذفه، فلا يقال في نحو:

مأخوذٌ زيدٌ، بك زيدٌ، لأنّ (مأخوذٌ) خبر لابدّ من ذكره، ولأنّ الجار والمجرور يتعلق عليها أخبار مختلفة المعاني، فلا يعلم عند حذف متعلقها المقصود من الكلام، هل هو (مأخوذ) أو (راغبٌ) أو نازلٌ، أو معجب، أو مستعين.

أما قولك: زيد في الدار، أو في الجامعة أو في المسجد، أو: زيد عندك وغير ذلك من الأماكن جاز هذا لسببين:

أولهما: أنّ هذه الظروف ليست هي زيدٌ، لأنّ زيداً جثة، ولا يخبر عن الجثة بظرف مكان.

وثانيهما: أنّ هذا الظروف تتعلق بخبر فعلي أو اسمي ملحوظ تقديره: استقرّ، أو ومستقر، أو كائن.

---

(1) سيبويه: 2/ 124-125.

ولهذا كلّه لا يجوز في نحو: بك مأخوذٌ زيدٌ، إلاّ الرفع، لأنّ (بك) لا تكون مستقراً لرجل، وإذا قلنا: بك زيدٌ، لا يكون كلاماً مفيداً يحسن السكوت عليه، أيّ (لا يستغنى عليه السكوت).

وكذا الحال في نحو: اليومَ منطلقٌ زيدٌ، واليومَ قائمٌ زيدٌ، لا يجوز إلاّ الرفع في (منطلق) و(قائم)، لأنهما بمنزلة: بك مأخوذٌ زيدٌ.

ثانياً: إذا تمّ الكلام بالظرف وصار خبراً جاز نصب ما بعده من الصفات على الحال تقول: عليك أميراً زيدٌ.

ولا يجوز النصب في نحو: عليكَ نازلٌ زيدٌ، لأنّ قولك: عليك زيدٌ، لا يكون كلاماً مفيداً يحسن السكوت عليه.

ثالثاً: يؤكد سيبويه أنّ النصب في مثل هذه التراكيب قليل في الكلام، وهو في الشعر أكثر، للحاجة إليه أحياناً في إقامة الوزن الشعري.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يثنّى فيه المستقر توكيداً، وليست تثنيتهُ بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية، ولا النصب ما كان عليه، قبل أن يثنى، وذلك قولك: فيها زيدٌ قائماً فيها، فإنّما انتصب قائم باستغناء زيدٍ بفيها، وإنْ زعمت أنّه انتصب بالآخر فكأنّك قلت: زيدٌ قائماً فيها، فإنّما هذا كقولك قد ثبت زيدٌ أميراً قد ثبت، فأعدت قد ثبت توكيداً، وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير، ومثله في التوكيد

والثنية: لقيت عمراً عمرا. فإن أردت أن تُلغي فيها قلت فيها زيدٌ قائمٌ فيها، كأنّه قال زيدٌ قائمٌ فيها فيها، فيصير بمنزلة قولك فيك زيدٌ راغبٌ فيك، وتقول في النكرة: في دارك رجلٌ قائمٌ فيها، فتجري قائم على الصفة، وإنْ شئت قلت: فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز، كما يجوز فيها رجلٌ قائماً، وإنْ شئت قلت أخوك في الدار ساكنٌ فيها، فتجعل فيها صفةً للساكن، ولو كانت التثنية تنصب لنصبت في قولك: عليك زيدٌ حريصٌ عليك، ونحو هذا ممّا لا يُستغنى به، فإن قلت: قد جاء ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [من سورة هود: 108]، فهو مثل ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ءَاخِذِينَ﴾ [من سورة الذاريات: 15-16]، وفي آية أخرى: ﴿فَـٰكِهِينَ﴾ [من سورة الطور: 18] [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- المستقر توكيداً: يردي الظرف عندما يكرّر.

ثانياً: يرى سيبويه أن تكرير لفظ الظرف المعين لا يغيّر من موقعه الإعرابي إنْ كان قد وقع خبراً، أو غير ذلك، واللفظ الثاني يكون توكيداً لفظياً للأول بمنزلة التوكيد اللفظي في نحو: أكرمت محمداً محمداً، وهو كقولك: فيها زيدٌ قائماً فيها، فـ (قائماً) حال من زيد، وجملة: فيها زيدٌ، جملة تامة يحسن السكوت عليها، و(فيها) الثاني توكيد لفظي للأول، و(قائماً) منصوب بـ (فيها) الأول.

---

(1) سيبويه: 2/ 125-126.

فإذا قلت: زيد قائماً فيها، جعلت (فيها) الأخير خبراً لـ (زيد) ويجوز هنا رفع (قائم) على أنّه هو الخبر.

وتقول: فيها زيد قائمٌ فيها، بإلغاء الوظيفة النحوية لـ (فيها) الأول، ويكون (قائم) خبر عن زيد، وفيها بمنزلة اللفظ المكرّر، أيّ على تقدير: زيدٌ قائم فيها فيها.

ثالثاً: فإذا جعلت مكان (زيد) اسماً نكرة قلت: في دارك رجلٌ قائمٌ فيها، وتكون (قائم) صفة لـ (رجل).

ويجوز هنا النصب فتقول: فيها رجلٌ قائماً فيها.

رابعاً: ويرى السيرافي أنّ مذهب الكوفيين أنّك إذا كرّرت (الظرف التام) ويعنون به ما يكون خبراً لمبتدأ وجب النصب في الصفة، فإن لم يكرّر فأنت مخيّر إنْ شئت نصبت على الحال، وإنْ شئت رفعت على الإخبار[1]، وممّا احتجوا به في المكرّر قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [من سورة هود: 108] فـ (أمّا) حرف شرط وتفصيل، و(الذين) في محلّ رفع مبتدأ، وجملة (سُعدوا) صلة الموصول و(في الجنة) متعلقان بخبر المبتدأ (الذين) و(خالدين) حال من الذين، و(فيها) متعلقان بـ (خالدين)، وقد جعل سيبويه هذا القول الكريم كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ۝ ءَاخِذِينَ﴾ [من سورة الذاريات: 15-16] بنصب (آخذين) على الحال، ومثله ﴿فَـٰكِهِينَ﴾ [في آية سورة الطور: 18]، وفي كلّ هذا جاء الأحوال بعد الظروف والأسماء وانسجاماً مع النص القرآني، لا يجوز أن يقال:

إنّ في الدار قائماً زيداً، بتقدم الد ف وتأخر الاسم المعرفة

أو: إنّ زيداً في الدار قائماً، بتقدم الاسم والفصل بينه وبين الحال، والأولى أن يقال: إنّ زيداً في الدار قائماً، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَنَعِيمٍ ۝ فَـٰكِهِينَ﴾ [من سورة الطور: 17-18].

---

(1) السيرافي: شرحه، 2/ 454.

المبتدأ والخبر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابْتدئ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيّ عليه، فالمبتدأ أولٌ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه، واعلم أنّ المبتدأ لا بُدّ له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثةُ يُذكَرُ كلُّ واحدٍ منها بعدما يُبتدأ، فأما الذي يُبني عليه شيءٌ هو هو فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدالله منطلقٌ، ارتفع عبدالله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ لأنّ المبنيُّ على المبتدأ بمنزلته) [1].

أقول:

أولاً: يعود سيبويه بشيء من التفصيل إلى المبتدأ والخبر وكان قد ذكرهما ضمن الأبواب السبعة التي قدم بها كتابه فيطرح الآتي:

1- المبني والمبني عليه، والمسند والمسند إليه، والمبتدأ والخبر، مصطلحات تكاد أن تكون مترادفة لما اشتهر بـ (المبتدأ والخبر)، وقد أجاز فريق من النحاة تسميتهما بـ (الموصوف والصفة)، والمناطقة يطلقون عليهما مصطلح (الموضوع والمحمول)، والأول المبتدأ والثاني الخبر) [2].

2- أنّ المبتدأ اسم ابتدئ ليبني عليه الكلام.

3- أنّ المبتدأ والخبر المبنيّ عليه مرفوعان ولا يكون ابتداء إلاّ بالخبر.

4- أنّ أصل الوضع أن يكون المبتدأ أولاً والخبر بعد، وهما مرفوعان.

5- والمبتدأ والخبر (مسند ومسند إليه).

6- ويبدو أنّ سيبويه من القائلين بأن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر، ولذلك يقول: (عبدالله منطلق) (ارتفع عبدالله لأنه كر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته.

---

(1) سيبويه: 2/ 126-127.

(2) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، ص 249.

وإنَّ الخبر يرفعه المبتدأ، وذلك واضح من قوله: (فإن المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء) أيّ خبر الابتداء.

7- والمبتدأ عند النحاة أصل المرفوعات، وقطبها، لكونه واقعاً في صدر الكلام ومتقدماً في الرتبة على غيره لفظاً أو تقديراً، وحركة الرفع وهي أقوى الحركات.

8- والمبتدأ والخبر متساويان في تكميل أحدهما الآخر، ومتساويان في حركة الرفع، ولذلك قال الكوفيون بترافعهما)[1].

تقديم الخبر على المبتدأ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمروٌ، وعمروٌ على ضرب مرتفعٌ، وكان الحدُّ أن يكون مقدماً ويكون زيدٌ مؤخراً، وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربيٌ جيد، وذلك قولك تميميٌ أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبدالله، وخزٌ صُفّتُك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيدٌ وقام زيدٌ قُبح، لأنه اسمٌ، وإنما حسُن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقولُ: هذا ضاربٌ زيداً وأنا ضاربٌ زيداً، ولا يكون ضاربٌ زيداً على ضربتُ زيداً وضربتُ عمراً)[2].

أقول:

أولاً: من أحكام المبتدأ أن يقع أولاً ليُخبر عنه، وقد تقرّر ثبوته وتعلّق العلم به، ولذلك استقبح الخليل رحمه الله أن يقال:

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (5)، وابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 355.

(2) سيبويه: 2/ 127.

قائمٌ زيدٌ، بجعل (قائم) مبتدأ و(زيد) خبره، أو فاعله، أمّا إذا أُريد أنّه خبر مقدم وحقّه التأخير، فيجوز ذلك كما جاز تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة الفعلية في نحو:

كتبَ قصيدةً محمدٌ.

وإذا لم يقصد المتكلم ما ذكرناه من تقديم ما حقّه التأخير، والمقدم على نيّة التأخير، بل قصد الفعلية كـ (يقوم زيد) قبُح، لأنَّ (قائم) صفة لا تجري في العمل مجرى الفعل إلاَّ بشروط مرَّ ذكرها.

ولأنَّ تقديم الخبر في مثل هذه التراكيب سيؤدي إلى التباس المبتدأ بالفاعل، إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: زيد قام، أو يقوم، فلا يقال: قام زيدٌ، ويبقى (زيد) مبتدأ، بل يصير فاعلاً.

ومعنى هذا أنّ الخبر إذا كان وصفاً في نحو: زيد قائم، أو فعلاً رافعاً لظاهر نحو: زيدٌ قام أخوه، أو رافعاً ضميراً بارزاً نحو: أخواك قاما، فلا لبس في تقديمه، تقول:

قائمٌ زيدٌ، وقام أبو زيدٍ، وقاما أخواك.

وهناك مواضع كثيرة لتقديم الخبر على المبتدأ.

ثانياً: أمّا: تميميٌّ أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجلٌ عبدالله وخز صُفَّتُك، فهذه الأخبار المقدمة على المبتدأ على نيّة التأخير، لأنَّ فيها معنى الوصف، والوصف يخبر بقه عن الجثة، ومن الواضح من خلال المعنى أيّ اللفظين هو (المبني) أعني (الخبر) وأيّ اللفظين هو (المبني عليه) أعني: (الخبر)، أو أين هو (الموضوع) وأين هو (المحمول) عليه.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيلٌ، وإنْ كان موافقاً له في مواضع كثيرةٍ، فقد يوافق الشيء ثمَّ يخالفه لأنّه ليس مثله، وقد كتبنا ذلك فيما مضى، وستراه فيما يُستقبل، إنْ شاء الله) [1].

---

[1] سيبويه: 2/ 128.

أقول:

يرى سيبويه أنّك إذا نقلت الفعل إلى اسم الفاعل ورفعت الفاعل به من غير أن يكون قبل اسم الفاعل هذا ما يعتمد عليه من استفهام أو نفي وقلت في: قام زيدٌ، وقام الزيدان: قائمٌ زيدٌ، وقائم الزيدان، وكذا: قائم الزيدون، كانت هذه التراكيب قبيحة فاسدة نحوياً، وإنْ كانت تفرز دلالة بينة، ووجه الفساد فيها أنّك ترفع بـ (قائم) ما بعده أعني: الزيدان، والزيدون، على أساس أنّ كلاً منهما فاعل لقائم، وبهذا يكون (قائم) مبتدأ من غير خبر.

والذي يرى أنّ الاسم بعد صيغة فاعل، يكون هو الفاعل السادّ مسدّ الخبر، بحاجة إلى برهان على ما يقول، لأنّ الوصف لا يعمل فيما بعده الرفع على الفاعلية إلاّ إذا اعتمد على نفي أو استفهام، أو وقع خبراً، أو صفة، أو حالاً، أو صلة[1].

---

(1) ينظر: السيرافي: الشرح، 2/ 458.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه لأنّه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتّى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كلّ واحد منهما لا يُستغني به عن صاحبه، فلما جُمعا استغني عليهما السكوتُ، حتّى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبدالله، وذلك قولك: فيها عبدالله، ومثله: ثمّ زيدٌ، وههنا عمروٌ، وأين زيدٌ، وكيف عبدالله، وما أشبه ذلك، فمعنى أين في: أيّ مكانٍ، وكيف: على أية حالة، وهذا لا يكون إلاّ مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنّها من حروف الاستفهام، فشبهت بهل وألف الاستفهام؛ لأنّهنّ يستغنين عن الألف ولا يكون كذا إلاّ استفهاماً)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ومستقرٌ: ظرف، أيّ مكان، أو زمان.
- حروف الاستفهام: أسماء الاستفهام.

ثانياً: من المعروف أنّ الظرف يقع خبراً عن المبتدأ، وهذا الظرف نوعان: ظرف زمان، وظرف مكان، والمبتدأ نفسه نوعان: جثة كـ (محمد)، وحدث كالقيام، فإذا كان المبتدأ جثة، ووقع الظرف خبراً عنه لم يكن ذلك الظرف إلاّ من ظروف المكان، تقول:

محمدٌ أمامك، فـ (أمامك) خبر عن المبتدأ، والتقدير: محمد مستقرٌ أو كائن أمامك، فحذف اسم الفاعل اختصاراً وتخفيفاً وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، وانتقل الضمير الذي كان في الوصف (مستقر) والعائد إلى (محمد) إلى الظرف (أمامك)، وارتفع ذلك الضمير به كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع بالابتداء.

فإذا تقدّم الظرف الاسم وقلنا:

فيها محمدٌ، أو: أمامك محمدٌ، وهناك محمد، وأين محمد، وكيف محمدٌ، ارتفع محمد بالظرف على ما كان وهو متأخر.

---

(1) سيبويه: 2/ 128.

وسواء تقدم الظرف أم تأخر فهو والمبتدأ يشكلان جملة يحسن السكوت عليها، كما هو الحال في قولنا: هذا عبدالله، إذ لا يستغني هذا عن عبدالله والعكس حاصل.

ثالثاً: والدليل على أنّ هذه الظروف تقع أخباراً أنّ دخول العامل اللفظي على الجملة الاسمية سيعمل في المبتدأ والخبر رفعاً أو نصباً، تقول: إنّ فيها محمداً، وكان أمامك محمدٌ، وإنّ محمداً فيها، وكان محمدٌ أمامك، ومن الواضح أن اسم الفعل الناسخ وأين خبره، وكذا الحرف المشبه بالفعل.

ومن المعلوم أن تقديم (كيف) و(أين) في الجملة الاسمية ملزم، لأنّ هذه الأسماء ممّا له الصدارة في الكلام، بخلاف (فيها) و(أمامك) و(خلفك) ونحو ذلك ممّا يتقدم أو يتأخر.

من مواضع حذف الخبر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لـولا عبـدالله لكان كذا وكذا، أمّا لكان كذا وكذا فحديثٌ معلّقٌ بحديث لولا، وأمّا عبدالله فإنّه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخـوك، إنّمـا رفعته على ما رفعت عليه زيدٌ أخوك، غير أنّ ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ، وكـأنّ المبنيّ عليـه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنّه قال: لولا عبدالله كان بذلك المكان، ولولا القتالُ كان في زمان كذا وكذا، ولكنّ هذا حُذف حين كثر استعمالُهم إيّاه في الكـلام كمـا حُذف الكلام من (إمّالاً)، زعم الخليل رحمه الله أنّهم أرادوا إنْ كنت لا تفعلُ غـيره فافعـل كذا وكذا إمّالاً، ولكنّهم حذفوه لكثرته في الكلام، ومثل ذلك (حينئـذٍ الآن)، إنّمـا تريـدُ: واسمع الآن، وما أغفله عنك، شيئاً، أيّ دعِ الشكَّ عنك، فحذف هذا لكثرة استعمالهم، وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرٌ، ومن ذلك: هل مـن طعـامٍ؟ أيّ هـل مـن طعـامٍ في زمانٍ أو مكانٍ، وإنّما يُريد: هل طعامٌ، فمن طعامٍ في موضع طعامٌ، كما كان مـا أتـاني مـن رجلٍ في موضعِ ما أتاني رجلٌ، ومثله جوابهُ: ما من طعامٍ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- هذا باب من الابتداء: يريد: المبتدأ والخبر الذي يُبنى عليه خبره.
- يضمر: يحذف.

ثانياً: من المعروف عند النحاة أنّ (لـولا) ومثلـها (لومـا) المرادفة لهـا، ولـولا أكثـر استعمالاً من (لوما)، ويستعملان استعمالين:

الأول: أنّهما حرفا شرط غير جازم للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره.

والثاني: أنّهما حرفا تحضيض.

---

[1] سيبويه: 2/ 129-130.

ويعنينا هنا كون (لولا) حرف ابتداء، وذلك إذا وليها اسم ظاهر، أو ضمير رفع منفصل كما في نحو: لولا عبدالله لأكرمتُكَ، ولولا أنتَ لأكرمتُهُ.

فـ (لولا) في هذا ونحوه: حرف ابتداء، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء عند أكثر النحويين، ثمّ اختلفوا في خبره من حيث حذفه أو إثباته على وجوه كثيرة منها[1]:

1- إذا امتنع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر حينئذٍ كونٌ مطلق، وإذا كان كذلك (أخفي ظهوره)، ولم يجز استعماله، لأنّ جملة الجواب عوض عنه، وهذا ما عليه قول سيبويه وتابعه جمهور النحاة، تقول: لولا محمدٌ لعاتبتك عتاباً شديداً. قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [من سورة سبأ: 31]، أيْ: لولا أنتم موجودون لكنّا مؤمنين. هكذا تقدير من يوجب حذف الخبر.

والأولى عند ابن هشام[2] أن يقدر: لولا أنتم ضللتمونا لكنّا مؤمنين، وعلى هذا يكون الحذف على سبيل الجواز.

2- إذا كان امتناع الجواب لأمر زائد على وجود المبتدأ فالخبر حينئذٍ كون مقيّد لم يدلّ عليه دليل، ولذلك يجب ذكره كما في قوله ﷺ (لولا قومُك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم)[3].

3- وإذا كان مقيداً وله دليل يدلّ عليه جاز إثباته وحذفه.

4- ولا يجوز عند أكثر النحاة: لولا محمدٌ قائمٌ لعاتبتك، (فهذا لم يثبت بالسماع، والمنقول: لولا قيامُ محمدٍ لعاتبتك)[4].

5- أجاز بعض النحاة إثبات الخبر وحذفه، وهذا قليل ضعيف بل عُدَّ لحناً، ومنه قول أبي العلاء المعري (ت 449هـ)[5]:

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 36، (عضيمة)، وابن يعيش: 1/ 95.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة، 1/ 417.

(3) ينظر: البخاري، صحيحه، 2/ 146، وابن حنبل: مسنده، 6/ 57، 39، ومسلم: صحيحه، حج، 398-403.

(4) المرادي: الجنى الداني، ص 601.

(5) المعري: شروح سقط الزند، ص 104.

يــذيبُ الرعــبَ منــه كــلَّ عَــضْبٍ   فلـــولا الغمـــدُ يمــسكُهُ لــسالا

وقد تأولوا هذا البيت على أوجه متعددة[1].

6- ورأى أحد النحاة المتأخرين أنّ جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الواقع بعد (لـولا) وهـو ضعيف[2].

ثالثاً: ومن الجدير بالذكر أنّ الكوفيين لا يعدون الاسم الواقع بعد (لولا) مبتدأ، بـل هو مرفوع بفعل مقدّر، تقديره: لولا وُجد محمدٌ لعاتبتك، على رأي الكسائي (ت 189هـ)، أو هو مرفوع بعد (لولا) لنيابتها مناب (لو لم يوجد) على زعم بعضهم[3].

رابعاً: يشير سيبويه إلى أنّ حذف الخبر بعد (لولا) لكثرة استعمالهم إيّاه في الكـلام كما يحذف الفعل بعد أداة الشرط الجازمة في نحو (إمّا لا) والأصل: (إنْ كنتَ لا تفعـل هـذا فافعل كذا وكذا إمّا لا) أيّ: وإنْ لا تفعل جميع ما يلزمك، بزيادة (مـا) (إنْ) وحـذف الفعـل وما يتصل به.

ومثل هذا الحذف قولهم (حينئذٍ، الآن)، والتقدير: أسمع الآن وكذلك: (وما أغفلـهُ عنكَ شيئاً) والتقدير: (دعِ الشكَّ عنك)، ويريد سيبويه بهـذا أنّ هنـاك كلامـاً متقـدماً (كـأنَّ قائلاً قال: محمد ليس بغافل عني)، فقال المجيب: (بلى ما أغفلهُ عنـك انظـر شـيئاً) أيّ: تفقّـد أمرك.

فهناك حذف لـ (انظر) الذي نصب: (شيئاً)، كما تقول: انظر قليلاً، أيّ: تفقّد[4].

وممّا ذكره سيبويه من الحذف قوله: هل من طعامٍ؟ أيّ: هل من طعام في زمـان أو مكان؟ يريد: هل طعامٌ؟ فاستعمل بدلاً منه: (من طعامٍ) وهو بمنزلـة: مـا أتـاني مـن رجـلٍ، والأصل: ما أتاني رجلٌ.

---

(1) ينظر في: المرادي: الجنى الداني، ص 600.

(2) المرادي: الجنى الداني، ص 601.

(3) المرادي: الجنى الداني، ص 601.

(4) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 461.

من مواضع حذف المبتدأ جوازاً

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ يكون المبتدأ فيه مُضمراً ويكون المبنيُّ عليه مظهراً، وذلك أنّك رأيت صورة شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدالله وربي، كأنّك قلت: ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آيةً لك على معرفته، فقلت: زيدٌ وربي، أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيدٌ، أو المسك، أو ذُقت طعاماً فقلت: العسلُ. ولو حُدثت عن شمائل رجلٍ فصار آيةً لك على معرفته لقلت: عبدالله، كأنّ رجلاً قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين، بار بوالديه، فقلت: فلانٌ والله)[1].

أقول:

المبتدأ كما هو معلوم اسم متحدثٌ عنه، هو موضوع ليقع الإخبار عنه فهو معتمد البيان[2]، والخبر إنّما ذكر لمجرد الفائدة فهو معتمد الفائدة، وهذه الفائدة منوطة بالمبتدأ والخبر معاً، ومستثمرة من انتظامها في الجملة الاسمية، فإذا قلنا: محمد ناجح لا نقصد إخبار المتلقي بمجرد النجاح، بل بوقوع النجاح من محمد، وقد يتنزل المبتدأ منزلة ما هو متحدث عنه، وذلك حين يحذف خبره لتقدم ذكره، وسيأتي بيان ذلك في موضعه، وقد يحذف المبتدأ في مواضع معينة جاء سيبويه في النص على بعضٍ منها.

وهي أنّ حذف المبتدأ قد يكون لدلالة أحد الحواس الخمس عليه كقولك عندما ترى صورة شخص، فتصير هذه الصورة آيةً، أو رمزاً، أو إشارة لك على معرفة ذلك الشخص فتقول: عبدالله وربي، أيّ ذاك عبدالله، أو هذا عبدالله، فتحذف المبتدأ هذا.

ومثل ذلك أن ترى الهلال، فتقول: الهلالُ وربي، أيّ: هذا الهلال.

ومن الحواس أيضاً السمع، فتقول إذا سمعت صوتاً مألوفاً لديك معروفاً عند صاحبه، فتقول: عبدالله، أيّ: هو عبدالله، ومن الحواس الشمّ، فتقول إذا شممت رائحة مألوفة معروفة عندك: المسكُ، أيّ هو المسك.

---

(1) سيبويه: 2/ 130.

(2) الدينوري: ثمار الصناعة، ص 253.

وقد تدل صفة من صفات المتحدث عنه عليه، كقولك: رأيتُ رجلاً كريماً شجاعاً، فيقول السامع: عبدالله، أيْ: هو عبدالله.

الحروف المشبّهة بالفعل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الحروف الخمسة التي تعملُ فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرفُ تصرّف الأفعال، كما أنّ عشرين لا تصرف تصرّف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشُبهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهماً لأنّه ليس من نعتها ولا هي مضافةٌ إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حُمل العشرون عليه، ولكنّه واحدٌ بيّن به العددُ فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً، لأنّ زيداً ليس من صفة الضارب، ولا محمولاً على ما حُمل عليه الضاربُ، وكذلك هذه الحروفُ، منزلتُها من الأفعال وهي أنّ، ولكنّ، وليتَ، ولعلّ، وكأنّ. وذلك قولك: إنّ زيداً منطلقٌ، وإنّ عمراً مسافرٌ، وإنّ زيداً أخوك، وكذلك أخواتها)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الحروف الخمسة: الحروف المشبّهة بالفعل.

ثانياً: جعل سيبويه هذه الأحرف خمسة وهي: إنّ، ولكنّ، وليتَ، ولعلّ، وكأنّ، وجعلها بعض النحاة من بعده ستة، بعدّ المفتوحة الهمزة لفظاً قائماً بذاته، ورأى سيبويه أرجح لأنّ (أنّ) مفتوحة الهمزة فرع عن المكسورة الهمزة[2].

وأطلق عليها بعض المتأخرين تسمية (الأحرف الثمانية) مدخلاً فيها (أنّ) المفتوحة الهمزة، و(عسى) و(لا النافية للجنس)[3].

---

(1) سيبويه: 2/ 131.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 107، وابن السراج: أصول النحو، 1/ 2269، والأصبهاني: شرح اللمع، ص 154.

(3) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 293.

ثالثاً: جعل سيبويه نصب هذه الأحرف لـما بعدها تشبيهاً له بالمفعول وهو اسمهـا، ويرتفع الخبر تشبيهاً له بالفاعل ويرفع خبراً لها وهو في الحقيقة خبر عن الاسم الواقع بعدها.

وقد شبه سيبويه عمل هذه الحروف فيما بعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها وجعل عملها بمنزلة عمل (عشرين) في نصب ما بعدها في نحو:

نجح عشرون طالباً، فطالباً لا يكون وصفا لـ (عشرون) حتّى يتبعه في الإعراب، ولا يجوز إضافة (عشرون) إلى (طالباً)، لم يبق إلاّ نصبه، لأنّ (طالبـاً) أفـاد تبـين وتمييـز العـدد، فعمل العدد فيه كما يعمل اسم الفاعل بما بعده في نحو:

هؤلاء مكرمون محمداً.

رابعاً: والشبه بين عمل (عشرون) فيما بعدها النصب، واسم الفاعـل العامـل فيمـا بعده النصب أنّ (عشرون) في المعنى بمنزلة: تساوي أو تـوازن أو مـا في معناهمـا، وتـساوي وتوازن يمكن بناء اسم الفاعل منهما، فتقول: مساوياً، أو موازياً كأننا نقول: عـدد النـاجحين مساوياً عشرون طالباً، ومثلما ينصب اسم الفاعل مفعولاً، تنصب (عشرون) الاسـم بعـدها على التمييز.

خامساً: يشير سيبويه إشارات عابرة إلى الشبه بين الحـروف الخمـسة وبـين الأفعـال ومن ذلك بناء هذه الحروف، كما هو شأن الأفعال.

وإنّ هذه الحروف تليها الأسماء لتعمل فيها كما تلي الأفعال الأسماء لتعمـل فيهـا، ومعنى ذلك أنّ معمولات هذه الحروف اسمية كمعمولات الأفعال، فالأفعال ترفـع الفاعـل وتنصب المفعول.

وهذه الحروف تنصب الاسم تشبيهاً له بالمفعول، وترفع الخبر تشبيهاً له بالفاعل.

ومن المعلوم أنّ الكوفيين يرون أنّ خبر هذه الأحرف مرفوع كمـا كـان يرتفـع قبـل دخولها عليه، وترجح قول سيبويه ومن تابعه[1].

ومن أوجه الشبه بين الأحرف المشبهة وبين الأفعال أيضاً:

---

(1) ينظر: اختلافهم في عامل الخبر بعد (إنّ وأخواتها) في: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (22)، وابن يعيش، 1/ 102.

أنّ هذه الأحرف على لفظ الأفعال من حيث تشكلها على ثلاثة أحرف أو أكثر، زد على ذلك أنّ هذه الأحرف مبنية بناءً أصيلاً، على الفتح، وأصل الوضع في الأفعال البناء، والماضي بناؤه على الفتح بناءً أصيلاً.

وأنّ الضمائر تتصل بهذه الأحرف كما تتصل بالأفعال[1].

التصرف الأفقي في الجملة المنسوخة بإنّ وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل أنها عَمِلَتْ عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ، إلاّ أنّه ليس لك أن تقول كأنّ أخوك عبدالله، تريد كأنّ عبدالله أخوك، لأنّها لا تصرف تصرّف الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يُضمرُ في كان، فمن ثمّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يُجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال) [2].

أقول:

يرى سيبويه واستناداً إلى أستاذه الخليل رحمه الله أنّ هذه الأحرف تعمل عملين: النصب في الاسم، والرفع في الخبر، ويشير هنا إلى عدم جواز تقدم خبر هذه الأحرف على اسمها في نحو:

كأنّ أخوك عبدالله، بتقديم الخبر على الاسم.

كما هو الحال في قولك: كان أخاك عبدالله، بتقديم الخبر إذا كان العامل فعلاً من الأفعال الناسخة.

والسبب على رأي سيبويه أنّ هذه الأحرف لا يحسن فيها التصرف الأفقي تقديماً أو تأخيراً لأنّها ليست أفعالاً، بل هي بمنزلة الأفعال في إعمالها، بما بعدها نصباً في المبتدأ ورفعاً في الخبر.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 1/ 102.

(2) سيبويه: 2/ 131.

فإذا لم يكن التركيب كما مثّل به سيبويه، فيُراعى في أحكام تقديم الخبر على الاسم جوازاً أو وجوباً الأحكام نفسها، التي ثبّتها النحاة لمواضع تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية من حيث وجوب تقديم المبتدأ أو الخبر، أو جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

ولهذا لا يجوز عندنا استعمال بعض المعربين عبارة: (إنّ حرف مشبه بالفعل ينصب الأول ويسمى اسمها ويرفع الثاني ويسمى خبرها؛ لأنّ الأول قد يكون خبراً مقدماً، والثاني هو المبتدأ، والأصحّ أن نقول: حرف مشبه بالفعل ينصب المبتدأ اسماً، وخبره مرفوع، نقول:

إنّ محمداً منطلقٌ، وإنّ محمداً أخوك.

وإنّ فيها ضيفاً، وإنّ عندك ضيفاً.

قال تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً﴾ [من سورة المزمل: 12]، فـ (لدينا) خبر مقدم، و(أنكالاً) اسمها مؤخّر، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [من سورة آل عمران: 13]، فالجار والمجرور خبر مقدم، وعبرة اسمها مؤخّر.

وصف اسم إنّ أو ذكر الحال فيه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: إنّ زيداً الظريفَ منطلقٌ، فإن لم يُذكر المنطلقُ صار الظريف في موضع الخبر، كما قلت: كان زيد الظريفُ ذاهباً، فلما لم تجئ بالذاهب قلت: كان زيدٌ الظريفَ، فنصبُ هذا في كان بمنزلة رفع الأول في إنّ وأخواتها، وتقول: إنّ فيها زيداً قائماً، وإنْ شئت رفعت على إلغاء فيها، وإنْ شئت قلت: إنّ زيداً فيها قائماً وقائمٌ، وتفسيرُ نصب القائم ههنا ورفعه كتفسيره في الابتداء، وعبدالله ينتصب بإنّ كما ارتفع ثمّ بالابتداء، إلاّ أنّ فيها ههنا بمنزلة هذا في أنّه يستغني على ما بعدها السكوت، وتقع موقعه، وليست فيها بنفس عبدالله كما كان هذا نفس عبدالله، وإنّما هي ظرف لا تعمل فيها إنّ، بمنزلة خلفك، وإنّما انتصب خلفك بالذي فيه)[1].

---

[1] سيبويه: 2/ 131-132.

أقول:

أولاً: يجوز عند سيبويه الفصل بين اسم (إنّ) وخبرها بالوصف نحو:

إنّ زيداً الظريفَ منطلقٌ

فإذا لم تأتِ بـ (منطلق) صار (الظريف) هو الخبر، وكذا حين تستعمل كان الناقصة، تقول: كان زيدٌ الظريفُ منطلقاً، فإن حذفت (منطلقاً) صار (الظريف) هو خبر كان.

ثانياً: في قولك: إنّ فيها زيداً قائماً، يكون الجار والمجرور هما الخبر لـ (إنّ) و(قائماً) حال من اسم إنّ (زيداً)، فإذا رفعت (قائماً) وقلت:

إنّ فيها زيداً قائمٌ

صار (قائمٌ) هو خبر (إنّ) ولم تعدّ للجار والمجرور (فيها) وظيفة نحوية.

ومثله: إنّ خلفك زيداً قائماً، وقائمٌ

بنصب قائم على الحال من زيد والظريف (خلفك) هو خبر (إنّ) ورفعه على أنّه هو خبر (إنّ)، وخلفك (ظريف لـ (قائم).

إلغاء الوظيفة النحوية للظرف بعد إنّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابهُ كإعرابه، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك، فيقولُ في موضع قائلٍ، وليس إعرابهُ كإعرابه، وتقول: إنّ بكَ زيداً مأخوذٌ، وإنّ لك زيداً واقفٌ، من قبل أنّك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لعبدالله، ولا موضعين، الا ترى أنّ السكوت لا يستغني على عبدالله إذا قلت لك زيد وأنت تريد الوقوف، ومثل ذلك: إنّ فيك زيداً لراغب، قال الشاعر:

فلا تُلْحَني فيها فإنّ بحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

كأنك أردت: إنّ زيداً راغبٌ، وإنّ زيداً مأخوذٌ، ولم تذكر فيك ولا بك، فألغيتا ههنا كما ألغيتا في ابتداء، ولو نصبت هذا لقلت إنّ اليومَ زيداً منطلقاً، ولكن تقول إنّ اليومَ زيداً منطلقٌ، وتُلغي اليومَ كما ألغيته في الابتداء) [1].

أقول:

أولاً: في قولك: محمدٌ أمامك، جملة اسمية يكون الظرف (أمامك) هو الخبر عن (محمد)، والمعنى: محمدٌ ومستقرٌ.

ومن الواضح اختلاف إعراب الخبر في جملة (محمد أمامك) و(محمد مستقرٌ) ففي الجملة الثانية يكون العامل في الخبر (مستقرٌ) هو المبتدأ على أرجح الآراء، و(ومستقرٌ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والخبر كما هو معلوم مرفوع.

لكننا في (أمامك) لا نعربه اسماً مرفوعاً، بل هو اسم منصوب على الظرفية وما بعده مضاف إليه، وشبه الجملة متعلّق بالخبر المقدّر بـ (مستقرٌ)، وبذلك تكون الوظيفة النحوية للاسم الواقع خبراً تضارع الوظيفة النحوية للظرف الواقع خبراً مع اختلاف في إعراب كلّ منهما.

ويجري هذا الحكم على الجملة المنسوخة بـ (إنّ) في نحو:

إنّ أمامك محمداً، إنّ محمداً مستقرٌ.

فالظرف (أمامك) منصوب على الظرفية المكانية يؤدي وظيفة خبر(إنّ) المرفوع، في حين يؤدي (مستقرٌ) الوظيفة نفسها، وإعرابه مختلف عن إعراب (أمامك).

• **ثانياً:** ولهذا يقرر سيبويه حقيقة نحوية مهمة مفادها أنّ الكلمة المعينة داخل التركيب المعين قد تقع موقع كلمة أخرى، وتؤدي وظيفتهما النحوية، لكن الإعراب بين الكلمة المسقطة، أو لنقل المغيرة، والكلمة التي وقعت موقعها مختلف، مع المحافظة على المعنى المراد بدلالته التواصلية المطلوبة، ويقع اللفظ موقع لفظ آخر مع اختلاف الإعراب خصيصة من خصائص اللغة العربية التي عرفت (النيابة، والعوض، والحلول محلّ كذا، والسادّ مسدّ كذا، والبدل)، وغيرها كثير من مظاهر التصرف الأسلوبي في مكونات الجملة العربية.

---

[1] سيبويه: 2/ 132-133.

ولذلك يقول سيبويه أنّ قولك: مررتُ برجلٍ يحرثُ أرضه، بمنزلة: مررتُ برجلٍ حارثٍ أرضه، في إفادة معنى مفهوم لا لبس فيه، وإنّ كان إعراب (يحرثُ) الواقع صفة لـ (رجل) غير إعراب (حارثٍ) الواقع صفة أيضاً، فيحرثُ: مضارع مرفوع، و(حارث) اسم مجرور.

ثالثاً: ويستطرد سيبويه في التمثيل لهذه المزية اللغوية في العربية فيوازن بين نحو:

إنّ بكَ زيداً مأخوذٌ، وإنّ لك زيداً واقف، من جهة

و: إنّ بكَ زيداً مأخوذاً، وإنّ لك زيداً واقفاً.

ففي الجملتين الأوليتين مدار الحديث هو (الأخذ والوقوف) وليس إفادة أنّ الظرفين (بك) و(لك) مستقران لـ (زيدٍ)، وليسا موضعين له.

في حين نجد في الجملتين الثانيتين أنّ مدار الحديث هو (الاستقرار والموضع)، أمّا الوقوف والأخذ فيفيدان الحالية، والدليل على هذا أنّك لو قلت: بك زيدٌ، وأنت تريد الأخذ أو لك زيدٌ وأنت تريد الوقوف، لا يكون كلاماً مفيداً، ما تريد إلاّ بذكر ما يدلّ عليهما، أعني: الأخذ والوقوف، وكذا الأمر لو قلت: إنّ فيك زيداً لا يكون كلاماً يحسن السكوت عليه إلاّ بذكر ما يكمل المعنى، فتقول: لراغبٌ.

رابعاً: ويستشهد سيبويه على إلغاء الجار والمجرور من أن يكون خبراً لـ (إنّ) بقول الشاعر[1]:

فلا تُلْحَني فيها فإنّ بحُبِّها ... أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

برفع (مصاب) على أنّه خبر (إنّ) وإلغاء الوظيفة النحوية للجار والمجرور (بحبها)، واسم إنّ (أخاك).

وفي البيت تقدي لمعمول خبر (إنّ) على اسمها، وهذا ما يمنعه بعض النحاة، وهو جائز عندنا، لأنّ الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه، لأنّ الظرف والجار والمجرور

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 12، والشنقيطي: الدرر اللوامع، ص 113.

يتوسّع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما، وقد اتضح ممّا مثل به سيبويه واستشهد أنّ الأصل في الظرف الذي يلي إنّ أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى، أيّ غير قائم مقام الخبر في نحو: إنّ عندك زيدٌ مقيم، وإنّ بحبها أخاك مصابُ القلبِ، أمّا الظرف فالقائم مقام الخبر فجدير بألا يلي إنّ لقيامه مقام ما لا يليها، ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتاً إلى الأصل[1].

إنّ ولام الابتداء التوكيدية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: إنّ اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ، من قبل أنّ إنّ عملت في اليوم، فصار كقولك: إنّ عمراً فيه زيدٌ متكلمٌ، ويدلّك على أنّ اليومَ قد عملت فيه إنّ، أنّك تقول اليومُ فيه زيدٌ ذاهبٌ، فترتفع بالابتداء، فكذلك تنصب بأنّ، وتقول: إنّ زيداً لفيها قائماً، وإنْ شئت ألغيت لفيها، كأنّك قلت: إنّ زيداً لقائمٌ فيها، ويدلّك على أنّ لفيها يُلغى أنّك تقول إنّ زيداً لبك مأخوذٌ، قال الشاعر وهو أبو زبيد الطائي:

إنّ امرأً خصّني عَمْداً مَوَدَّتَه … على التَّنائي لَعندي غيرُ مكفورِ

فلما دخلت اللام فيما لا يكون إلاّ لغواً عرفنا أنّه يجوز في فيها، ويكون لغواً لأنّ فيها قد تكون لغواً.

وإذا قلت: إنّ زيداً فيها لقائمٌ، فليس إلاّ الرفعُ، لأنّ الكلام محمول على إنّ، واللامُ بدل على ذلك، ولو جاز النصبُ ههنا لجاز فيها زيدٌ لقائماً في الابتداء، ومثله: إنّ فيها زيداً لقائمٌ. وقال الآخر:

ووَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ … كأنْ ثَدياهُ حُقّانِ

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 12.

لأنّه لا يحسن ههنا إلاّ الإضمار)[1].

أقول:

يتناول سيبويه من خلال بعض الأمثلة والشواهد في هذا النص ثلاثة مسائل نحوية هي:

- دخول لام الابتداء في الجملة الاسمية المنسوخة بـ (إنّ).
- إلغاء الوظيفة النحوية للظرف مع دخول لام التوكيد عليه.
- أحكام تخفيف بعض أخوات إنّ.

وسنبين هذه المسائل بأمثلتها وشواهدها من خلال المخطط الآتي:

التركيب	وصفه النحوي
إنّ اليومَ فيه زيدٌ ذاهبٌ	إعمال إنّ في (اليوم) اسماً لها، لخروج اليوم عن معنى الظرفية، وصيرورته بمنزلة الاسم (عمر) في نحو قولك: إنّ عمراً فيه زيدٌ متكلمٌ. ومن المعلوم أنّ الظرف المتصرف، يخرج من معنى الظرفية إلى معنى الابتدائية، والفاعلية، والمفعولية. تقول: اليومُ فيه زيدٌ ذاهبٌ، برفع (اليومُ) على الابتداء. وتقول: مرَّ اليومُ علينا بسلام، برفعه على الفاعلية وهكذا.
إنّ زيداً لفيها قائماً	بجعل الظرف (لفيها) هو خبر إنّ وتصب (قائماً) على الحال، واللام في (لفيها) للتوكيد، ومن المعلوم أنّ اللام لام ابتداء، وهي للتأكيد. وأصلها صدر الكلام، لأنّ أصل: إنّ محمداً لناجحٌ، لأنّ محمداً ناجح، وإنّ للتأكيد، ولا يجوز اجتماع حرفي معنى في موضع واحد، ولذلك وجب تأخير اللام دون (إنّ)، لأنّ (إنّ) هي العاملة واللام لا يعمل، فأدخلت على الخبر، وتدخل على الاسم إذا كان الخبر ظرفاً مقدماً على الاسم نحو: إنّ في المسجد لمحمدٌ، وإنّ عندك لمحمدٌ، وتدخل على الخبر نفسه إذا كان ظرفاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [من سور الحجر: 72]، ومعنى هذا أنّ اللام تقع على الاسم، أو على الخبر، أو ما يقع موقع الخبر، ولا يجوز دخولها على قيد من قيود الإسناد، ولا على الاسم ما لم يكن بين ((إنّ) والاسم فاصلٌ.

(1) سيبويه: 2/ 133-135.

التركيب	وصفه النحوي
إنّ زيداً لقائم فيها	إلغاء الوظيفة النحوية للظرف (فيها) وإدخال لام التأكيد على خبر (إنّ) (قائمٌ).
إنّ زيداً ليك مأخوذٌ	كذلك
قول أبي زبيد الطائي[1]: إنّ امْرَأً خصَّني عَمْداً مَوَدَّتَه على التَّنائي لَعندِي غيرُ مكفورِ	والشاهد فيه إلغاء الوظيفة النحوية للظرف (عندي) مع دخول لام الابتداء عليه وخبر (إن) (غيرُ مكفور). والمكفور: المجحود. ومودته: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: خصني بمودته.
إنّ زيداً فيها لقائمٌ	بإلغاء الوظيفة النحوية للظرف (فيها) وجعل (قائم) هو الخبر، والدليل على هذا دخول لام التأكيد عليه.
إنّ فيها زيداً لقائمٌ	كذلك.
قول ابن صريم اليشكري[2]: ويوماً تُوافينا بوجه مقسّم كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلم	والشاهد فيه تخفيف (كأنْ) وكأنّ إذا خففت بقيت عاملة واسمها ظاهر أو مضمر وخبرها جملة أو مفرد. وفي بيت اليشكري تخفيف لـ (كأنْ) مع حذف اسمها وتقديره ضمير شأن منويّ، أيْ: كأنها، و(ظبية) خبر لها وهو اسم مفرد. وقد يكون خبرها جملة كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [من سورة يونس: 24]. فاسم كأنْ ضمير شأن منويّ، وجملة: لم تغنَ بالأمس، في محلّ رفع خبر. وتقول: صاحبي كريمٌ كأنْ عطاياه بحرٌ. بجعل الجملة الاسمية: عطاياه بحر خبراً.
وقول الشاعر[3]: ووَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كأنْ ثدياهُ حُقّانِ	والشاهد فيه تخفيف (كأنْ) وحذف اسمها والتقدير: كأنّه) وجملة: ثدياه حقّان، خبر والحُقّ: وعاء من الخشب والعاج.

(1) ديوانه، ص 78، وينظر: ابن يعيش، 8/ 65.

(2) ينظر: ابن يعيش، 8/ 72، 73، والبغدادي، 4/ 264، والأشموني، 1/ 293.

(3) ينظر: ابن يعيش، 2/ 72، والبغدادي، 4/ 358، والأشموني: 1/ 293.

معولا الحرف المشبه بالفعل بين الإضمار والذكر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل أنّ هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق:

فلـو كنـتَ ضَـبِّياً عَرَفـتَ قرابتِـي ... ولكِـنَّ زَنْجِـيٌّ عظـيمُ المـشَافِرِ

والنصب أكثر في كلام العرب، كأنّه قال: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنّه أضمر هذا كما يُضمر ما بُني على الابتداء نحو قوله تعـالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [من سورة محمد: 21]، أيّ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ، وقال الشاعر:

فمـا كنـتُ ضَـفِاطاً ولكـنّ طالبـاً ... أنـاخ قليـلاً فـوقَ ظَهْـرِ سَـبِيلِ

أيّ ولكن طالباً مُنيخاً أنا.

فالنصبُ أجودُ؛ لأنّه لو أراد إضماراً لخفّف، ولجعل المضمر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحاً ولكن طالحٌ.

ورفعه على قوله: (ولكنّ زنجيٌّ).

وأمّا قول الأعشى:

في فِتيَـةٍ كـسُيوفِ الهِنـدِ قـد علمُـوا ... أنْ هالِـكٌ كـلُّ مَـنْ يَحفَـى ويَنْتَعِـلُ

فإن هذا على إضمار الهاء، لم يحذفوا لأن يكون الحذفُ يُدخله في حروف الابتداء بمنزلة إنّ ولكنّ، ولكنّهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علماً لحذف الإضمار في إنّ، كما فعلوا ذلك في كانّ) [3].

---

[3] سيبويه: 2/ 136.

أقول:

أولاً: مثلما جاز حذف خبر المبتدأ إذا دلّ عليه دليل جاز حذف خبر هذه الأحرف أيضاً إذا قام على هذا الحذف دليلٌ.

وكذا الأمر في حذف المبتدأ جوازاً ووجوباً، وبناء على هذا الحذف أمكن حذف خبر الحرف المشبه بالفعل، أو حذف الاسم، وحذف الخبر أكثر في كلام العرب على ما يقول سيبويه، لأنّ حذف الاسم يعني حذف ما هو أصل في الجملة المنسوخة، والأصل هو الاسم لأنّ الخبر مبني عليه، وحذف المبني أولى من حذف المبني عليه.

ثانياً: ولأنهم أجازوا حذف الخبر كما أجازوا حذف الاسم، جاءت قراءاتهم لبعض النصوص الشعرية على وجهين إعرابيين:

الأول حذف اسم الفعل الناسخ.

والثاني: بحذف الخبر.

ومن ذلك قول الفرزدق[1]:

فلو كنتَ ضَبّياً عَرَفتَ قرابتي ... ولكنْ زَنجيٌّ عظيمُ المشَافِرِ

والشاهد فيه على هذه الرواية إضمار اسم (لكنْ)، وجعل (زنجيٌّ) خبر، والتقدير: ولكنّك زنجيٌّ.

ويجوز العكس أعني جعل (زنجيٌّ) هو الاسم والخبر هو المحذوف، والتقدير: ولكنْ زنجيّاً عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتي.

وإذا خفّف (لكنّ) لألغى عملها، وقال: ولكنّك زنجيّ.

والمشفر: للبعير، وجعله لشفة الإنسان لـمّا أراد تشنيع خلق المهجو.

---

(1) ديوانه، 2/ 481، وينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (23).

ومن المفهوم من كلام سيبويه أنّه يجعل النصب هو الأكثر في الكلام العرب، بمنزلة حذف خبر المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [من سورة محمد: 21]. والتقدير: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ، والذي جعل الابتداء بالنكرة جائزاً هو العطف عليها.

ثالثاً: ويستشهد سيبويه لحذف خبر (لكنّ) بقول الأخضر بن هبيرة الضبي (من شعراء الدولة الأموية)[1]:

فما كنتُ ضَفِاطاً ولكنّ طالباً　　　أناخ قليلاً فوقَ ظَهْرِ سَبيلِ

والشاهد فيه حذف خبر (لكنّ) والتقدير: ولكنّ طالباً منيخاً أنا، والضفاط: الذي يختلف عن الإبل أو الحمر من قرية إلى قرية جالباً الميرة والمتاع، والطالب: طالب الإبل الضالة.

رابعاً: ويستشهد سيبويه لإضمار اسم (أنْ) مفتوحة الهمزة، والمخفّفة بقول الأعشى[2]:

في فِتيةٍ كسُيوفِ الهِندِ قد علموا　　　أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحفَى ويَنْتَعِلُ

والشاهد فيه قوله: أنْ هالكٌ، بتخفيف (أنْ) وإضمار اسمها وجعل (هالكٌ) خبراً، والتقدير: أنّه هالكٌ.

ومن المعروف عند النحاة أنّ (أنْ) إذا خففت تبقى عاملة إلاّ أنّ اسمها ضمير شأن منويّ، وخبرها إمّا جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [من سورة يونس: 10]، وامّا جملة فعلية مفصولة بقد كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [من سورة المائدة: 113]، أو حرف استقبال كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن

---

(1) ينظر: الشنتمري، 6/ 282، ويروى (فما كنت).

(2) ديوانه، ص 45.

سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [من سور المزمل: 20،] أو حرف نفي نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [من سورة المزمل: 20]، أو (لو) كقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟﴾ [من سورة سبأ: 14].

وإذا كان الفعل غير متصرف أو دالاً على الدعاء فلا يحتاج إلى فاصل كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [من سورة النجم: 39]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [من سورة النور: 9].

ليتَ بين الإلغاء والإعمال

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا ليتما زيداً منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبةُ ابنُ العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا ... إلى حَمامتِنا ونِصفُهُ فَقَدِ

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [من سورة البقرة: 26]، أو يكون بمنزلة قوله: إنّما زيدٌ منطلقٌ) [1].

أقول:

ليت: حرف تمنٍ تكون في الممكن والمستحيل، ولا تكون في الواجب، فلا يقال: ليت غداً يجيء.

وأجاز الفراء نصب الجزأين بها دون أخواتها[2].

---

(1) سيبويه، 2/ 137-138.

(2) المرادي: الجنى الداني، ص 492، وابن هشام: المغني، 1/ 547-548.

وتقترن بـ (ليت) (ما) الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، فلا يقال: ليتما نجح محمد، ويجوز إعمالها لبقاء اختصاصها بالأسماء، وإهمالها حملاً على أخواتها حين اقتران (ما) بهنّ.

وسيبويه يرى أنّ إلغاءها أحسن، وقد أنشدوا بيت النابغة الذبياني بالوجهين، الإلغاء والإعمال، يقول[1]:

قالت ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا ... إلى حَمامتِنا أو نِصفُه فَقَدِ

فمن رفع فما كافة، و(ذا) مبتدأ، و(الحمام) عطف بيان و(لنا) الخبر ومن نصب فـ (ما) زائدة و(ذا) اسم ليتَ، و(الحمام) عطف.

ويحتمل أنّ الرفع على أنّ (ما) موصولة، وإنْ اسم الإشارة خبر لـ (هو) محذوفاً أيّ: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، فلا يدلّ حينئذٍ على الإهمال، ولكنّه احتمال مرجوحٌ، لأنّ حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير (أيّ) مع عدم طول الصلة قليلٌ؛ ويجوز ليتما زيداً نجح، على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل شريطة التفسير[2].

ويذكر بعض النحاة معان أخر لـ (لعلّ) يمكن ردّها جميعاً إلى معنى (لعلّ) الأصلي وهو الترجّي، أو إلى معناها الآخر أعني: الاشفاق[3].

ثانياً: إذا وصلت (لعلّ) بـ (ما) الكافة لم تعمل، وأمكن دخولها على الجمل الفعلية، وهي مع (ما) تفيد حصر الترجّي وقصره على شيء محدّد دون غيره.

فإذا قلت: لعلّ محمداً متفوق ترجيت من غير حصر.

وإذا قلت: لعلّما محمدٌ متفوق، قصرت ترجيك على هذا التفوق دون غيره.

---

(1) شرح ديوانه، ص 68، وينظر: ابن هشام: المغني، ص 548، وشرح اللمحة، 2/ 43.

(2) ابن هشام: المغني، 1/ 548.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 73، والأنباري: الأنصاف المسألة (26)، والمراد: الجنى الداني، ص 527.

وقد جعل سيبويه (لعلّ) بمنزلة (كأنّ) في إهمالها إذا اتصلت بـ (ما) الكافة، وتهيأت للدخول على الجمل وصارت من حروف الابتداء، واستشهد لإهمالها بقول دجاجة بن عبد القيس شاعر إسلامي[1]:

تحلّل وعالجْ ذاتَ نفسِك وانظُرنْ أبا جُعلٍ لعلّما أنتَ حالمُ

والشاهد فيه قوله: لعلّما أنتَ حالمٌ، بإلغاء عمل (لعلّ) حين ألحقت بها (ما) الكافة، وما بعدها جملة اسمية من المبتدأ والخبر.

والبيت في معرض الهزأ برجل كان قد توعّد الشاعر، وتحلّل: أيّ اخرج من يمينك بكفارة أو حنث يوجب الكفارة، وذات نفسك: نفسك.

ثالثاً: وإلغاء عمل (لعلّما) بمنزلة إلغاء عمل الفعل (أرى) وغيره من أفعال الظنّ والحسبان، وقد سبق أن ذكرنا أنّ ممّا اختصت به الأفعال القلبية المتصرفة ما اصطلح عليه بالتعليق والإلغاء، والتعليق: ترك عمل هذه الأفعال فيما بعدها من الجمل الاسمية لفظاً دون معنى لوجود مانع، كقولك: ظننت لمحمدٌ ناجحٌ، بإلغاء عمل (ظنّ) لوجود المانع وهو لام الابتداء، وجملة: لمحمد ناجح سدّ مسدّ مفعولي ظنّ، أمّا الإلغاء فهو ترك عمل هذه الأفعال فيما بعدها لفظاً ومعنىً إذا وقعت حشواً، أيّ متوسطة بين المبتدأ والخبر أو متأخرة كما في نحو:

محمد ظننتُ ناجح، أو: محمد ناجحٌ ظننت.

علماً بأن النحاة لم يتفقوا على الإلغاء في التوسط، فمنهم من ألغى، ومن من أعمل، بل إنّ الإلغاء ليس بلازم في كلّ أحواله، فحيث جاز الإعمال جاز الإلغاء إلاّ إذا أكد العامل بمصدر منصوب كما في نحو:

محمداً ناجحاً ظننتُ ظنّاً، والإلغاء هنا غير مرغوب فيه، وكذلك إذا كان العامل منفياً، نحو: محمداً ناجحاً لم أظن[2].

---

[1] ينظر: الستمري، 18/ 283، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 570.

[2] ينظر: نهر، هادي: التسهيل في شرح ابن عقيل، 28/ 56-57.

رابعاً: ومن الإلغاء عند سيبويه قول المرار الفقعسي[1]:

أعلاقــــةً أمَّ الوُلَيْـــدِ بعــــدما أفنــانُ رأســـكَ كالثغــام المُخلِـسِ

والشاهد فيه جعل (بعدما) كلمة واحدة، ولذلك منعت (ما) (بعد) من الإضافة إلى المفرد، وهيأتها للإضافة إلى الجملة

وهذا المنع يشبه إلغاء عمل (لعلّ) فيما بعدها من جملة أسمية، ودخولها على الجمل اسمية أو فعلية من غير أن تؤثر فيها تأثيراً أعرابياً.

---

(1) مرَّ ذكر هذا الشاهد في سيبويه، 1/116.

إهمال لعلّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا لعلّما فهو بمنزلة كأنّما، وقال الشاعر: وهو ابن كُراعٍ:

تَحَلَّلْ وعالجْ ذاتَ نفسِكَ وانظُرَنْ ... أبا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أنتَ حالِمُ

وقال الخليل: إنّما لا تعمل فيما بعدها، كما أنّ أرى إذا كانت لغواً لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير إنّ من الفعل ما يعمل، ونظيرُ إنّما قول الشاعر، وهو المرار الفقعسي:

أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدما ... أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخلِسِ

جعل بعد ما مع ما، بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وابتدأ ما بعده) [1].

أقول:

أولاً: أشهر معاني (لعلّ) هو الترجّي نحو: لعلّ الله راحمنا.

وقد تكون للاشفاق، نحو: لعلّ العدو يتقدّم.

والفرق بين الترجّي والإشفاق أنّ الأول يكون في المحبوب، والثاني يكون في المكروه، والترجي لا يكون إلاّ في الشيء الذي يمكن حصوله، أو الذي يتوقع حصوله، وأمّا قوله تعالى على لسان فرعون: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [من سورة غافر: 36-37]، فهو من باب الجهل، أو السخرية، وقد تأتي (لعلّ) للتعليل بمعنى (كي) كقولك لصاحبك:

أفرغ لعلنا نتناول الشاي، وجعل منه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [من سورة البقرة: 52]، وقوله سبحانه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [من سورة البقرة: 53].

---

(1) سيبويه: 2/ 138-139.

وقد تأتي للاستفهام كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [من سورة عبس: 3].

تخفيف إنّ ولكنّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمروٌ لخيرٌ منك، لـمّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها، ومثل ذلك: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [من سورة الطارق: 4]، إنّما هي لعليها حافظٌ، وقال تعالى: ﴿وَإِن كُلّٞ لَّمَّا جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ﴾ [من سورة يس: 32]، إنّما هي لجميعٌ، وما لغوٌ. وقال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدۡنَآ أَكۡثَرَهُمۡ لَفَٰسِقِينَ﴾ [من سورة الأعراف: 102]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [من سورة الشعراء: 186]، وحدثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنۡ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾ [من سورة هود: 111]، يخففون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثدْيَيْهِ حُقّانِ وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيءٌ لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عملَ لَمْ يَكُ ولَمْ أُبَلْ حين حُذف، وأمّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما) [1].

أقول:

أولاً: إذا خففت (إنْ) مكسورة الهمزة، فإهمالها هو الأكثر، ويلزم الخبر (لام فارقة) للتفريق بين (إنْ) المخففة، وإنْ النافية المشبهة بليس، نحو: إنْ الحقُّ لواضحٌ، وإنْ زيدٌ لذاهبٌ.

وحكم (إنْ) عند تخفيفها حكم (لكنْ) عند تخفيفها، لكونها أعني (لكنْ) تهمل عند التخفيف على الأرجح، قال تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [من سورة

---

[1] سيبويه: 2/ 139-140.

مريم: 38]، وقد استشهد سيبويه لإلغاء (إنْ) المخففة بكثير من الآيات القرآنية الكريمة، وساق الآتي:

قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [من سورة الطارق:4]، والتقدير عنده: إنّما هي لقلبها حافظٌ.

فـ (إنْ) مخففة غير عاملة، و(كلٌّ) مبتدأ، و(لـمَّا) بالتشديد بمعنى (إلاّ)، و(عليها) خبر مقدم، و(حافظ) مبتدأ مؤخّر، والجملة الاسمية خبر (كلّ نفس)، وقرئت (لـمَّا) بالتخفيف، فاللام فارقة، وإنْ مخفّفة من الثقيلة و(ما) زائدة[(1)].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [من سورة يس: 32]، فـ (ما) لغو، والتقدير: إنّما هي لجميعٌ، و(إنْ) مخففة غير عاملة، و(كلُّ) مبتدأ، و(لـمَّا) اللام فارقة و(ما) زائدة، وجميعٌ: خبر، وقرئت (لـمَّا) بالتخفيف كآية سورة الطارق[(2)].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [من سورة الأعراف: 102]، فإنْ مخفّفة من الثقيلة غير عاملة، و(وجدنا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع (نا) وأكثرهم) مفعول أول، ومضاف إليه، واللام في (لفاسقين) فارقة للتوكيد، وفارقين) مفعول ثان، وقرئت بتشديد (إنّ)[(3)].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [من سورة الشعراء: 186]، فـ (إنْ) مخفّفة غير عاملة، واللام في (لمن) فارقة للتوكيد.

ثانياً: يلمح سيبويه إلى جواز إعمال (إنْ) المخففة استناداً إلى المسموع من بعض العرب[(4)] قولهم: إنْ عمراً لمنطلقٌ، وعلى هذا قراءة أهل المدينة. ﴿وَإِنْ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [من سورة هود: 111]، بتخفيف (إنْ) ونصب (كلاً) اسماً لها.

---

(1) البناء، أحمد: إتحاف فضلاء البشر، ص 436-437.

(2) ينظر: نفسه.

(3) نفسه، ص 260.

(4) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 51، وابن يعيش: 8/ 80.

وإعمال (إنْ) المخففة عند قوم يشبه إعمالهم (كأنْ) المخففة، يقولون: كأنْ ثدييه حُقّان بنصب (ثدييه) اسماً لـ (كأنْ) المخففة العاملة.

ثالثاً: والظاهر من كلام سيبويه في الفقرة الأخيرة من النص عدم اعتراضه على إعمال (كأنْ) المخففة، ويعلل سيبويه ذلك أنّ هذه الحروف بمنزلة الأفعال، وما يحذف منها قد لا يؤثر في وظائفها النحوية من حيث عملها فيما بعدها كما في نحو: لم يكُ، ولم أبلْ. ثمّ يميل سيبويه بعد هذا كلّه إلى إلغاء عمل بعض هذه الحروف المشبّهة بالفعل عند تخفيفها، أو عند اتصالها بـ (ما)، لتكون من حروف الابتداء.

حذف خبر إنّ وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة، لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعاً لو أظهرته، وليس هذا المضمرُ بنفس المظهر، وذلك: إنّ مالاً وإنّ ولداً وإنّ عدداً، أيّ إنّ لهم مالاً، فالذي أضمرت لهم، ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إنّ الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إنّ زيداً، وإنّ عمراً، أيّ إنّ لنا، وقال الأعشى:

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرتَحَلاً   وإنّ في السَّفْر ما مَضَى مَهَلاً

وتقول: إنّ غيرها إبلاً وشاءً كأنّه قال: إنّ لنا غيرها إبلاً وشاءً، أو عندنا غيرها إبلاً وشاء، فالذي تُضمرُ هذا النحوُ وما أشبهه، وانتصب الإبلُ والشاءُ كانتصاب فارسٍ إذا قلت: ما في الناس مثله فارساً. ومثل ذلك قول الشاعر:

يا ليت أيامَ الصبا رواجعا

فهذا كقوله: الا ماءَ بارداً كأنّه قال: إلاّ ماء لنا بارداً، وكأنّه قال: يا ليتَ لنا أيامَ الصبا، وكأنّه قال: يا ليتَ أيامَ الصبا أقبلت رواجعَ)[1].

أقول:

أولاً: لأنّ الحروف المشبّهة بالفعل داخلة على المبتدأ والخبر، جرى اسمها وخبرها في التعريف والتنكير على ما جرى عليه المبتدأ والخبر، ولضعفها في العمل وعدم تصرّفها لم يجز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها إلاّ أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإنّه كما رأينا يتقدم على اسمها لاتساعهم في هذا النوع من الكلمات، وقد مضى القول في هذا كلّه. ويتوجه سيبويه في النص الذي بين أيدينا إلى المواضع التي يحذف فيها خبر هذه الأحرف، لتبقى هي واسمها دالين على معنى يحسن السكوت عليه، ومن الملحوظ أنّ خبر هذه

(1) سيبويه: 2/ 141-142.

الأحرف يجوز حذفه إذا عرف موضعه، وقام دليل معنوي على هذا الحذف، وطال الكلام دونه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة الحج: 25]، والتقدير: خسروا أو هلكوا، أو نذيقهم، ومن النحاة من لا يرى حذفاً للخبر هنا، فالخبر عندهم هو (يصدون) على زيادة الواو[1].

وممّا مثل به سيبويه واستشهد مدّلاً على جواز حذف خبر هذه الأحرف ما يمكن توضيحه في المخطط الآتي:

التركيب	وجه الحذف فيه
قول الأعشى[2]: إنّ مَحَلاً وإنّ مُرْتَحَلاً وإنّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلاً	والشاهد فيه حذف خبر (إنّ)، والتقدير: إنّ لنا محلاً في الدنيا، أيّ: حلولاً، وإنّ لنا مرتحلاً، أيّ ارتحالاً إلى عالم آخر، والخبر محذوف للعلم به. والسفر إمّا اسم جمع مسافر، أو جمع: سافر، يقال: رجل سفر، وقوم سفر.
إنّ مالاً وإنّ ولداً، وإنّ عدداً	التقدير: إنّ لهم مالاً، وولداً، وعدداً، والخبر (لهم) محذوف.
هل لكم أحدٌ إنّ الناس البٌ عليكم، فيقول: إنّ زيداً، وإنّ عمراً	التقدير: إنّ لنا زيداً، وإنّ لنا عمراً
إنّ غيرها إبلاً وشاءً	فاسم إنّ هو (غيرها)، والخبر محذوف تقديره (لنا)، وإبلاً وشاء منصوبان على التمييز، أو على الحال، كقوله: ما في الناس مثلُهُ فارساً، بنصب (فارساً) على الحال أو التمييز.
قول العجاج[3]: يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعا	والتقدير: يا ليتَ لنا أيامَ الصبا و(رواجعاً) منصوب على الحال، كأنّه قال: يا ليتَ أيامَ الصبا أقبلت رواجعَ.

---

(1) النحاس: إعراب القرآن، 2/ 396، والدينوري: ثمار الصناعة، ص 342-343.

(2) ديوانه، ص 383.

(3) ملحقات ديوانه، ص 82، وينظر: ابن يعيش: 1/ 103-104، والبغدادي، 4/ 290.

الظرف المكاني اسما لـ (إنّ)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: إنّ قريباً منك زيداً، إذا جعلت قريباً منك موضعه، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت: إنّ قريباً منك زيدٌ، وتقول: إنّ قريباً منك زيدٌ، والوجهُ إذا أردت هذا أن تقول: إنّ زيداً قريبٌ منك أو بعيد منك، لأنّه اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ، وقال امرؤ القيس:

وإنّ شِفاءَ عَبْرَةٌ مُهَراقةٌ ... فهل عند رَسْمٍ دارِسٍ من مُعَوَّلِ

فهذا أحسن لأنهما نكرة، وإنْ شئت قلت: إنّ بعيداً منك زيداً، وقلّما يكون بعيداً منك ظرفاً وإنّما قل هذا لأنّك لا تقول: إنّ بُعدَكَ زيداً، وتقول: إنّ قربَك زيدٌ، فالدّنو أشدّ تمكّنًا في الظرف من البُعد) [1].

أقول:

أولاً: إنّ قريباً منك زيداً، فيه معنى القرب المكاني، واستعماله هنا ظرفاً، ولذلك صار (زيداً) هو اسم إنّ، والظرف في موضع الخبر.

أمّا قولك: إنّ قريباً منك زيدٌ.

فالقرب هنا بمعنى القرابة، وبذلك تجعله من زيد، لاسيّما أنّه قريب من المعرفة بوجود (منك)، ولهذا صار اسماً لـ(إنّ) وزيدٌ هو الخبر، وجعل (قريباً) هو الاسم ضعيف لأنّه نكرة، ولك أن تقول:

إنّ زيداً قريبٌ منك أو بعيدٌ منك، بتقديم (زيد) وجعله اسماً لأنّه معرفة مبني عليه، وخبره نكرة.

ومن ذلك قول امرئ القيس (ت 80ق.هـ) [2]:

وإنّ شِفاءَ عَبْرَةٌ مُهَراقةٌ ... فهل عند رَسْمٍ دارِسٍ من مُعَوَّلِ

---

(1) سيبويه: 2/ 142-143.

(2) ديوانه، المعلقة، ص 9، وينظر: الأشموني، 2/ 434، والبغدادي، 4/ 61.

والشاهد فيه جعله (شفاءً) اسماً لـ (إنّ) مع كونه نكرة، والذي أجاز هذا أنّ الخبر (عبرةٌ) نكرة أيضاً، وهذا مقبول أكثر من قبول أن يكون اسم إنّ نكرة وخبرها معرفة كما في نحو:

إنّ قريباً منك زيدٌ.

والعبرة المهراقة: الدمعة المنسكبة، والمعوّل: المحمول، والمعتمد عليه، يريد أنّه باكٍ على الديار وقد خلت من أحبابه.

ثانياً: يجيز سيبويه أن تقول: إنّ بعيداً منك زيداً، كما كنت تقول: إنّ قريباً منك زيداً، بجعل (بعيداً) ظرفاً للبعد المكاني، ولكنّ سيبويه يلفت النظر إلى أمر دقيق فيرى أنّ هناك فرقاً بين (القرب) و(البعد) إذا كانا بمعنى الظرف المكاني، فالقرب أكثر تصرفاً من البعد الذي هو أشدّ تمكّنًا من الظرفية، ولذلك لا يجوز فيه أن يكون اسماً لأنّ، أو اسماً مبنياً عليه.

فلا يقال: إنّ بعيداً منك زيدٌ، مثلما جاز على ضعف القول: إنّ قريباً منك زيدٌ، والذي يمنع من تصرّف (بعيداً) هو أننا لا نقول: إنّ بُعدك زيداً، وتقول: إنّ قربَك زيدٌ، فالجملة الأولى لا تفيد معنى، كما هو الحال في الجملة الثانية، زد على ذلك ما تصرفت له (قربك)، إذ وقعت اسماً لـ (إنّ) ولا يمكن لـ (بُعدك) أن تقع هذا الموقع.

النكرة اسماً لـ (إنّ)

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم يونس أنّ العرب تقول: إنّ بدلك زيداً، أيّ إنّ مكانك زيداً، والدليل على هذا قولُ العرب: هذا لك بدل هذا، أيّ هذا لك مكان هذا، وإنّ جعلت البدل بمنزلة البديل قلت إنّ بدلك زيدٌ، أيّ إنّ بديلك زيدٌ، وتقول: إنّ ألفاً في دراهمك بيضٌ، وإنّ في دراهمك ألفاً بيضٌ، فهذا يجري مجرى النكرة في كان وليس؛ لأنّ المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا

كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أجدُ فيها خيراً منك، وإنْ شئت جعلت فيها مستقراً وجعلت البيض صفةً[1].

أقول:

في قولك: إنّ بدلك زيداً، تجعل (بدلك) ظرفاً مكانياً وهو في موضع خبر (إنّ)، بمنزلة قولك: إنّ قريباً منك زيداً، فإذا أردت معنى (البديل)، جاز جعله اسماً لـ (إنّ) فتقول: إنّ بدلك زيدٌ، أيْ بديلك، والبديل إنسان كما هو زيد.

وتقول: إنّ ألفاً في دراهمك بيضٌ، وإنّ في دراهمك ألفاً بيضٌ، بجعل النكرة (ألفاً) اسماً لأنَّ، لأنّها أفادت معنى، و(في دراهمك) أفادت تمييز (ألفاً) وتوضيح المقصود بها، و(بيضٌ) هو الخبر.

ويجوز أن تقول: إنّ ألفاً في دراهمك بيضاً، بجعل (في دراهمك) في موضع الخبر، والذي حدد المقصود بالنكرة (ألفاً) هو التمييز: (بيضاً).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا، مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إنّ أسداً في الطريق رابضاً، وإنّ بالطريق أسداً رابضٌ، وإنْ شئت جعلت بالطريق مستقراً ثمّ وصفته بالرابض، فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرتُ من النكرة في باب كان)[2].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- العناية والاهتمام: هي وظيفة من وظائف تقديم ما حقّه التأخير لأنّهم يقدمون الشيء الذي هم به يعنون ويهتمون.

---

(1) سيبويه: 2/ 143.

(2) سيبويه: 2/ 143.

ثانياً: سبق القول في أنّ اسم الحروف المشبّهة بالفعل وخبرها يجريان على المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، وتقديم خبرها على اسمها إنّ كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وكذلك في حذف الخبر إذا دل عليه دليل مقالي أو مقامي، وغير ذلك من أوجه التصرف الأفقي في المبتدأ والخبر، ونواسخهما كـ (كان وأخواتها) و(إنّ وأخواتها) ولكل منها أحكامه وضوابطه.

تقول: إنّ أسداً في الطريق رابضاً، بتقديم الاسم، وجعل الظرف في موضع الخبر، و(رابضاً) هو الحال.

وتقول: إنّ بالطريق أسداً رابضٌ.

بتقديم الجار والمجرور وإلغاء وظيفتها النحوية، وجعل (أسداً) هو الاسم، و(رابض) هو الخبر.

ولك أن تجعل الجار والمجرور ظرفاً وتجعل (رابض) صفة له، ومن الجدير بالبيان هنا أنّ هناك كثيراً من المواضع التي يحذف فيها خبر إن نسوق منها الآتي:

أ- قولك لمن حكى لك إجابته في الامتحان: إنّ ذلك، أيّ: إنّ ذلك صحيحٌ.

ب- أو قولك: لعلّ ذلك، رداً على طلب مساعدتك، والتقدير: لعلّ ذلك حاصلٌ.

ج- ومنه: إنّك وخيراً، يريد: مع خيرٍ، استغناءً بالواو الذي بمعنى (مع) عن خبر إنّ، وقد مضى القول في حذف الخبر بعد الواو التي هي نصٌّ في المعية.

د- ويحذف الخبر هنا لسدّ الحال مسدّه كما هو الأمر في باب الابتداء، نحو: إنّ أكثر قراءتي القران جالساً، بحذف خبر (إنّ) لسدّ الحال (جالساً) مسدّه، كما تقول: أكثر قراءتي القران جالساً، بحذف خبر المبتدأ للسبب نفسه، ومن النحاة من يشترط لحذف خبر أنّ شروطاً متعددة منها:

1- تكرير (إنّ).

2- كون الاسم نكرة.

3- وألاّ يكون الخبر ظرفاً.

وقد رُدّ ذلك كلّه بالشواهد والأمثلة[1].

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 14-15.

حكم العطف على اسم إنّ وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون محمولاً على إنّ فيشاركُه فيه الاسمُ الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء، فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إنّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ، وإنّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف. فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء، لأنّ معنى إنّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإنّ دخلت توكيداً، كأنّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌ، وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [من سورة التوبة: 3]، وأمّا الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، وإذا أردت ذلك فأحسنُه أن تقول: منطلقٌ هو وعمروٌ، وإنّ زيداً ظريفٌ هو وعمروٌ)[1].

أقول:

أولاً: إذا عطف على اسم إنّ أو إحدى أخواتها، فيراعى في المعطوف عند سيبويه وجهان إعرابيان:

الأول: مراعاة محلّ اسم إنّ ومحله الرفع لأنّه مبتدأ في الأصل فتقول: إنّ زيداً متفوقٌ ومحمدٌ.

والثاني: حمل المعطوف على الضمير في الخبر (متفوق)، وهو وجه ضعيف عند سيبويه، ولا يكون مقبولاً إلاّ إذا أكدت الضمير المستتر بضمير منفصل وقلت:

إنّ زيداً متفوقٌ هو ومحمدٌ.

ثانيا: جعل سيبويه قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [من سورة التوبة: 3]، والاسم المعطوف (رسوله) محمولاً على الابتداء، لأنّ معنى: إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ، الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ.

---

(1) سيبويه: 2/ 144.

حمل التابع على اللفظ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ، فحملته على قوله عزوجل: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرَ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [من سورة لقمان: 27]، وقد رفعه قومٌ على قولك: لو ضربتَ عبدالله وزيدٌ قائمٌ، ما ضرك، أيّ لو ضربت عبدالله وزيدٌ في هذه الحال، كأنّه قال: ولو أنّ ما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ هذا أمرُهُ، ما نفدت كلمات الله.

وقال الراجز، وهو رؤبة بن العجاج:

إنّ الربيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا   يَداً أبي العباس والصُّيوفَا

ولكنّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنّ)[1].

أقول:

ويجيز سيبويه العطف على اللفظ، أعني على اسم (إنّ) المنصوب فيقال: إنّ زيداً متفوق ومحمداً ظريفٌ، وهذا محمول على قوله عزوجل: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [من سورة لقمان: 27]، فاسم (أنّ): (ما)، و(أقلام) خبر أنّ، و(البحرُ) معطوف على موضع (أنّ ومعمولها) أو تكون الواو حالية، والبحرُ: مبتدأ خبره جملة: (يمدّه) وقرئ: (والبحرَ) بالنصب عطفاً على اسم (أنّ)[2]، وسبعةُ أبحرٍ، فاعل (يمدّه)، وجملة: (ما نفدت) جواب (لو) لا محلّ لها من الإعراب.

ومن العطف على اللفظ قول رؤبة بن العجاج[3]:

---

(1) سيبويه: 2/ 144-145.

(2) ينظر: ابن جني: المحتسب، 2/ 169.

(3) ينظر: ملحقات ديوانه، ص 179.

إنَّ الربيــــعَ الجَـــوْدَ والخَريفَـــا يَـــدَاْ أبـــي العبـــاس والـــصُّيوفَا

والشاهد فيه عطف (الصيوف) على (الربيع)، ولو رفعه حملاً على الموضع أو على الابتداء وإضمار الخبر لجاز.

والربيع هنا: المطر، وكذا: الخريف: أيّ المطر في الخريف، والصيوف، المطر في الصيف، وأبو العباس: هو السفاح عبدالله بن محمد بن علي، والبيت في معرض مدحه.

العطف بالحمل على المعنى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قلت إنّ زيداً فيها وعمروٌ، جرى عمرٌ وبعد (فيها) مجراه بعد الظريف؛ لأنّ فيها في موضع الظريف، وفي فيها إضمارٌ، ألا ترى أنّك تقول: إنّ قومك فيها أجمعون، وإنّ قومك فيها كلهم، كما تقول: إنّ قومك عربٌ أجمعون، وفي فيها اسمٌ مضمرٌ مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت: إنّ قومكَ ينطلقون أجمعون، وقال جرير:

إنّ الخِلافَـــةَ والنُّبـــوَّةَ فـــيهمُ والمَكْرُمـــاتُ وســـادةٌ أطْهـــارُ) [1]

أقول:

أولاً: إذا قلت: إنّ زيداً فيها ومحمدٌ، فبإجراء (محمدٍ) على معنى (زيداً) ومعناه الابتداء، فهو بمنزلة قولك: إنّ زيداً متفوق ومحمدٌ لأنّ (فيها) في موضع متفوق) أيّ أنّها صفة لـ (زيد)، وفيه (إضمار) كما في متفوق إضمار.

ومن الحمل على المعنى قول جرير[2]:

إنّ الخِلافَـــةَ والنُّبـــوَّةَ فـــيهمُ والمَكْرُمـــاتُ وســـادةٌ أطْهـــارُ [3]

---

(1) سيبويه: 2/ 145.

(2) ينظر: ابن يعيش، 8/ 66، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 48.

(3) سيبويه: 2/ 145.

والشاهد فيه: رفع (المكرمات) حملاً على محلّ إنّ واسمها وهو الرفع على الابتداء، أو عطفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور (فيهم)، والتقدير: استقرَّ فيهم هما والمكرمات.

ويجوز أن تكون (المكرمات) مبتدأ خبره (فيهم) مقدرة، ويجوز كذلك نصبها عطفاً على (الخلاف)، و(سادةٌ) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهم سادةٌ، أو مبتدأ حذف خبره، والتقدير: وفيهم سادةٌ أطهارُ.

توكيد اسم إنّ توكيداً معنوياً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإذا قلت: إنّ زيداً فيها، وإنّ زيداً يقول ذاك، ثمّ قلت نفسه، فالنصبُ أحسنُ، وإنْ أردت أن تحمله على المضمر فعلى: هو نفسه، وإذا قلت إنّ زيداً منطلقٌ،لا عمروٌ، فتفسيرهُ كتفسيره مع الواو، وإذا نصبت فتفسيرهُ كنصبه مع الواو، وذلك قولك: إنّ زيداً منطلقٌ لا عمراً، واعلم أنّ لعلَّ وكأنّ وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميعُ ما جاز في إنّ، إلاّ أنّه لا يرفع بعدهن شيءٌ على الابتداء، ومن ثمّ اختار الناسُ ليتَ زيداً منطلقٌ وعمراً وقبُحَ عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتّى يقولوا هو، ولم تكن ليتَ واجبةً ولا لعلَّ ولا كأنَّ فقبُح عندهم أن يُدخلوا الواجب، في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة إنّ، ولكنّ بمنزلة إنّ، وتقول: إنّ زيداً فيها لا بل عمروٌ، وإنْ شئت نصبت، ولا بل تجري مجرى الواو ولا) [1].

أقول:

أولاً: إذا أطلقت لفظاً من ألفاظ التوكيد المعنوي كالنفس والعين بعد إنّ واسمها وخبرها لك في اللفظ المؤكد وجهان:

---

[1] سيبويه: 2/ 146.

الأول: نصبه على أنّه توكيد لاسم إنّ، تقول: إنّ زيدا فيها نفسهُ، وإنّ زيداً يقول ذاك نفسَه، وهذا الوجه أحسن عند سيبويه.

والثاني: رفعه حمله على الضمير في (فيها)، لأنّ الظرف في معنى استقرّ الذي هو فعله ونفسه، فتقول: إنّ زيداً فيها هو نفسُهُ، أيْ: استقرّ، أو ومستقرٌّ، هو نفسُهُ.

ثانياً: العطف بـ (لا) إذا قلت: إنّ زيداً متفوق لا محمدٌ. فحكمه في العطف هنا كحكمه مع الواو العاطفة، أيْ أنّ لك وجهين:

الأول: رفعه بحمله على موضع الابتداء والجملة معطوفة على الجملة قبلها. مثلما كُنّا نقول: إنّ زيداً متفوقٌ ومحمدٌ.

والثاني: نصبه بحمله على اسم إنّ، تقول: إنّ زيداً متفوق لا محمداً.

ثالثاً: يجعل سيبويه (لعلّ، وكأنّ، وليت) بمنزلة (إنّ) في العطف عليهنّ مع فارق جوهري وهو أنّك إذا عطفت على اسم (إنّ) و(لكنّ) بعد خبرهما، جاز لك في المعطوف وجهان إعرابيان هما:

الأول: العطف على اللفظ.

والثاني: الرفع على موضع الابتداء.

تقول: إنّ زيداً متفوقٌ ومحمداً، بالعطف على اللفظ.

وإنْ شئت قلت: إنّ زيداً متفوق ومحمدٌ، بعطف جملة على جملة بعد تقدير الضمير في (متفوق)، وكذلك الحال مع (لكنّ) تقول:

لكنّ زيداً متفوق ومحمداً، وإنْ شئت قلت: ومحمدٌ.

ولا يجوز العطف على موضع الابتداء مع بقية أخواتها: (لعلّ، وكأنّ، وليت)، لزوال معنى الابتداء منها، لأنّ حمل المعطوف على هذه الأحرف الثلاثة يغير المعنى الذي يفيده كلّ حرف منها، أعني: الترجّي، والتشبيه، والتمني، ولم يبق فيهنّ إلاّ الحمل على اللفظ تقول:

ليتَ زيداً متفوقٌ ومحمداً.

فإن عطفته على الضمير المستكن في (متفوق) جاز على ضعف وقبح حتّى تؤكده، فتقول: ليتَ زيداً متفوق هو ومحمد.

ولذلك يقول سيبويه: (ومن ثمّ اختار الناس: ليتَ زيداً منطلقٌ وعمراً، وقبح عندهم أن يحملوا (عمراً) على المضمر، حتّى يقولوا: هو).

والخلاصة: أنّك إذا قلت: إنّ زيداً متفوق ومحمدٌ، جاز نصب (محمد) ورفعه، أمّا النصب فبالعطف على لفظ (زيد). وأمّا الرفع فعلى ثلاثة أوجه:

الأول: رفعه على موضع (زيد)، وموضعه قبل دخول الناسخ هو الابتداء، فلا فرق بين قولك:

زيد متفوقٌ ومحمدٌ،

و: إنّ زيداً متفوق ومحمدٌ.

والثاني: رفعه عطفاً على الضمير المستكن في (متفوق) أيْ: متفوق هو محمدٌ.

والثالث: رفعه بالابتداء والخبر مضمر والتقدير: إنّ زيداً متفوقٌ وعمر متفوق.

وما يُجاز في (إنّ) من هذه الأحكام يجري على (لكنّ).

وأمّا (ليتَ ولعلّ، وكأنّ) فيجوز فيهنّ وجهان أحدهما قبيح:

الأول: الحمل على اللفظ،

والثاني: العطف على الضمير المستكن في الخبر (متفوق)، ولا يجوز فيهنَ الحمل على الابتداء، لأنّ قولك:زيدٌ متفوق يختلف في المعنى عن قولك: ليتَ زيداً متفوقٌ، فلما تغيّر المعنى زال الابتداء، ولم يجز الحمل عليه.

ونظير هذا قولك: إنّ الذي يأتيني فله جائزة. بدخول الفاء في خبر (الذي) مع (إنّ)، ويجوز أيضاً دخولها إذا لم تذكر (إنّ) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [من سورة البروج: 10]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[من سورة البقرة: 274]، ومن المعلوم أنّ (الذي) إذا وقع مبتدأ دخل الفاء في خبره، ولو قلت: ليت

الذي يأتيني فله جائزة، لم يجز؛ لزوال معنى الابتداء بدخول ليت، كما لم يجز العطف على موضع الابتداء في (ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ) لم يجز دخول الفاء معهن»[1].

وأمّا (أنّ) مفتوحة الهمزة مشددة النون، فتعامل معاملة: ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ، في عدم جواز الحمل عطفاً على موضع الاسم بعدها.

(1) ينظر: الأصبهاني: شرح اللمع، ص 164، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 15.

البدل والنعت من اسم إنّ وأخواتها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما تستوي فيه الحروفُ الخمسة وذلك قولك: إنّ زيداً منطلق العاقلُ اللبيبُ، فالعاقل واللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمر في منطلق، كأنّه بدلٌ منه، فيصيرُ كقولك: مررتُ به زيدٌ إذا أردت جوابَ بمن مررتَ، فكأنّه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ، وإنْ شاء رفعه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جواب من هو؟ فتقولُ: زيدٌ، كأنّه قيل له: من هو؟ فقال: العاقلُ اللبيبُ.

وإنْ شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [من سورة سبأ: 48]، و(عَلَّامَ الغُيُوبِ)[1].

أقول:

يرتفع (العاقلُ اللبيبُ) في نحو: إنّ زيداً منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، على وجهين عند سيبويه هما:

الأول: على البدل من الضمير المستكن في الخبر (منطلق) وبإضمار (هو)، وهو على هذا الوجه بمنزلة نحو: مررتُ به زيدٌ، جواباً لسؤال: بمن مررتَ؟ والتقدير فيه: من ينطلق؟ فيقال: زيدٌ العاقلُ اللبيبُ.

والثاني: كأنّه جواب لمن يسأل: من هو؟ فيقال: زيدٌ، أيْ: العاقلُ اللبيبُ.

وقد أجاز سيبويه النصب في (العاقل واللبيب) وصفاً لـ (زيداً)، وعلى هذا قرئ قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [من سورة سبأ: 48]، قراءة الجمهور هي الرفع، وقراءة النصب لعيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق[2]، وهناك قراءة بالجر

---

(1) سيبويه: 2/ 147.

(2) ينظر: ابن خالويه: مختصر شواذ القرآن، ص 122، والقرطبي: تفسيره، 14/ 313.

عن الأعمش (ت 148هـ)[1]. و(يقذفُ بالحق) جملة خبرية في محلّ رفع خبر (إنّ)، و(علاّمُ) خبر ثان، ويجوز أن يكون صفة للضمير المستتر في (يقذف)، وقد يكون صفة محمولة على موضع إنّ واسمها ويجوز أيضاً أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وقُرئ بالنصب صفة لـ (ربّي)، أو على المدح)[2].

---

(1) ينظر: الأصبهاني: شرح اللمع، ص 167.

(2) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 3/ 615.

حكم المنصوب بعد إنّ التي عملت في اسم الإشارة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ ينتصب فيه الخبرُ بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء، لأنّ المعنى واحدٌ في أنّه حالٌ، وإنّ ما قبله قد عَمِلَ فيه، ومنعهُ الاسمُ الذي قبله أن يكون محمولاً على إنّ، وذلك قولك: أنّ هذا عبدُ الله منطلقاً، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [من سورة الأنبياء: 92]، وقد قرأ بعضهم: (أمّتكم أمّةٌ واحدةٌ) حمل أمتكم على هذه، كأنّه قال: أنّ أمتكم كلّها أمّةٌ واحدةٌ، وتقول: إنّ هذا الرجلَ منطلقٌ، فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قلت: هذا الرجلُ منطلقٌ، إلاّ أنّ الرجلَ هنا يكون خبراً للمنصوب وصفةً له، وهو في تلك الحال يكون صفةً لمبتدأ أو خبراً له)[1].

أقول:

مرّ القول إنّ (منطلقاً) في نحو: هذا عبدُ الله منطلقاً، حال من عبدالله، والعامل فيه معنى الإشارة والتنبيه، فإذا نسخنا هذه الجملة بـ (إنّ) أو (لكنّ) لا تتغير الوظيفة النحوية لـ (منطلقاً) بوصفه حالاً، والعامل فيه (هذا) بما فيه من معنى الإشارة والتنبيه تقول:

إنّ هذا عبدُالله منطلقاً.

وقد قرأ الحسن (أمّةٌ) بدل من (هذا) على معنى التوكيد، كأنّه قال: إنّ أمتكم كلُّها أمّةٌ واحدة، وقيل: بدل توضيح[2]، ويجوز أن تكون خبراً ثانياً؛ واسم الإشارة في محلّ نصب اسم (إنّ)، و(أمّتكم) خبر إنّ، و(أمةً) بالنصب حال لازمة، وقد تكون بدلاً من هذه.

---

(1) سيبويه: 28/ 147-148.

(2) ينظر: الأخفش: معانيه، ص 417، وابن جني: المحتسب، 2/ 65.

عامل الحال بعد ليت ولعلّ وكأنّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك إذا قلت: ليتَ هذا زيدٌ قائماً، ولعلَّ هذا زيدٌ ذاهباً، وكأنَّ هذا بِشرٌ منطلقاً، إلاّ أنّ معنى إنّ ولكنّ لأنهما واجبتان كمعنى هذا عبدُالله منطلقاً، وأنت في ليتَ تمنّاه في الحال، وفي كأنّ تشبّيه إنساناً في حال ذهابه كما تمنّيه إنساناً في حال قيام، وإذا قلت لعلّ فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهابٍ، فلعلَّ وأخواتها قد عملنَ فيما بعدهنّ عملين: الرفع والنصب، كما أنّك حين قلت: ليس هذا عمراً وكان هذا بشراً، عملتا عملين، رفعتا ونصبتا، كما قلت: ضرب هذا زيداً؛ فزيداً ينتصب بضرب، وهذا ارتفع بضرب ثمّ قلت: أليس هذا زيداً منطلقاً، فانتصب المنطلق لأنّه حال وقع فيه الأمرُ، فانتصب كما انتصب في إنّ، وصار بمنزلة المفعول الذي تعدّى إليه فعلُ الفاعل بعدما تعدّى إلى مفعول قبله، وصار كقولك: ضرب عبدُالله زيداً قائماً، فهو مثله في التقدير، وليس مثله في المعنى)[1].

أقول:

أولاً: حكم الاسم المنصوب بعد استكمال إنّ معموليها، والاسم فيها اسم إشارة في نحو: إنّ هذا عبدُالله منطلقاً، ممّا بيّناه مفصلاً في الحلقة السابقة للنص الذي بين أيدينا من نصب (منطلقاً) على الحال والعامل فيه ما في اسم الإشارة (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه، يجري هذا الحكم نفسه على أخوات إنّ، فتقول:

ليتَ هذا عبدُالله منطلقاً.

و: لعلَّ هذا عبدُ الله منطلقاً.

و: كأنّ هذا عبدُالله منطلقاً.

فهذه الحروف تعمل في (منطلقاً) على ما كان في الابتداء قبل دخولهنّ كما هو الحال في عمل إنّ ولكنّ، بيد أنّ هناك فرقاً بين استعمالنا (ليتَ أو لعلَّ أو كأنّ) من جهة، واستعمالنا (إنّ أو لكنّ) من جهة أخرى، ويتحدّد هذا الفرق في (ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ) يجوز

---

[1] سيبويه: 2/ 148.

أن يعملنَ النصب في (منطلقاً) ونحوه بما فيهنَّ من معنى الأفعال، فإذا قلت: ليتَ هذا عبدُالله منطلقاً، جاز أن يكون الحال (منطلقاً) منصوباً باسم الإشارة (هذا) أو أن يكون منصوباً بما في معنى (ليت) من التمني، كأنّك قلت: أتمناه في هذه الحال.

وكذا في (لعلَّ) على معنى: أترجاه.

أمّا في (كأنَّ) فعلى التشبيه له في هذه الحال.

وليس الأمر هكذا مع (إنَّ ولكنَّ) فالعامل في (منطلقاً) بعدهما هو اسم الإشارة بما به من معنى الإشارة والتنبيه، ولا عمل لهما فيه.

ثانياً: وعلى أساس ما فصّلناه جعل سيبويه لـ (ليت، ولعلَّ، وكأنَّ) عملين:

الأول: عملهنَّ في نصب الاسم ورفع الخبر خبراً لهنَّ، وبذلك يعملن كما تعمل (كان وليس فيما بعدهما من رفع ونصب.

والثاني: نصبهنَّ القيد الإسنادي أعني (منطلقاً) على الحال، وليس يخاف علينا أنَّ الأفعال قد تعمل أكثر من عمل في آن واحد، فقد ترفع الفاعل، وتنصب المفعول، وتنصب الحال كما في نحو:

أنهى محمدٌ البحثَ متعجلاً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: إنّ الذي في الدار أخوكَ قائماً، كأنّه قال: من الذي في الدار؟ فقال: إنّ الذي في الدار أخوك قائماً، فهو يجري في أنّ ولكنَّ في الحُسن والقُبح، مجراه في الابتداء: إنْ قُبح في الابتداء أن تذكر المنطلق قُبح ههنا، وإنْ حسُن أن تذكر المنطلق حسُن ههنا، وإنْ قُبح أن تذكر الأخ في الابتداء قُبح ههنا، لأنّ المعنى واحد، وهو من كلامٍ واجب، وأمّا في ليتَ وكأنّ ولعلَّ، فيجري مجرى الأول، ومن قال: إنّ هذا أخاك منطلقٌ، قال: إنّ الذي رأيتَ أخاك ذاهبٌ، ولا يكون الأخ صفةً للذي، لأنّ أخاك أخصُّ من الذي، ولا يكونُ له صفةً من قبل أنّ زيداً لا يكون صفةً لشيء) [1].

---

[1] سيبويه: 2/ 148-149.

أقول:

في نحو: إنّ الذي في الدار أخوك قائماً، يجوز الآتي:

1- نصب (قائماً) على الحال بما في معنى (أخوك) من المؤاخاة والمصادقة أيّ أنّ العامل في الحال هو (أخوك).

2- وإنْ جعلته على الابتداء بمنزلة: أنا زيد منطلقاً في حاجتك، جاز ذلك إذا أردت أنّ الحال معهود عندك قبل الكلام.

3- وإذا أردت بـ (أخوك) أخوة النسب ولا يجوز نصب (قائماً).

4- وإذا نصبت (قائماً) بالظرف (في الدار) لا يجوز، لأنه على تقدير: (أنّ الذي في الدار قائماً أخوك) لم يجز لوقوع (قائماً) في صلة الذي، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بـ (أخوك) وهو خبر إنّ.

وعلى هذا فالأول هو الحسن، والثاني مرجوح.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ الخليل عن قوله: وهو لرجل من بني أسد:

إنّ بهـــا أكتـــلَ أو رِزامـــا ... خُـــوَيربينْ يَنقُفـــان الهامـــا

فزعم أنّ خويربين انتصبا على الشّتم، ولو كان على إنّ لقال خُويربا، ولكنّه انتصب على الشّتم، كما انتصب (حمالة الحطب)، و(النازلين بكل معترك) على المدح والتعظيم، وقال:

أمِـنْ عَمَـلِ الجَـرَّافِ أمْـسِ وظُلْمِـه ... وعُدْوانِـــه أعْتَبْتُمُونـــا براسِـــمِ

أمِـيرَيْ عَـداءٍ إنْ حَبَـسْنا عليهمـا ... بَهـــائِمَ مـــالٍ أوْدَيَـــا بالبَهـــائِمِ

نصبهما على الشتم؛ لأنك إنْ حملت الأميرين على الإعتاب كان محالاً، وذلك لأنه لا تحمل صفةُ الاثنين على الواحد ولا تحملُ الذي جرَّ الإعتابُ على الذي جرَّ الظلمُ، فلما اختلف الجران واختلطت الصفتان صار بمنزلة قولك: فيما رجل وقد أتاني آخر كريمين، ولو ابتدأ فرفع كان جيداً) [1].

أقول:

يعود سيبويه ثانية ليستشهد لما ينصب على إضمار فعل دال على الشتم والذمّ، وكذلك التعظيم والثناء والاختصاص مما مرَّ ذكره سابقاً، والذي دعاه إلى هذا هو موازنته بين ما ينصب وما لا يجوز نصبه من النكرات على الحال، فيذكر رأي الخليل في بيت أحد رجال بني أسد القائل [2]:

إنّ بها أكتلَ أو رِزاما ... خُويربينِ يَنْقُفانِ الهاما

والشاهد فيه نصب (خويربين) بفعل محذوف على الشتم والذمّ، ويتعذّر نصبه على الحال من اسم (إنّ) وهو: أكتل، ورزاما، لأنَّ الخبر هو أحدهما لوجود (أو)، ولو كان (خويربين) حالاً لجاء مفرداً كالخبر ولقال: (خويربا) بمنزلة: إنّ فيها محمداً أو زيداً قائماً، ولا يجوز قائمين.

ونصبه على الشتم، بمنزلة نصب (حمالة الحطب) وبمنزلة نصب (النازلين بكلّ معتركٍ) على المدح والتعظيم [3].

و(أكتل) و(رزاما) لصان مشهوران آنذاك، والخويرب: مصغّر: خارب، وهو اللص، أو سارق الإبل خاصة، وينفقان الهام: كِنَاية عن قدرتهما على سرقة ما خفي من الأشياء،

---

(1) سيبويه: 2/ 150-151.

(2) ينظر: الأشموني، 3/ 107.

(3) مرَّ الحديث فيهما في سيبويه/ 1/ 202.

مثلما يُستخرج الدماغ والمخ من الرأس، ومـمّا ينصب على الشتم والذم بتقدير فعل مـضمر قول الشاعر[1]:

أمِـنْ عَمَـلِ الجَـرّافِ أمْـسِ وظُلْمِـه ... وعُدْوانِـــه أعْتَبْتُمُونـــا براسِـــمِ
أمِـيرَيْ عَـداءٍ إنْ حَبَـسْنا عليهمـــا ... بَهـــائِمَ مـــالٍ أوْدَيـــا بالبَهـــائِمِ

بنصب (أميري) على الشتم والذمّ، ولا يجوز نصبه على الحال، ولا جرّه على البدل من الاسمين (الجراف) و(راسم) لاختلاف العامل فيهما، لكـون الجـرّاف مجـرور بالإضـافة و(راسم) مجرور بحرف الجرّ، وهم متعلّقان بـ (أعتبتمونا) فلهذا قطع (أميري) ونصبه بتقـدير فعل دالّ على الذّم والشّتم.

والجرّاف وراسم: عاملان للسلطان، وهما ظالمان يأخذان من صدقات المال، والبيت في معرض التهكّم منهما.

من شواهد النصب على المدح والتعظيم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمّا ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق:

ولكـنّني اسـتبقيتُ أعْـراضَ مـازِنٍ ... وأيّامَهـــا مـــن مـــستنيرٍ ومُظْلِـــمِ
أناســاً بثَغْــرٍ لا تــزالُ رِمــاحُهمْ ... شَـوارِعَ مـن غـيرِ العـشيرةِ في الـدمِ

ومـمّا ينتصب على أنّه عظّم الأمر قول عمرو بن شاس الأسدي:

ولَـمْ أرَ لَيْلَـى بعـد يَـوْمِ تَعَرَّضَـتْ ... لنـا بـين أثْـوابِ الطِّـرافِ مـن الأدَمْ
كِلابِيَّـــةً وَبْرِيَّـــةً حَبْتَرِيَّـــةً ... نَأَتْـكَ وخانَـتْ بالمَواعيـد والـذِّمَمْ

---

[1] ينظر: البغدادي، 1/ 314.

أناساً جِـذْي عُلِّقَـتْ فـيهمْ وليـتي طلبتُ الهَـوَىَ في رأسِ ذي زَلَـقٍ أشَـمْ

وقال الآخر:

ضَـنِنْتُ بنفسي حِقْبَـةً ثـمَّ أصبحتْ لبنـتِ عَطـاءٍ بَيْنُهـا وجميعُهـا
ضِـبابِيَّةً مُرِّيَّـةً حابِـسيَّةً مُنِيفـاً بنَعْـفِ الـصَّيْدلَيْنِ وَضِـيعُها

فكلُّ هذا سمعناه ممَّن يرويه من العرب نصباً.

وممَّا يدلُّك على أنَّ هذا ينتصب على التعظيم والمدح، أنَّك لو حملت الكلام على أن تجعله حالاً لـما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفاً، وليس هنا تعريفٌ ولا تنبيهٌ، ولا أراد أن يوقع شيئاً في حالٍ، لقبحه ولضعف المعنى.

وزعم يونس أنَّه سمع رؤبة يقول:

أنـا ابـن سـعدٍ أكـرم الـسعدينا

نصبه على الفخر)[1].

أقول:

يورد سيبويه جملة من الشواهد الشعرية لما ينصب من الأسماء على المدح والتعظيم، ولا يجوز نصبه على الحال، وعلى النحو الآتي:

1- قول الفرزدق[2]:

ولكنَّني استبقيتُ أعراضَ مازنٍ وأيَّامَها من مستنيرٍ ومُظْلِمِ
أناساً بثَغْرٍ لا تَزالُ رِماحُهمْ شَوارِعَ من غيرِ العشيرةِ في الدمِ

(1) سيبويه: 2/ 151-153.
(2) ديوانه: 2/ 821.

والشاهد فيه نصب (أناساً) بإضمار فعل، ويجوز رفعه على الخبرية لمبتدأ مقدّر بـ (هن) أيّ: هم أناسٌ، واستبقيت: أحجمتُ عن هجائهم، والشوارع: الدواب الداخلة في الماء، يريد: هم يطعنون أعداء عشيرتهم، ولا يقاتلون بني تميم وأهلهم.

2- قول مضرّس بن ربعي الأسدي[1]:

ولَـمْ أرَ لَيْلَـى بعـد يَـوْمٍ تُعَرِّضَـتْ	لنـا بـين أثـوَابِ الطِّـرافِ مـن الأدَمْ
كِلابيَّـــــةً وَبْرِيَّـــــةً حَبْتَرِيَّـــــةً	نأتْـكَ وخانَـتْ بالمَواعيـد والـذِّمَمْ
أناسـاً عِـدَّي عُلِّقَـتْ فـيهمْ وليـتني	طلبتُ الهَوَىَ في رأس ذي زَلَـقٍ أشَمْ

والشاهد به نصب (أناساً) بإضمار فعل، وكلابيةً وبريةً وحبترية، يجوز فيها الرفع على الخبرية أيضاً.

والطرّاف: البيت من الأدم، والأسماء الثلاثة نسبةٌ إلى أشخاص.

3- وقول الآخر:

ضَنِنْتُ بنفسي حِقْبَةً ثمَّ أصبحتْ	لبنـتِ عَطـاءٍ بَيْنُهـا وجميعُهـا
ضِـبابِيَّةً مُرِّيَّـةً حابِسِـيَّةً	منيفـاً بنَعْـفِ الصَّيْدَلَيْنِ وَضيعُها

والشاهد فيه نصب (ضبابية) و(مرية) و(حابسيّةً) بفعل محذوف على التفخيم والتعظيم.

والضباب ومرّة وحابس أحياء من بني عامر، والمنيف: المشرف البالي والنعف: أصل الجبل، والصيدلان: جبل.

يريد أنّه حاول أن يبخل على نفسه عن حبها، لكنّ هواه غلبه، وحبيبته من قوم أشراف، أقلّهم مشرف المكانة، فكيف بسادتهم.

---

[1] ينظر: الشنتمري: النكت،1/ 239، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 454.

ويرى سيبويه أنّ هذه الشواهد على ما ينصب بإضمار فعل على المدح والتعظيم والثناء والمدح، ولا يجوز فيها النصب على الحال بحملها على الاسم الأول وإنْ حُملت عليه كان ضعيفاً من حيث الدلالة ومن حيث الصناعة النحوية، فمن حيث الدلالة لم يرد القائل أن يوقع شيئاً في حال، ومن حيث الصناعة النحوية لا يوجد ما يعمل في هذا الحال المزعوم، فليس هناك إشارة أو تنبيه، وليس هناك صاحب حال معرفة، ولم يرد القائل القول إنّ (ليلى) في حال ما هي كلابية، وبرية، وحبترية، فهذه أنساب لا تتغير وليس فيها معنى الصداقة، بل أراد تعظيم المتحدث عنه وتشريفه.

أمّا قول رؤبة[1]:

أنــا ابــن ســعدٍ أكــرمَ الــسعدينا

فهو على التفخيم والفخر والمدح، ولذلك نصب (أكرمَ) بإضمار فعل، كأنّه قال: إنّ زيداً من أفضلهم زيداً كان، أيْ: كان ذلك، فألغى (كان) لعدم وجود اسمها وخبرها، وهذا بمنزلة قول الفرزدق الآتي.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقال الخليل: إنّ من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فكيــف إذا رأيــتَ ديــارَ قــومٍ وجيــرانٍ لنــا كــانوا كِــرامِ

وقال: إنّ من أفضلهم كان رجلاً يَقبحُ؛ لأنّك لو قلت إنّ من خيارهم رجلاً، ثمّ سكتَ كان قبيحاً حتّى تعرِّفه بشيء، أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا.

---

[1] ملحقات ديوانه، ص 191، وينظر: ابن يعيش، 1/ 46.

وقال: إنّ فيها كان زيدٌ، على قولك: أنّه كـان زيـدٌ، وإلاّ فإنّـه لا يجـوز أن تحمـل الكلام على إنّ. وقال: إنّ أفضلهم كان زيدٌ وإنّ زيداً وأمّا ضربتُ، على قوله: أنّه زيداً).

أقول:

أولاً الرأي عند سيبويه اتباعاً لأستاذه الخليل أنّ نحـو: إنّ مـن أفـضلهم كـان زيـداً، على زيادة (كان) وشبهه الخليل بقول الفرزدق[1]:

فكيـــف إذا رأيـــتَ ديـــارَ قـــومٍ   وجـيـــرانٍ لنـــا كـــانوا كِـــرامِ

والشاهد فيه على رأي الخليل وتابعه سيبويه زيادة (كان)، وقد اختلف النحـاة بعـد الخليل وتلميذه في إطلاق الزيادة في كان هنا فيما إذا أُريد بها حقيقة الزيادة، وتخريجهـا علـى أوجه كثيرة[2]. أمّا من يرفض القول بزيادة كان هنـا، فـيرى أنّهـا ناقـصة، واسمهـا هـو واو الجماعة، و(لنا) خبرها، والجملة في موضع الصفة لـ (جيران)، و(كرام) صفة بعد صفة[3].

ثانياً: وإذا قلت: إنّ من أفضلهم كان رجلاً، فهو قبيح عند سيبويه، لعدم جواز عـدّ (كان) زائدة على النحو الذي ذكرناه أعلاه، إذ لا يعرف من هـؤلاء الأفاضـل، وعلـى هـذا لابدَّ من تعريف (رجلاً) بشيء يوضح المقصود بأفضلهم، كأن تقول: إنّ مـن أفـضلهم كـان رجلاً من أمره كذا وكذا، أمّا نحو: إنّ فيها كان زيدٌ، فهو بمنزلة إنّه فيهـا كـان زيـدٌ، بإضـمار اسم إنّ وهو ضمير شأنٍ، ومن غير هذا الإضمار لا يجوز حمل الكلام على (إنّ).

وقولك: إنّ أفضلهم كان زيدٌ، برفع (زيد) على إضـمار اسـم إنّ، بمنزلـة: إنّ زيـداً أكرمت، وإنّه زيداً أكرمتُ.

وقولك: إنّه كان أفضلهم زيدٌ، ضعيف، ويجوز في الشعر

(1) ديوانه، 2/ 290.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 253.

(3) من القائلين بعدم زيادة (كان) هنا: المبرد وأكثر النحاة. ينظر: المقتضب، 4/ 116، وابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 361.

وَيْكَأنَّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ الخليل رحمه الله عن قوله: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ﴾ [من سورة القصص: 82]، وعن قوله تعالى: (وَيْكَأنَّ الله) فزعم أنّها وَيْ مفصولةٌ من كأنّ، والمعنى وقع على أنّ القوم انتبهوا فتكلّموا على قَدر علمهم، أو نُبّهوا فقيل لهم: أمّا يشبه أنْ يكون هذا عندكم هكذا، والله تعالى أعلم، وأمّا المفسرون فقالوا: ألم تر أنّ الله وقال القرشي، وهو زيد بن عمرو بن نفيلٍ:

سَالَتَانِي الطَّلاقَ أنْ رَأَتَانِي ... قَلَّ مَالِي، قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ
وَيْ كَأنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ) [1]

أقول:

أولاً: في ماهية (وَيْكَأنَّ) للنحاة أقوال كثيرة مختلفة نذكر منها الآتي[2]:

الأول: قول الخليل رحمه الله وتابعه سيبويه، وهو أنّ هذا اللفظ مركب من (وي) اسم فعل مضارع بمعنى: أتعجّب، وفيها معنى التنبه على الخطأ، والتندم، و(كأنّ) من الكاف حرف جرّ للتعليل، وأنّ ما في حيزها في محلّ جرّ بالكاف، ومعناها أنّ القوم قد تنبّهوا على خطئهم في تمنيهم وقولهم: (يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون)، وتندموا ثمّ قالوا: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ أي: ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح.

قال تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ

---

(1) سيبويه: 2/ 154-155.

(2) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 312، وابن جني: الخصائص، 3/ 171، والزمخشري: الكشاف، 3/ 469-470، وابن يعيش، 4/ 78، والدرويش: إعراب القرآن، 5/ 658-659.

ﵟٱلۡكَٰفِرُونَﵞ [من سورة القصص: 82] أو أنها مركبة من (وي) و(كأنْ) المخففة التي تفيد التشبيه.

والثاني: قول الكسائي، وهو أنّ الأصل فيها (ويلك) فحذف اللام تخفيفاً، وهي عنده كلمة تعجّب وتندّم، كأنّه قال: ويلك اعلم أنّ الله...

والثالث: قول الفراء وعنده أنّ (ويلك) موصولة بالكاف، وإنْ منفصلة ومعناها التقرير كقولك: (ألا ترى أنّ الله ... أو: ألم ترى أنّ الله؟

الرابع: أنّ (وَيْكأنّه) بكماله كلمة واحدة، والمراد بها شدّة الاتصال، وإنّه لا ينفصل بعضه عن بعض.

ثانياً: ولتدليل على أنّ (وي) مفصولة عن كأنْ يسوق سيبويه قول زيد بن عمرو بن نُفيل القرشي (ت 17ق.هـ)[1]:

سَألَتَاني الطَّلاقَ أنْ رأتَاني ... قَلَّ مالي، قد جِئْتُماني بِنُكْرِ
وَيْ كأنْ مَنْ يَكُنْ لهُ نَشَبٌ يُحـ ... ـبَبْ ومَنْ يفتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ[2]

والشاهد فيه قوله (وَيْكأنْ) مركبة من (وي) للتنبيه و(كأنْ) للتشبيه ومعناها: ألم ترَ.

والنكر: المنكر، والنشب: المال.

العطف على موضع إنّ قبل تمام الخبر

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان؛ وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنّه قال: هُمْ، كما قال:

(1) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 2/ 312، والأشموني: 2/ 486، والبغدادي، 3/ 95.

(2) سيبويه: 2/ 154-155.

ولا سـابقٍ شـيئاً إذا كـان جائيـاً

على ما ذكرتُ لك.

وأمّا قوله عزوجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعدما مضى الخبرُ.

وقال الشاعر، بشر بن أبي خازم:

وإلاّ فـاعلَموا أنـا وأنـتم بُغـاةٌ مـا بَقِينـا في شِـقاقِ

كأنه قال: بُغاةٌ ما بقينا وأنتم)[1].

أقول:

أولاً: وجه الخطأ في قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون، هو رفع (أجمعون) توكيداً لـ (هم)، وهم في هذه ضمير رفع، يقال: هم ذاهبون، وهم قائمون، ولذلك توهموا فأطلقوا التوكيد في صورة الرفع.

وكذا: إنّك وزيدٌ ذاهبان، جعلوه بمنزلة: أنت وزيدٌ ذاهبان، وجعل (ذاهبان) خبر إنّ، وليس ذلك صحيحاً، لأنّ (ذاهبان) مرفوع بالابتداء، وخبر إنّ يرتفع بغير الذي يرتفع به خبر الابتداء، والصحيح أنْ يقال: إنّك ذاهبٌ وزيدٌ.

والكوفيون يجيزون: إنّك وزيدٌ ذاهبان، وعندهم أنّ هذا صحيح[2].

قال الأنباري: (وأمّا ما حكوه عن بعض العرب: إنّك وزيدٌ ذاهبان فقد ذكره سيبويه أنّه غلط عن بعض العرب، وهذا لأنّ العربي يتكلّم بالكلمة إذا استهواه ضربٌ من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا: ما أغفله عنك شيئاً، وكما قال زهير، ويقال (صرمة الأنصاري)[3]:

---

(1) سيبويه: 2/ 155-156.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 2/ 4820، والأنباري: الإنصاف، المسألة (24).

(3) ديوانه، ص 287، وينظر: ابن يعيش، 28/ 52، وابن هشام: تلخيص الشواهد، ص 512.

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

بعطف (سابق) بالجر على اسم (أنْ) في (أني) وإنْ كان حقّه النصب.

ثانياً: وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [من سورة المائدة: 69]. فـ (الصابئون) عند الكوفيين عطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ فهو عندهم كقول بعض العرب ممّا خطّأه سيبويه: إنّك وزيدٌ ذاهبان.

وهكذا يجوز عند الكوفيين العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: لا رجلَ ولا امرأة أفضل منك، وكذلك مع (إنّ) لأنها بمنزلتها، وإنْ كانت (إنّ) للإثبات، و(لا) للنفي، لأنهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[1].

ورأي سيبويه وتابعه جمهور البصريين أنّ (الصابئون) في الآية الكريمة (على التقديم والتأخير) والتقدير فيها:

(أنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك، أو أنّه على جعل قوله تعالى: (من آمن بالله واليوم الآخر) خبراً للصابئين والنصارى، وتُضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى، كما تقول:

زيد ومحمد قائم، فنجعل (قائماً) خبراً لمحمد، وتضمر لزيد خبراً آخر، ويجوز العكس، وهذا كقول بشر بن أبي خازم[2]:

وإلاّ فاعلَموا أنّا وأنتم ... بُغاةٌ ما بَقِينا في شِقاقِ

---

(1) الأنباري: الإنصاف. المسألة (24).

(2) ديوانه: ص 165، والأنباري: الإنصاف المسألة (24).

والشاهد فيه وقوع الضمير المنفصل الذي محلّه الرفع وهو (أنتم) بين اسم (إنّ) وخبرها مسبوقاً بواو العطف، فهو في تقدير جملة على رأي سيبويه كأنّه قال: بغاةٌ ما بقينا وأنتم بغاة[1].

أولاً: كم الخبرية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(اعلم أنّ لِكَمْ موضعين: فأحدهما الاستفهامُ، وهو الحرفُ المستفهمُ به، بمنزلة كيف وأين، والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبَّ. وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً، ويُبنى عليها، إلاّ أنّها تُصرّفُ تصرُّفَ يوم وليلة، كما أنّ حيثُ وأين لا يتصرفان تصرُّف تحتك وخلْفَك، وهما موضعان بمنزلتهما، غير أنّهما حروفٌ لم تتمكّن في الكلام، إنّما لها مواضعُ تلزمها في الكلام، ومثلُ ذلك في الكلام كثير، وقد ذُكر فيما مضى، وستراه فيما يستقبل إنْ شاء الله)[2].

أقول:

كم اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار، وهي غير مركبة عند سيبويه، ومن النحاة من جعلها مركبة من كاف التشبيه و(ما) الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها لكثرة الاستعمال[3].

وهي قسمان: استفهامية وخبرية، وابتدأ سيبويه بالخبرية وهي كما يبدو من كلامه اسم، وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّها حرف[4]، والصحيح أنّها اسم، لكونها تكون (اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً، ويبنى عليها).

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 8/ 69، والأشموني، 1/ 242، وابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 351، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن.

(2) سيبويه: 2/ 156-157.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (42)، والمرادي: الجنى الداني، ص 261.

(4) نفسه، ص 261.

ثانياً: وكم الخبرية هذه كناية عن العدد الكثير، تكون بمنزلة (مائة) ونحوها ولهذا ينجرّ ما بعدها بالإضافة، ويوحّد، تقول: كم كتابٍ قرأتُ، وقد يكون تمييزها مجموعاً، نحو: كم كتبٍ قرأتُ.

وقد يجرّ بحرف الجرّ كقوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة البقرة: 249]، فـ (كم) خبرية مبنية على السكون في محلّ رفع مبتدأ، و(من فئة) تمييزها.

ثالثاً: وكم الخبرية اسم غير متمكّن وإنْ كان موضعها موضع الاسم المنون كـ (يوم) و(ليلة)، ولكنْ ذهبت منها الحركة كما ذهبت من (إذ)، وليس كلّ ظرف متصرف، وإنْ كان موضعه الاسم المتصرف كـ حيث وأين في عدم تصرفهما، بخلاف: تحتك وخلفك، (إنّ (كم) على ما يرى سيبويه كلمة (حرف) لم تتمكن في الكلام، ولها مواضع تلزمها في الكلام، ولكنها غير متصرّفة على أوجه شأنها شأن كثير من الألفاظ (الحروف) التي تتموضع موضع الاسم من غير أنْ تتصرّف تصرّفه.

ثانياً: كم الاستفهامية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(أمّا كَمْ في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرّفُ في الكلام منون، قد عمل فيما بعده لأنّه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حُمل عليه، وذلك الاسم (عشرون) وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين. وإذا قال لك رجلٌ: كم لك، فقد سألك عن عددٍ؛ لأنّ كم إنّما هي مسألة عن عدد ههنا، فعلى المجيب أنْ يقول: عشرون أو ما شاء، ممّا هو أسماء لعددٍ، فإذا قال لك: كم لك درهماً؟ أو كم درهماً لك؟ نفسر ما يسأل عنه قلت عشرون درهماً، فعملت كم في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنيةٌ على كم) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 157.

أقول:

أولاً: كم الاستفهامية بمعنى عدد مبهم غير محدود قد يكون قليلاً أو كثيراً، وتفتقر إلى تمييز مفرد منصوب، وهي مبنية مصدّرة في الكلام، وتحتاج إلى جواب يحدد عدداً معيناً، ويجوز أن تجرّ بحرف الجرّ، نحو: بكم دينارٍ أو ديناراً اشتريت الدار؟ بجرّه أو ببقائه منصوباً، وتقع مفعولاً به، نحو: كم كتاباً قرأت؟

أو مبتدأ نحو: كم سورةً في القران الكريم؟

أو خبراً لكان الناقصة، نحو: كم كان عددُ الطلبة الناجحين؟

أو مفعولاً مطلقاً، نحو: كم ركعةً ركعتَ؟

أو مفعولاً فيه، نحو: كم ليلةً مكثت في مكة؟

ثانياً: وكم الاستفهامية أكثر تصرّفاً من الخبرية، لأنها في موضع اسم يتصرّف في الكلام، وينوّن، يعمل فيما بعده كما تعمل (عشرون) فيما بعدها، والسؤال بها كما قلنا يحتاج تحديد عدد معين لأنها سؤال أو (مسألة) على حدّ تعبير سيبويه عن عدد، وعلى المجيب أن يحدّد ذلك العدد.

فإذا سُئلت: كم كتاباً قرأت؟ قلت: عشرون كتاباً أو ما شئت.

والعامل في (كتاباً) هو: عشرين.

ثالثاً: ولـمّا كانت كم الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركّب فأجريت مجراه، بأن جُعل مميزها كمميزه في النصب والإفراد، فقيل: كم درهماً لك، أو كم لك درهماً؟ كما قيل: لك خمسةَ عشرَ درهماً.

إعمال كم الاستفهامية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ كَمْ تعمل في كلّ شيء حَسُنَ للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قَبُحَ للعشرين أنْ تعمل في شيء قَبُحَ ذلك في كم؛ لأنّ العشرين عدد منونٌ وكذلك كم هو منوّنٌ عندهم، كما أنّ خمسةَ عَشَرَ عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا خمسةَ عَشَرَ درهماً،

ولكنَّ التنوين ذهب منه كما ذهب ممّا لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منوّن، وكذلك كم موضعُها موضع اسم منونٍ، وذهبت منها الحركةُ كما ذهبت من إذْ؛ لأنهما غيرُ متمكّنين في الكلام، وذلك أنّك لو قلت: كم لك الدرهم، لم يجز كما لم يجز في قولك عشرون الدرهم، لأنهم إنّما أرادوا عشرين من الدراهم، وهذا معنى الكلام، ولكنّهم حذفوا الألف واللام، وصيروه إلى الواحد، وحذفوا من استخفافاً كما قالوا: هذا أولُ فارسٍ مقبلاً، إنّما يريدون: هذا أول فارس من الفرسان، فحذف الكلامُ»[1].

أقول:

يشير سيبويه هنا إلى ما سبق أن ألمحنا له، وهو أنّ كَمْ الاستفهامية بمنزلة (العشرين) والثلاثين إلى التسعين في العمل فيما بعدها من تمييز منصوب، فكل موضع حسن أن تعمل فيه أعداد العقود يحسن في كم الاستفهامية، وكلّ موضع تمتنع فيه إعمال العشرين وأخواتها تمتنع فيه كم الاستفهامية، لأنّ أعداد العقود منوّنة، وكذلك (كَمْ) في موضع المنوّن. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يوازن سيبويه بين (كَمْ) الاستفهامية والعدد (خمسةَ عشرَ) من حيث أنّ الأخير بمنزلة المنوّن كما هو الحال في كم الاستفهامية، ثمّ ذهب التنوين منهما وبقيا يتموضعان موضع الأسماء المنوّنة.

وقد شبّهت (كَمْ) بـ (عشرين) ونحوها، والأعداد المركبة كخمسة عشر، لأنها تنصب ما بعدها. وهذا الذي بعدها في صيغة الإفراد كما هو الحال فيما يأتي بعد أعداد العقود والأعداد المركّبة.

ويؤكد سيبويه دائماً على أنّ (كم) بتقدير اسم كان منوناً، وإنّما حذف منه التنوين لوقوعه موقع حرف الاستفهام، فصار ينصب ما بعده منوّناً، تقول: هؤلاء عشرون طالباً، وخمسة عشر طالباً ولذلك لا يجوز أن يقال: كم لك الدرهم، مثلما لا يجوز أن يقال: عشرون الدرهم، لأنّ المراد: عشرين من الدراهم.

---

(1) سيبويه: 2/157-158.

ومعنى ذلك جواز جرّ تمييز (كم) بحرف الجرّ، مع تعريفه بأل، ولا يجوز نصبه وهو في صيغة الجمع مع (أل) التعريف، والأكثر في العربية استعمال المميّز مفرداً منصوباً منوّناً، لأنّ في ذلك تخفيفاً في الكلام، وذلك بمنزلة قولك:

هذا أوّلُ فارسٍ مقبلاً

تريد: هذا أوّل فارس من الفرسان.

وتقول: حضر عشرون ضيفاً إلى داري.

و: حضر عشرون من الضيوف.

وكذا إذا استعملت عدداً مركّباً، فقلت:

حضر خمسةَ عشرَ ضيفاً.

أو: حضر خمسةَ عشرَ من الضيوف.

الفصل بين كم في الخبر والاسم

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وكذلك كم، إنّما أرادوا كم لك من الدراهم، أو كم من الدراهم لك، وزعم أنّ كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإنْ كانت عربية جيدة، وذلك أنّ قولك العشرون لك درهماً فيها قبح، ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً، لأنه كأنّه صار عوضاً من التمكن في الكلام، لأنّها لا تكون إلاّ مبتدأة ولا تؤخّر فاعلةً ولا مفعولةً، لا تقول: رأيت كم رجلاً، وإنّما تقول: كم رأيت رجلاً، وتقول: كم رجلٍ أتاني، ولا تقول أتاني كم رجل، ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام، لأنّه لا يقوى قوة الفاعل وليس مثل كم لما ذكرتُ لك، وقد قال الشاعرُ:

عَلى أنّني بعدَ ما قد مضى ... ثلاثون للهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلا

يُذَكِّرُنِيكِ حَنِينُ العَجُولِ ... ونَوْحُ الحَمامةِ تَدْعُو هَدِيلا

وكم رجلاً أتاك، أقوى من كم أتاك رجلاً، وكم ههنا فاعلة، وكم رجلاً ضربت، أقوى من كم ضربت رجلاً، وكم ههنا مفعولة.

وتقول: كم مثله لك، وكم خيراً منه لك، وكم غيره لك، كلُّ هذا جائزٌ حسنٌ، لأنّه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس، تقول: كم غيره مثله لك، انتصب غير بكم وانتصب المثل لأنّه صفةٌ له)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لأنها لا تكون إلاّ مبتدأة: أيْ لا تكون إلاّ في صدارة الكلام.

ثانياً: يرى سيبويه استناداً إلى رأي أستاذه الخليل رحمه الله أنّ قولك: كم درهماً لك؟ أقوى من حيث الصناعة النحوية الأسلوبية من قولك: كم لك درهماً، قياساً على قولك: العشرون درهماً لك، ومن القبيح تقديم الجار والمجرور هنا، لتقول: العشرون لك درهماً، وكذا الأمر في تقديم الجار والمجرور في السؤال بكم.

مع التأكيد على أنّ تقديم الجار والمجرور مع كم الاستفهامية مقبول أكثر ممّا هو مع العشرين وأخواتها من أعداد العقود، فكم الاستفهامية أكثر تصرّفاً، وإنْ كانت غير قابلة للتأخير، فاعلة أو مفعولة لكونها لا تقع إلاّ مبتدأة أيْ لها صدارة الكلام، فلا تقول: رأيت كم رجلاً، بلْ تقول: كم رأيت رجلاً؟ وكم رجلاً رأيت؟ ولا تقول: أتاني كم رجل؟ بل تقول: كم رجلٍ أتاني؟

ثالثاً: ويشير سيبويه في معرض موازنته بين (كم) الاستفهامية، وأعداد العقود إلى أنّ أعداد العقود لا يجوز الفصل بينها وبين مميزها الذي عملت فيه، فمن ضعيف الكلام أن يقال:

أتاك ثلاثون اليومَ درهماً.

وقد جاء مثل هذا الفصل في الشعر كقول العباس بن مرداس (ت نحو 18 هـ)[2]:

---

(1) سيبويه: 2/ 158-159.

(2) ديوانه، ص 136، وينظر: ابن بري: شرح شواهد الإيضاح: ص 198.

علــى أنَّــني بعــدَ مــا مــضى	ثلاثــون للــهَجْر حَــوْلاً كَمــيلا
يُــذكِّرُ نِيــكِ حَــنِينُ العَجــولِ	ونَــوْحُ الحَمَامــةِ تَــدْعُو هَــديلا

والشاهد فيه الفصل بين ثلاثين وبين مميزها (حولاً) بالجار والمجرور (للهجر) ومثل هذا الفصل قليل لا يقاس عليه.

والعجول: الوالة التي فقدت ولدها، تقال للنساء وللإبل، والهديل: فرخ الحمامة التي تزعم الأعراب أنّ جارحاً قد صادره في سفينة نوح، فليست من حمامة إلاّ وهي تبكي عليه.

والبصريون يمنعون الفصل بين (كم) ومميزها، دون ثلاثين ونحو، (لأنّ كم منعت بعض ما لثلاثين من التصرف، فجُعل هذا عوضاً ممّا منعته، وثلاثون تكون فاعلة لفظاً ومعنىً، كقولك: ذهب ثلاثون)[1]، وتقع مفعولة في رتبتها كقولك: أعطيت ثلاثين كتاباً لصاحبي، ولا يكون ذلك في (كم) الاستفهامية أو الخبرية، لأنّ لهما صدر الكلام، وتكونا منصوبتين أو مرفوعتين أو مجرورتين[2].

ومن المعلوم أنّ في الفصل بين كم في الخبر وبين الاسم خلاف بين المدرستين: الكوفية والبصرية، فالكوفيون يجوّزن الفصل بالظرف أو الجار والمجرور ويجعلون المميز مجروراً، نحو: كم عندك رجلٍ؟

ولا يجيز ذلك البصريون، ولكل أدلته النقلية والعقلية[3].

رابعاً: ولأنّ (كم) تقع فاعلة ومفعولة جعل سيبويه تقديم الفاعل في المعنى، وكذلك المفعول على الفعل أقوى من تأخيره، فالأحسن – عنده – أن يقال: كم رجلاً أتاك؟ ولا يقال: كم أتاك رجلاً، لأنّ (كم) بمعنى الفاعل هنا، لأنّ الجواب يقتضي أن يُذكر المميز أول

---

(1) الأنباري: الإنصاف المسألة (43).

(2) ينظر: الرضي: شرح الكافية، 2/ 97، والسيوطي،

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (43).

الكلام، فيقال: عشرون رجلاً أتوني. وكذا يقال: كم ضيفاً أكرمت؟ ولا يقال: كم أكرمت ضيفاً؟

وكم هنا مفعولة في المعنى.

ومن الصحيح الحسن قولك:

كم مثلهُ لك؟ وكم خيراً منه لك، وكم غيرهَ لكَ.

بنصب: مثلهُ، وخيراً، وغيره.

وتقول: كم غيره مثلهُ لك؟ بنصبهما (غيره) بكم و(مثلهُ) صفة له.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولم يُجز يونسُ والخليلُ رحمهما الله كم غلماناً لك، لأنك لا تقول عشرون ثياباً لك، إلاّ على وجه لك مائةٌ بيضاً، وعليك راقودٌ خلاً، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلماناً، ويقبح أن تقول كم غلماناً لك؛ لأنه قبيح أن تقول: عبدُالله قائماً فيها، كما قبُح أن تقول قائماً فيها زيدٌ، وقد فسرنا ذلك في بابه، وإذا قلت: كم عبدالله ماكثٌ، فكم أيام وعبدالله فاعلٌ، وإذا قلت: كم عبدالله عندك، فكم ظرفٌ من الأيام، وليس يكون عبدالله تفسيراً للأيام لأنه ليس منها، والتفسيرُ: كم يوماً عبدالله ماكثٌ، أو كم شهراً عبدالله عندك، فعبدالله يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلاً ضَرَبَ عبدالله، فإذا قلت: كم جريباً أرضُك، فأرضُك مرتفعة بكم لأنها مبتدأة، والأرضُ مبنية عليها، وانتصب الجريب لأنه ليس بمبني على مبتدأ، ولا مبتدأ، ولا وصفٍ، فكأنك قلت: عشرون درهماً خيرٌ من عشرةٍ، وإنْ شئت قلت: كم غلمانٌ لك؟ فتجعلُ غلمان في موضع خبر كم، وتجعلُ لك صفةً لهم) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 159.

أقول:

لتوضيح أمثلة سيبويه التي ذكرها في هذا النص ننظر المخطط الآتي:

السبب	جوازه أو عدمه	التركيب
لأنّ كم الاستفهامية لا يجوز فيها إلاّ إفراد تمييزها، فيقال: كم كتاباً لك؟ وإذا نصب (كتاباً) على الحال لم يجز، لأنّ العامل وهو (لك) مؤخّر، و(كم) مبتدأ و(كتب) بالرفع: خبره، و(لك) في محلّ رفع صفة.	لا يجوز استناداً إلى يونس والخليل رحمهما الله	كم كتباً لك
وكم بمنزلة عشرين وأخواتها في إفراد مميزها، وهي أعني (كم) لا تعمل إلاّ النصب.	لا يجوز	عشرون ثياباً لك
بنصب (بيضاً) على الحالية وهو ضعيف والرفع هو الوجه عند سيبويه، ومثله عليه مائة عيناً[1].	يجوز	لك مائةٌ بيضاً
بنصب (خلاً) على التمييز، وإنْ شئت قلت: راقودُ خلٍّ، أو راقودٌ من خلٍّ، لأنّ (راقود) مقدار.	يجوز	عليك راقودٌ خلاً
بتقديم الجار والمجرور فهو بمنزلة عبدالله فيها قائماً، وتقدير: كم لك كتباً؟ كم مماليك في حال كتب لك، كما تقول: لك مائة بيضاً، أيْ: في حال ما هي بيضٌ.	يجوز	كم لك كتباً
بحذف مميز (كم) ويكون (عبدالله) مبتدأ خبره (ماكثٌ) والسؤال عن مقدار ما مكثه عبدالله من الزمان، أمّا (كم) ففي محلّ نصب بـ (ماكث) على الظرفية الزمانية، لأنّ الجواب سيكون بتحديد المدة تقول: يوماً أو شهراً.	يجوز	كم عبدُالله ماكثٌ

---

(1) ينظر: سيبويه، 2/ 112.

التركيب	جوازه أو عدمه	السبب
كم عبدالله عندك	يجوز	على جعل (عندك) خبراً بـ (عبدالله) وتفسيره كتفسير ما قبله.
كم يوماً عبدالله ماكثٌ	يجوز	بذكر مميز (كم) وهو يوماً، وعبدالله مبتدأ خبره: ماكثٌ.
كم شهراً عبدالله عندك		نفسه
كم جريباً أرضُك	يجوز	بجعل (كم) في محلّ رفع مبتدأ، و(أرضُك) خبرٌ، و(جريباً) منصوب على التمييز.
عشرون درهماً خيرٌ من عشرة	يجوز	بجعل (عشرون) مبتدأ، و(خيرٌ) خبره، و(درهماً) نصب على التمييز.
كم غلمانٌ لك	يجوز	بجعل (كمْ في محلّ رفع مبتدأ، و(غلمان) خبره، ولك في محلّ رفع صفة لـ (غلمان).

حذف حرف الجرّ قبل مُميِّز كم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟ فقال: القياسُ النصبُ وهو قول عامة الناس، فأما الذين جرُّوا فأنّهم أرادوا معنى من، ولكنّهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها، ومثل ذلك: الله لا أفعلُ، وإذا قلت لاها الله لا أفعل لم يكن إلاَّ الجرُّ، وذلك أنّه يريد لا والله، ولكنّه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجرّ وعاقبهُ، ومثل ذلك: آلله لتفعلنّ؟ إذا استفهمت، أضمروا الحرف الذي يجرُّ وحذفوا، تخفيفاً على اللسان، وصارت ألفُ الاستفهام بدلاً من في اللفظ معاقباً) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- قول عامة الناس: معظم الناس.

(1) سيبويه: 2/ 160-161.

ثانياً: القياس عند الخليل رحمه الله في نحو: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟ النصب في (جذع) والذين جرّوا فعلى تقدير حرف الجرّ (من)، وإنّما حذفوه تخفيفاً على اللسان.

ومثل هذا: الله لا أفعلُ، والتقدير: واللهِ، وقد حُذف حرف القسم، أمّا: لا ها الله لا أفعل، فيجرّ لفظ الجلالة لا غير، لأنّه على تقدير: لا والله، فأدخل (ها) عوضاً عن حرف الجرّ.

ومن الحذف أيضاً نحو: آلله لتفعلنّ، والأصل: أ والله لتفعلنّ، فحذفوا حرف الجرّ بعد الاستفهام تخفيفاً، وصارت ألف الاستفهام بدلاً من اللفظ بحر الجرّ.

ومن الجدير بالذكر هنا أنّ أغلب النحاة قد تابعوا الخليل وسيبويه – رحمهما الله – فيما ذهبا إليه من أنّ القياس نصب الاسم بعد كم الاستفهامية، ومن هؤلاء نذكر النحاس (ت 338هـ)[1]، والزجاجي (ت 337هـ)[2]، والجرجاني (ت 471هـ)[3]، و(ابن يعيش ت 643هـ)[4]، و(ابن هشام (ت761هـ)[5]، وغيرهم.

وخطّأ الزجاج (ت 310هـ) تقدير (من) في: كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ)، لامتناع حذف الحرف هنا، وعلى هذا الرأي سار أبو علي الفارسي (ت 377هـ)، وبعض الكوفيين، وفيه حمل (كم) الاستفهامية على (كم) الخبرية، وما ذكره المبرد (ت 285هـ)، يدلّ على جوازه في نحو: (كم من رجلٍ قد رأيته)، لأنّ (من) تدخل على ما وقع عليه الاستفهام توكيداً وإعلاماً أنّه واحد في معنى الجميع نحو: (هل أتاك من أحد)، بل جعل دخول (من) على تمييز كم الاستفهامية هو الأصل، ثمّ حُملت عليه الخبرية[6].

---

(1) ينظر: البطليوسي: الخلل في إصلاح الجمل، ص 229.

(2) ينظر: الزجاجي: الجمل، ص 146.

(3) ينظر: الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، 2/ 744-775.

(4) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 4/ 126-129.

(5) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 185.

(6) ينظر: ابن يعيش، 4/ 129.

من أوصاف كم الخبرية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرّفُ في الكلام غير منونٍ، يجر ما بعده إذا أسقط التنوينُ، وذلك الاسمُ نحو مائتي درهمٍ، فانجرّ الدرهم لأنّ التنوين ذهب ودخل فيما قبله، والمعنى معنى رُبَّ، وذلك قولك: كم غُلامٍ لك قد ذهب، فإن قال قائل: ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسمٍ غير منونٍ؟ فالجواب فيه أن تقول: جعلوها في المسألة مثل عشرين وما أشبهها، وجُعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجرّ ما بعدها، كما جرّت هذه الحروفُ ما بعدها، فجاز في كم حين اختلف الموضعان، كما جاز في الأسماء المتصرّفة التي هي للعدد.

واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فيه رُبَّ، لأنّ المعنى واحدٌ، إلاّ أنّ كم اسم ورُبَّ غيرُ اسم، بمنزلة من، والدليل عليه أنّ العرب تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، تجعلهُ خبر كم، أخبرناه يونس عن أبي عمرو.

واعلم أنّ ناساً من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنّها اسمٌ منونٌ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه رُبَّ إلاّ أنّها تنصب، لأنّها منونةٌ، ومعناها منونةً وغير منونةٍ سواءٌ؛ لأنّه لو جاز في الكلام أو اضطرّ شاعرٌ فقال ثلاثةٌ أثواباً كان معناه: ثلاثةُ أثواب) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- جعلوها في المسألة، أيْ: السؤال والاستفهام.
- كم في الخبر: أيْ: كم الخبرية.

---

(1) سيبويه: 2/ 161-162.

ثانياً: من أوصاف (كم الخبرية) أنّها بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام، ولذلك لا يجوز بناؤها على فعل، وأنّها تكون فاعلة في المعنى، ومفعولة، ومبتدأة، وظرفاً، كما يكون سائر الأعداد في التقدير[1].

ومن أوصافها أنّها تجري مجرى العدد المضاف، إلاّ أن يفصل بينها وبين المعدود، فتنفسخ الإضافة، ويُرجع إلى النصب، تقول:

كم كتابٍ لك قد قرأتُ

والخبرية أيضاً مميزها مجرور ويكون مفرداً أو جمعاً، امّا جرّه فلأنّها لـمّا كانت للتكثير حملت على نهاية العدد وهو يجرّ مميزه، ولأنّها نقيضه (رُبّ) حملت في العمل عليها، ورُبَّ لا تجرّ إلاّ النكرات.

وأمّا جواز مجيء مميزها مفرداً أو جمعاً فلأنّها لـمّا كانت لعدد كثير كالمئة والألف جاز فيه الأفراد، ولـمّا كانت موضوعة للتكثير، ولفظها لا يدلّ على التكثير بخلاف المئة والألف جاز أن يكون جمعاً إشعاراً لدلالتها على الكثرة، ولأنها لـمّا كانت خافضة، وكان مميز العدد الخافض تارة مفرداً وتارة جمعاً، جاز فيه الأمران[2].

ومن أوصاف كم الخبرية أيضاً: مجيئها ناصبة لـما بعدها شأنها في ذلك شأن الاسم المنون.

ثالثاً: إذا اضطرّ شاعر فنوّن العدد المفرد ونصب ما بعده فيجوز له ذلك بشرط تنكير التمييز، يقول: ثلاثةٌ أثواباً، والمعنى المراد يوجب الإضافة هنا، فيقال: ثلاثة أثوابٍ[3].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال يزيد بن ضبّةَ:

إذا عاشَ الفتى مائتين عاماً فقد ذهَب المسَرّةُ والفتاءُ

(1) ينظر: ابن السراج: الأصول، 1/ 316.

(2) ينظر: الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 386.

(3) وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 455.

وقال الآخر:

أنعَتُ عَيْراً مِن حَمِيرِ خَنْزَرَهْ　　في كلِّ عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَهْ

وبعضُ العرب يُنشد قول الفرزدق:

كم عَمَّةٌ لكَ يا جريرُ وخالةٌ　　فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشارِي

وهم كثيرٌ، فمنهم الفرزدق والبيتُ له؟.

وقد قال بعضهم: كم على كلِّ حالٍ منونةٌ، ولكنَّ الذين جرُّوا في الخبر أضمروا من كما جاز لهم أن يضمروا رُبَّ)[1].

أقول:

أولاً: ومن نصب الاسم بعد العدد (مئتين) للضرورة الشعرية ما نسبه سيبويه ليزيد بن ضبة، وهو للربيع بن ضبع من شعراء الجاهلية، قيل إنه أدرك الإسلام وأسلم[2].

إذا عاشَ الفتى مائتين عاماً　　فقد ذهبَ المَسَرَّةُ والفَتاءُ

والشاهد في البيت قوله: (مئتين عاماً) حيث نصب (عاماً) بعد (مئتين) للضرورة الشعرية، وكان الوجه فيه حذف نون (مئتين) وخفض ما بعدها بالإضافة.

وحجّة النصب أنّه مشبّه بالعشرين ونحوها ممّا يثبت نونه، وينصب ما بعده على التمييز.

والفتاء: الفتوة.

---

(1) سيبويه: 2/ 162.

(2) ينظر: الشاهد في: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص 525، والمرتضي: أماليه، 1/ 254، والبغدادي، 7/ 379.

يريد أنّه إذا كبر الإنسان في السنّ ذهبت لذّاته، وفنونه، ومن هذا قول الأعور بن براء الكلبي[1]:

انْعَتْ عَيْراً من حَمِيرِ خَنْزَرَهْ في كُلِّ عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَهْ

والشاهد فيه قوله: (مائتان كمره) بنصب (كمره) بعد (مائتين) للضرورة.

ولهذا اختلفوا في رواية بيت الفرزدق[2]:

كم عَمّةً لكَ يا جريرُ وخالةً فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

فقد روي البيتُ بنصب (عمةً وخالةً) ورفعهما وجرّهما، فالنصب على تقدير (كم) استفهامية في محلّ رفع مبتدأ وجملة (قد حلبت) في محلّ رفع خبرية لـ(عمة) أو (كم). (وعمةً) تمييز. والرفع على تقدير (كم) الخبرية، أو استفهامية تهكمية في محلّ نصب مفعول مطلق، أو ظرف زمان متعلق بـ(حلبت)، ومميزها محذوف، ورفع (عمة) على الابتداء، والمسوغ لذلك أنّه وصفها بالجار والمجرور (لك).

أمّا الجرّ فعلى الإضافة، و(كم) خبرية محمولة على (رُبَّ)، في حين تحمل كم الاستفهامية على العدد المتوسط من: أحد عشر إلى تسعة وتسعين، فينصب تمييزها.

الجرّ بحرف محذوف

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم الخليل أنّ قولهم: لاهِ أبوك ولقيتُهُ أمسِ، إنّما هو على: لله أبوك، ولقيتُهُ بالأمسِ، ولكنّهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كلُّ جارٍ يضمر؛

(1) ينظر: ابن يعيش، 6/ 24.

(2) ديوانه، 1/ 361، والأنباري: أسرار العربية، ص 215-217.

(4) سيبويه: 2/ 162-164.

لأنّ المجرور داخلٌ في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثمّ قَبُح، ولكنّهم قد يُضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوجُ، وقال الشاعر العنبري:

وجَدّاءَ ما يُرْجَى بها ذو قرابةٍ لعَطْفٍ وما يَخشى السُّماةَ رَبيبُها

وقال امرؤ القيس:

ومثلِكِ بِكْراً قد طَرَقْتُ وثَيِّباً فألْهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ

أيْ رُبَّ مثلك، من العرب من ينصبه على الفعل.

وقال الشاعر:

ومِثْلِكِ رَهْبى قد تركتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْها إذا مَرَّ طائرُ

سمعنا ذلك ممَّن يرويه عن العرب.

والتفسير الأول في كم أقوى؛ لأنّه لا يُحملُ على الاضطرار والشاذّ إذا كان وله وجهٌ جيدٌ، ولا يقوى قول الخليل في أمسِ، لأنّك تقول: ذهب أمسِ بما فيه)[4].

أقول:

أولاً: من حذف الحرف الجار وبقاء الاسم بعده مجروراً قولهم:

لاهِ أبوك، والأصل: لله أبوك.

وكذلك: لقيتُهُ أمسِ، على تقدير: بالأمسِ.

وفي هذا حذف للألف واللام ولحرف الجرّ من باب التخفيف على اللسان.

ثانياً: وحذف حرف الجرّ ليس مطرداً، فهناك حروف جرّ لا يجوز حذفها؛ لأنّ حذفها سيؤدي إلى لبس في المعنى المراد، كما هو الحال في نحو:

رغبتُ في السفر، ورغبتُ عن السفر، والمعنى الذي يدلّ عليه كلّ تركيب من هذين التركيبين يتحدّد في حرف الجرّ، فالرغبة في السفر ليست على معنى: الرغبة عن السفر.

وعلى هذا يشير سيبويه إلى أنّ الأصل ألا يحذف حرف الجرّ، لأنّه كالجزء من الاسم المجرور، ولا يحذف إلاّ فيما كثر تداوله على الألسن من التراكيب، والعرب يميلون عادة إلى ما خفّ على اللسان.

ثالثاً: ويستشهد سيبويه لما حذف من الحروف بقول العنبري[1]:

وجَدْاءَ ما يُرْجَى بها ذو قرابةٍ   لعَطْفٍ وما يَخْشى السُّماةَ رَبِيبُها

والشاهد فيه حذف (رُبَّ) وهي حرف جرّ شبيه بالزائد قبل (جدْاء) وبقاء الاسم على حاله من الجرّ. والجداء: الصحراء لا ماء بها، والسماة: جمع سام وهو الصائد الذي يلبس جورباً يقيه حرَّ الرمضاء وهو يطارد صيده.

ومن حذف (رُبَّ) قول امرئ القيس[2]:

ومثلِكِ بِكْراً قد طَرَقْتُ وثَيِّباً   فألْهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ

والشاهد فيه جرّ (مثلِك) على إضمار (رُبَّ) المحذوفة. ويجوز نصبه على المفعولية للفعل (طرق)، ومن ذلك أيضاً قول الآخر

ومِثْلِكِ رَهْبى قد تركتُ رَذِيَّةً   تُقَلِّبُ عَيْنَيْها إذا مَرَّ طائرُ

---

(1) ينظر: ابن منظور: اللسان (جدد / سمو) ولم أجد ترجمة للعنبري.

(2) ديوانه، ص 96 (المعلقة).

(4) سيبويه: 2/ 164-166.

بنصب (مثلك) بالفعل (ترك)، ويجوز الجرّ كما في بيت امرئ القيس، والرهبى: الناقة المهزولة، والرذية: المهزولة من كثرة السير، أو المعيبة التي تقلّب عينيها خشية نزول الطائر على جسمها ليأكل منه.

رابعاً: يوازن سيبويه في الحلقة الأخيرة من كلامه بين (كم) و(رُبَّ)، فـ(كم) اسم فـ(كم) تكون مبتدأة يُبنى عليها خبر، وليس لرُبَّ هذه الوظيفة النحوية تقول: كم كتاباً لك منشورٌ، بجعل (منشور) خبراً لـ (كم)، وتقول: كم كتاب لك، وكم لك، بجعل (لك) هو الخبر، ولا يجوز ذلك في (رُبَّ) لا تقول: رُبَّ منشور لك، ولا: رُبَّ رجلٍ حاضر، وتجعل لـ(حاضر) وظيفة نحوية.

خامساً: ولا يرى سيبويه في قول أستاذه الخليل بشأن (أمسِ) في نحو: (ولقيتُهُ أمسِ) أنه على حذف حرف الجرّ، والأصل: بالأمسِ، لأنهم يقولون: ذهب أمسِ بما فيه.

ومن المعروف أنّه إذا أريد بـ (أمسِ) اليوم الذي وليه اليوم الذي أنت فيه فهو مبنيّ على الكسر في محلّ نصب على الظرفية الزمانية، نحو:

جئتُ أمسِ، ولقيتُهُ أمسِ.

وقد تخرج عن الظرفية فتجر بـ (من) أو (منذ) أو (مذ) وتكون على حسب موقعها من الجملة فاعلاً، أو مفعولاً به، أو غير ذلك، ولا تخرج في هذا عن بنائها على الكسر، نحو:

أمسِ الغابرُ لا يعود، ومضى أمسِ بأحداثه.

وإذا دخلت عليها (أل) أعربت، ودلت على يومٍ من الأيام قبل يومك، وليس أمس بعينه، وتصرّفت في الإعراب بحسب موقعها من الجملة، قال تعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِٱلْأَمْسِ﴾ [من سورة القصص: 19]، وقال تعالى أيضاً: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [من سورة يونس: 24].

الفصل بين كم وتمييزها والفصل بين المتضايفين

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقال: إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوتُ أو لم يستغنِ، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ منونٍ، لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسمُ المنونُ يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً، ولا تقول: هذا ضاربُ بك زيدٍ، وقال زهير:

تَـؤمُّ سـناناً وكَـمْ دُونَـه ... مـن الأرضِ مُحْـدَوْدِباً غارُهَـا

وقال القطامي:

كَـمْ نـالَني مـنهُمُ فَـضلاً على عَـدَمٍ ... إذ لا أكـادُ مـن الإقتـارِ أحتَمِـلُ

وإنْ شاء رفع فجعل كم المرار التي ناله فيها الفضلُ، فارتفع الفضل بنالني، فصار كقولك: كم قد أتاني زيدٌ، فزيد فاعلٌ وكم مفعولٌ فيها، وهي المرارُ التي أتاه فيها، وليس زيدٌ من المرار، وقد قال بعض العرب:

كَـمْ عَمَّـةٌ لـك يـا جريـرُ وخالـةٌ ... فَـدْعاءُ قـد حَلَبَـتْ علـيَّ عِشارِي

فجعل كم مراراً، كأنه قال: كم مرةً قد حلبت عشاري علي عماتك، وقال ذو الرمة، ففصل بين الجار والمجرور:

كـأنَّ أصـواتَ، مِـنْ إيغـالِهِنَّ بنـا، ... أواخِـرِ المَـيْسِ أصـواتُ الفَـراريجِ

وقال الآخر:

فكـــم قـــد فـــائني بَطَـــلٌ كَمِـــيٌّ ... وياسِـــرُ فِتيـــةٍ سَـــمْحٌ هَـــضومُ [4]

أقول:

أولاً: مضى القول في اختلاف النحويين البصريين والكوفيين في الفصل بين كم الخبرية وبين الاسم، فقد أجاز الكوفيون هذا الفصل بظرف أو جار ومجرور على أن يكون مميز (كم) مجروراً نحو:

كم عندكَ كتاب، وكم في مكتبك كتابٍ.

وأوجب البصريون النصب في هذا[1]، إلاّ في ضرورة الشعر فيجوز الجرّ، وحجة البصريين في منع الجرّ في المميز أنّ (كم) هي العاملة فيما بعدها الجرّ، لأنها بمنزلة عدد مفرد مضاف إلى ما بعده، فإذا فُصل بينها وبين معمولها بطلت الإضافة، لأنّ الفصل بين الجار والمجرور بالظرف أو حرف الجرّ لا يجوز في اختيار الكلام، فعدل إلى النصب؛ لامتناع الفصل بينهما.

ويزيد سيبويه على ذلك أنّ (كم) بمنزلة اسم منون، والاسم المنون يجوز الفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول:

هذا مكرمٌ بك زيداً، تنصب (زيداً) ولا تقول: هذا مكرمٌ بك زيدٍ، بجرّه.

وقد استشهد سيبويه للفصل مع النصب بقول زهير بن أبي سلمة (ت 13ق.هـ)[2]:

ئُـــؤُمُّ سِـــناناً وكَـــمْ دُونَـــهُ ... مِـــنَ الأرضِ مُحْـــدَوْدِباً غارُهَـــا

(1) الأنباري: الإنصاف المسألة (43).

(2) ديوانه، ص 6. وينظر: ابن جني: المحتسب، 1/ 138. وابن يعيش، 4/ 131.

والشاهد فيه الفصل بين (كم) وتمييزها (محدوداً) لقبح الفصل بين الجار والمجرور، وسيبويه يوجب النصب هنا للضرورة.

والأصل: كم محدودبٍ غارُها دونه الأرض، إلاّ أنّه لـمّا فُصل بينهما نصب (محدوداً)، وإنْ لم يقصد الاستفهام، لئلا يفصل بين الجار والمجرور، ولم يمتنع الفصل كما امتنع الجرّ، لأنّ الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب، كما هو الحال في:

هذا مكرمٌ بك زيداً، ونحوه.

والبيت في معرض مدح لـ(سنان) الذي يقصده الناس على بعد الطريق المحدودب الشائك فيجدون مقصدهم وطلبهم، ومن ذلك قول القطامي (ت 130هـ)[1]:

كَمْ نالَني منهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ … إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتَمِلُ

والشاهد فيه قوله: (كم نالني منهم فضلاً) حيث فصل بين (كم) الخبرية وبين مميزها (فضلاً) بالفعل (نالني منهم) فنصبه وجوباً في رأي البصريين، والتقدير: كم فضلٍ، إلاّ أنّه لـمّا فُصل بينهما بـ (نالني منهم) نصب فضلاً فراراً من الفصل بين الجار والمجرور.

ويجيز سيبويه الرفع، فيرتفع الفضل بالفعل (نال)، على تقدير: كم مرة نالني فيها الفضلُ، بمنزلة: كم قد أتاني زيدٌ، برفع (زيدٌ) على الفاعلية، وكم مفعول (فيها) وهي المرار التي أتاه فيها، وليس زيدٌ من المرار، وهذا على قول الفرزدق[2]:

(كم عمةٌ لك يا جريرُ) برفع (عمة) على الابتداء، والذي سوّغ الرفع البدء بها، ووصفها بالجار والمجرور.

---

(1) ديوانه، ص 30، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 60، وأبو حيان: الارتشاف، 2/ 781.

(2) مرّ هذا الشاهد في سيبويه: 2/ 72، برواية النصب.

الفصل بين المتضايفين

ومن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قول ذي الرمة[1]:

كـأنَّ أصـواتَ، مِـنْ إيغـالِهنَّ بنـا، أواخِـرِ المَيْسِ أصـواتُ الفَـراريجِ

والشاهد فيه الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر الميس) بـ (من إيغالهنَّ بنا)، والتقدير: كأنَّ أصوات أواخرِ الميسِ.

والميس: خشب تصنع منه الرِّحال، والإيغال: الإبعاد في السير وغيره، ومن هذا الفصل قول الأشهب بن رُميلة (ت بعد 86هـ)[2]:

فكـم قـد فـاتني بَطَـلٌ كَمِـيٌّ وياسِـرُ فِتيـةٍ سَـمْحٌ هَـضومٌ[3]

والشاهد فيه حذف مميز (كم)، وكان الأصل: كم مرةٍ قد فاتني بطل، وتكون (كم) هنا في محلِّ نصب على الظرفية لتكثير المرار، و(بطل) فاعل (فاتني). والهضوم: من يهضم ماله للصديق والجار والسائل، والهضم: الظلم.

جواز الجرّ مع الفصل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: كم فيها رجلٍ، كما قال الأعشى:

إلاَّ عُلالـــةَ أو بُـــدا هـــةَ قـارحٍ نَهْـدِ الجُـزارة

---

(1) ينظر: سيبويه: 1/ 179.

(2) ينظر: المبرد، 3/ 62.

(3) سيبويه: 2/ 164-166.

فإن قال قائل: أضمر من بعد فيها، قيل له: ليس في كلّ موضعٍ يضمرُ الجارُّ، ومع ذلك إنّ وقوعها بعد كم أكثرُ، وقد يجوز في الشعرِ أن تجرّ بينها وبين الاسم حاجز، على قول الشاعر:

كـم بجـودٍ مُقْـرِفٍ نـال العُلـى وكـريمٌ بُخْلُـه قـد وَضَعَهْ

الجرّ والرفع والنصب على ما فسرناه، كما قال:

كـم فـيهم مَلِـكٍ أغـرَّ وسُـوقةٍ حَكَـمٍ بأرْدِيـةِ المكـارمِ مُحْـتَبي

وقال:

كـم في بـني سـعدِ بـن بكـرٍ سـيّدٍ ضـخم الدَّسيعة ماجـدٍ نَفّـاعِ)[1]

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- حاجز: فاصل.

ثانياً: لا يمنع سيبويه الجرّ مع الفصل في الضرورة الشعرية نحو:

كم فيها رجلٍ، ومن الفصل بين المتضايفين قول الأعشى[2]:

إلاّ عُلالـــةَ أو بُـــدا هـــةَ قـــارحٍ نَهْـدِ الجُـزارة

---

(1) سيبويه: 2/ 166-168.

(2) ديوانه، ص 209، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 80، وابن جني: الخصائص، 2/ 407، والبغدادي، 1/ 112، 173، 4/ 404.

والشاهد فيه قوله: (علالة أو بداهة) بحذف التنوين من (علالة) لأنه مضاف إلى مضاف إليه محذوف، فـ (إلاّ) حرف استثناء و(علالة) منصوب لأنه مستثنى، وهو مضاف، والمضاف إليه محذوف لدلالة المضاف إلى تابع (علالة)، أيّ: علالة أو بداهة.

وحذف المضاف إليه من (بداهة) أيضاً لأنه في اللفظ كالمضاف، وعلالة الفرس: جرية بعد جري، وبداهته: أول جريه، والقارح من الخيل الذي بلغ أقصى أسنانه، والنهد: الغليظ السمين، والجزارة: اليدان والرجلان والعنق.

ومن الفصل بين كم ومميزها مع بقائه مجروراً للضرورة الشعرية قول أنس بن زنيم (ت نحو 60هـ)[1]:

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلى ... وكريمٌ بُخْلُه قد وَضَعَهْ

بجرّ (مقرف) مع كونه مفصولاً عن (كم) بالجار والمجرور (بجودٍ)، ويشير سيبويه إلى إمكانية النصب أو الرفع في هذا، بل أنّ الرواية الصحيحة على ما يؤكده بعض العلماء[2] هي رفع (مقرف) بالابتداء وما بعدها خبر وهو (نال العلى).

وقيل إنّ الجرّ في هذا شاذ[3].

ومثل هذا قول الشاعر[4]:

كم فيهِم مَلِكٍ أغرُّ وسُوقةٍ ... حَكَمٍ بأرْدِيةِ المَكارِمِ مُحْتَبِي

والشاهد فيه جرّ (ملكٍ) بإضافة (كم) إليه مع كونه مفصولاً بالجار والمجرور (فيهم) للضرورة الشعرية، ولو نصب لجاز ذلك.

---

(1) ينظر: ديوانه، ص 113، والأنباري: الإنصاف المسألة (43)، والعيني، 4/ 493.

(2) ينظر: العكبري: التبيين، ص 431.

(3) ينظر: الأشموني، 2/ 387.

(4) ينظر: هارون: هامشه على سيبويه، 2/ 167.

والسوقة: الرعية، والحكم: الحاكم، والاحتباء: نوع من جلوس السادة من العرب، وهو أن يتنطق الجالس بردائه وحمائل سيفه ويدخل في انتطاقه ساقيه ملتويتين في قعوده، ويعتمد عليه بظهره.

ومن الفصل مع الجرّ قول الفرزدق[1]:

كم في بني سعدِ بن بكرٍ سيّدٍ ضخم الدّسيعة ماجدٍ نفّاعِ[2]

بالفصل بين (كم) ومميزها (سيّد) بـ (في بني بكر بن سعدٍ) مع بقاء المميز مجروراً، والدسيعة: العطية، أو الجفنة، وهو كناية عن الكرم.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان، وكم عبد لك لا عبدٌ ولا عبدان، فهذا محمولٌ على ما حُمل عليه كم لا على ما تعمل فيه كم، كأنك قلت: لا رجلٌ أتاني ولا رجلان، ولا عبدٌ لك ولا عبدان، وذاك لأنّ كم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت عشرون درهماً، أو بجميع منكورٍ، نحو ثلاثة أثوابٍ، وهذا جائزٌ في التي تقع في الخبر فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلاّ ما جاز في العشرين. ولو قلت: كم لا رجلاً ولا رجلين، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز، لأنّه ليس هكذا تفسيرُ العدد، ولو جاز ذا لقلت: له عشرون لا عبداً ولا عبدين، فلا رجلٌ ولا رجلان توكيدٌ لِكَمْ لا للذي عمل فيه، لأنّه لو كان عليه كان محالاً، وكان نقضاً، ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عبداً؟ فيقولُ: عبدان أو ثلاثةُ أعبُدٍ، حمل الكلام على ما حمل عليه كم، ولم يُرد السائل من المسئول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، إنّما على السائل أنْ يفسر العدد حتّى يجيبه المسئولُ عن العدد، ثمّ يفسرُه بعدُ إن شاء، فيُعمل في الذي يفسر به العدد كما أعمل السائلُ كم في العبد،

(1) لم أجده في ديوانه، وينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (63)، وابن يعيش، 4/ 130، 132، والأشموني، 2/ 387.

(2) سيبويه: 2/ 166-168.

ولو أراد المسئولُ عن ذلك أن ينصب عبداً أو عبدين على كم، كان قد أحال، كأنّه يريد أن يجيب السائل بقوله: كم عبداً، فيصير سائلاً)[1].

أقول:

ممّا تختلف فيه (كم) الخبرية عن (كم) الاستفهامية، أنّ مميز (كم) الخبرية يكون مفرداً أو جمعاً، أمّا مميز الاستفهامية فيكون واحداً منكوراً، وكذا في اللفظ فمميز الاستفهامية يكون منصوباً، ومميز الخبرية الأجود فيه كما رأينا هو الجرّ، ولا يمنع البصريون النصب، وأهل الكوفة يجعلون مميز الخبرية مجروراً في كلّ حال، ويسوق سيبويه هنا جملة من الأمثلة لبيان الأحكام اللفظية الإعرابية لما بعد (كم) وعلى النحو الموضح في المخطط الآتي:

التركيب	وصفه النحوي
كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلان	برفع (رجلٌ) و(رجلان)، على أنهما فاعلان للفعل (أتاني)، والأصل: لا رجلٌ أتاني ولا رجلان، و(كم) محمولة على (أتاني)، كما حمل (رجل) و(رجلان) عليه.
لا صديقٌ لك ولا صديقان	بالابتداء في (صديقٌ) و(لك) محمول عليه.
كم قد أتاني لا رجلٍ ولا رجلين	برفع (كم) على الابتداء، ومميزه محذوف، تقديره: كم رجلٍ قد أتاني، وخبر (كم) هو: قد أتاني والتقدير: رجالٌ أتوني، ولا رجلٌ ولا رجال عطف على (كم). ولا يجوز أن تعمل (كم) في: رجل ولا رجلين، لأنّ كم الاستفهامية بمنزلة (عشرين)، ولا يقال: عندي عشرون لا رجلاً ولا رجلين، لأنّ كم الخبرية تجري مجرى (رُبّ)، ولا يقال: رُبَّ لا رجلٍ ولا رجلين.

---

[1] سيبويه: 2/ 168-169.

التركيب	وصفه النحوي
كم لك صديقاً؟ تقول: صديقان، أو ثلاثةُ أصدقاء	برفع (صديقان) و(ثلاثة أصدقاء) على الابتداء، والخبر (لي) مقدرة. ولك عدم ذكر مفسر العدد، فتكتفي بأن تقول: ثلاثةٌ، أيَ لي ثلاثةُ أصدقاء والذي يغني عن ذكر (أصدقاء) وروده في جملة استفهام، والسائل إذا أجيب بذكر العدد دون مفسره يفهم المعدود.
كم لك صديقاً؟ تقول: صديقين أو ثلاثةَ أصدقاء	لا يجوز نصب (صديقين) ولا (ثلاثة) بـ (كم) الاستفهامية، لأنّ في النصب خروج عن حدّ الجواب إذ يصير المسؤول سائلاً، لأنّ السائل هو الذي يلفظ بكم وليس المسؤول. فضلاً عن ذلك لا يجوز لمتلقي السؤال أن يجيب قائلاً: كم لا صديقاً ولا صديقين؟ لأنه بهذا يتحول إلى سائل.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومع ذلك أنّه لا يجوز لك أن تُعمِل كم وهي مضمرةٌ في واحدٍ من الموضعين، لأنّه ليس بفعلٍ ولا اسمٍ أخذ من الفعل، الا ترى أنّه إذا قال المسؤول عبدين أو ثلاثة أعبدٍ فنصب على كم، أنّه قد اضمر كم، وزعم الخليل رحمه الله أنّه يجوز أن تقول: كم غلاماً لك ذاهبٌ؟ تجعل لك صفةً للغلام، وذاهباً خبراً لكم، ومن ذلك أن تقول: كم منكم شاهدٌ على فلان، إذا جعلت شاهداً خبراً لكم، وكذلك هو في الخبر أيضاً، تقول: كم مأخوذٌ بك، إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك في موضع لك إذا قلت: كم لك؛ لأنّ لك لا تعمل فيه كم، ولكنّه مبنيٌّ عليها، كأنّك قلت كم رجلٍ لك وإنْ كان المعنيان مختلفين، لأنّ معنى كم مأخوذٌ بك؛ غيرُ معنى كم رجلٍ لك، ولا يجوز في رُبَّ ذلك، لأنّ كم اسمٌ ورُبَّ غيرُ اسم، فلا يجوز أن تقول رُبَّ رجلٌ لك) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 169-170.

أقول:

أولاً: قلنا إنّ المسؤول لا يجوز له إظهار (كم) في إجابته عن سؤال: كم لك صديقاً؟ فيقول: صديقين، أو ثلاثة أصدقاء، بالنصب، لأنه بالنصب يخرج عن حدّ الجواب، ويتحول إلى سائل، لأنّ السائل هو الذي ينطق بكم وما بعدها منصوب، والمسؤول لا يجوز له أن يقول: كم لا صديقاً ولا صديقين؟

فإن أضمر (كم) امتنع لك لأنّ (كم) هذه لا تعمل مضمرةً، بل أنّه لا يجوز فيها الإضمار أصلاً.

ثانياً: وبالاستناد إلى أستاذه الخليل رحمه الله يجيز سيبويه أن يقال: كم صديقاً لك ذاهبٌ، بجعل: ذاهب خبر لـ (كم) الاستفهامية، و(لك) صفة للصديق.

ومن ذلك: كم منكم شاهدٌ على فلان، بجعل (شاهد) خبراً لـ(كم) الاستفهامية.

ومثل ذلك: كم مأخوذٌ بك، بالإخبار بـ (مأخوذ) عن (كم) وجعل (بك) صفة لـ (مأخوذ)، والصفة خبر في المعنى إذا قلنا:

كم لك، بجعل (لك) مبنية على (كم)، ومميز (كم) مقدّر، والأصل: كم صديقٍ لك.

ولا يجوز أن يقال: رُبَّ رجلٍ لك.

لعدم تصرّف (رُبَّ) بوصفها حرفاً، وكم: اسم.

والخلاصة أنّ هناك فروقاً بين كم الاستفهامية وكم الخبرية تتحدّد بالآتي:

أولاً: أنّهما مختلفتان في بنية المميز وفي إعرابه. فمميز الاستفهامية مفرد منكور، وإعرابه النصب إلاّ إذا جُرّت (كم) فيجوز فيه (النصب) أو الجرّ. ومميز الخبرية يكون مفرداً ومجموعاً، ويكون مجروراً أو منصوباً والأكثر فيه الجرّ.

ثانياً: أنّ (كم) الخبرية تضارع (رُبَّ) الحرفية، والفرق بينهما من حيث الدلالة، فالخبرية دلالتها الكثرة، و(رُبَّ) دلالتها التقليل و(كم) الاستفهامية تضارع (عشرين) ونحوها من أعداد العقود في العمل فيما بعدها، وشبهت (كم) بعشرين لأنّها تنصب، ومنصوبها واحد من النوع، ومذهبها مذهب ما ينصب واحداً منكوراً ثمّ أنّ (كم) تقدر تقدير اسم كان منوناً ينصب ما بعده بالتنوين ودخله البناء، وحذف التنوين لوقوعه موقع حرف الاستفهام،

فصار ينصب ما بعده بتقدير التنوين، وهي لذلك بمنزلة (عشرين) و(خمسة عشر) وما يجري مجراهما ممّا يقدر فيه التنوين.

ثالثاً: تقع الخبرية: مبتدأ، وتقع الاستفهامية مبتدأ، وخبراً لكان وأخواتها ومفعولاً به، ومفعولاً فيه، ومفعولاً مطلقاً.

رابعاً: لا خلاف في اسمية كم الاستفهامية، والخلاف في اسمية (كم الخبرية) إذ رأى بعض النحاة أنّها حرف، والصحيح أنّها اسم ودليل أسميتها واضح في أكثر من وجه[1].

خامساً: تختص الخبرية بالزمن الماضي كـ (رُبَّ) ولهذا لا يجوز نحو: كم كتب سأشتريها، لأنّ التكثير وكذلك التقليل يكونان فيما عرف حدّه، والمستقبل مجهول، ويجوز في الاستفهامية الاستقبال، تقول: كم كتاباً سأشتريه، لأنّ الاستفهام لتعيين المجهول[2].

سادساً: أنّ المتكلم بالخبرية لا يطلب جواباً من مخاطبه، والمتكلم بالاستفهامية سائل ومستخبر.

سابعاً: أنّ الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب، بخلاف الاستفهامية.

ثامناً: أنّ المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام، لأنّه خبرٌ، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام، تقول: كم رجالٍ في الدار عشرون بل ثلاثون، بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنّه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام ولهذا يقال: كم كتبك أعشرون أم ثلاثون.

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 261.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 475.

من كنايات العدد

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً، وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة كم، وهو كنايةٌ للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسماء، وكقولك: كان من الأمر ذَيْةَ وذَيَّة، وذَيْتَ وذَيْتَ، وكَيْتَ وكَيْتَ، صار ذا بمنزلة التنوين؛ لأنَّ المجرور بمنزلة التنوين، وكذلك كأيِّنْ رجلاً قد رأيتُ، زعم ذلك يونسُ، وكأيِّنْ قد أتاني رجلاً، إلاَّ أنَّ أكثر العرب إنَّما يتكلمون بها مع من؟! قال عزوجل ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [من سورة الحج: 48]، وقال عمرو بن شأس:

وكــائِنْ رَدَدْنــا عــنكُمُ مِــنْ مُــدَجَّجٍ   يجـيء أمـامَ الألْـفِ يَـرْدِي مُقَنَّعَـا)[1]

أقول:

أولاً: كذا وكذا من كنايات العدد (كذا)، ومن صفاتها الآتي:

1- أنَّها كناية عن عدد غير محدود، أيّ (مبهم في الأشياء) أسماء وأعداداً، قليل أو كثير، ويكنى بها عن ما كان غير مضاف من الأعداد، ولا تجوز إضافته لأنه معرفة بالإشارة.

2- أنَّها مركبة من كاف التشبيه، و(ذا) الإشارية.

3- أنَّها مبنية مبهمة مفتقرة إلى تمييز مفرد.

4- ليس لها الصدارة في الكلام كـ (كم).

5- وتستعمل على ثلاثة أضرب: مركبة ومفردة ومعطوفة.

والمعدود مع جميعها منصوب على التمييز تقول:

- عندي كذا كذا كتاباً، وهذا محمول على أحد عشر إلى تسعة عشر.

---

(1) سيبويه: 2/ 170.

- عند كذا كتاباً، وهذا يحتمل العقود من العشرين إلى التسعين.
- عندي كذا وكذا كتاباً، وهذا يحتمل العدد المعطوف من أحد وعشرين إلى تسع وتسعين.
- ويكون (كذا) في موضع رفع ونصب وجر على حسب ما يقتضيه العامل منه[1].

ثانياً: ذيّةَ و(ذيتَ وذيت) هذا لفظان يكنى بهما عن الخبر، ويكنى بهما عن الاسم المعروف بـ (فلان)، وكذلك عن العدد، و(ذيّة) بتشديد الياء مبنية على الفتح لا غير، و(ذيت) لا توضع مفردة، ولذلك بنيت، والتاء متحركة لالتقاء الساكنين[2]، فيها ثلاثة لغات: (ذيتَ، وذيتُ، وذيتِ).

ثالثاً: كيّة وكيتَ وكيتَ: هما بمنزلة (ذيّة) وذيتَ وذيتَ، في صورتهما وحركات بنائهما، فهما مبنيان على فتح الجزأين.

رابعاً: كأيّن:

1- هو اسم مركب من كاف التشبيه، وأيّ المشدّدة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون.
2- أنها بمنزلة (كم) الخبرية في الآتي:
   - الدلالة على التكثير.
   - الإبهام.
   - الصدارة في الكلام.
   - البناء على السكون.

في جرّ مميزها والأكثر أن يكون مجروراً بحرف الجرّ (من) كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [من سورة الحج: 48]، وقال تعالى أيضاً: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا

---

(1) ينظر: الشتريني: تلقيح الألباب، ص 138-139.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 149.

﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ [من سورة العنكبوت: 60]، و﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [من سورة ال عمران: 146].

فـ (كأيِّنْ) في هذه الأقوال الكريمة خبرية بمعنى كم الخبرية مبنية على السكون في محلّ رفع مبتدأ، و(من قرية) و(من دابة)، و(من نبيّ) تمييز لـ (كأيّنْ)، والتنوين فيه للتكثير، أيْ: كثير من القرى، والدواب، والأنبياء.

3- يشير سيبويه إلى أنّ أستاذه يونس يزعم النصب فيما بعدها في نحو: كأيّنْ رجلاً قد رأيت، و: كأيّنْ قد أتاني رجلاً، بنصب (رجلاً) بـ (رأيت) على جعل (كأيّ) ظرفاً، والتقدير: كأيّ مرةً، أو نصب (رجلاً) بـ (كأيّ) نفسها، فيكون (واحدٌ) في معنى الجميع. ومن نصب تمييز (كأيّنْ) قول الشاعر[1]:

اطرد اليأسَ بالرجا فكأيّنْ ... آلِماً حُمَّ يُسرُهُ بعد عُسْرِ

بنصب (آلماً) على التمييز بـ (كأيّنْ).

وتفارق (كأيّنْ) كم الخبرية في الآتي:

1- أنّ كأيّنْ مركبة والخبرية بسيطة.

2- أنّ مميز (كأيّنْ) مجرور بـ (من) غالباً، ومميّز كم الخبرية واجب الخفض بالإضافة غالباً.

3- أنّ كأيّنْ لا تقع مجرورة، وقد أجاز بعض النحاة جرها بـ (الباء)[2].

4- أنّ خبر كأيّنْ لا يقع مفرداً كما هو الحال في (كم) الخبرية.

5- أنّ (كأيّنْ) لا تقع استفهامية عند الجمهور، خلافاً لبعض النحاة[3].

6- أنّ (كأيّنْ) قد تتصرف و(كم) لا يجوز فيها ذلك، وقد أورد سيبويه (أين) على صيغة (فاعل) مستشهداً بقول عمرو بن شأس (ت نحو 20 هـ)[4]:

---

(1) ينظر: أبو حيان: الارتشاف، 1/ 186، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 423، والعيني، 4/ 495.

(2) ينظر: أبو حيان: الارتشاف، 1/ 387.

(3) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 477.

(4) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 4797، والبيت يروى بـ (أمام الخيل)، بدلاً من: (امام الألف)، وهو أبلغ.

وكـائِنْ رَدَدْنـا عـنكُمْ مِـنْ مُـدَجَّجٍ   يجيء أمامَ الألْـفِ يَـرْدِي مُقَنَّعَا)[1]

باستعمال (كأيّنْ) بمعنى (كم الخبرية) مع الإتيان بمن الجارة بعدها.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فإنّما الزموها (من) لأنّها توكيد، فجُعلت كأنّها شيءٌ يتمّ به الكلامُ، وصار كالمثل، ومثل ذلك: ولاسيما زيدٍ، فرُبَّ توكيدٍ لازمٌ حتّى يصير كأنّه من الكلمة، وكأيّنْ معناها معنى رُبَّ، وإنْ حذفت من وما فعربيٌّ، وقال: إنْ جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها بإضمار، من كما جاز ذلك فيما ذكرنا في كم، وقال: كذا وكأيّنْ عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت: أفضلهم رجلاً، فصار أيّ وذا بمنزلة التنوين، كما أنّ هُـمْ بمنزلـة التنـوين. وقال الخليل رحمه الله كأنّهم قالوا: له كالعدد درهماً، وكالعدد من قريةٍ، فهـذا تمثيـلٌ وإنْ لم يُتكلم به، وإنّما تجيء الكاف للتشبيه، فتصيرُ وما بعدها بمنزلة شيءٍ واحد، من ذلك قولك: كأنّ، أدخلت الكاف على أنّ للتشبيه)[2].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الزموها (من): يريد أنّهم يتكلمون بـ (كأيّنْ) مع (من) الجارة.

ثانياً: الأكثر عندهم انجرار تمييز (كأيّنْ) بـ (مـن) ظـاهرة، ولا يجـوز جـرّ مـا بعـدها بالإضافة كما هو الحال في (كم) الخبرية.

ويرى سيبويه هنا أنّ لزوم (من) الجارة بعد (كأيّنْ) إنّمـا هـو لفـظ يـتمّ بـه الكـلام ويؤكد فصار كالمثل، ولذلك جاء في القرآن الكريم بـ (من) كما مـرَّ الاستـشهاد لـه، ولـزوم هذا الحرف الجار مع (كأيّنْ) كلزوم (ما) مع (لاسيّ) للتوكيد، وقد يصير التوكيد جـزءاً مـن الكلمة المعينة.

---

(1) سيبويه: 2/ 170.

(2) سيبويه: 2/ 171-172.

ومن المعروف أنّ (لاسيما) متكونة من: لا النافية للجنس و(سيٌّ) اسمها، و(ما) نكرة تامة بمعنى شيء، وقد يسبق هذا التركيب بواو فيقال (ولا سيما) وتكون الواو حرفاً اعتراضياً لا محلّ له من الإعراب، وإذا وقع بعد (لاسيما اسم مفردٌ معرفة جاز فيه الرفع والجرّ، تقول: أكرم الطلبة لاسيما المتفوقُ والمتفوقِ، فالنصب على أنّ (سيٌّ) اسم لا منصوب و(ما) اسم موصول في محلّ جرّ بالإضافة و(المتفوّقُ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وجملة (هو المتفوّق) صلة الموصول.

أمّا في حال الجرّ فتكون (ما) زائدة لا محلّ لها من الإعراب، والمتفوّق بالجرّ مضاف إليه، ويجوز أن يكون بدلاً من (ما) إذا عُدّت (ما) نكرة تامة مبنية على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه.

أمّا إذا كان ما بعد (لاسيما) نكرة جاز فيه الرفع النصب والجرّ، نحو:

أحبُّ الطلبة لاسيما، شجاعٌ، أو شجاعاً، أو شجاعٍ.

بالرفع على تقدير مبتدأ، وبالنصب على التميز، وبالجر على الإضافة إليه، وتكون (سيّ) في حال نصب ما بعدها مبنية على الفتح في محلّ نصب، وخبر لا في كلّ الأحوال محذوف تقديره (موجود)، وقد تكون (لاسيما) بمعنى: (خصوصاً) فتقع موقع المفعول المطلق وما بعدها حال مفردة نحو:

أعجبني الطالبُ لاسيما مجتهداً

أو جملة اسمية نحو: أعجبني الطالب لاسيما وهو يتكلم.

أو جملة فعلية نحو: أعجبني الطالب لاسيما إن اجتهد.

أو شبه جملة نحو: أعجبني الطالب في اجتهاده[1].

ثالثاً: ويلفت سيبويه النظر إلى أنّ (كأيّن) بمعنى (رُبَّ)، ولا ضير من حذف (من) بعدها على أن يبقى الاسم مجروراً، بمن مقدرة، مثلما هو الحال في (رُبَّ) حين يجر الاسم بعدها بذكرها أو بحذفها مع نية وجودها، تقول:

كأيّنْ من رمية من غير رامٍ.

---

[1] ينظر: نهر، د. هادي: التسهيل في شرح ابن عقيل، 2/ 20.

وكائِنْ رميةٍ من غير رام.

ورُبَّ رميةٍ من غير رامٍ

ورميةٍ من غير رام.

رابعاً: جعل سيبويه نصب الاسم بعد (كـأيِّنْ) و(كـذا) بمنزلة نصبه بعد اسم التفضيل، أيّ أنّه تمييز، تقول: هو أفضلهم رجلاً،

و: كأيِّنْ عسراً بعد عسر.

و: رأيت كذا وكذا رجلاً.

فأيّ وذا بمنزلة التنوين كما هو الضمير (هم) في (أفضلهم) بمنزلة التنوين.

خامساً: وأخيراً يبدو أنّ سيبويه هو القائل بأن (كـأيِّنْ) مركبة لا بسيطة من كـاف التشبيه، و(أيّ) المنونة، وعليه سار النحاة، ومثلها في التركيب (كأنّ) مركبة من: كاف التشبيه و(إنّ)، وعلى هذا القول جمهور البصريين والفرّاء من الكوفيين، فالأصل في نحو: كـأنّ الحـقّ شمسٌ، إنّ الحقّ كالشمس، ثمّ قُدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه، ففتحـت (إنَّ) لأنّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجرّ، وقد رأى فريق آخر من النحاة أنّ (كأنّ) بسيطة غير مركبة[1].

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 569.

النصب بعد ما يشبه المقدار

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينصبُ نصب كم إذا كانت منونةً في الخبر والاستفهام، وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما في السماء موضعُ كفٍّ سحاباً، ولي مثلهُ عبداً، وما في الناس مثلهُ فارساً، وعليها مثلُها زُبداً، وذلك أنّك أردت أن تقول: لي مثله من العبيد، ولي ملؤه من العسل، وما في السماء موضعُ كفٍّ من السحاب، فحذف ذلك تخفيفاً كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهماً، وصارت الأسماء المضافُ إليها المجرورةُ بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حُملت عليه، فانتصب بملءِ كفٍّ ومثله، كما انتصب الدرهم بالعشرين، لأنّ مثل بمنزلة عشرين، والمجرور بمنزلة التنوين، لأنّه قد منع الإضافة كما منع التنوين) [1].

أقول:

كلّ ما يدلّ على المقدار مكيلاً، أو موزوناً، أو معدوداً، أو مقيساً ينصب ما بعده على التمييز كما ينصب عشرون) ونحوه من أعداد العقود ما بعده على التمييز؛ لأنّ الأسماء المبهمة على نوعين:

أحدها: العدد بقسميه: الصريح والمكنى كـ (كم) الاستفهامية وما يجري مجراها من كنايات العدد.

والثاني: المقادير وهو أقسام منها: المساحة، والموزون، والمكيل.

ومنها: ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة، وسيبويه يتحدث هنا فيما يشبه المقادير، ويمثل لذلك بأمثلة كثيرة يمكن بيان وصفها النحوي بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 2/ 172.

التركيب	ما يشبه المقدار	وصفه النحوي
ما في السماء موضع كفّ سحاباً	موضع كفّ	شبيه بالمقيس، و(سحاباً) هو الذي يميزه ويفسّر المراد به، فهو منصوب على التمييز، كما تنصب (عشرون) ما بعدها على التمييز، والأصل: ما في السماء موضعُ كفٍّ من السحاب.
لي مثلُهُ صديقاً	لي مثلُهُ	أيّ ما يقادره ويماثله في عددٍ و(صديقاً) مفسر لهذا النوع من العدد، والأصل: لي مثلُهُ من الأصدقاء.
وما في الناس مثلُهُ فارساً	مثلُهُ	كذلك، و(فارساً) يفسر (المثلية) كما تقول: لي ملؤه عسلاً.
وعليها مثلُها زبداً	عليها مثلُها	(زبداً) منصوب على التمييز والأصل: لي مثلُهُ من الزبد.

ويرى سيبويه أنّ (موضع كفّ) (مثلُهُ) و(مثلُها) بمنزلة الاسم المنوّن ولا يصلح أنْ يكون ما بعدها صفة لها، ولا يمكن حملُهُ عليها ولذلك انتصب ما بعدها على التمييز انتصاب ما بعد (عشرين) في نحو: لي عشرون صديقاً.

ومعنى هذا أنّ (موضع كفّ) و(مثلُهُ) بمنزلة (عشرين) والمجرور بها أيّ المضاف إليه بمنزلة التنوين، لأنّ إضافة هذه الألفاظ مانع من تنوينها.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّ المجرور بدلٌ من التنوين، ومع ذلك أنّك إذا قلت لي مثلُهُ فقد أبهمتَ، كما أنّك إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواعَ، فإذا قلت درهماً فقد اختصصتَ نوعاً، وبه يُعرفُ من أيّ نوع ذلك العددُ، فذلك مثله هو مبهمٌ يقع على أنواعٍ: على الشجاعة، والفروسة، والعبيد، فإذا قال عبداً فقد بيّن من أيّ أنواعِ المثلِ، والعبدُ ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل، فاستخرج على المقدار نوعاً، والنوعُ هو المثل ولكنّه ليس من اسمه، والدرهمُ ليس من العشرين ولا من اسمه، ولكنّه ينصب كما تنصب العشرون، ويُحذف من النوع كما يُحذف من نوع العشرين والمعنى مختلف)[1].

---

(1) سيبويه: 2/ 172-173.

أقول:

يوازن سيبويه هنا بين ما يدلّ على المقدار كالعدد، وما يشبه المقدار كـ (مثلُهُ) في قولك: لي مثله صديقاً.

فكلاهما مبهم لا يدلّ على جنس معين من المعدودات، أو الأشياء التي تقدّر، أو توزن، أو تقاس، فإذا أطلقت المميز تحدد النوع المراد.

والنوع هو المثل أيّ أنّك إذا قلت: لي مثلُهُ صديقاً، فالتقدير فيه: لي صديقٌ مثلُهُ، بمعنى أنّ الصديق هو المثل، مع أنّهما يختلفان في التسمية، و(مثلُهُ) ليس بصفة لصديق، وإنْ كان (هو هو) على حدّ تعبير سيبويه.

وبهذا يختلف قولك: لي مثلُهُ صديقاً، عن قولك: لي عشرون صديقاً، ففي التركيب الثاني لا يكون (عشرون) هو الصديق، ولا أحدهما من اسم الآخر، مع أنّ ما بعد (عشرين) منصوب كما أنّ ما بعد (لي مثلُهُ) منصوب أيضاً.

أمّا في: لي مثلُهُ صديقاً، فالصديق هو المثل، والمثل هو الصديق، ولهذا يمكن جعل أحدهما مكان الآخر، والمعنى المستفاد واحد، فتقول:

لي مثلُهُ صديقاً ولي صديقٌ مثلُهُ.

و: لي ملؤه عسلاً، ولي عسلٌ ملؤه.

ولا يمكن ذلك في: لي عشرون صديقاً، فلا يقال: لي صديقٌ عشرون، لأنّ الصديق ليس بـ (العشرين)، ولذلك لا يمكن جعله مكان العشرين.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك: عليه شعرٌ كلبينِ دَيْناً، الشعرُ مقدارٌ، وكذلك: لي ملءُ الدارِ خيراً منك، ولي خيرٌ منك عبداً، ولي ملءِ الدارِ أمثالك، لأنّ خيراً منك نكرةٌ، وأمثالك نكرةٌ.

وإنْ شئت قلت: لي ملءُ الدارِ رجُلاً، وأنت تريد جميعاً، فيجوز ذلك، ويكون كمنزلته في كم وعشرين.

وإنْ شئت قلت: رجالاً، فجاز عنده كما جاز عنده في كم حين دخل فيها معنى رُبّ؛ لأنّ المقدار معناه مخالفٌ لمعنى كم في الاستفهام، فجاز في تفسيره الواحدُ، والجميعُ كما في كم إذ دخلها معنى رُبَّ، كما تقول ثلاثةٌ أثواباً، أيّ من ذا الجنس، تجعله بمنزلة التنوين.

ومثل ذلك: لا كزيد فارساً، إذا كان الفارسُ هو الذي سميته، كأنك قلت: لا فارس كزيد فارساً، وقال كعب بن جُعيل:

لنا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجَّجٍ فهل في مَعَدٍّ فوق ذلك مِرْفَداً

كأنّه قال: فهل في معدٍّ مرفدٌ فوق ذلك مرفداً، ومثل ذلك: تالله رجلاً، كأنّه أضمر: تالله ما رأيتُ اليوم رجلاً، وما رأيتُ مثلَهُ رجلاً" [1].

أقول:

يتفرّد سيبويه دون سائر النحاة العرب بظواهر منهجية وأسلوبية خاصة منها قدرته على المضي وراء المعنى الذي تنطوي عليه بعض التراكيب اللغوية إلى أقصى حدود هذا المعنى، ولذلك نراه في كثير من المواضع (يتحوّل) بالتركيب المعين من بنية تركيبية إلى أخرى، وإنْ كان المنطلق الدلالي واحداً، فمن التركيب الأصل، ونعني به ذلك التركيب الذي يحمل المعنى المراد من غير أن يكون فيه أيّ تصرف أفقي من تقديم أو تأخير، أو إضمار أو حذف، أو ذكر، ومنه ينتقل إلى بناء تركيب آخر (متوالد)، أو قائم على مكونات التركيب الأصل، مع نوع من أنواع التصرف الأفقي ممّا تجيزه أنظمة اللغة وقوانينها، فمن نحو:

مالي صديق مثلُهُ إلى ← مالي مثلُهُ صديقاً ← مالي كمثله عندي صديقاً، هذا على مستوى التراكيب المتشابهة في عناصرها المكونة لها مع اختلاف في انتظامها وأنساقها وفقاً لنظم خاص.

أمّا على مستوى ما يمكن أن يقال من تراكيب أخرى تفسر في ضوء الباب النحوي المعين فذلك يشكل بدوره ظاهرة فريدة قلّما نجدها عند الكثيرين من النحويين من بعده، إنْ

---

[1] سيبويه: 2/ 173-174

لم نجدها عند أحدهم مطلقاً، فالرجل يمتلك قدرة فائقة في تقلب التراكيب اللغوية على أوجه متعددة انطلاقاً من صدورها عن الموضوع، أو المسألة النحوية التي يعالجها، وانتهاء بعودتها إلى هذا الموضوع أو المسألة النحوية نفسها، وهذا صنيع جليل ومرموق بحاجة لعالم خبر اللغة العربية، ووقف على أسرارها ودقائقها: ألفاظها، وتراكيبها، ودلالاتها، وكان سيبويه رحمه الله هو ذلك الرجل، ولعلّ أقرب دليل إلينا لإثبات هذه الحقيقة ما نحن فيه مع سيبويه عبر الصفحات القليلة الماضية، فقد وجدناه يعالج بالأمثلة والشواهد أحكام بعض كنايات العدد كـ (كم الاستفهامية) و(كم الخبرية) إذ بعد أن يفرغ من بيان أحكامهما الإعرابية، وأحكام المميز بعد كلّ منهما، ينتقل بنا إلى ما يجري مجرى المقادير من المكيل والموزون والمقيس، والمعدود في ممّا هو شبيه بالمقادير وبحاجة إلى مميز يفسره ويبين نوعه وجنسه من نحو:

ما في السماء موضعُ كفٍّ سحاباً.

و: ولي مثلُهُ صديقاً.

و: وعليها مثلُها زبداً.

ومن هذه التراكيب التي تبدو دلالاتها منكشفة بمعية تحليل سيبويه لها، إلى ما هو أدقّ وأكثر غموضاً وإبهاماً منها، ولكنّه – وبمعية سيبويه – يبدو مفهوماً ومقبولاً، لكونه يصبّ في المصبّ الذي ابتدأنا به وهو ما يحتاج إلى تمييز ممّا يشبه المقادير، ومن ذلك الآتي:

1- عليه شَعَرُ كلبين دَيْناً فالشعرُ مقدارٌ فاحتاج إلى ما يفسره ويميزه وذلك بإطلاق (ديناً) وهو تمييز، دل على أنّ المتحدث عنه غارق في الديون.

2- لي ملءُ الدار خيراً منك، بمنزلة: لي ملؤه عسلاً، و(ملء الدار) مقدار بحاجة إلى تمييز، وهو (خيراً).

3- ولي خيرٌ منك صديقاً: بمنزلة: لي مثلُهُ صديقاً.

4- ولي ملءُ الدار أمثالك: بمعنى: مثيلاً لك، وأمثالك نكرة بمنزلة (خيراً)، والتمييز نكرة.

5- لي ملءُ الدار رجلاً: فرجل هنا لم يكن هو الأول، لأنَّ (ملءَ الدار) يراد به الجماعة و(رجلاً) واحد، وإنْ شئت قلت: رجالاً، لأنه يجري مجرى (كم)، و(كم) هذه تجري مجرى (رُبَّ) في الإخبار، وتصحّ على القليل والكثير.

6- لا كزيدٍ فارساً، إذا أردت بزيدٍ المعروف عندك، كأنك تقول: لا فارسَ كزيدٍ فارساً.

7- قول كعب بن جُعيل[1]:

لنا مِرْفَدٌ سبْعُونَ ألفَ مُدَجَّجٍ ... فهل في مَعَدٍّ فوق ذلك مِرْفَداً

والشاهد فيه نصب (مرفداً) على التمييز لبيان نوع الاسم المبهم المشار إليه وهو (ذلك)، والمراد: لنا مرفدٌ هذا عددهم على التكثير، فهل في معد عددٌ فوق ذلك، فحذف (مرفد) لدلالة وصفه عليه وهو (فوق) والمرفد: الجيش.

---

[1] ينظر: ابن يعيش: 2/ 14.

ألفاظ منصوبة على التمييز

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير وذلك قولك: وَيْحَهُ رجلاً، ولله دَرُّه رجلاً، وحَسْبُك به رجلاً، وما أشبه ذلك، وإنْ شئت قلت: وَيْحَهُ من رجلٍ، وحسبك به من رجل، ولله دَرُّه من رجل، فتدخلُ من ههنا كدخولها في كم توكيداً، وانتصب الرجلُ لأنّه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلامُ الأول، فصارت الهاء بمنزلة التنوين، ومع هذا أيضاً أنّك إذا قلت وَيْحَهُ فقد تعجبت وأبهمتَ، من أيّ أمور الرجلِ تعجبتَ، وأيّ الأنواع تعجبت منه، فإذا قلت: فارساً وحافظاً فقد اختصصت ولم تُبهم، وبيّنت في أيّ نوع هو، ومثل ذلك قول عباس بن مرداس:

ومُرَّةُ يَحميهمْ إذا ما تبدّدوا ... ويَطْعُنُهم شَزْراً فأبْرحتَ فارِساً

فكأنّه قال: فكفى بك فارساً، وإنّما يريد كفيت فارساً، ودخلته هذه الباء توكيداً، ومن ذلك قول الأعشى:

تقول ابنتي حين جَدَّ الرَّحيلُ ... فأبرحتَ ربّاً وأبرحتَ جارَا

ومثله: أكرم به رجلاً) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 174، 175.

أقول:

مما ينتصب على التمييز موضح بالمخطط الآتي:

التركيب	التمييز	الوصف النحوي
وَيْحَهُ رجلاً	رجلاً	التمييز هنا لبيان جنس المتعجَّب منه المبهم في النسبة، وويح بمعنى التعجب أو الترحم، أو المدح، وهي مرفوعة على الابتداء، أو بالنصب على أنها مفعول به لفعل محذوف.
ولله دَرُّه رجلاً	رجلاً	هو كسابقه، والهاء في (دَرُّه) وكذلك (وَيْحَهُ) بمنزلة التنوين، وهي تعود على المتعجب منه، والممدوح، أو المعوّض عنه بذكر ما يُمدح به، وهي الرجولة، والدرّ: مصدر بدرُّ ويدُرُّ بمعنى: كثُر، ويسمى اللبن نفسه دراً، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما أضيف فعله إلى الله تعالى قصداً لإظهار التعجب منه، فقولك: لله دَرُّه رجلاً، أو لله دَرُّه فارساً: ما أعجب فعلَهُ.
حَسْبُكَ به رجلاً	رجلاً	كذلك، وهذا كله على تقدير: وَيْحَهُ من رجلٍ، ولله دَرُّه من فارسٍ، وحَسْبُكَ به من رجلٍ، والنصب في هذا كله لأنه ليس من: حَسْبُكَ به، أو وَيْحَهُ، أو لله دَرُّه.
وَيْحَهُ		لا يجوز إطلاق (وَيْحَهُ) أو (حسبُه) أو (لله دَرُّه) لأنّ في ذلك إبهام لجنس المتعجب منه، ويُزيل هذا الإبهام ذكر التمييز، كما يذكر بعد (كم).
قول عباس بن مرداس[1]: ومُرَّةُ يحميهمْ إذا ما تَبدَّدوا ويَطْعَنُهم شَزْراً فأبْرَحتَ فارساً	فارساً	بنصب (فارساً) على التمييز، وأبرحت: أتيت بالبرح، وهو التعجب، لشدة شجاعته في النزال، وبالتمييز بان النوع.

(1) ديوانه، ص 71.

الوصف النحوي	التميز	التركيب
وذكر التميز هو الذي أبان النوع الذي أوجب له فيه المدح، والتعجب منه، وهو بمنزلة: كفى بك رباً وجاراً.	ربّاً و جارا	بيت الأعشى[1]: تقول ابنتي حين جدّ الرّحيلُ فأبرحتَ ربّاً وأبرحتَ جارًا
هذا على الصيغة القياسية للتعجب، أعني بها (أفعل به)، والمتعجب يريد الإعلام بأن المتعجب منه ذو صفة إدراكها بيّنٌ، لكنّ سبب الاختصاص بها خفيٌ، و(رجلاً) يحول في المعنى عن المفعول، ولا يصحّ هنا أن يقال: ما أحسنَ رجلَ زيدٍ، مع أنّ المراد بالرجل هو نفس زيد.	رجلاً	أكرم به رجلاً

(1) ديوانه، ص37.

الإضمار على شريطة التفسير والتمييز

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلاّ مضمراً، وذلك لأنهم بدءوا بالإضمار لأنّهم شرطوا التفسير وذلك نَوَوْا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرت إنّ بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزمت إنّ هذه الطريقة في كلامهم، وما انتصب في هذا الباب فإنّه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حَسْبُك به ووَيْحَهُ، وذلك قولهم: نعم رجلاً عبدالله، كأنّك قلت: حَسْبُك به رجالاً عبدُ الله؛ لأنّ المعنى واحد. ومثل ذلك: رُبَّهُ رجلاً، كأنّك قلت: وَيْحَهُ رجلاً، في أنّه عمل فيما بعده، كما عمل وَيْحَهُ فيما بعده لا في المعنى، وحَسْبُك به رجلاً مثلُ نعمَ رجلاً في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنهما ثناءٌ في استجابتهما المنزلة الرفيعة، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا رُبَّهُ وتسكت، لأنّهم إنّما بدءوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنّما هو إضمارٌ مقدمٌ قبل الاسم، والإضمارُ الذي يجوز عليه السكوتُ نحوُ زيدٌ ضربتُه إنّما أضمر بعد ما ذكر الاسم مظهراً، فالذي تقدم من الإضمار لازمٌ له التفسيرُ حتّى يبيّنه، ولا يكونُ في موضع الإضمارَ في هذا الباب مظهرٌ) (1).

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

ما لا يعمل في المعروف إلاّ مضمراً: يريد بالمعروف أنّ المعرفة هنا اللفظ الذي يفسره ما بعده، وإنْ كان معرفة، فكثير من المعارف بحاجة إلى ما يفسّرها، ويبيّن المقصود بها، كما هو الحال في الاسم الموصول الذي لا يُعرف إلاّ بصلته، وكذا الضمير الواقع مبتدأ في باب الاختصاص من نحو: أنا – الطالبَ – صانعُ المجدِ مستقبلاً، فـ (أنا) معرفة لكونه ضميراً، لكنّ معناه لا يتحدد إلاّ بإطلاق جملة الاختصاص، أيْ: أعني، أو أقصدُ، أو أخصّ الطالبَ.

ثانياً: وممّا نَوَوْا فيه الإضمار ما يسمى المخصوص بالمدح أو الذمّ في نحو:

---

(1) سيبويه: 2/ 175-176.

نعم الطبيبُ محمدٌ.

فالاسم الذي يستحق به المدح هنا هو معول الفعل (نعم) أيّ هو الفاعل (الطبيب)، وبهذا المعنى أعني (الطب) استحق المتحدث عنه المدح في الأطباء جميعهم.

ولذلك لابُدَّ من ذكر اسم آخر يحدد المقصود أو المخصوص بهذا الذي استحق المدح، وهو (محمد).

وعلى هذا لا يجوز الاكتفاء بذكر الاسم الذي يستحق به المدح وحدهُ، فنقول: نعم الطبيب، لأنَّ إطلاق الفاعل هنا لا يُعرف به شيء بعينه، من غير ذكر (محمد).

وقد أكثر النحاة من الحديث في الصور التي يأتي عليها فاعل نعم أو بئس، وأكثروا أيضاً في بيان الأوجه الإعرابية للمخصوص بالمدح أو الذمّ، والذي يعنينا هو صورة واحدة من الصور التي يأتي عليها فاعل فعل المدح أو الذمّ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز، وقد مثل له سيبويه بـ(نعم رجلاً عبدالله)، كأنك قلت: حَسْبُك به رجلاً عبدالله؛ لأنَّ المعنى واحد. وقال تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [من سورة الكهف: 50]، فبئس: فعل ماضٍ لإفادة الذمّ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر مفسر بالنكرة (بدلاً) وهو تمييز.

وهذا هو الذي دعا سيبويه إلى الحديث في (نعم) وفاعلها المضمر الذي يعمل فيه فعل المدح، ويفسر بالتميز الذي يعكف سيبويه منذ صفحات على بيان صوره ودقائقه، ومنها ما نحن فيه، أعني فاعل (نعم) الذي لا يكون معرفة محضة، ولذلك ضارع المضمر.

ومن المعلوم أنَّ النحاة قد اختلفوا في إظهار المضمر المفسر بالتمييز، فظاهر كلام سيبويه هنا عدم جواز إظهاره، لا يقال:

نعم الرجلُ رجلاً عبدالله

وأجازه كثيرون[1].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 150 (عضيمة)، وابن يعيش: 7/ 132.

وأرى أنّ رأي سيبويه أرجح، لأنّ المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس الذي يقع عليه المدح أو الذمّ، والجمع بينهما غير ملزم ما دام أحدهما يغني عن الآخر، زد على هذا أنّ ذكر الفاعل والتمييز معاً ويوهم بأن الفعل (نعم) أو (بئس) له فاعلان، وذلك أنّك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل، لأنّ النكرة المنصوبة لا تأتي إلاّ كذلك[1].

ثالثاً: ومـمّا جاء عاملاً في الضمير قولهم: رُبّهُ رجلاً، بنصب (رجلاً) على التمييز، لأنّه غير (رُبّهُ)، وهذا من تراكيب المدح وفيه معنى التقليل المحض الذي (لا يتوهم فيه، لأنّ الرجل لا يُمدح بكثرة النظير، وإنّما يمدح بقلّة النظير، أو عدمه بالجملة، وإنّما يريدون بقولهم: رُبّهُ رجلاً، أنّه قليل غريب في الرجال، كأنّهم قالوا: ما أقلّهُ في الرجال، أيّ ما أقلّ نظيره!)[2].

وقد جعله سيبويه بمنزلة: وَيْحَهُ رجلاً، وحَسْبُك به رجلاً، و: نعم رجلاً، وكلُّ للثناء والمدح بالمنزلة الرفيعة، لا يجوز لك في أيّ منها الاقتصار في الحديث على ذكره فقط لا يقال: نعم، أو رُبّه. أو: حَسْبُك به، أو: وَيْحَهُ، وتسكت، لأنّهم يبتدءون بهذه الألفاظ بالإضمار على شريطة تفسيره بما بعده، لأنّه إضمار مقدم قبل الاسم المراد تفسيره وبيان جنسه، فلا يجوز السكوت عليه.

الضمير المبهم

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومـمّا يضمر لأنّه يفسّرهُ ما بعده ولا يكون في موضعه مظهرٌ قولُ العرب: إنّه كرامٌ قومُك، وإنّه ذاهبةٌ أمتُك، فالهاء إضمارُ الحديث الذي ذكرتَ بعد الهاء، كأنّه في التقدير – وإنْ كان لا يُتكلم به – قال: إنّ الأمرَ ذاهبةٌ أمتُك وفاعلةٌ فُلانةٌ، فصار هذا الكلام كلّه خبراً للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره، وأمّا قولهم: نعم الرجلُ عبدالله، فهو بمنزلة:

(1) ينظر: الفارسي: الإيضاح العضدي، 1/ 88، وابن عصفور: شرح الجمل، 1/ 606، وابن يعيش: 7/ 132.

(2) المرادي: الجنى الداني، ص 443.

ذهب أخوه عبدالله، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبدالله، وإذا قال: عبدالله نعم الرجلُ، فهو بمنزلة عبدالله ذهب أخوه؛ كأنّه قال نعم الرجلُ فقيل له من هو؟ فقال: عبدالله، وإذا قال عبدالله فكأنّه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجلُ، فنعم تكون مرةً عاملةً في مضمرٍ يفسرهُ ما بعده، فتكونُ هي وهو بمنزلة وَيْحَهُ ومثله، ثمّ يعملان في الذي فسر المضمر عملَ مثلُهُ ووَيْحَهُ إذا قلت لي مثلُهُ عبداً، وتكونُ مرةً أخرى تعمل في مظهرٍ لا تجاوزه، فهي مرةً بمنزلة رُبَّهُ رجلاً، ومرةً بمنزلة ذهب أخوه، فتجري مجرى المضمر الذي قُدم لما بعده من التفسير وسدّ مكانه، لأنّه قد بيّنه ، وهو نحو قولك: أزيداً ضربته)[1].

أقول:

أولاً: ممّا يقدم من الضمائر على شريطة التفسير، ولا يفسر هذا الضمير شيء بعده كما في: نعم رجلاً محمدٌ، قولهم:

أنّه كرامٌ قومُك، وإنه ذاهبة أمتُكَ.

فالضمير في (إنّه) لا يدلّ على شيء مذكور قبله، وإنّما هو ضمير الحديث الذي يذكر بعده، ولذلك كان بمنزلة النكرة لأنّه لا يُعلم إلى أيّ شيء يعود، والدليل على تنكيره قولهم: رُبّه رجلاً، ورُبَّ لا تجرّ إلاّ النكرات.

ولذلك يقدّر سيبويه تفسير الضمير بمجمل الحديث المذكور بعد، فكأنّ القائل يقول: إنّ الأمر ذاهبةٌ أمتُكَ، وكرامُ قومُك، ولا يجوز التكلم بهذا، ولكنّه من باب التوضيح وبيان المقصود بالضمير المبهم في (إنّه) كما هو مبهم في (رُبّه) ومن الواضح أننا بحاجة إلى تفسير هذا الضمير المبهم بغيره، لا بما بعده لأنّه بحكم النكرة والنكرات لا تُخصّ.

ثانياً: يوازن سيبويه بين فاعل نعم ومخصوصها من جهة وبين البدل أو ما يسمى بعطف البيان من جهة أخرى، فهناك أوجه شبه في الوظيفة الإعرابية لكل من هذه المسميات النحوية، أعني: الفاعل، والمخصوص، والبدل، والمبدل منه، فقولك:

نعم الطبيبُ عبدالله

بمنزلة: ذهب أخوه عبدالله

---

(1) سيبويه: 2/ 176-177.

مع فارق بينهما هو أنّ: الطبيب فاعل لـ (نعم) وعبدالله مخصوص لا تعمل فيه (نعم) بل هو إمّا مبتدأ مؤخّر، أو خبر لمبتدأ مقدّر، وأخوه فاعل (ذهب)، وعبدالله، بدل منه أو عطف بيان، ولا يعمل فيه (ذهب)، لأنّ البدل على نية تكرير العامل.

وإذا قيل: عبدالله نعم الرجلُ، فهو بمنزلة: عبدالله ذهب أخوه، فيكون (عبدالله) مبتدأ في الجملتين، خبره في الأولى جملة: نعم الرجل، وفي الثانية ذهب أخوه.

ثالثاً: ومن المعروف أنّ (نعم) ومثلها (بئس) يعملان في الظاهر بعدهما فيرفعانه على الفاعلية، وفي المضمر أيضاً، وإذا عملا في المضمر فلابُدَّ من ذكر تمييز يفسر ذلك المضمر كما مرّ التمثيل والاستشهاد له.

في بعض أحكام نعم وبئس

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّه محال أن تقول: عبدالله نعم الرجلُ، والرجلُ غيرُ عبدالله، كما أنّه محال أن تقول عبدالله هو فيها، وهو غيرهُ، واعلم أنّه لا يجوز أن تقول: قومُك نعم صغارُهم وكبارُهم، إلاّ أن تقول: قومُك نعم الصغارُ ونِعْمَ الكبارُ وقومك، نعم القومُ؛ وذلك لأنّك اردت أن تجعلهم من جماعات ومن امم كلُّهم صالحٌ، اكما أنّك إذا قلت عبدالله نعم الرجلُ، فإنّما تريد أن تجعله من أمةٍ كلُّهم صالحُ، ولم ترد أن تعرّف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم، ومثل ذلك قولك: عبدالله فارهُ العبد فارهُ الدابة؛ فالدابة لعبدالله ومن سببه، كما أنّ الرجل هو عبدالله حين قلت عبدالله نعم الرجلُ، ولست تريد أن تُخبر عن عبدالله بعينه ولا عن دابةٍ بعينها، وإنّما تريد أن تقول أنّ في ملك زيد العبد الفاره والدابة الفارهة؛ إذ لم ترد عبداً بعينه ولا دابة بعينها، فالاسمُ الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة فيه الاسمُ الذي فيه الألف واللام، نحو الرجل، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل، إذا لم ترد شيئاً بعينه، كما أنّ الاسم الذي يظهر في رُبَّ قد يُبدأ بإضمار الرجل، قبله حين قلت: رُبّه رجلاً لما ذكرتُ لك، وتبدأ بإضمار الرجل في نعم لما ذكرتُ لك، فإنّما منعك أن تقول نعم الرجل إذا أضمرت أنّه لا يجوز أن تقول حَسْبُك به الرجل، إذا أردت معنى حَسْبُك به

رجلاً، ومن زعم أنَّ الإضمار الذي في نعم هو عبدالله، فقد ينبغي له أن يقول نعم عبدالله رجلاً، وقد ينبغي له أن يقول: نعم أنت رجلاً، فتجعلُ أنت صفةً للمضمر)[1].

أقول:

أولاً: اتفق جميع النحاة على أنَّ فاعل (نعم) و(بئس) لابُدَّ أن يذكر ظاهراً وفيه الألف واللام لتعريف الجنس واستغراقه، وقد يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام؛ وإذا جاء الفاعل مضمراً فيلزم أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز، ولولا هذه النكرة ما جاز إضمار الفاعل، لأنَّها مفسِّرة له، ومغنية عن ذكره، وما إضمار الفاعل إلاّ وجه من وجوه الاتساع والتخفيف الذي تؤديه النكرة بدلاً من الفاعل بالألف واللام[2].

ومن الشروط التي حددها النحاة في تراكيب المدح والذمّ بنعم أو بئس أنَّ الفاعل بعدهما يجب أن يكون دالاً على جنس معين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما أسموه (المخصوص) بالمدح أو الذمّ، وليس هناك من إفادة معنوية بالاقتصار على ذكر أحدهما

دون الآخر، ولذلك يقول سيبويه: (واعلم أنَّه محال أنْ تقول: عبدالله نعم الرجلُ، والرجلُ غير عبدالله).

ويزيد سيبويه الأمر وضوحاً فيرى أنَّه لا يجوز أن تقول:

قومُك نعم صغارُهم وكبارُهم، (إلاّ أن تقول: نعم الصغارُ ونعم الكبارُ، وقومُك نعم القوم، وذلك لأنَّك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلُّهم صالحٌ).

وعلى هذا التحليل السيبويهي نجد أنفسنا أمام نمطين للتركيب الواحد:

الأول: ما يمكن أن نسميه بالتركيب الأصل، وهو المتفق عليه بين النحاة، وهو: نعم + الفاعل بأل أو ما هو مضاف إلى ما فيه أل لبيان الجنس + المخصوص بالمدح.

فإذا قلت: نعم الرجل عبدالله، أفدتَ أنَّ عبدالله (الممدوح في الرجال من أجل الرجولية)[3].

---

(1) سيبويه: 2/ 177-178.

(2) ينظر: ابن يعيش، 7/ 131.

(3) ينظر: ابن يعيش، 7/ 130.

ولهذا لا يجوز تقديم المخصوص على الفاعل، لا يقال: نعم عبدالله الرجلُ.

والثاني: هو التركيب المتصرف فيه على نحو يستقيم والقواعد المعهودة في مثل هذه التراكيب وهو تقديم المخصوص على الفعل والفاعل مثل:

عبدالله نعم الرجلُ.

لأنّ (عبدالله) وهو متأخر عن (الرجل) في النمط الأول كان يعرب مبتدأ على نية التقديم.

ثانياً: وكأني بسيبويه لا يرجّح تقديم المخصوص في الاستعمال، لأنّ (نعم) لا يوجد فيها ضمير يعود على هذا المخصوص إذا قدمناه، وامتناع التقديم هنا بمنزلة امتناعه في نحو: عبدالله قام الرجل، والأصل: قام الرجل عبدالله.

ثمّ أنّ هناك فرقاً دلالياً بين قولك:

نعم الرجلُ عبدالله.

و: وعبدُالله نعم الرجلُ.

في التركيب الأول يُراد مدح رجل في الرجولة.

وفي التركيب الثاني يُراد القول إنّه من أمة أو جماعة كلهم واحد في الرجولة.

ثالثاً: ومثلما يكون (الرجلُ) هو (عبدالله) في قولك: عبدالله نِعْمَ الرجلُ.

يكون قولك: عبدالله فارُه الأخ، أو فارُه الفرسِ.

فالأخ لعبدالله، كذا الفرس، أو من سببِه.

وأنت بهذا التركيب لا تريد أن تخبر عن أخ بعينه، أو فرس بعينها، وإنّما تريد أن تخبر عن مُلك (عبدالله) كلّه، واصفاً إيّاه، أعني المُلك بـ (الفاره).

رابعاً: وممّا يقدم فيه الضمير على شريطة التفسير: رُبَّهُ رجلاً، وقد مضى بيانه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما قُبح هذا المضمرُ أن يوصف لأنّه مبدوءٌ به قبل الذي يفسرُه، والمضمر المقدم قبل ما يفسره لا يوصف، لأنّه إنّما ينبغي لهم أن يبيِّنوا ما هو، فإن قائل قائلٌ: هو مضمرٌ

مقدمٌ، وتفسيرهُ عبدالله بدلاً منه محمولاً على نعم، فأنت قد تقول عبدالله نعم رجلاً، فتبدأ به، ولو كان نعم يصيرُ لعبدالله لـمّا قلت عبدالله نعم الرجلُ فترفعه، فعبدالله ليس من نعم في شيءٍ، والرجلُ هو عبدالله ولكنّه منفصلٌ منه كانفصال الأخ منه إذا قلت: عبدالله ذهب أخوه، فهذا تقديرهُ وليس معناه كمعناه، ويدلُّك على أنّ عبدالله ليس تفسيراً للمضمر أنّه لا يعمل فيه نعم بنصبٍ، ولا رفعٍ، ولا يكون عليها أبداً في شيء) [1].

أقول:

من المعلوم أنّ نعم وبئس لا يعملان في الاسم العلم، وفي الضمير، ولا اسم الإشارة، ولا ما هو مضاف إلى هذه الألفاظ لأنّ هذه كلها ليس فيها معنى يقع به مدح أو ذمّ، أيْ ليس فيها معنى الجنس، ولهذا لا يجوز الإضمار فيها، لأنّ (عبدالله) في قولك:

نعم الرجلُ عبدالله، لا يجوز فيه أن تقول: نعم الرجلَ، فتضمر وتنصب (الرجلَ)، فذلك ممتنع كما هو امتناع قولك:

حَسْبُك به الرجلَ، تريد: رجلاً.

والإضمار في (نعم) ليس عائداً على (عبدالله)، لأنّك لا تقول:

نعم عبدالله رجلاً، ولا تقول: نعم أنت رجلاً.

لأنّ (نعم) كما ذكرنا لا تعمل في الأعلام، أو الضمائر، فترفعها على الفاعلية، ولو كان الإضمار في نعم هو (عبدالله) لـما جاز أنْ يقال:

عبدالله نعم الرجلُ، فعبدالله (ليس من نعم في شيء، والرجلُ هو عبدالله، ولكنّه منفصل منه)، وليس هما في المعنى واحد، فالرجل جنس، وعبدالله، مخصوص بما يوصف به الجنس من مدح أو ذمّ.

زد على ذلك أنّ (نعم) لا تعمل في المخصوص، سواء أكان منصوباً أو مرفوعاً.

---

(1) سيبويه: 2/ 178.

التأنيث والتذكير في نعم وبئس

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ نعم تؤنّثُ وتذكّر، وذلك قولك: نعمت المرأةُ، وإنْ شئت قلت: نعم المرأةُ، كما قالوا ذهب المرأةُ، والحذفُ في نعمتْ أكثرُ)[1].

أقول:

من الشروط التي وضعها النحاة لفاعل (نعم) وكذا (بئس) أنّه إذا كان اسماً مؤنثاً ظاهراً جاز فيهي التأنيث والتذكير، تقول:

نعم المرأةُ فاطمة، ونعمت المرأة فاطمة، وحذف التاء أكثر، وكذلك إذا كان الفاعل مضمراً جاز أن تلحق الفعل تاء التأنيث وجاز حذفها، تقول:

نعم طالبةً هندُ، ونعمتْ طالبةً هندُ.

اتصال الضمير بفعلي المدح أو الذمّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّك لا تظهرُ علامة المضمرين في نعم، لا تقول: نعموا رجالاً، يكتفون بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلٍّ، وقال الله عزوجل: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [من سورة النمل: 87]،، فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نعم وبئس الإسكان، وكما ألزموا خُذِ الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم).

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- علامة المضمرين: هي الضمائر المتصلة.

---

[1] سيبويه: 2/ 178.

ثانياً: لا يجيز سيبويه اتصال ضمائر الرفع بـ (نعم) أو (بئس) كما هو الحال في اتصال هذه الضمائر بالأفعال المتصرفة، فلا يقال: نعموا رجالاً، ونعما رجلين، اكتفاء بالتمييز، كما يكتفون بالتنوين عن ذكر المضاف إليه في نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾ [من سورة النمل: 87]، فكلٌّ، مبتدأ، وساغ الابتداء به لدلالته على العموم، ولأنَّ تنوينه عوض عن المضاف إليه، أيّ: وكلُّهم بعد بعثهم يوم القيامة، وجملة (آتوه) في محلّ رفع خبرية، وعبر بالماضي عن المستقبل لتحقيق وقوعه كأنّه وقع فعلاً، وداخرين: حال، وفي داخرين ضمير.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأصل نَعْمَ وبِئْسَ، نَعِمَ وبَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعلٌ لغير هذا المعنى) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الرداءة والصلاح: الذمّ والمدح.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ الأصل في (نعم وبئس) هو: نَعِمَ وبَئِسَ، بفتح وكسر وفتح، وكل لفظ ثلاثي فعليّ أو اسميّ ثانيه حرف من حروف الحلق (الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين) يأتي أربعة أوزان هي:

فَعِلَ أو فَعِلٌ، وقد ذكره سيبويه أصلاً لنعم وبئس.

فِعْلَ أو نِعْمَ، وقد ذكره سيبويه وزناً لـ (نعم).

و: فِعِلَ أو فِعِلٌ.

فَعْلَ أو فَعْلٌ.

---

(1) سيبويه: 2/ 179.

ويرى ابن مالك استناداً إلى سيبويه دون الإشارة إليه أنّ لغات نعم وبئس قد نتجت من الأصل (نعم) ثمّ خفّفت أو على تعبير سيبويه: (ألزموا نعم وبئس الإسكان)، ثمّ اتبعوا الحرف الأول للحرف الثاني فأصبح (نعم) ثمّ خفّف الحرف الثاني لتتابع الكسرتين فصار: نعم، وبئس[1].

وذكر للأخفش لغة خامسة في (بئس) هي: (بَيْسَ)[2].

وعن أبي حيان الأندلسي لغة خامسة في (نعم) هي: نعيم، قال عنها: (أنها شذوذ لا لغة)[3].

وأكثر هذه اللغات شيوعاً هي: نِعْمَ، وعليها ما جاء في القرآن الكريم.

الإعادة بضمير المذكّر على المؤنّث حملاً على المعنى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا قولهم: هذه الدارُ نعمت البلدُ، فإنّه لـمّا كان البلدُ الدارَ أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمُّك، وما جاءت حاجتك، ومن قال نعم المرأةُ قال نعم البلدُ، وكذلك هذا البلدُ نعم الدارُ، لـمّا كانت البلدَ ذُكرت، فلزم هذا في كلامهم لكثرته، ولأنّه صار كالمثل، كما لزمت التاء في ما جاءت حاجتك، ومثل ذلك قول الشاعر، وهو لبعض السعديّين:

هل تعرفُ الدارَ يُعفّيها المُورْ والدَّجْنُ يوماً والعَجاجُ المَهْمُورْ

لكلِّ ريحٍ فيه ذَيْلٌ مَسْفُورْ

فقال فيه لأنّ الدارَ مكانٌ فحمله على ذلك)[4].

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 5-6.

(2) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 3/ 19.

(3) ينظر: نفسه.

(4) سيبويه: 2/ 179-180.

أقول:

(الدار) مؤنث غير حقيقي، والبلد مذكّر، ولـمّا كان الابتداء بالدار والبلد هو الـدار جاءوا بالفعل مؤنثاً، فقالوا: هذه الدار نعمت البلـدُ، لأنَّ (نعمـت البلـد) مـبنيٌ علـى (هـذه الدار)، وخبر عنها، وهذا بمنزلة قولك: من كانت أمَّكَ، وما جاءت حاجتُك، والـذي يؤكـد جواز التذكير أو التأنيث في فعل المدح أو الذمّ أنّك تقول: نعم المرأة، ونِعْمَ البلدُ.

فإذا جعلت البلد مبنياً عليه فقدّمته قلـت: هـذا البلـدُ نعـم الـدار لـذكر البلـدُ أول الكلام خبراً أو بدلاً من هذا، وبينت عليه (نعم الدار).

ومن هذا قول حُميد الأرقط (عاصر الحجاج)[1]:

هـل تعـرفُ الـدارَ يُعفّيهـا المُـورْ والـدُّجْنُ يومـاً والعَجـاجُ المَهْمُـورُ
لكـلِّ ريـحٍ بـه ذيـلٌ مَـسْفُورْ

والشاهد فيه قوله: (لكلِّ ريحٍ فيها) بتذكير الضمير العائد على الدار، فحمل الكلام على المعنى، لأنَّ الدار والمنزل والربع بمعنى واحـد، والمـورُ: مـا دقّ مـن الـتراب، ويعفّيهـا: يغطيها، والدُّجن: السحاب الكثيف، والمهمور: المصبوب، وذيل الريح: مؤخرها، والمسفور: المقشور.

---

(1) ينظر: الشنتمري، 1/ 302، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 23، وابن جني: المنصف، 1/ 289.

حبّذا

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّ حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكنّ ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمّ، فالعمُّ مجرورٌ، الا ترى أنّك تقول للمؤنث حبّذا، ولا تقول حبذه، لأنّه صار مع حبّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكّرُ هو اللازمَ، لأنّه كالمثل) [1].

أقول:

أولاً: (حبّذا) بمعنى (حبَّ الشيء) وبمنزلة (نعم) في إفادة المدح، و(لا حبّذا) بمنزلة (بئس) في إفادة الذمّ، وهو عند سيبويه مركّبٌ من: (حبَّ) و(اسم الإشارة (ذا))، وصار كلمة واحدة كـ (لولا) فإذا قلت: حبّذا محمد، فكأنّك قلت: المحمودُ محمد.

وقد اختلفوا في وظيفته الإعرابية على مذاهب:

أولها: ما رآه سيبويه أنّ (حبَّ) و(ذا) أصبحا كلمة واحدة بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، والمخصوص بعدها خبره، أو على العكس.

وقد غلبت في (حبّذا) الاسمية، ولذلك يقبل النداء[2].

وقيل: أنّ حبّ وذا فعل والمخصوص فاعله[3].

ومنهم من رأى أنّ حبّ فعل و(ذا) فاعله، والمخصوص يعرب كإعرابه بعد (نعم).

ثانياً: وحبذا كما يرى سيبويه بلفظ واحد للمذكّر والمؤنّث، والمفرد والمثنى والجمع، فلا يقال: حبّذه فاطمة، لكونه جرى على ألسنتهم بلفظ واحد فصار بمنزلة مثل من أمثالهم[4].

ثالثاً: ونزيد على هذا الآتي:

---

(1) سيبويه: 2/ 180.

(2) ينظر: ابن عصفور: المقرّب، ص 106-107، وابن هشام: أوضح المسالك، 3/ 284.

(3) ينظر: العكبري: اللباب، 1/ 189، والرضي: شرح الكافية، 4/ 256.

(4) ينظر: أبو حيان: الارتشاف، 4/ 2059-2060.

- أنّ حبّذا ولا حبّذا فعلان جامدان كجمود: نعم وبئس.
- أنّهما لازمان لا يتعدّيان إلى مفعول به.
- أنّ النواسخ لا تدخل عليهما.
- أنّ حبّذا قد تؤكّد توكيداً لفظياً.
- أنّ حبّذا ومثلها لا حبّذا قد يعملان في الحال نحو: حبّذا زيدٌ شاعراً.

وقد يعملان في الاستثناء والمفعول لأجله والمفعول معه، والظرف نحو:

حبّذا الطلبةُ إلاّ المهملين، وحبذا زيد إكراماً له، وحبذا محمد وعمراً، وحبذا عندي محمدٌ.

- أنّهما لا يعملان في المصدر لجمودهما.
- قد ترد حبَّ مع اسم غير (ذا)، فتفتح الحاء أو تضمّ.

يقال: حَبَّ أو حُبَّ بها مقتولةً حين تقتل[1].

- إنّ في حذف الهاء من (هذا) من باب الإبهام، والدلالة على عموم الجنس ولتعذّر القول: حبَّ هذا[2].

أيّ الاستفهامية بمعنى: حبّذا

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن قوله، وهو الراعي:

فأومأتُ إيماءً خفيًّا لحَبْتَرٍ ... ولله عَيْنَا حَبْتَرٍ أيّما فتى

فقال: أيّما تكون صفةً للنكرة، وحالاً للمعرفة، وتكون استفهاماً مبنياً عليها ومبنيةً على غيرها، ولا تكون لتبيين العدد ولا في الاستثناء نحو قولك أتوني إلاّ زيداً، ألا ترى أنّك

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 28-29.

(2) ينظر: ابن يعيش، 7/ 140.

لا تقول: له عشرون أيّما رجلٍ، ولا أتوني إلاّ أيّما رجلٍ، فالنصبُ في: لي مثلُهُ رجلاً، كالنصب في عشرين رجلاً. فأيّما لا تكون في الاستثناء، ولا يختصُّ بها نوع من الأنواع، ولا يُفسر بها عدد، وأيّما فتىً استفهامٌ، ألا ترى أنّك تقول سُبحان الله من هو وما هو! فهذا استفهام فيه معنى التعجب، ولو كان خبراً لم يجز ذلك، لأنّه لا يجوز في الخبر أن تقول من هو وتسكتُ) [1].

أقول:

أولاً: قد يكون في (أيّ) الاستفهامية معنى المدح والتعجب كقول الراعي النميري (ت 90هـ) [2]:

فأومأتُ إيماءً خفيًّا لحَبْترٍ ... ولله عَيْنَا حَبْتَرٍ أيّما فتى

والشاهد فيه قوله: أيّما فتى، فقد تضمنت (أيّما فتىً) معنى المدح والتعجب الذي في (حبّذا)، وأيّما: مبتدأ، والتقدير: أيّ فتى هو، و(ما) زائدة للتوكيد، ويجوز (أيّما) بالفتح حالاً بعد معرفة.

وأيّ تكون صفة للنكرة، وحالاً من المعرفة، وتكون مبنياً عليها ومبنية على غيرها، ولا تكون لتبيين العدد، ولا في الاستثناء، ولا يختص نوع من الأنواع، وهي في بيت الراعي متضمنة معنى التعجب الذي تتضمنهُ حبّذا.

وحبتر: ابن أخت الشاعر، يخاطبه بالإشارة لينحر للضيوف من غير أن يشعروا، وكان لذكائه يفهم عن خاله ما يراد.

ثانياً: ومن الألفاظ الدالة على التعجب (سبحان الله)،فهذا المصدر السماعي قد يأتي على حاله من الإعراب والتركيب، لكن فيه معنى التعجب كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ

---

(1) سيبويه: 2/ 180-181.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 315، والعيني، 3/ 423.

﴿ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [من سورة الإسراء: 1]، والمعنى: سبحان الله من هو وما هو؟

و(سبحان) مصدر سماعي موضوع أصلاً للدعاء والتنزيه والتقديس وانتصابه بفعل مضمر متروك إظهاره تقدير: أسبّح الله سبحانهُ أيْ: ما أبعده تعالى عن جميع النقائص، ولذلك لا يستعمل هذا المصدر إلاّ في الله تعالى. ولا يقع خبراً، ولو كان خبراً لامكن أن تقول: من هو؟ وتسكت.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا أحدٌ وكرّابٌ وأرَمٌ وعريبٌ، وما أشبه ذلك، فلا يقعن واجباتٍ ولا حالاً ولا استثناءاً، ولا يُستخرج به نوعٌ من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عمل عشرين في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً، ولكنّهن يقعن في النفي مبنياً عليهن ومبنيةً على غيرهن، فمن ثمّ تقول: ما في الناس مثلُهُ أحدٌ، حملت أحداً على مثل ما حملت عليه مثلاً، وكذلك ما مررتُ بمثلك أحدٍ، وقد فسرنا لم ذلك، فهذه حالُها كما كانت تلك حال أيّما.

فإذا قلت: له عسلٌ ملءَ جرّةٍ، وعليه دينٌ شعرُ كلبينِ، فالوجهُ الرفعُ، لأنّه وصفٌ، والنصبُ يجوز كنصب عليه مائةٌ بيضاً بعد التمام، وإنْ شئت قلت: لي مثلُهُ عبدٌ، فرفعت، وهي كثيرةٌ في كلام العرب، وإنْ شئت رفعته على أنّه صفةٌ وإنْ شئت كان على البدل. فإذا قلت: عليها مثلُها زُبدٌ، فإنْ شئت رفعت على البدل، وإنْ شئت رفعت على قوله ما هو؟ فتقولُ: زبدٌ، أيْ هو زُبدٌ، ولا يكون الزبد صفةً لأنّه اسمٌ، والعبد يكون صفةً، وتقول: هذا رجلٌ عبدٌ، وهو قبيحٌ، لأنّه اسمٌ) (1).

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- **لا يقعن واجبات:** أيْ لا يستعملن إلاّ في النفي.

---

(1) سيبويه: 2/ 181–182.

ثانياً: يأتي سيبويه هنا على ذكر ألفاظ اسمية لا تستعمل إلاَّ في النفي ومن هذه الألفاظ:

أحدٌ، وكرّابٌ فيه معنى الوحدة، ويقال: ما بالدار كتاع أو كتيع أيْ: أحد، والكتيع اللئيم، وحول كتيع: تام.

ويقال ما بالدار عريبٌ، أيْ: ما بالدار أحدٌ.

فهذه الألفاظ وغيرها كثير لا يقعن إلاَّ بعد نفي، وليس فيهنّ معنى الحال أو الاستثناء، وإنّما يقعن من كلام موقع الاسم المبني عليهنّ، أو يقعن مبنيات على غيرهنّ، فتقول:

ما في الناس مثلُهُ أحدٌ، و(أحدٌ) محمول على مثلُهُ، وفيه معنى المدح، ولا يجوز أنْ يقال: ما في الناس مثلُهُ أحداً بنصبه على الحال، أو: في ما في الناس مثلُهُ إلاَّ أحداً، بنصبه على الحال، وكذا البواقي.

ثمّ يذكر سيبويه تراكيب مرَّ القول في أحكامها، وفي بعضها معنى المدح، أو معنى المقادير، انسجاماً مع ما هو فيه من بيان لأحكام بعض الألفاظ التي تنصب على التمييز، كما هو في نحو:

عليه مائة بيضاً، أو ترفع على أنّها صفة لما قبلها، كما هو في نحو:

له عسلٌ ملءُ جرَّةٍ

و: عليه دَيْنٌ شَعَرُ كلبين

ويجوز في المرفوع على أنّه صفة النصب على التمييز.

أو يجوز الرفع على تقدير مبتدأ له، كما في نحو:

ما هو ملؤه؟ تقول: عسلٌ، أيْ: هو عسلٌ، والعسل لا يكون صفة لأنّه اسم ذات.

أمّا: لي مثلُهُ صديقٌ.

فيجوز في (صديق) الرفع على أنّه صفة، ويجوز النصب كما مرَّ.

تراكيب النداء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب النداء، واعلم أنّ النداء، كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه، والمفردُ رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب، وزعم الخليلُ رحمه الله أنّهم نصبوا المضاف نحو يا عبدالله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قَبْلَك وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ، وموضعهما واحدٌ، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا عمروُ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ)[1].

أقول:

أولاً: لم يعرّف سيبويه النداء، وهو لغة: الدعاء بأي لفظ، وفي الاصطلاح: تنبيه المخاطب وحمله إلى الالتفات بإحدى أدوات النداء.

ثانياً: إنّ كلّ الأسماء يجوز أن تنادى إلاّ المضاف إلى المخاطب في غير الندبة، وقد اختلفوا في نداء ما فيه الألف واللام[2]، ما عدا اسم الله تعالى.

ثالثاً: ويبدو من كلام سيبويه أنّ الاسم المنادى منصوب بفعل متروك إظهاره) لأنّه مفعول في المعنى، ولذلك استحق النصب لفظاً إنْ كان معرباً قابلاً لحركة الإعراب، وتقديراً إنْ كان مبنياً، أو معرباً غير قابل لحركة الإعراب كالعلم المفرد في نحو: يا محمدُ.

والفعل المتروك إظهاره وجوباً ظاهر المعنى لكثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء.

رابعاً: ويشير سيبويه إلى بناء المفرد بعبارته: (والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب)، وقوله: رفع يعني أنّه مبني.

خامساً: لم يفصل سيبويه في المبني من الأسماء المناداة، بل اكتفى بقوله: (والمفردُ رفع)، ويكثر في كتب النحاة من بعده قولهم أنّ العلم المفرد مبني على الضمّ، والأسلم عندنا أن يقال: مبني على ما يرفع به ليدخل العلم المثنى والمجموع.

---

(1) سيبويه: 2/ 182-183.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (46).

ويبدو أنّ اختيارهم الضمة علامة للبناء، لأنها حركة لا لبس فيها، فلو بُني العلم على الفتح لأشبه المضاف إلى غير ياء المتكلم، ولو بُني على الكسر لأشبه المضاف إلى المتكلم[1].

سادساً: لم يشر سيبويه إلى علّة بناء العلم المفرد، وهو في النداء بمنزلة الضمير (أنت) والنكرة المقصودة وهي مبنية أيضاً مشبهة به، ولكنّه ينقل عن الخليل رحمه الله تفسيراً دقيقاً لعلّة البناء في المنادى العلم المفرد، والنكرة المقصودة في مقابل النصب في العلم المضاف والشبيه بالمضاف، وهذا التفسير تفسير صوتي محض هو الأقرب إلى الحقيقة العلمية التي تنسجم والواقع اللغوي الذي نظره الخليل ومن سار على نهجه، وهذا التفسير بعيد عن التمحّل، ويؤكد (استيعاب الخليل لأساليب العرب في كلامهم، وشعرهم، وخطبهم، وأحاديثهم)[2]، إنّ المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة كلّ ذلك منصوب، لا لأنّه معمول، ولا لأنّه مفعول لفعل محذوف ناب عنه النداء[3]، ولكنْ لأنّ الكلام فيها كان قد طال، المضاف طويل صوتياً بالمضاف إليه، والشبيه المضاف بما اتصل به من مفعول أو غيره، وطالت النكرة موصوفة وغير موصوفة بالتنوين، وإذا طال الكلام ثقل، فاستعين على ثقله بالحركة التي يستريح إليها العرب كلما مالوا إلى التخفيف[4].

يزاد على ذلك أنّ للحركات وظيفة صوتية زيادة على وظائفها في التفريق بين المعاني المختلفة، فالضمة والفتحة والكسرة علامات وقرائن دالة على المعاني. (فالضمة علم الإسناد ودليل على أنّ الكلمة المرفوعة يراد أنْ يسند إليها، ويُتحدّث عنها، والكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء أكان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، ولا

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 204-206 (عضيمة)، وابن السراج: أصول النحو، 1/ 1401-405، ومكي القيسي: التبصرة، 1/ 337-340.

(2) المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 306.

(3) الأنباري: أسرار العربية، ص 226، وابن هشام: شرح قطر الندى، ص 204.

(4) المخزومي: النحو العربي: نقد وتوجيه، ص 309.

تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلاّ أن يكون ذلك في بناء أو نوع من الاتباع)[1].

وقد وُفّق الخليل ومن تابعه من النحاة حين جعلوا حركة المنادى العلم أو النكرة المقصودة حركة بناء لا حركة إعراب، وأعني بها الضمة لأنها أليق بالمنادى المنون المعين، ولذلك يحرم هذا المنادى التنوين الذي هو علامة التنكير، ومتى حُرم التنوين ضُمَّ آخرُهُ فراراً من شبهه بالإضافة إلى غير ياء المتكلم)[2].

واختيرت الفتحة علامةً للمنادى المضاف والشبيه المضاف لأنها أخفُّ الحركات المستحبّة عند العرب، وبهذا يمكن الاقتراب من رأي الخليل بتفسير المسألة صوتياً.

ومن النحاة الذين انتقدوا القول بتقدير فعل ناصب محذوف في النداء (ابن جني ت392هـ)، الذي رأى أنّ إظهار هذا الفعل يزيل غرض الكلام، فيحيل معنى النداء ويفسده، جاء في الخصائص: (فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء، ألا ترى أنّه لو تجشّم إظهاره فقيل: أدعو زيداً، أنادي زيداً، لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل الصدق والكذب، والنّداء ممّا لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب)[3].

وقد استند ابن مضاء بعد ذلك إلى رأي ابن جنّي، وأنكر على النحاة تكلّفهم في تقدير العامل المحذوف تطبيقاً لقاعدتهم بأنّ كلّ منصوب لابُدَّ له من ناصب ممّا يؤدي بصناعة النحو إلى (تغيير كلام العرب، وحطّه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العيّ، وادّعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها)[4].

إنّ النحاة العرب كان ينبغي عليهم إخراج بعض التراكيب اللغوية عن القاعدة العامة التي وضعوها للإسناد، فالنداء أسلوب من أساليب العربية غير خاضع لفكرة الإسناد كما تصورها من يردّ الظواهر الإعرابية إلى مبدأ العامل لا يحيد عنه، على الرغم من إيماننا

---

(1) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 50 (بتصرّف).

(2) نفسه، ص 70.

(3) ابن جني، 1/187.

(4) أبو مضاء القرطبي: الردّ على النحاة، ص 88.

بأنّ الأساليب العربية هذه إنّما تقوم على صياغة تركيبية مخصّصة تؤدّي العلامات فيها دوراً حاسماً في تعيين الدلالة وتحديدها من فاعلية أو مفعولية، أو غير ذلك.

سابعاً: يجعل سيبويه الاسم النكرة غير المقصودة منصوباً في النداء كالمضاف ويمثّل له بقوله: يا رجلاً صالحاً، وعلّة النصب فيه صوتية، أيْ: (حين طال الكلام) على حدّ تعبيره، بمنزلة: قبلك وبعدك.

وكذلك الاسم الشبيه بالمضاف نحو: يا منصفاً الحقَّ.

ويشير إلى أنّ ترك الإضافة، والتنوين يعني البناء كما هو الحال في بناء (قبلُ وبعدُ) عند قطعهما عن الإضافة، وبناؤها عند القطع على الضمّ.

وهكذا هو المنادى المفرد عند النداء حيث يترك تنوينه ويُبنى على الضمّ.

فإذا اضطر شاعر إلى تنويه لإقامة الوزن فمن النحاة من يبقيه على حاله من البناء على الضمّ وينوّنه وهو رأي الخليل، ومنهم من يردّه إلى أصله فينصبه، وهو رأي أبي عمرو وروي الوجهان[1].

تابع المنادى المبني

أولاً: الوصف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(قلتُ أرأيتَ قولهم يا زيدُ الطويلَ علامَ نصبوا الطويلَ؟ قال: نُصب لأنّه صفةٌ لمنصوب، وقال: وإنْ شئت كان نصباً على أعني، فقلتُ: أرأيتَ الرفعَ على أيّ شيءٍ هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع. قلت: ألستَ قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضع نصبٍ، فلم لا يكون كقوله لقيتُهُ أمس الأحدثَ؟ قال: من قبل أنّ كلّ اسمٍ مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبداً، وليس كلُّ اسم في موضعِ أمسِ يكون مجروراً، فلمّا اطّرد الرفعُ في كلّ مفرد في

[1] ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة: ص 350-351.

النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته، قلتُ: أفرأيتَ قول العرب كلِّهم:

أزيــدُ أخــا وَرْقــاءَ إنْ كنــتَ ثــائراً فقــد عَرَضَــتْ أحْنَــاءُ حَــقٍّ فخاصِــمِ

لأي شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في الطويل؟

قال: لأنَّ المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت يا أخُونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحنٌ، فالمضافُ إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته، لأنَّه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصبٍ، كما انتصب حيث كان منادى لأنَّه في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله، وقال الخليل رحمه الله: كـأنَّهم لـمَّا أضافوا ردُّوه إلى الأصل، كقولك: إنْ أمسَكَ قد مضَى)[1].

أقول:

أولاً: إذا نُعت المنادى العلم المفرد جاز في نعته الرفع على اللفظ، والنصب مراعاة للمحل، نحو: يا محمدُ الصادقُ والصادقَ.

ويجوز النصب فيه على الاختصاص بتقدير فعل مضمر هو: أعني، أو أقصد.

ثانياً: واستناداً إلى الخليل رحمه الله في تفسير سيبويه الرفع في النعت بأنه لـمَّا كان العلم المفرد المنادى مبنياً أبداً، جاز أن يكون نعته مرفوعاً مراعاة للفظ، وهذا يختلف عن نحو:

لقيتُهُ أمسِ الأحدثَ، بمجيء (الأحدثَ) نعتاً لأمسِ وهي بالبناء على الكسر، ولم يراعَ لفظها، فلا يقال: الأحدثِ، لأنَّه (أمسِ) كما مرَّ لا يطَّرد البناء فيها على الكسر في كلِّ موضع، بخلاف العلم المفرد المنادى في اطِّراد بنائه على الضمِّ، ولذلك جعلوا وصفه بالرفع مراعاة لفظ المنادى وصفته.

ثالثاً: أمَّا إذا كان النعت مضافاً فيتعين فيه النصب جرياً على محلِّ المنادى ولا يجوز فيه الرفع ومنه قول الشاعر[2]:

---

(1) سيبويه: 2/ 183-184.

(2) ينظر: ابن يعيش، 2/ 4.

أزيدُ أخا ورقاءَ إنْ كنتَ ثائراً   فقد عرَضَتْ أحناءُ حقٍّ فخاصمِ

والشاهد فيه قوله: أزيدُ أخا ورقاءَ، فـ (زيدُ) منادى بأداة النداء الهمزة مبني على الضمّ في محلّ نصب، وأخا ورقاءَ، وصف للمنادى (زيدُ) الذي في موضع نصب، جرياً على محلّه.

ويجوز أن يكون منصوباً بأداة نداء مقدرة والتقدير: أزيدُ يا أخا ورقاءَ.

ويرى الخليل رحمه الله أنّ الوصف لـمّا أضيف ردّ إلى الأصل، وقد احتجّ ابن يعيش، وابن هشام لرأي الخليل[1].

وورقاء: حيّ من قيس، وأحناء الأمور: نواحيها، يريد: إذا كنت طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك فأطلبه وخاصم فيه.

ثانياً: التوكيد

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال الخليل رحمه الله وسألتُه عن يا زيدُ نفسَه، ويا تميمُ كلُّكم، ويا قيسُ كلُّهم، فقال: هذا كلُّه نصبٌ، كقولك: يا زيدُ ذا الجُمَّة، وأمّا يا تميمُ أجمعون فأنت فيه بالخيار، إنْ شئت قلت أجمعون، وإنْ شئت قلت أجمعين، ولا ينتصب على أعني، من قبل أنّه مُحالٌ أن تقول أعني أجمعين، ويدلُّك على أنّ أجمعين ينتصب لأنّه وصفٌ لمنصوب قولُ يونس: المعنى في الرفع والنصب واحدٌ، وأمّا المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلاّ نصباً إذا كان المفردُ ينتصب في الصفة)[2].

---

[1] ينظر: نفسه، وابن هشام: شرح جمل الزجاجي، ص 231.

[2] سيبويه: 2/ 184.

أقول:

حكم توكيد المنادي المفرد حكم الصفة في النصب، غيرَ أنّ الفرق بين تابع المنادى في الصفة يجوز فيه النصب تبعاً لمحلّ المنادى، أو على إضمار فعل، أو الرفع مراعاة للفظ المنادى.

أمّا في التوكيد فلا يجوز إلاّ النصب على المحلّ، ولا يجوز النصب بإضمار فعل، ومثال الخليل رحمه الله في هذا قولهم:

يا زيدُ نفسَهُ، ويا تميمُ كلَّكم، ويا قيسُ كلَّهم.

بمنزلة قولهم: يا زيدُ ذا الجُمّة.

ويجوز الرفع مراعاة للفظ، تقول:

يا تميمُ أجمعين، ويا تميمُ أجمعون.

وليس النصب في (أجمعين) إلاّ مراعاة لموضع (تميمُ) وموضعها النصب، ولا يجوز عدّه منصوباً بفعل مضمر، كما هو الحال في النعت.

وبالاستناد إلى شيخه يونس رحمه الله يرى سيبويه أنّ الذي يدلّ على انتصاب أجمعين على الوصف (يعني: التوكيد) هو أنّ معنى هذا اللفظ في حالتي النصب والرفع واحدٌ، وليس النصب على تقدير فعل، لأنّه لا يجوز أن يقال: يا تميمُ أعني أجمعين.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(قلت: أرأيتَ قول العرب: يا أخانا زيداً أقبل؟ قال: عطفوهُ على هذا المنصوب فصار نصباً مثلَه، وهو الأصلُ، لأنّه منصوبٌ في موضع نصبٍ، وقال قوم: يا أخانا زيدُ. وقد زعم يونس أنّ أبا عمر كان يقوله: وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا يا زيد، كما كان قوله يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا، فيُحملُ وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى، ويا أخانا زيداً أكثرُ في كلام العرب، لأنّهم يردّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى، كما ردُّوا ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ إلى أصله، وكما ردّوا أتقول حين

جعلوه خبراً إلى أصله، فأما المفرد إذا كان منادى فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنّه كثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حَوْبُ وما أشبهه)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- عطفوه على هذا المنصوب: يقصد بالعطف عدّه بدلاً أو عطف بيان.

ثانياً: مرَّ القول في: يا زيدُ أخانا، وقلنا أنّ الصفة (أخانا) إضافتها إضافة حقيقية (أيْ معنوية) ليست على نيّة الانفصال ولذلك لم يجز فيها إلاّ النصب، فإذا كانت الإضافة غير حقيقية، فالصفة بمنزلة المفرد، وذلك نحو: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، ويا زيدُ الحسنَ الوجهِ بالرفع والنصب، بمنزلة: يا زيدُ العاقلُ أو العاقلَ.

وهكذا حكم عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب.

أمّا البدل في نحو: يا أخانا زيدُ، فلا يجوز فيه إلاّ الضمّ.

فإذا جعلته عطف بيان جاز أنْ تقول: يا أخانا زيداً، ويا أخانا زيدُ، لأنّ قولك: يا زيدُ أخانا بمنزلة: يا زيدُ يا أخانا، والبدل على نيّة تكرير العامل.

ويشير سيبويه إلى أنّ الأكثر في كلام العرب هو النصب، يقولون: يا أخانا زيداً، وكأن (زيداً) هنا مردود إلى الأصل مُزال عن كونه منادى فنصبه على تقدير فعل، لا على تقدير أداة نداء، لأنّه لا يجوز أن يقال: يا أخانا يا زيداً، وحكم العلم المفرد في النداء هو البناء.

وردّ الألفاظ إلى وظائفها النحوية في التركيب المعين كثير في اللغة من ذلك قولك: ما زيدٌ إلاّ منطلق.

فـ زيد مبتدأ، ومنطلق خبره، وقد ردّ إلى أصل وضعه ووظيفته النحوية حيث انتقض نفي (ما) بـ (إلاّ)، فإذا أعملت (ما) صار زيدٌ اسماً لها، تقول: ما زيدٌ منطلقاً.

---

[1] سيبويه: 2/ 184-185.

ثالثاً: في بدل المنادى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو، وزعم يونس أنّ رؤبة كان يقول يا زيدُ زيداً الطويلَ، فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، وتفسيرُه كتفسيره، وقال رؤبة:

إنّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا   لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرَا

وأمّا قول رؤبة فعلى أنّه جعل نصراً عطف البيان ونصبه، كأنّه على قوله يا زيدُ زيداً، وأمّا قول أبي عمرو فكأنّه استأنف النداء، وتفسيرُ يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسير يا زيدُ الطويلُ، فصار وصفُ المفرد إذا كان مفرداً بمنزلته لو كان منادى، وخالف وصف أمس لأنّ الرفع قد اطّرد في كلّ مفردٍ في النداء، وبعضهم ينشد:

يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا)[1]

أقول:

أولاً: في يا زيدُ زيدُ الطويلُ، يكون (زيدُ) الثاني بدلاً من الأول كأنّك تقول: يا زيدُ الطويلُ، ويجوز في (الطويلُ) الرفع والنصب هذا قول أبي عمرو بن العلاء رحمه الله.

وينقل سيبويه عن أستاذه يونس أنّ رؤبة كان يقول هذا بالنصب أيّ: يا زيدُ زيداً الطويلَ، وعليه قوله[2]:

إنّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا   لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرَا

(1) سيبويه: 2/ 185، 186.

(2) ملحقات ديوانه، ص 174، وينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 209 (عضيمة)، وابن هشام: شرح شذور الذهب.

والشاهد فيه قوله: (نصراً) بالنصب حملاً على موضع (نصرُ) الأول وموضعه النصب، ويجوز أن يكون منصوباً على الإغراء، أيّ: يا نصرُ عليك نصراً، ومن النحاة من ينصب نصراً نصراً على الإغراء، ومن قال (نصرُ) فهو بلفظ المتبوع.

وسطرن: كتبن، ويعني: آيات القرآن الكريم، ونصرُ المقصود بالبيت: نصر بن سيار أمير خراسان، ونصر الثاني حاجبه.

رابعاً: المعطوف على المنادى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: يا زيدُ وعمروُ، ليس إلاّ لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا، وكذلك يا زيدُ وعبدالله، ويا زيدُ لا عمروُ، ويا زيدُ او عمروُ؛ لأنَّ هذه الحروف تُدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفةٍ، ولكنّه على يا. وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيدُ والنَّضرَ فنصب، فإنّما نصب لأنَّ هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيءُ إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنّضرُ، وقرأ الأعرج: (يا جبال أوبي معه والطيرُ)، فرفع. ويقولون: يا عمروُ والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنّه قال: ويا حارثُ، ولو حمل الحارثُ على يا كان غير جائز البتة نصب أو رفع، من قبل أنّك لا تنادي اسماً فيه الألفُ واللام بيا، ولكنّك أشركت بين النّضر والأول فيها، ولم تجعلها خاصة للنّضر، كقولك ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، ولو أردت عملين لقلت ما مررتُ بزيدٍ ولا مررتُ بعمروٍ. وقال الخليل رحمه الله: ينبغي لمن قال النّضرَ فنصب، لأنّه لا يجوز يا النضرُ، أن يقول: كلّ نعجةٍ وسخلتها بدرهمٍ فينصب، إذا أراد لغة من يجر، لأنّه مُحال أن يقول كلُّ سلختها، وإنّما جرّ لأنّه أراد وكلُ سخلةٍ لها، ورفع ذلك لأنَّ قوله والنضرُ بمنزلة قوله ونضرُ، وينبغي أن يقول: أيّ فتى هيجاء أنت وجارها، لأنّه مُحالٌ أن يقول وأيّ جارها.

وينبغي أن يقول: رُبَّ رجلٍ وأخاه، فليس ذا من قبل ذا ولكنها حروفُ تُشرك الآخر فيما دخل فيه الأولُ، ولو جاءت تلي ما وليه الاسمُ الأول كان غير جائز؛ لو قلت:

هذا فصيلها لم يكن نكرةً كما كان هذه ناقةُ وفصيلها، وإذا كان مؤخراً دخل فيما دخل فيه الأول)[1].

أقول:

خلاصة ما مرَّ وما قرّره سيبويه في النص الذي بين أيدينا، أنّ البدل والمعطوف بالحرف حكمهما حكم المنادى في جميع ما ذكرناه، إلاّ أن يكون في المعطوف الألف واللام، فيجوز فيه، إذا عُطف على مفرد مقصود وجهان إعرابيان: الرفع والنصب، وقد ساق سيبويه بعض الأمثلة لتأكيد هذه الخلاصة، وعكف على تقليب أمثلته على وجوه مختلفة، بما يمكن توضيحه بالمخطط الآتي:

التركيب	المعطوف عليه	المعطوف	الوصف النحوي
يا زيدُ ومحمدُ	زيدُ	محمدُ	برفع (محمدُ) من غير تنوين عطفاً على لفظ (زيد) وكلاهما علم مفرد، وحقهما البناء على الضمّ ومحلهما النصب، وقد عُومل (محمد) كمعاملته حال كونه منادى مستقلاً. ولكنهما في التركيب اشتركا في النداء.
يا زيدُ وعبدالله	زيدُ	عبدالله	نُصب (عبدالله) لأنّه منادى مضاف، وعطف على جملة (يا زيدُ).
يا زيدُ لا محمدُ	زيدُ	محمدُ	العطف هنا بـ (لا) النافية وهو أعني (محمد) أيضاً على (يا) النداء، وليس صفة أو بدلاً أو شيئاً آخر بل هو منادى حكمه في ذلك حكم (الأول).

---

(1) سيبويه: 2/ 187-188.

الوصف النحوي	المعطوف	المعطوف عليه	التركيب
النصب هنا لا يمنع من اختيار الرفع، ولا يحمل (النّضر) على (يا) لأنّه لا يقال: والنّضر، لوجود الألف واللام فيه، ولجواز الوجهين هنا جاءت قراءة السبعة بالنصب، لكثرته على ألسنتهم.	النضرَ	زيدُ	يا زيدُ والنّضرَ
النصب في (الطيرَ) عطفاً على محلّ الجبال، وقرئ في غير السبع بالرفع عطفاً على لفظ الجبال، والذي يظهر من كلام سيبويه وأستاذه الخليل اختيارهما قراءة الرفع، وهي قراءة الأعرج وأبي عمرو وعاصم والسلمي وابن هرمز وغيرهم[1]. وتقدير الخليل وسيبويه النصب في (الطير) عطفاً على فضلاً في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [من سورة سبأ: 10]، والتقدير: وآتيناه الطيرَ، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين[2].	الطيرَ	جبالُ	قال تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [من سورة سبأ: 10]
يجوز في (الحارث) الرفع والنصب لأنّه معطوف على منادى مفرد مقصود، والحارثُ على نيّة تكرير (يا) ذلك هو القياس لكنّ الصناعة النحوية تلزم عدم نداء ما فيه (ال)، على أرجح الآراء[3]، وعلى هذا الأساس يحمل (الحارثُ) في حال الرفع على الإشراك بينه وبين المعطوف عليه في (يا) بمنزلة: يا محمدُ والنضر.	الحارثُ	محمدُ	يا محمدُ والحارثُ
والشاهد فيه عدم جواز جارّها على (أيّ فتى) لأنّه لا يجوز القول: أيُّ جارها بإضافة (أيّ) إلى (جارها) مثلما لا يجوز أن يقال: رُبَّ رجلٍ وأخاه لعدم جواز جرّ (أخاه) بـ (رُبَّ) لأنّ رُبَّ لا تجرّ إلاّ النكرات.			أيّ فتى هيجاء أنت وجارّها

(1) ينظر: البنا الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص 158، وأبو حيان: البحر المحيط، 7/ 263، وابن يعيش، 2/ 2-3.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 230.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (48).

العطف على المنادى بأل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: يا أيُّها الرجُلُ وزيدُ، ويا أيُّها الرجلُ، وعبدالله؛ لأنَّ هذا محمولٌ على يا، كما قال رؤبة:

يـــا دارَ عفْــــراءَ ودارَ البَخْــــدَنِ

وتقول: يا هذا ذا الجُمَّة، كقولك: يا زيدُ ذا الجُمَّة، ليس بين أحدٍ فيه اختلافٌ)[1].

أقول:

أولاً: من المعروف أنّ النحاة اختلفوا في نداء ما فيه الألف واللام بأداة النداء، فقد منع البصريون ذلك[2]، وأجاز الكوفيون دخول (يا) على ما فيه الألف واللام مطلقاً، والكلام المرجوح أن يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيتان بجعله صفة أو بدلاً لأي مَتْلُوَّة بها التنبيه، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾ [من سورة الانفطار: 6]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [من سورة المدثر: 1-2]، ولا يقال: يا أيُّها الحارثُ، ويا أيَّتُها الزهراءُ، لأنهما علمان (والألف واللام معهما للمح الصفة)[3].

وقد يقوم مقام ذي الألف واللام الجنسيتين اسم موصول بأل، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [من سورة الحجر: 6]، أو اسم إشارة من غير الكاف نحو:

أيهذان خذا بنصيحتي.

وقد يجمع بين اسم الإشارة وذي الألف واللام نحو:

---

(1) سيبويه: 2/ 188.

(2) ينظر: الانباري: الإنصاف المسألة (46).

(3) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 399.

أيهذا الشاعرُ

وسيأتي سيبويه على ذكر شيء من أحكام المنادى بالألف واللام.

ثانياً: إذا عطف على المنادى بالألف واللام في نحو:

يا أيها الرجلُ وزيدُ

ويا أيها الرجلُ وعبدالله

فيعطف الاسم على مثل ما حمل عليه المنادى الأول، بنية تكرار حرف النداء، فكأنه يقال: يا أيها الرجل ويا زيدُ، ويا أيها الرجلُ ويا عبدالله، ومن هذا في حال النصب قول رؤبة[1]:

يـــا دارَ عفْـــراءَ ودارَ البَخْـــدَنِ

بنصب المعطوف المضاف (دارَ البخدن) وحمله على المنادى الأول على نيّة تكرير أداة النداء.

والبخدن: اسم امرأة.

ثالثاً: ونداء اسم الإشارة في نحو: يا هذا ذا الجُمّة بمنزلة: يا زيدُ ذا الجُمّة، ومعنى الجُمّة: من الإنسان مجتمع شعر ناصيته، وما ترامى من شعر الرأس على المنكبين، ويُستفاد من الموازنة بين التركيبين أنك إذا أردت أن تنادي اسم الإشارة ثمّ تؤكده باسم يكون عطفاً عليه، أو توكيداً، أو بدلاً، فأنت بالخيار إذا شئت نصبت، وإذا شئت رفعت، تقول: يا هذا زيدُ، أو زيداً، أمّا إذا كان المعطوف أو البدل مضافاً فليس لك إلاّ النصب كما هو الحال في: يا هذا ذا الجُمّة.

---

(1) ديوانه، ص 161.

وصف المنادى بأل

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلاّ رفعاً ولا يقع في موقعه غيرُ المفرد، وذلك قولك: يا أيّها الرجلُ، ويا أيّها الرجلان، ويا أيّها المرأتان، فأيُّ ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا، وإنّما صار وصفُه لا يكون فيه إلاّ الرفعُ لأنّك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيّها وتسكت، لأنّه مبهمٌ يلزمه التفسيرُ، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد، كأنّك قلت يا رجلُ)[1].

أقول:

ذكرنا فيما سبق أنّ الاسم المعرّف بأل الجنسيتين يتوصل إلى ندائه بجعله صفة أو بدلاً، إذا كان جامداً، وصفة إذا كان مشتقاً كما في (يا أيُّها الرجلُ) و(يا أيُّها الكاتبُ) وقد جعل سيبويه المنادى بعد (يا أيُّها)، واستناداً إلى أستاذه الخليل رحمه الله المنادى ممّا فيه الألف واللام الجنسيتين صفة، لا يكون فيه إلاّ الرفع، وهو و(أيُّها) بمنزلة كلمة واحدة، كأنّك قلت: يا رجلُ، ويا رجل كمعنى: يا الرجلُ، صار معرفة لأنّنا قد أشرنا إليه، وقصدناه، واكتفينا بها عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، وبدلاً في النداء من الألف واللام، واستغنى به عنهما[2].

نداء أسماء الإشارة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألفُ واللام تُنزل بمنزلة أيّ، وهي هذا وهؤلاء، وأولئك وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرجلُ، ويا هذان الرجلان، صار المبهمُ وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد، وليس ذا بمنزلة قولك يا

---

(1) سيبويه: 2/ 188.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 398.

زيدُ الطويلُ، من قبل أنّك قلت: يا زيدُ وأنت تريد أن تقف عليه، ثـمَّ خِفـت أن لا يُعـرف نعتُه بالطويل، وإذا قلت يا هذا الرجلُ، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثمّ تصفه بعدما تظن أنّه لم يُعرف، فمن ثمّ وُصفت بالأسماء التي فيها الألفُ واللام، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنّك قلت: يا رجلُ، فهذه الأسماء المبهمةُ إذا فسّرتها تـصيرُ بمنزلـة أيّ، كأنـك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها، وإنّما قلت: يا هـذا ذا الجمـة، لأنّ ذا الجُمّـة لا توصف به الأسماء المبهمةُ، إنّما يكـون بـدلاً أو عطفاً علـى الاسم إذا أردت أن تؤكـد، كقولك: يا هؤلاء أجمعون، وإنّما أكدت حين وقفت على الاسم، والألـفُ والـلام والمبهمُ يصيران بمنزلة اسمٍ واحدٍ، يدلُّك على ذلك أنّ أيّ لا يجـوز لـك فيهـا أن تقـول يـا أيُّهـا ذا الجُمّة، فالأسماء المبهمةُ توصف بالألف واللام ليس إلاّ، ويفسّر بها، ولا توصف بما يوصف به غيرُ المبهمة، ولا تفسّر بما يفسّر به غيرُها إلاّ عطفاً، ومثل ذلك قول الـشاعر، وهـو ابـن لوذان السدوسي:

يـا صـاحِ يـاذا الـضامِرُ العَـنْسِ والرَّحْـلِ ذي الأقْـتاعِ والحِلْـسِ

ومثله قول ابن الأبرص:

يـاذا المخوِّفُنـا بمقتـلِ شـيخه حُجـرٍ تمنّـي صـاحبِ الأحـلامِ [1]

أقول:

أولاً: إذا نُودي اسم الإشارة، ثمّ وُصفَ في نحو قولك:

يا هذا الرجلُ، ويا هذه المرأةُ، إذا أُريد نداء الرجل، أو المرأة، فـالأمر هنـا يـشبه: يـا أيُّها الرجلُ، ويا أيتها المرأةُ، من حيث لزوم الضمّ في (الرجل) و(المرأة)، لأنّ اسـم الإشـارة وصلة لنداء ما فيه الألف واللام مثلما هو الأمر في (أيّ) و(أيّة). بمعنى أوضح أنّه يجب رفع ما بعد اسم الإشارة في النداء بوصفه نعتاً مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة، ولزم رفعهما

---

(1) سيبويه: 2/ 189- 190.

أعني: الرجلُ، والمرأةُ بعد: يا هذا الرجلُ، ويا هذه المرأةُ، لأنهما المقصودان بالنداء، والمنادى المفرد لا يُنصب، علماً بأن اسم الإشارة ما بعد كالاسم الواحد.

هذا إذا كان المقصود بالنداء هو (الرجلُ) أو (المرأةُ)، أمّا إذا كان المقصود بالنداء هو اسم الإشارة جاز فيهما الرفع، والنصب، ومن المعروف أنّ اسم الإشارة لا يوصف إلاّ بما فيه الألف واللام، ولا ضير من إعراب (الرجل) أو (المرأة) بدلاً من اسم الإشارة.

ثانياً: مثل سيبويه لأسماء الإشارة بـ (هذا، وهؤلاء، وأولئك) وقال وما أشبهها، ونلفت النظر هنا إلى أنّ (أولئك) لا ينادى، لأنّ الكاف للخطاب، وأولاء غير الذي له الكاف – يا المخاطب – فكيف ينادى من ليس بمخاطب، فإذا جرّد (أولئك) من كاف الخطاب صحّ أن ينادي، ويخاطب.

ثالثاً: يوازن سيبويه بين قولك:

يا زيدُ الشاعرُ، أو الشاعرَ

و: يا هذا الرجلُ.

فيرى أنّ إطلاق الصفة بعد (زيد) دفعاً للالتباس الذي قد يحدث للمتلقي، إذ لا يعرف (زيد) على وجه التحديد، فيقال: الشاعر، أو الكاتب أو الفارس فيتوضّح المراد بالوصف، علماً بأنك يمكن أن تقف على نداء (زيد) من غير وصفه أمّا إطلاق (الرجل) بعد هذا فلا يجوز فيه الوقوف على (هذا)، بل لا بُدّ من ذكر اسم بالألف واللام هو المقصود بالنداء.

رابعاً: يؤكد سيبويه أنّ أسماء الإشارة لا توصف إلاّ بما فيه الألف واللام مثلما هو الحال في (أيّ) و(أيّة) لا يليهما في النداء إلاّ ما فيه الألف واللام، أمّا نحو: يا هذا ذا الجُمّة، فـ (ذا الجُمّة) ليس وصفاً لهذا، لأنّ (ذا الجُمّة) لا توصف به الأسماء المبهمة، ولذلك لابُدّ من عدّه بدلاً أو عطف بيان ممّا قبله.

والدليل على أنّ (ذا الجمّة) لا يصلح أن يكون صفة أنّه لا يقع موضع (الرجل) في نحو: يا أيُّها الرجل، فلا يقال: يا أيُّها ذا الجمّة.

خامساً: ويستشهد سيبويه بقول ابن لوذان الدوسي[1]:

يـا صـاحِ يـاذا الـضامِرُ العَنْسِ   والرَّحْـلِ ذي الأنْـساعِ والحِلْـسِ

والشاهد فيه رفع (الضامرُ) صفة لاسم الإشارة المنادى (يا ذا) مع كونه مضافاً إضافة لفظية إلى (العنسِ) والتقدير:

يا هذا الذي ضمرت عنه.

وقيل: إنّ (الضامر) مجرور بإضافة (ذا) وهو بمعنى صاحب إليه، و(العنسِ) بدل من الضامر. والعنس: الناقة الصلبة، والأنساع، جمع نسع وهو ضرب من السير، والحلسِ: كلّ شيء ولي ظهر البعير أو الدابة.

ومـمّا يجري قول ابن لوذان، قولُ عبيد بن الأبرص (ت 25ق.هـ)[2]:

يـاذا المخوِّفُنـا بمقتـل شـيخه   حُجـرٍ تمنّـي صـاحبِ الأحـلام

والشاهد فيه جعله (المخوّفنا) وصفاً لـ (ذا) وقد عمل في المفعول من تمامه بمنزلة النعت المضاف إذا قلت: يا زيدُ صاحب محمدٍ، جعلوا المفعول لـمّا كان من صلته – كأنّ الصلة بما يتمّ الموصول – اسماً بمنزلة بعض حروفه، فلم ينصبوه كما نصبوا المضاف لـمّا كان نعتاً للمنادى. ويجوز أن يكون (المخوّفنا) نعتاً لـ (ذا) لأنه في معنى مفرد مثله، وإنْ كان في اللفظ موصولاً بمفعوله.

يريد: يا هذا الذي خوّفنا بأن يعاقبنا لأجل قتلنا شيخه، يعني: إيّاه، والمنادى، امرئ القيس، وكانت بنو أسد قتلت (حجراً) أبا امرئ القيس، فتوعدهم امرؤ القيس بأن يثأر منهم.

---

(1) ينظر: ابن يعيش: 2/ 8، والبغدادي، 1/ 329.

(2) ديوانه، ص 122، والبغدادي، 1/ 321.

(4) سيبويه: 2/ 191.

حكم متابع المنادى المضاف إضافة لفظية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثله يا ذا الحسنُ الوجهِ، وليس ذا بمنزلة ياذا ذا الجُمَّة، من قبل أنَّ الضامر العنس والحسنَ الوجهِ، كقولك: ياذا الضامرُ وياذا الحسنُ، وهذا المجرورُ ها هنا بمنزلة المنصوب إذا قلت ياذا الحسنُ الوجهَ، وياذا الحسنُ وجهاً، ويدلُّك على أنَّه ليس بمنزلة ذي الجُمَّة، أنَّ ذا معرفةٌ بالجُمَّة، والضامرُ والحسن ليس واحدٌ منهما معرفةً بما بعده، ولكنَّ ما بعده تفسيرُ لموضع الضُّمور والحُسن، إذا أردت أنْ لا تُبهمهما، فكلُ واحدٍ من المواضع من سبب الأول، لا يكونان إلاَّ كذلك، فإذا قلت الحسنُ فقد عمَّمت، فإذا قلت الوجهِ فقد اختصصتَ شيئاً منه، وإذا قلت الضامرُ فقد عمَّمتَ، وإذا قلت العنس فقد اختصصت شيئاً من سببه كما اختصصن ممَّا كان منه، وكأنَّ العنس شيءٌ منه، فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرت كما صار الدرهمُ يبيِّنُ به مِمَّ العشرون، حينَ قلت: عشرون درهماً، ولو قلت: يا هذا الحسنَ الوجهِ، لقلت يا هؤلاء العشرين رجلاً، وهذا بعيدٌ فإنَّما هو بمنزلة الفعل إذا قلت يا هذا الضاربُ زيداً، ويا هذا الضاربَ الرجلَ، كأنَّك قلت يا هذا الضاربُ، وذكرت ما بعده لتبيِّن موضع الضرب ولا تبهمه، ولم يُجعل معرفةً بما بعده، ومن ثمَّ كان الخليل يقول: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، قال: هو بمنزلة قولك يا زيدُ الحسنُ، ولو لم يجز فيما بعد زيد الرفعُ لما جازم في هذا، كما أنَّه إذا لم يجز يا زيدُ ذوا الجُمَّة لم يجز يا هذا ذو الجُمَّة)[4].

أقول:

أولاً: جعل سيبويه المضاف الذي إضافته لفظية في الوصف به المبهم المنادى كقولك: يا ذا الحسنُ الوجهِ، بمنزلة: ياذا الضامرُ العنس، لأنَّه إضافته إضافة لفظية أيضاً، وهما يختلفان عن: ياذا ذا الجُمَّة، لأنَّ الأخير إضافته إضافة معنوية محضة ليست على نيَّة الانفصال، مع فارق آخر هو المجرور بعد (الحسن) و(الضامر) بمنزلة المنصوب لأنَّه على تقدير: ياذا الحسنُ وجهاً.

ويفترق (الحسن الوجه) عن (ذا الجُمَّة) أنّ الحسن الوجه ليس معرفة بالإضافة إلى ما بعده، لأنّ إضافته لفظية لا تفيد تعريفاً كما هو الحال في الإضافة المعنوية، وكذلك (الضامر العنس)، وما (الوجه) و(العنس) إلاّ تفسير للفاعل المضمر في: الحسن والضامر.

ثانياً: يرى سيبويه أنّك إذا قلت: (الحسنُ) فقد عمَّمت، فإذا أضفته أو جئت بما بعده منصوباً فقد ابنته وخصصت شيئاً معيناً دون غيره، فقد يكون الحسن الوجه، أو الفعل، أو الكلام إلى غير ذلك ممَّا يفيد التخصيص والتعيين.

والفرق بين: الحسن الوجه، والضامر العنس يتحدّد أنّ الحسن الوجه يكون فيه الثاني شيئاً منه، وفي: الضامر العنس يكون الثاني شيئاً من سببه، لأنّ العنس وهي الناقة الصلبة ليست شيئاً من الضامر، أيّ المتحدث عنه، بل هي شيء من سببه.

وسواء كُنّا مع (الحسن الوجه) أو (الضامر العنس) فإنّ المجرور هنا بمنزلة المنصوب في تفسير ما قبله، مثلما يفسر (ديناراً) في نحو: عشرون ديناراً ما قبله العدد.

ثالثاً: ويبدو أنّ سيبويه يختار الرفع في تابع المنادى إذا كانت إضافته لفظية مع اقترانه بالألف واللام في نحو: يا هذا الحسنُ الوجهِ، مع إشعاره بجواز النصب، تقول: يا هذا الحسنَ الوجهِ مع وصفه له بأنّه (بعيد)، هذا إذا كان المتبوع اسم إشارة.

فإنْ لم يكن كذلك جاز في التابع الرفع مراعاة للفظ والنصب مراعاة للموضع، كما في نحو: يا محمدُ العاقلُ والعاقلَ.

أمّا إذا كان التابع مضافاً إضافة محضة فيجب نصبه سواء أكان متبوعه منصوباً أو مبنياً على ما يرفع به، ما لم تكن إضافته لفظية مع اقترانه بالألف واللام في نحو: يا محمدُ الحسنُ الوجه فيجوز به الرفع والنصب، كما يجوز فيه لو لم يضف، لأنّ إضافته في نيّة الانفصال.

نعت صفة (أيّ) وما في معناها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال الخليل رحمه الله: إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثمَّ تؤكده باسمٍ يكونُ عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار: إنْ شئت رفعت وإنْ شئت نصبت، وذلك قولك يا هذا زيدٌ، وإنْ شئت قلت زيداً، يصير كقولك: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، وكذلك يا هذان زيدٌ وعمروٌ، وإنْ شئت قلت زيداً وعمراً، فتُجرى ما يكون عطفاً على الاسم مُجرى ما يكون وصفاً، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ، ويا زيدُ الطويلَ.

وزعم لي بعضُ العرب أنَّ يا هذا زيدٌ كثيرٌ في كلام طيِّءٍ ويقوى يا زيدُ الحسنُ الوجه – ولا تلتفت فيه إلى الطول – أنّك لا تستطيع أن تُناديه فتجعله وصفاً مثلَه منادى، واعلم أنَّ هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسمٍ واحد، إذا وُصفت بمضاف أو عُطف على شيء منها، كان رفعاً، من قبل أنّه مرفوع غيرُ منادى، واطّرد الرفعُ في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعلٍ أو ابتداءٍ، أو تُبنى على مبتدأ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال، كما أنَّ الذين قالوا يا زيدُ الطويلُ، جعلوا زيداً بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة، فمن ذلك قول الشاعر:

يـا أيُّهـا الجاهـلُ ذو التَّنـزِّي) [1]

أقول:

أولاً: يجوز في نداء اسم الإشارة الاكتفاء به، وبتعبير سيبويه (الوقوف عليه)، تقول: يا هذا، بالاستغناء عن الوصف أو البدل أو غيرهما من التوابع، وبذلك يختلف اسم الإشارة في النداء عن (أيّ)، وإنْ كانتا متساويين في وجوب رفع صفة كلّ منهما، واقترانهما بالألف واللام الجنسيتين ، فتقول:

يا أيُّها الرجلُ، ويا هذا الرجلُ

---

(1) سيبويه: 2/ 192.

ويخالف اسم الإشارة (أيّ) في جواز طرح التابع.

ثانياً: إذا ذكرت التابع بعد أسم الإشارة المنادى جاز رفعُ هذا التابع أو نصبه تقول:

يا هذا العاقلُ، والعاقلَ.

تقول في البدل: يا هذا زيدٌ، وزيداً.

بمنزلة قولك: يا تميمُ أجمعون وأجمعين، أو بمنزلة قولك: يا زيدُ الطويلُ، والطويلَ.

وكذلك تقول: يا هذان زيدٌ ومحمدٌ، ويا هذان زيداً ومحمداً.

ثالثاً: يلفت سيبويه النظر إلى أنّ الأكثر في لهجة طيّئ، رفع التابع بعد اسم الإشارة.

رابعاً: ويؤكد سيبويه أنّ رفع الصفة إذا كانت إضافتها إضافة لفظية أقوى من نصبها في نحو: يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، أنّك لا تستطيع أن تناديه فتقول: يا الحسنُ الوجهِ، وعند سيبويه أنّ (الحسنُ الوجهِ) أكثر طولاً في الكمية الصوتية من (الحسنُ وجهاً)، ويعبّر عن هذا بقوله: (ولا تلتفت فيه إلى الطول).

خامساً: يجعل سيبويه الاسم المبهم وصفته بمنزلة اسم واحد، وبذلك إذا كانت هذه الصفة مضافة إضافة لفظية كالحسن الوجه.

ولـمّا كان المبهم وصفته بمنزلة الاسم الواحد، فإنّها إذا وصفت (وهي بهذا المعنى الواحد) بمضاف أو العطف على شيء منها، فالاختيار في هذا الوصف والمعطوف عند سيبويه هو الرفع، وذلك لأنّ هذه التوابع ليست مناداة، ولذلك لا تنصب، ومن هذا الذي لا يجوز فيه إلاّ الرفع قول رؤبة [(1)]:

يـا أيّهـا الجاهـلُ ذو التّنـزّي

والشاهد فيه نعت صفة المنادى وهو (الجاهلُ) بمرفوع مضاف هو: (ذوي التنزّي)، والذي سوّغ ذلك أنّ (الجاهل) غير منادى فليس في موضع نصب حتّى يجوز لنا نصب صفته على المحل فنقول: يا أيّها الجاهلُ ذا التنزي.

---

(1) ديونه، ص 63، وابن يعيش، 48/ 219، والعيني، 4/ 219.

ومعنى هذا أنّ صفة (أيّ) وما في معناها من الأسماء الإشارة إذا وصفت كانت بمنزلة مرفوع يقع في غير النداء، فيجري الوصف لمّا بعد (أيّ) أو اسم الإشارة مجرى ما يُنعت من النعوت في غير النداء فإذا قلت: (يا أيُّها الطالبُ ذو الهمة) رفعت (ذو الهمة) صفةً للطالبِ، والطالبُ ليس بمنادى إنّما هو وصف للمنادى (أيّ)، ووصف المنادى لا يجري مجرى المنادى، ولذلك جاز فيه أن ينعت بمرفوع هو (ذو الهمة)، وقد أجاز المبرد[1] في (ذو التنزي) النصب بجعله بدلاً من (أيّ) أو إرادة النداء وعلى معنى: يا ذا التنزي، والتنزي: خفّة الجهل، والأصل فيه: التوثّب.

التشاكل بين (أيّ) و(هذا) في النداء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: يا أيُّها الرجلُ زيدٌ اقبل، وإنّما تنوّن لأنّه موضعٌ يرتفع فيه المضافُ، وإنّما يُحذف منه التنوينُ إذا كان في موضعٍ ينتصب فيه المضاف، وتقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمّة، إذا جعلته صفةً للطويل، وإنْ حملته على زيد نصبتَ، فإذا قلت يا هذا الرجلُ فأردت أن تعطف ذا الجُمّة على هذا جاز فيه النصبُ، ولا يجوز ذلك في أيّ لأنّه لا تعطف عليه الأسماء، الا ترى أنّك لا تقول: يا أيُّها ذا الجُمّة، فمن ثمّ لم يكن مثلَهُ، امّا قولك: يا أيُّها ذا الرجلُ، فإنّ ذا وصفٌ لأي كما كان الألفُ واللام وصفاً لأنّه مبهمٌ مثلُهُ، فصار صفةً له كما صار الألفُ واللام وما أضيف إليهما صفةً للألف واللام؛ وذلك نحو قولك: مررتُ بالحسنَ الجميلِ، وبالحسن ذي المال، وقال ذو الرمة:

إلاَ أيُّها ذا المَنزِلُ الدارِسُ الذي   كأنّك لم يَعْهَدْ بك الحَيُّ عاهِدُ

ومن قال يا زيدُ الطويلَ قال ذا الجُمّةِ، لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل، وإنْ رفع الطويلَ وبعده ذو الجُمّةِ كان فيه الوجهان، وتقول: يا زيدُ النّاكي العدُوّ

[1] ينظر: المبرد، 2/ 474.

وذا الفضل، إنْ حملت ذا الفضل على زيد نصبت، لأنّه وصفٌ لمنادى وهو مضافٌ، وإنْ حملت على غير زيد انتصب على يا كأنّك قلت: وياذا الفضل)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- يرتفع فيه المضاف وينتصب فيه المضاف: يريد: تنوين ما ينصرف لخروجه من أن يكون مبنياً، وترك التنوين فيما ينتصب فيه المضاف.

ثانياً: زيدٌ في نحو: يا أيّها الرجلُ زيدٌ أقبل.

خرج من دائرة البناء على الضمّ لأنّه ليس بمنادى ولذلك نوّن، ومعنى ذلك أنّ كلّ موضع يقع فيه الاسم المفرد منوّناً يرتفع فيه المضاف، وكل موضع يقع فيه الاسم المفرد غير منوّن يقع فيه المضاف منصوباً في النداء تقول:

يا أيُّها الرجلُ زيدٌ أقبل. بمنزلة

يا أيُّها الرجلُ ذو الهمّة.

ولا يجوز في (زيدٌ) أن يكون صفة لـ (الرجل) (لأنّ الصفة تحلية وليست أسماء الإعلام ممّا يُحلّى بها، ولكنّه تبيينٌ لـ (أيّ) وشرحٌ).

و(الرجلُ) بدل من (أيّ).

وتقول: يا زيدُ الطويلُ ذو الجُمّة، فالطويلُ: صفة لـ (زيد) و(ذو الجُمّة) من نعت الطويل، فإذا جعلته من نعت (زيد) أو بدلاً منه فالنصب واجب، وتقدير الكلام في حال الصفة:

يا زيدُ ذا الجُمّة

وإذا جعلته بدلاً فالتقدير: يا زيدُ ياذا الجُمّة، لأنّ البدل على نيّة تكرير العامل.

---

(1) سيبويه: 2/ 193.

(3) ديوانه، ص 1088، وابن يعيش، 2/ 7.

وإذا قلت: يا زيدُ الطويلَ، بنصب الطويل فليس من الصفة بشيء، بل هو عطفُ بيان من (زيدُ) على المحلّ لا على اللفظ.

ثالثاً: وإذا قلت: يا أيُّها الرجلُ

فـ (ذا) وصف لـ (أيُّ) بمنزلة ما فيه الألف واللام إذا وقع موقع (ذا). ومما جعلت فيه (هذا) صفة لأي، لأنه مثلُهُ في الإبهام قول ذي الرمة[3]:

ألا أيُّها ذا المَنزِلُ الدارِسُ الذي كأنَّك لم يَعْهَدْ بك الحَيَّ عاهِدُ

والشاهد فيه وصف (أيّ) باسم الإشارة (ذا) وهما متشاكلان في الإبهام، وأجرى (المنزل) على (هذا) لأنه مثلُهُ، والمنزل: عطف بيان على (ذا)، و(الدارسُ) صفة للمنزل، و(الذي) في محلّ رفع صفة ثانية، يريد: أنّ هذا المنزل لدروسه وتغيّر آثاره لم يقم فيه أحد، ولا عهد به لأحد.

المنادى المنصوب على المدح أو الذمّ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه، وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ وعبدالله المسلمين الصالحين، وهذا بمنزلة قولك: اصنع ما سر أباك وأحبُّ أخوك الرجلين الصالحين، فإذا قلت يا زيدُ وعمروُ ثمَّ قلت الطويلين، فأنت بالخيار إنْ شئت نصبت وإنْ شئت رفعت؛ لأنه بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلُ، وتقول: يا هؤلاء وزيدُ الطُّوالُ والطُّوالَ؛ لأنه كلّه رفعٌ، والطُّوالُ ها هنا رفعٌ عطفٌ عليهم، وتقول يا هذا ويا هذان الطُّوالَ، وإنْ شئت قلت الطُّوالُ، لأنَّ هذا كلّه مرفوعٌ والطُّوالُ هنا عطفٌ، وليس الطُّوالُ بمنزلة يا هؤلاءِ الطُّوالُ، لأنَّ هذا إنَّما هو من وصف غير المبهمة)[1].

أقول:

أولاً: في: يا أيُّها الرجلُ وعبدالله المسلمين الصالحين، عطفنا (عبدالله) على نيّة تكرير أداة النداء ثمَّ جئنا بالوصف المراد به المدح والتعظيم فقلنا: المسلمين الصالحين، منصوباً بفعل محذوف تقديره: أعني، وأمدح، ولا يجوز فيه الرفع لأنَّ الموصوفين مختلفا الحركة، وهذا بمنزلة الوصفين المختلفي الموقع الإعرابي في نحو:

اصنع ما سرَّ أباكَ وأحبَّ أخوكَ الرجلين الصالحين، وهما (أباك) المنصوب على المفعولية و(أخوك) المرفوع على الفاعلية، ثمَّ أردنا وصفهما وقد اختلفا إعراباً فجئنا بـ (المسلمين الصالحين) منصوبين بفعل محذوف على المدح والتعظيم.

ثانياً: وفي (يا زيدُ وعمرو الطويلين) عطفنا على المنادى العلم المفرد (زيد) باسم علم مفرد مثلُهُ في الحركة الإعرابية فكلاهما مبني على الضمّ، ثمَّ وصفنا الاثنين معاً فيجوز لنا هنا أمران:

الأول: نصب (الطويلين) بفعل محذوف تقديره: أعني، وأمدح.

---

(1) سيبويه: 2/ 194.

والثاني: رفعه وصفاً لـ (زيد) و(عمرو)، مراعاة للفظهما، وهذا بمنزلة وصفنا للعلم المفرد في نحو:

يا زيدُ الطويلُ، والطويلَ، بالرفع مراعاة للمحل، والنصب مراعاةً لموضع (زيد)، وموضعه النصب.

ثالثاً: وفي نحو: يا هؤلاء وزيدُ الطّوالُ والطّوالَ.

يجوز في الصفة الرفع على تقدير مبتدأ أيّ (هم) الطّوالُ، ويجوز النصب مراعاة للمحل، وكذلك الحال في نحو: يا هذا ويا هذان الطّوالُ والطّوالَ، ولكنّ هذا ليس بمنزلة: يا هؤلاء الطّوالَ، لأنّ (الطّوال) وصف لغير اسم الإشارة، بل هو وصف للمشار إليه ممّا فيه الألف واللام الجنسية، ومن الواضح أنّ (زيد) يختلف.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنّما فرقوا بين العطف والصفة لأنّ الصفة تجيء بمنزلة الألف واللام، كأنّك إذا قلت مررتُ بزيدٍ أخيك فقد قلت مررتُ بزيدٍ الذي تعلم، وإذا قلت مررتُ بزيدٍ هذا فقد قلت بزيدٍ الذي ترى أو الذي عندك، وإذا قلت مررتُ بقومك كلّهم، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا، ولا مررتُ بقومك الحنين، وعلى هذا المثال جاء مررتُ بأخيك زيدٍ، فليس زيدٌ بمنزلة الألف واللام، وممّا يدلُّك على أنّه ليس بمنزلة الألف واللام أنّه معرفةٌ بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا فيما بعده، فلكل شيء جاز أن يكون هو والمبهم بمنزلة اسم واحد هو عطف عليه، وإنّما جرت المبهمة هذا المجرى لأنّ حالها ليس كحال غيرها من الأسماء)[1].

أقول:

أولاً: يفرق سيبويه بين العطف والصفة، فيرى أنّ الصفة بمنزلة ما فيه الألف واللام، كأن تقول: مررت بزيدٍ أخيك، فهو في المعنى بمنزلة: مررتُ بزيدٍ الذي تعرفُهُ.

---

(1) سيبويه: 2/ 195.

فإنْ قلت: مررت بزيدٍ هذا، فعلى معنى: مررت بزيدٍ، الذي ترى أو الذي عندك، أمّا إذا قلت: مررتُ بأخيك زيد، فزيدٍ بدل من أخيك لا غير لأنّه ليس على معنى ما فيه الألف واللام، ولكونه معرفة بلفظه لأنّه اسم علم.

ثانياً: وفي نحو: مررتُ بقومك كلّهم، بجعل كلّهم توكيداً معنوياً لـ (قومك) وليس فيه معنى الصفة، لأنّه لا يريد أن يقول: مررت بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا.

ثالثاً: ثمّ يقرر سيبويه من خلال هذه الأمثلة قاعدة نحوية تقول: أنّ كلّ منادى جاز أن يشكل هو والاسم المبهم بكون ما بعدهما عطف عليه، وهذا أمر يخصّ أسماء الإشارة لأنّ لها حالاً تختلف فيه عن غيرها من الأسماء، فـ (الرجل) و(هذا) في قولك:

يا هذا الرجل، أو يا أيُّها الرجل، يشكلان اسماً واحداً في المعنى، لأنّ (الرجل) بدلٌ من أيّ، وصفةٌ له.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول يا أيُّها الرجلُ وزيدُ الرجلين الصالحين، من قبل أنّ رفعهما مختلفٌ؛ وذلك أنّ زيداً على النداء والرجل نعتٌ، ولو كان بمنزلته لقلت يا زيدُ ذو الجُمّة، كما تقول يا أيُّها الرجلُ ذو الجُمّة، وهو قول الخليل رحمه الله) [1].

أقول:

لا يجوز نعت (الرجل) و(زيدُ) في نحو: يا أيُّها الرجلُ وزيدُ، بنعت واحد لأنّ الرجل معرب و(زيدُ) مبني، فلا يجوز أن يوصفا بما يجمعهما، ولذلك لزم نصب النعت على تقدير فعل للمدح، أو رفعه على تقدير مبتدأ، وقد مرّ القول في مثل هذا.

---

(1) سيبويه: 2/ 195.

نداء ما فيه أل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه لا يجوز لك أن تُنادي اسماً فيه الألفُ واللام البتة؛ إلاّ أنّهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنّه اسمٌ يلزمه الألفُ واللام لا يُفارقانه، وكُثر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي قال ذلك، من قبل أنّ الذي قال ذلك وإنْ كان لا يُفارقهُ الألفُ واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً، ألا ترى أنّك تقول يا أيّها الذي قال ذاك، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه، وكأنّ الاسم واللهُ أعلمُ إلهٌ، فلما أدخل فيه الألفُ واللام حذفوا الألف وصارت الألفُ واللامُ خلفاً منها، فهذا أيضاً ممّا يقوّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف) [1].

أقول:

أولاً: يمنع سيبويه وتابعه جمهور البصريين نداء الاسم الذي فيه الألف واللام منعاً مطلقاً، إلاّ وفقاً لتركيب خاص مرَّ ذكره.

ثانياً: أمّا قولنا (يا الله اغفر لنا) فقد جاز في اسم الله ذلك وحده، عزوجل للعلل الآتية:

- كثرة الاستعمال.
- أنّ اسم الله جل شأنه يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، فصارا من نفس حروفه عزوجل.
- أنّ لام التعريف صارت كالعوض من الهمزة المحذوفة، لأنّ أصله (إلـه)، وربما أبدلوا أيضاً في اسم الله وحده الميم المشدّدة من حرف النداء، كما سنرى لاحقاً[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 195.

(2) وينظر: حيدرة اليمني: كشف المشكل: ص 146- 147.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك أناسٌ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس؛ إلاَّ أنَّ الناس قد تفارقهم الألفُ واللام ويكون نكرةً، واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك، وليس النَّجْمُ والدَّبَرانُ بهذه المنزلة؛ لأنَّ هذه الأشياء الألفُ واللام فيها بمنزلتها في الصَّعق، وهي في اسم الله تعالى بمنزلة شيءٍ غيرِ منفصل في الكلمة، كما كانت الهاء في الجحاجحة بدلاً من الياء، وكما كانت الألفُ في يمانٍ بدلاً من الياء. وغيّروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره ممَّا هو مثلُهُ، ألا ترى أنَّك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقُلْ، وتقول: لا أدرِ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أُبَلْ، ولا تقول: لم أُرَمْ تريد لم أُرامِ، فالعربُ ممَّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره) [1].

أقول:

أولاً: ولكي يؤكد سيبويه أنَّ الألف واللام في اسم الله تعالى من نفس حروف هذا الاسم العظيم يوازن بين لفظ الجلالة (الله) وبعض الأسماء وممَّا يكثر استعمالها بالألف واللام، لكنَّها تستعمل نكرة كلفظ (أناس) وفي مقابلها (الناس) بالألف واللام معرفة وبدونهما نكرة، بخلاف اسم الله تبارك وتعالى فهو معرفة سواء أكان بالألف واللام، وهو الأكثر استعمالاً، أو بدونهما كـ (إله) وهو معرفة أيضاً، وكذلك: النَّجْم والدَّبَرَان، فالألف واللام فيهما بمنزلة الألف واللام في (الصَّعق) إذ تستعمل هذه الألفاظ بالألف واللام وبدونهما تعريفاً وتنكيراً، والألف واللام لا تنفصل عن اسم الله تبارك وتعالى.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى بعض الألفاظ اللغوية التي أصابها تغيير في بنيتها وحروفها المكونة لها بسبب أحكام نحوية أو صرفية أو صوتية، ولكنَّ هذا التغير غير مطّرد فلا يعمّ إلاّ ألفاظاً معينة من ذلك (الجحاجحة) إذ إنَّ الهاء فيها بدلاً من الياء، والأصل: جحاجيح، والمفرد: جحجاح، وهو السمح الكريم.

وكذا الألف في (يمانٍ) بدلاً من الياء: يمين.

---

[1] سيبويه: 2/ 196.

ويحدثون هذا التغيير في بعض الألفاظ لكثرة استعمالهم إياها وتواردها على ألسنتهم فيطلبون الخفّة في اللفظ المعين، فيقولون: (لم أكُ) في جزم الفعل الناقص (أكون)، ولا يجوز أن يقال (لم أقُ) في جزم الفعل (أقول).

ويقولون: لا أدرِ، وهذا قاضٍ، ولم أُبلْ. ولا يقولون: قياساً على هذا : لم أرمْ على إرادة: أرام، والذي يحكم هذا التغيير أو عدمه طلب الخفّة في لفظ بعض الكلمات دون غيرها ممّا يناظرها.

اللهمَّ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقال الخليل رحمه الله: اللهمَّ نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من يا، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها، إلاّ أنّ الميم ها هنا في الكلمة كما أنّ نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها، فالميمُ في هذا الاسم حرفان أولهما مجزومٌ، والهاء مرتفعةٌ لأنّه وقع عليها الإعرابُ. وإذا لحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هناه، وأمّا قوله عزوجل: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [من سورة الزمر: 46]، فعلى يا، فقد صرّفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم، لأنّ له حالاً ليست لغيره)[1].

أقول:

أولاً: من الألفاظ التي لها خصوصية معهودة على ألسنة العرب اسم الله تعالى من هذه الخصوصية نذكر الآتي:

1- أنّ الألف واللام فيه بمنزلة الجزء من بنيته اللفظية.

2- وإنّ هذه الألف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة، لأنّ أصله – والله أعلم – إله.

(1) سيبويه: 2/ 196-197.

3- وإنّ اسم الله تبارك وتعالى ليس اسماً بمنزلة: محمد، وزيد، وغيرهما، ما لا يجوز إدخال الألف واللام فيه.

4- وإنّ اسم الله تعالى ينادى بـ (يا) فتقول دائماً يا اللهُ اغفر لنا.

5- وقد تُبدل في هذا الاسم العظيم وحده الميم المشدّدة من حرف النداء، فتقول: اللهمَّ اغفر لنا.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [من سورة الزمر: 46]، و﴿ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [من سورة آل عمران: 26].

6- وقد نجمع بن (ياء) النداء و(اللهمّ) فنقول: يا اللهمّ اغفر لنا.

ثانياً: ومن الجدير بالذكر هنا أنّ من مسائل الخلاف التي أدرجها الأنباري كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (ميم اللهمَّ)[1].

فالكوفيون لا يعدّون الميم المشدّدة عوضاً عن (يا) التي للتنبيه ف النداء، والبصريون جريا وراء رأي سيبويه يرون أنّ هذه الميم عوض عن (يا) والهاء مبنية على الضمّ، والتركيب تركيب نداء، ولكل فريق حججه وأدلته على ما يقول.

نداء التي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا الألف والهاء اللتان لحقتا أيّ توكيداً، فكأنّك كررت يا مرتين إذا قلت: يا أيّها، وصار الاسمُ بينهما كما صار هو بين ها وذا إذا قلت ها هو ذا، وقال الشاعر:

مِنَ اَجْلِكَ يا التي تُيَمْتِ قلبي ... وأنتِ بَخيلةٌ بالوُدِّ عنّي

شبهه بيا الله)[2].

(1) الأنباري: الإنصاف المسألة (49).

(2) سيبويه: 2/ 197.

أقول:

يرى سيبويه أنّ (ها) الملحقة بـ (أيّ) تفيد التوكيد، وهي بمنزلة تكرير (يا) النداء مرتين في قولك: يا أيُها، وأيّ بين أداة النداء و(ها) بمنزلة موضع الضمير الواقع بين ها التنبيه واسم الإشارة في نحو: (ها هو ذا) ومن نداء ما فيه (أل) قول الشاعر [1]:

مِنَ اجْلِكَ يا الـتي تُيِّمْتِ قلبي وأنـتِ بَخيلـةٌ بالـوُدِّ عنّي

والشاهد فيه إدخال حرف النداء على ما قبله الألف واللام، فدلّ على جواز ندائه تشبيهاً بقولك: يا الله. وقدّره البصريون على حذف الموصوف وإقام الصفة مقامه، وهو عندهم قليل موضعه الشعر والتقدير: يا أيتُها التي تيمت قلبي، والألف واللام في (التي) لا تنفصل عنها فتنزلت بمنزلة بعض حروفها الأصلية، فجاز دخول (يا) عليها لهذا السبب كما هو الحال في نداء اسم الله تبارك وتعالى.

لماذا لا ينادى ما فيه أل مباشرة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّ الألف واللام إنّما منعهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفةٌ، وذلك أنّه يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيّها الفاسقُ ويا أيّها الرجلُ، وصار معرفةً لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفةً بغير ألفٍ ولام لأنّك إنّما قصدت قصد شيءٍ بعينه، وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستُغني به عنهما كما استغنيت بقولك اضرب عن لتضرب، وكما صار المجرور بدلاً م التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من: رأيتُ أباك) [2].

---

(1) ينظر: ابن السراج: الأصول، 3/ 463، والأنباري: الإنصاف المسألة (48)، والرضي، 1/ 145.

(2) سيبويه: 2/ 197-198.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- مرفوع: مبني على الضمّ

من الواضح أنّ المنادى معرفة بالنداء، ولذلك لا يجوز الجمع بين (يا) والاسم الذي بالألف واللام التعريفية، لا يقال: يا الناسُ، وللعربية طريقتها في نداء ما فيه الألف واللام كما مرّ.

ثانياً: وللتدليل على أنّ المنادى معرفة بالنداء قولك: يا فاسقُ، فهو بمنزلة (الفاسق) في نحو: يا أيُّها الفاسقُ) و: يا رجلُ، بمنزلة: يا أيُّها الرجلُ، لأنّ النداء إشارة وقصد، وبه تصير النكرة معرفة بمنزلة: هذا وهذه، وهؤلاء، وإنّنا لا نادي إلاّ معيناً مقصوداً، فالنداء أعني أداة النداء بمنزلة الألف واللام، يتعرّف بهما الشيء المنكور ويتحدّد دون سائر جنسه، وكذا (يا) النداء وأخواتها، يعملن في الاسم المنكور التعريف مثلما تعمل فيه الألف واللام التعريف.

ثالثاً: ويلفت سيبويه النظر إلى ظاهرة لغوية جديرة بالاهتمام تدل على سعة اللغة العربية بما تنطوي عليه من إمكانات التحول في أبنيتها اللغوية على مستوى المفردات، وتذكّر هنا بالنيابة الصرفية، وعلى مستوى التراكيب ونكون هنا مع النيابة النحوية، وفي هذا توسّع في التقنيات اللغوية المستند إليها، وفي التعبير عن المعاني، وتلوين الأساليب، فلك في العربية أن تقول: أنصف الحقَّ، وتقول: لتنصفِ الحقَّ، وإنصافاً الحقَّ، والحقَّ أنصف.

وتقول: أكرمتُ معلمي المدرسة، وأكرمتُ المعلمين في المدرسة، وتقول: (رأيتُكَ) فتجعل ضمير الخطاب مفعولاً، وتقول: رأيت أباك، فتجعل ضمير الخطاب مجروراً بالإضافة.

إنّ هذا الذي يلفت سيبويه النظر إليه بحاجة إلى باحثين أكفاء يلمّون تفاريقه، ويسلكون به منهجاً علمياً يكشف عن أحد أبرز ما تنماز به اللغة العربية في إمكانات التصرّف والتحويل والاتساع في أبنيتها وتراكيبها، وإيقاعاتها.

أسماء لازمت النداء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما يُدخلون الألفَ واللام ليعرّفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أمّةٍ، فقد استغنوا عن الألف واللام، فمن ثمّ لم يُدخلوهما في هذا ولا في النداء، وممّا يدلّك على أنّ يا فاسقُ معرفةٌ قولك: يا خباث ويا لكاع ويا فساق، تريد يا فاسقةُ ويا خبيثةُ ويالكعاءُ، فصار هذا اسماً لهذا كما صارت جعار اسماً للضبعُ، وكما صارت حذام ورقاش اسماً للمرأة، وأبو الحارث اسماً للأسد، ويدلّك على أنّه اسمٌ للمنادى أنّهم لا يقولون في غير النداء جاءتني خباث ولكاع، ولا لُكعُ ولا فُسَقُ، فإنّما اختُصَّ النداء بهذا الاسم أنّ الاسم معرفةٌ، كما اختُصّ الأسدُ بأبي الحارث إذ كان معرفةً، ولو كان شيءٌ من هذه نكرةً لم يكن مجروراً؛ لأنّها لا تُجرّ في النكرة، من هذا النحو أسماء اختُصّ بها الاسمُ المنادى لا يجوز منها شيءٌ في غير النداء، نحو: يا نومانُ، ويا هناه، ويا فُلُ. ويقوى ذلك كلّه أنّ يونس زعم أنّه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ، وممّا يقوى أنّه معرفةٌ تركُ التنوين فيه، لأنّه ليس اسمٌ يُشبه الأصوات فيكون معرفةً إلاّ لم ينوّن، وينوّنُ إذا كان نكرةً، ألا ترى أنّهم قالوا هذا عمرويه، وعمرويهٍ آخرُ)[1].

أقول:

أولاً: إدخال الألف واللام على أول بعض الأسماء يفيد تعريفها وتعيينها ذلك إذا كانت الألف واللام (عهدية) أيّ التي تدخل على الاسم الذي بين المتكلم والمخاطب عليه عهد مسبق عليه، كأنْ يكونا قد سمعنا به، أو شاهداه، فإذا قصدا الشيء بعينه دون غيره، ولم يجعلوه واحداً من بين أفراد جنسه استغنوا عن الألف واللام، فلم يدخلاها على الاسم المنادى أو غيره.

---

[1] سيبويه: 2/ 198-199.

ثانياً: والذي يدلّ على أنّ بعض الأسماء معارف وإنْ لم تكن بالألف واللام وجود كثير من الألفاظ اللغوية دالّة على المعرفة من غير أن تكون معرفة بالألف واللام وهذه الألفاظ ملازمة للنداء فلا تستعمل إلاّ مناداة فلا تقع فاعلة ولا مفعولة، ولا مضافاً إليها، ومن هذه الألفاظ جاء سيبويه على ذكر الآتي من باب التمثيل لا الحصر.

- يا فساق، تريد يا فاسقُ ويا فاسقةُ.
- يا خباثِ بمعنى: يا خبيثُ ويا خبيثةُ.
- ويالكعاء للمذكّر ويالكعاءُ للمؤنّث، واللكاع: الحمق، واللؤم.

فهذه الأسماء المنكورة في صورتها صارت معارف على المنادى المعين فهي بمنزلة الأسماء التي صارت أعلاماً على مسمّيات معينة دون غيرها، كـ(جعار) اسماً للضبع، وحذام ورقاش اسمين للمرأة، والمرأة الرقاش: المتزيّنة، يقال: ترقّشت المرأة: إذا تزينت.

وكذلك أبو الحارث علماً للأسد.

ثالثاً: وممّا يدلّ على أنّ هذه الأسماء ملازمة للنداء، وأنّها معارف من غير إدخال الألف واللام عليها يذكر سيبويه الآتي:

- أنّها لا تستعمل إلاّ مناداة، وهي بذلك معارف.
- أنّها لا تستعمل فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها.
- أنّها لو كانت نكرة لم تُبنَ على الكسرة.
- أنّها لا تنوّن، والتنوين علامة تنكير فهو بمنزلة بعض الأعلام، تنوينها دلالة على تنكيرها، لـ (عمرويه) تقول: هذا عمرويه بالبناء على الكسر وهو معرفة، وتقول: هذا عمرويهٍ آخر، بالتنوين دلالة على تنكيره.

ولذلك يقول سيبويه: (ولو كان شيء منها نكرة لم يكن مجروراً، لأنّها لا تجرّ في النكرة).

رابعاً: ومن هذه الأسماء أيضاً:

- يا نُومان: وهو مبني على الضمّ، وهو الكثير النوم.
- هَناه: للداهية من الرجال.
- يا فُلُ: وللمؤنث يا فُلهُ، كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان، بمعنى: رجل وامرأة، أو كناية عن أعلام الأناسي كـ (محمد) و(فاطمة)، والمعنى: يا فُلانُ ويا فلانةُ.

ولام (فُلُ) عند سيبويه يا محذوفة كـ(يد) ومادته: (فَ ل ي) ومذهب الكوفيين أنّ لامه نون، وأصله: (فلان) ثمّ رخم بحذف الألف والنون، ومادته (ف ل ن) [1].

ومن هذه الأسماء نذكر (لُؤمانُ) بمعنى كثير اللؤم والخبث، وهو كنومان لكثير النوم، ولا يقاس عليهما.

نداء النكرة غير المقصودة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال الخليل رحمه الله: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبةٌ، لأنّ التنوين لحقها فطالت، فجُعلت بمنزلة المضاف لـمّا طال نُصبَ ورُدّ إلى الأصل، كما فُعل ذلك بقبلُ وبعدُ. وزعموا أنّ بعض العرب يصرف قبلاً وبعداً فيقولُ: أبداً بهذا قبلاً، فكأنّه جعلها نكرةً، فإنّما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً، لأنّ المفرد في النداء في موضع نصبٍ، كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصبٍ، وجرٍ ولفظهما مرفوعٌ، إذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة لـمّا لحقها التنوينُ وطالت، صارت بمنزلة المضاف، وقال ذو الرمة:

أداراً بحُزْوَى هِجتِ للعينِ عَبْرةً ... فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرقْرَقُ

---

[1] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 419، والأزهري، 2/ 329.

وقال الآخر، توبةُ بن الحُميِّر:

لعلّـكَ يـا تَيْـساً نَـزَا في مَريـرةٍ مُعَـذّبُ لَيْلَـى أنْ تَراتـي أزورُهـا

وقال عبدُ يَغوثَ:

فيـا راكبـاً إمّـا عَرَضْـتَ فـبلِّغنْ نَداماي مِـن نَجْـرانَ أنْ لا تَلاَقِيـا)[1]

أقول:

أولاً: إذا نُوديت النكرة غير المقصودة نصبت سواء أكانت هذه النكرة موصوفة أو غير موصوفة، لأنّ النكرة غير المقصودة بمنزلة المضاف طالت صوتياً مثلما طال المنادى المضاف بالإضافة، والنصب في المنادى أن يكون منصوباً، ووجه الطول الصوتي في النكرة غير المقصودة هو التنوين، وتركه تخفيف.

ثانياً: ويشبه سيبويه ترك التنوين في النكرة غير المقصودة، أو عدم تركه بـ (قبلُ وبعدُ) في حال قطعا عن الإضافة بُنيا، فإنْ أضيفا عادا إلى أصلهما من الإعراب.

ويشير سيبويه إلى أنّ بعض العرب يصرف (قبلاً وبعداً) سواء أضيفا أو قطعا عن الإضافة، فيقول منوّناً بالنصب:

أبدأ بهذا قبلاً، فجعل (قبلاً) نكرة فنوّن مع أنّها مقطوعة عن الإضافة.

ومن المعلوم أنّ (قبلاً وبعداً) قد يكونا في موضع نصب أو جرّ ولفظهما البناء على الضمّ. قال تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [من سورة الروم: 4]، فـ (قبلُ) ظرف زمان مبني على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، وقد بُني لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى، وكذلك (بعد)، وإذا قطع (قبل) و(بعد) عن الإضافة لفظاً ومعنى لقصد التنكير، بحيث لا يمكن تقدير مضاف إليه أعربا ونوّنا، تقول: كنت قبلاً أسهر كثيراً، وجئتك بعداً، أو من قبلٍ ومن بعدٍ.

---

(1) سيبويه: 2/ 200.

ثالثاً: وللتأكيد على أنّ النكرة غير المقصودة طويلة بالتنوين فاختير لها لانصب عند النداء، لكونها تصير بمنزلة الاسم المضاف عند ندائه، يستشهد سيبويه بقول ذي الرمة [1]:

أداراً بحُزْوَى هِجْتِ للعين عَبْرةً ... فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

والشاهد فيه نصب المنادى (داراً) بأداة النداء الهمزة، لكونه من قبيل الشبيه بالمضاف، وهو منادى منكور، وقد طال بما بعده من الصفة، وهو الجار والمجرور (بحزوى). وحُوزى: اسم مكان، ويرفضُّ: يتعرق، ويترقرق: يجري ويسيل، وماء الهوى: الدموع.

ومن هذا قول توبة بن الحُمَيِّر العامري (قتل سنة 85هـ) [2]:

لعلّكَ يا تَيْساً نَزَا في مَرِيرةٍ ... مُعَذِّبُ لَيْلَى أنْ تَرانِي أزورُها

والشاهد فيه نصب (تيساً) في النداء، لأنّه نكرة غير مقصودة، طال بما بعده من الصفة، وهي جملة (نزا).

والنزو للتيس: حركته عند السفاد، والمريرة: الحبل المحكم الفتل.

والبيت في معرض توعد (توبة) زوج ليلى الأخيلية لمعنه من زيارتها ومن ذلك أيضاً قول عبد يغوث بن وقاص القحطاني (ت نحو 40ق.هـ) [3]:

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نداماي من نجرانَ أنْ لا تلاقِيا

والشاهد فيه نصب (راكباً) لأنّه نكرة غير مقصودة، فهو يريد أيّ راكب من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضمّ، ولم يجز تنوينه، لأنّه ليس بعده

---

(1) ديوانه، ص 389.

(2) ينظر: ابن يعيش، 1/ 127-129، والبغدادي، 1/ 313، والأشموني، 3/ 14.

(3) ينظر: ابن يعيش، 1/ 127، 129، وابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 126، والبغدادي، 1/ 43، 2/ 194.

شيء نكرة يكون من وصفه. وعرضت: أتيت العروض بالفتح، وهي مكة والمدينة وما حولها، وقيل واليمن أيضاً [1].

نداء النكرة المقصودة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا قول الطرمّاح:

يــا دارُ أقْــوَتْ بعــدَ أصْــرامِها   عامــاً ومــا يَعْنيــكَ مــن عامِهــا

فإنّما ترك التنوين فيه لأنّه لم يجعل أقوت من صفة الدار، ولكنّه قال: يا دارُ، ثمّ أقبل بعدُ يحدّث عن شأنها، فكأنّه لـمّا قال: يا دار، أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيّرت، وكأنّه لـمّا ناداها قال: إنّها أقوت يا فلانُ، وإنّما أردتُ بهذا أن تعلم أنّ أقوت ليس بصفة، ومثل لك قول الأحوص:

يــا دارُ حَســرَها البِلَــى تَحْسيرًا   وسَــفَتْ عليهــا الــريحُ مُــورًا

وأمّا قول الشاعر، لعمرو بن قنعاس:

ألاَ يــا بيــتُ بالعَلْيــاءِ بيــتُ   ولــولا حُــبُّ أهلِــكَ مــا أتَيْــتُ

فإنّه لم يجعل بالعلياء وصفاً، ولكنّه قال: بالعلياءِ لي بيتٌ، وإنّما تركتُه لك، أيُّها البيتُ لحبِّ أهله) [2].

---

(1) ينظر: الحموي: معجم البلدان، 6/ 312.

(2) سيبويه: 2/ 201-202.

أقول:

إذا أُريد نداء النكرة المقصودة بنيت على الضمّ كما يبنى العلم المفرد عند ندائه، ويُترك التنوين، ومن ذلك قول الطرمّاح بن حكيم الطائي (ت 125هـ)[1]:

يـا دارُ أقْـوَتْ بعـدَ أصْـرامِها عامـاً ومـا يَعْنيـكَ مِـن عامِهـا

والشاهد فيه ترك تنوين (دارُ)، لأنه لم يجعل جملة (أقوت بعد أصرامها) صفة للدار، فقال: (يا دارُ)، ببنائه على الضمّ؛ لأنه أراد به النكرة المقصودة، أيّ إنه قصد إلى دار بعينها، وإذا نادى داراً معينة نصب ونوّن، وإذا صارت الكلمة معرفة بالقصد إليها دون غيرها لم تُنعت بشيء بعدها، ومن المعلوم أنّ الأفعال والجمل لا تكون نعوتاً للمعارف.

وأقوت: خلت من أهلها، والإصرام: البيوت مجتمعة في مكان واحد، والمفرد: صِرمٌ.

ومن ذلك أيضاً قول الأحوص[2]:

يـا دارُ حَـسرَها البِلَـى تَحْـسيرًا وسَـفَتْ عليهـا الـريحُ مُـورًا

فالشاهد فيه قوله: يا دارُ حسرها البلى تحسيرا، فنادى داراً بعينها فصارت معرفة، وبناها على الضمّ لـمّا قصد قصدها، وليس هي بنكرة، ثمّ أتى بعدها قوله: حسرها البلى، ولم تؤدِّ هذه الجملة الفعلية وظيفة الوصف للدار، وإنّما هي على الاستئناف إخباراً، أيّ إنه ناداها ثمّ بدأ يخبر عنها، فيقول: حسرها البلى.

وحسّرها: أزال ما كان فيها من الأطلال، والمور: الغبار.

ومن التعريف بالنداء قول عمرو بن قعاس المرادي أحد شعراء ما قبل الإسلام[3]:

الاَ يـا بيـتُ بالعَلْيـاءِ بيـتُ ولـولا حُـبُّ أهْلِـكَ مـا أتيْـتُ

---

(1) ديوانه، ص 439.

(2) تنسب هذا البيت إلى الحارث بن خالد المخزومي (ت 80هـ)، ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 3/ 311، 9/ 227، والتبريزي: شرح اختيارات المفضل الضبي، 3/ 1369، والبغدادي، 1/ 217.

(3) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 527.

والشاهد فيه أنّه نادى بيتاً بعينه، وبناه على الضمّ، ثمّ أقبل يحدثه، فقال: بالعلياء بيتُ، و(يا بيتُ) نكرة مقصودة صارت معرفة بالنداء، يريد أنّ له بيتاً غيرك بالعليا، ولكنّي أوثرك عليه لكوني أحبّ أهلك وأودّهم.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا قول الأحوص:

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليها ... وليس عليكَ يا مَطَرُ السلامُ

فإنّما لحقه التنوينُ كما لحق ما لا ينصرف، لأنّه بمنزلة اسمٍ لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأنّ التنوين لازمٌ للنكرة على كلّ حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف يلحقه التنوينُ اضطراراً؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردت حين كان غير منوّن، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنّه اسمٌ اطّرد الرفعُ فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنّه يُرفعُ بما يرفعُ من الأفعال والابتداء، فلمّا لحقه التنوينُ اضطراراً لم يغيّر رفعهُ كما لا يغيّر رفعُ ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، لأنّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا، وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً، يشبه بقوله يا رجلاً، يجعله إذا نُوّن وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله: وله وجهٌ من القياس إذا نُوّن وطال كالنكرة، ويا عشرين رجلاً كقولك: يا ضارباً رجلاً)[1].

أقول:

أولاً: الشاهد في قول الأحوص[2]: روايته بنصب (مطر) الأول، وتنوينه بالضم للضرورة الشعرية وقد لحقه التنوين لكونه بمنزلة اسم لا ينصرف، وهو ليس مثل نكرة، لأنّ النكرة ملازمة للتنوين سواء أكانت منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة، و(مطر) بمنزلة المنادى

---

(1) سيبويه: 2/ 202-203.

(2) ينظر: حيدرة اليمني: كشف المشكل، ص 149، والبغدادي، 1/ 294، والأشموني، 3/ 144.

المبني على الضمّ لا ينوّن إلاّ للضرورة الشعرية، والتنوين لم يغيّر من كونه منادى مقصود، وسيبويه لا يميل إلى نصبه، و(مطر) زوج من أحبّها الأحوض.

ثانياً: ويعزو سيبويه إلى أستاذه عيسى بن عمر قوله (يا مطراً) بالنصب والتنوين تشبيهاً له بـ (يا رجلاً) وهو نكرة غير مقصودة طالت بالتنوين فنصبت في النداء كما ينصب المضاف، وليس لنصبه هنا (وجه من القياس) إلاّ لكونه طويلاً بالنداء، لمنزلة الشبيه بالمضاف في نحو: يا مكرماً ضيفاً.

اتباع الصفة للموصوف في النداء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضمّ قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرفُ، وهو ابْنُمٌ وامْرُؤٌ فإنْ جررت قلت: في ابنِمٍ وامرئٍ، وإنْ نصبت قلت: ابنماً وامرأً، وإنْ رفعت قلت: هذا ابْنُمٌ وامرُؤٌ، ومثل ذلك قولك: يا زيدَ بن عمرٍو، وقال الراجز، هو من بني الحرماز:

يـا حَكَـمَ بـنَ المُنـذِرِ بـنِ الجـارُودْ

وقال العجاج:

يـا عمـرَ بـنَ معمـرٍ لا مُنتظـر)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد: يريد: الصفة والموصوف بمنزلة الاسم الواحد.
- ينضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرف، يريد: بالحرف الأخير من الكلمة المعينة والحرف قبلها، فيتماثلان بالحركة رفعاً ونصباً وجراً تقول: أمرُؤٌ وامرأً، وامرئٍ.

ثانياً: في نداء العلم الموصوف بـ (ابن) يتبع الاسم الثاني وهو الكنية العلم المنادى لأنه وصف له، وهما بمنزلة اسم واحد ضم ثانيه إلى أوله، فتبع الأول الثاني.

ويستشهد سيبويه لذلك بقول الراجز وهو من بني الحرماز[2]:

---

(1) سيبويه: 2/ 203-204.

(2) ينظر: ملحقات ديوان رؤبة، ص 172.

يــا حَكَــمَ بــنَ المُنــذِرِ بــنِ الجــارُودْ

والشاهد فيه أنّ (ابن) تصف ما قبلها وتتبعه في حركته. فالمنادى إذا كان اسماً علماً وأضيف بابن إلى اسم علم نحو: يا زيدَ بنَ محمدٍ بمنزلة (امرئ) في أنّ راءه تحرّك بحركة مثل همزته، فإنْ ضممت الهمزة ضمّت الراء، وإنْ فتحت الهمزة فتحت الراء، ويفعل مثل هذا بالكسر، بجعل حركة الراء مثل حركة الهمزة، وكذا في النداء، تكون حركة آخر الاسم الأول بمنزلة حركة النون من (ابن) تتبعها، فتقول:

يا زيدَ بنَ محمدٍ، ويا خالدَ ابن جعفرٍ، وكذا يفعل في غير النداء.

وإنّما فُتح لتتبع حركة آخر الاسم حركة آخر النعت، والحركة الأولى حركة بناء، والثانية حركة إعراب، وهو مثل (امرئ) في أنّ حركة الهمزة حركة إعراب، وحركة الراء بناء. والحكم بن المنذر من السادات والأشراف.

وشاهد بيت العجاج كالشاهد في بيت (الكذّاب الحرمازي).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما حملهم على هذا أنّهم أنزلوه الرّفعة التي في قولك زيد بمنزلة الرّفعة في راء امرئ، والجرة بمنزلة الكسرة في الراء والنصبة كفتحة الراء وجعلوه تابعاً لابن، ألا تراهم يقولون: هذا زيدُ بنُ عبدالله، ويقولون: هذه هندُ بنتُ عبدالله فيمن صرف، فتركوا التنوين ها هنا لأنّهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لـمّا كثر في كلامهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الرّفعة: يريد: علامة الرفع، وهي الضمة.
- الجرّة: يريد علامة الجرّ، وهي الكسرة.

---

(1) سيبويه: 2/ 204.

- النصبة: يريد علامة النصب، وهي الفتحة و(الرّفعة) و(الجرّة) و(النّصبة) مصطلحات لم نألفها إلاّ عند سيبويه، واستعملها هنا فقط، فلم تتكرّر في موضع آخر من كتابه.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ إتباع الموصوف للصفة فيما هو كالاسم الواحد في الحركات الإعرابية من باب المجانسة والمماثلة بين حركة الاسم المنادى وصفته حيث يتبع الأول الثاني، وهما بمنزلة قولك: هذا زيدُ بنُ عبدالله، وهذه هندُ بنتُ عبدالله، بترك تنوين (زيدُ) و(هندُ) لكون الاسم صار بمنزلة العلم المفرد في النداء وذلك في بنائه على الضمّ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا من قول: يا زيدُ بنَ عبدالله، فإنّه إنّما قال هذا زيدُ بنُ عبدالله وهو لا يجعله اسماً واحداً، وحذف التنوين لأنّه لا ينجزم حرفان، فإنْ قلت: هلاّ قالوا: هذا زيدُ الطويلُ؟ فإنّ القول فيه أن تقول جُعل هذا لكثرته في كلامهم بمنزلة قولهم: لَدُ الصلاة، حذفها لأنّه لا ينجزم حرفان ولم يحرّكها، واختُصَّ هذا الكلامُ بحذف التنوين كما اختُصَّ لا أدرِ ولم أُبَلْ بل لكثرتهما، ومن جعله بمنزلة لَدُنْ فحذفه لالتقاء الساكنين، ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال: هذه هندُ بنتُ فلانٍ، وزعم يونس أنّها لغةٌ كثيرة في العرب جيّدةٌ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لا ينجزم حرفان: لا يلتقي ساكنان.

ثانياً: يجيز سيبويه المخالفة بين حركة المنادى ومتبوعه في نحو:

يا زيدُ بنَ عبدالله، بجعل (بنَ) صفة المحلّ لـ (زيدُ) وهذا يعني أنّ (زيدُ بنُ عبدالله) ليسا كالاسم الواحد كما مرَّ الحديث في ذلك.

---

(1) سيبويه: 2/ 204-205.

أمّا قولهم: هذا زيدُ الطويلُ، بترك التنوين في (زيدُ) فذلك لكثرته في كلامهم، والعرب يميلون إلى التخفيف على ألسنتهم، فيحذفون ما يحذفون من الكلم لسبب نحوي صناعي، أو لسبب صوتي محضّ أو لكليهما كقولهم: لدُ الصلاة، والأصل: (لدن الصلاة).

ومن الحذف أيضاً: قولهم: لا أدرِ، ولم أُبَلْ، والأصل فيهما: لا أدري، ولم أبالي.

ثالثاً: ويشبه سيبويه هذا بحذف النون من (لدُن)، فيقال: لدُ، يحذفون النون من (لدُنْ) كما يحذفونه من (يكن)، ولذلك يردّون المحذوف إذا أضيفت (لدن) إلى الضمير، فيقولون: من لدُنْهُ، ومن لدُني.

رابعاً: وإذا كان المنعوت مؤنثاً علماً كـ (هند) في لغة من صرف، ونُعت بابنة مضافاً إلى علم فحكمه في النداء وغير النداء حكم (زيد) منعوتاً بابن مضافاً إلى علم، وفي غير المنادى المنعوت بـ (بنت) وجهان:

الأول: من يصرف (هنداً) فيقول: هذه هندٌ بنتُ عاصمٍ.

والثاني: من لا يصرف.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا يا زيدُ ابن أخينا فلا يكونُ إلاّ هكذا، من قبل أنّك تقول: هذا زيدٌ ابنُ أخينا، فلا تجعلهُ اسماً واحداً كما تقول هذا زيدٌ أخونا، وزيدٌ في قولك يا زيدُ بنَ عمرو في موضع نصب، كما أنّ الأمّ في موضع جرّ في قولك: يا ابنَ أمّ، ولكنّه لفظُه كما ذكرتُ لك، وهو على الأصل) [1].

أقول:

ممّا لا يمكن جعله بمنزلة الاسم الواحد قولك:

يا زيدُ ابنَ أخينا، بنصب (ابن)، ولا يجوز رفعه لأنّه ليس كالاسم الواحد، وهو على تقدير حرف النداء (يا) أي:

---

(1) سيبويه: 2/ 205.

يا زيدُ يا ابنَ أخينا، ولا يجوز في (ابن) والحال هذه إلاّ النصب لأنّه مضاف، والمنادى منصوب كما مرّ.

والدليل على أنّهما ليس كالاسم الواحد أنّك تقول:

هذا زيدُ ابنُ أخينا، وهو يختلف عن قولك:

هذا زيدٌ أخونا، فهما كالاسم الواحد.

ويختلف أيضاً عن قولك:

يا زيدُ بنَ عمرو، لأنّ (زيدُ) في موضع نصب لكونه منادى مبني على الضمّ، وهو في (هذا زيدٌ) خبر، ولذلك نوّن.

وكثير من الألفاظ اللغوية العربية تتخذ حركةً معينة ليست هي الأصل كما هو الحال في قولك: يا ابنَ أمَّ.

فقد مضى القول في أنّ للمضاف إلى ياء المتكلم لغات متعددة عند ندائه فإذا كان المنادى مضافاً إلى ما فيه ياء المتكلم فحكمه كحكم المضاف إلى ياء المتكلم المنادى ويستثنى من ذلك (أمّ) و(عمّ) مضافاً إليهما (ابن)، يقال: يا بن أخي، ويا بن خالي، كما يقال: هذا ابن أخي، وذلك ابن خالي، وللياء في الحالين السكون والفتح كلاهما حسنٌ، أمّا إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم (أمّاً) أو (عمّاً) حذفت الياء وبقي الكسر أو الفتح على ما قبلها، والكسر والفتح لهجتان فصيحتان قال تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ [من سورة طه: 94]، فقد قرأ أهل الكوفة إلاّ حفصاً عن عاصم وابن عامر (يبنؤمِّ) بكسر الميم، وقرأ الباقون: (يبنؤمَّ أمَّ)

فمن كسر أراد: يا ابن أمي فحذف الياء،

ومن فتح أراد إمّا.

- يا بن أمّاه فرخّم.
- أو: أنّه جعل الاسمين اسماً واحداً كـ(بعل بك) و(معد يكرب).
- أو أراد: يا ابنَ أمّا؛ لأنّ العرب تقول: يا أمّا، بمعنى: يا أمّي، ويا ربّاً بمعنى: يا ربّي[1].

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 51.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمروٍ، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا، زعم الخليل رحمه الله ويونس أنَّ هذا كلَّه سواءٌ، وهي لغة للعرب جيّدةٌ، وقال جرير:

يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

وقال بعض ولد جرير:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرِّروا الاسم كان الأولُ نصباً، فلما كرّروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرِّروا، وقال الخليل رحمه الله: هو مثلُ لا أبا لك، وقد علم أنّه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى؛ واللامُ ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطُرَّ:

يا بؤسَ للحَرْبِ ... وضعت أراهطَ فاستراحوا

إنّما يريد: يا بؤسَ الحربِ، وكأنّ الذي يقول: يا تيم تيم عديٍّ لو قاله مضطراً على هذا الحدّ في الخبر لقال: هذا تيمُ تيمُ عديٍّ.

قال: وإنْ شئت قلتَ يا تيمُ تيم عديٍّ، كقولك: يا تيمُ أخانا، لأنك تقول: تيمٌ تيمُ عدي، كما تقولُ: هذا تيمٌ أخونا) [1].

---

[1] سيبويه: 2/ 205- 206.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- يكرّر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر: يريد بالاسم الأول: الاسم المتقدم المضاف إلى ما بعده، وبين هذا الاسم وما أضيف إليه اسم ثان (الآخر) هو توكيد لفظي للأول.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ في قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا. يكون (زيدَ) الأول مضافاً إلى (عمرو) و(زيدَ) الثاني توكيد لفظي للأول ولا تأثير له في المضاف إليه، ولأنّه مضاف نُصب.

وهناك رأي آخر للمبرد في هذا فهو يرى أنّ (زيدَ) الأول مضاف إلى اسم محذوف، و(زيدَ) الثاني إلى المضاف إلى (عمرو) وتقدير الكلام: يا زيدَ عمرو وزيدَ عمرو، وحذف المضاف إليه (عمرو) الأول اكتفاء بذكر الثاني[1].

وللسيرافي وجه آخر، وذلك بأن تجعل أصل الكلام: يا زيد زيد عمرو، بجعل (زيد عمرو) الثاني صفة لـ (زيد) الأول، وهو بمنزلة: يا زيدُ بن عمرو، ثمّ تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب، وممّا احتج به سيبويه للمنادى المكرّر قول جرير[2]:

يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

والشاهد فيه قوله: (يا تيمَ تيمَ عديٍّ) حيث أقحم (تيمَ) الثانية بين المضاف (تيمَ) الأول والمضاف إليه (عدي) فوجب نصب الثانية، وجاز في الأول النصب والبناء على الضمّ.

ومثله ما نُسب إلى عبدالله بن رواحة (ت 8هـ)[3]:

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 481.

(2) ينظر: سيبويه: 18/ 53، والمبرد: المقتضب، 2/ 481.

(3) ينظر: ابن جني: المنصف، 3/ 16، وابن يعيش، 2/ 10، والبغدادي، 1/ 362.

يـا زيـدَ زيـدَ الـيَعْمَلاتِ الـذُّبَّلِ

والشاهد فيه إقحام (زيدَ) الثاني بين الأول وما أضيف إليه توكيداً لفظياً له، وتقدير الكلام: يا زيدَ اليعملات زيدَها، ثمَّ حذف الضمير من (زيدها) اختصاراً، وقدّم زيداً فاتصل بـ (اليعملات) ولذلك وجب نصبه.

واليعملات: الإبل القوية التي تتحمل العمل الشاق، والذُّبَّل: الضامرة لطول السفر.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنّ عدم تكرار (زيد) سيكون الأول نصباً، لأنّه مضاف إلى ما بعده من دون إقحام شيء آخر، وسواء تكرّر ذكر زيد أو لم يتكرّر فـ (زيدَ) الأول منصوب، وهو مضاف.

ومثل هذا في اللغة قولهم: لا أباً لك، فهو بمنزلة: لا أباك بترك الإضافة أو إجرائها، أعني إقحام حرف الجرّ بين المضاف والمضاف إليه في (لا أبا لك)، وتركه مع الإضافة في: أباك ومثل هذا بيت سعد بن مالك:

يـا بـؤسَ للحـربِ   وضـعت أراهـطَ فاسـتراحوا

والشاهد فيه إقحام اللام بين المضاف وهو (بؤس) وما أضيف إليه وهو (الحربِ)، والأصل: يا بؤسَ الحربِ.

رابعاً: وقد مرَّ القول في جواز نصب (تيمَ) الأولى، أو البناء على الضمّ.

حكم العلم المنادى المرخّم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّ قولهم: يا طلحةَ أقبلْ، يشبه: يا تيمَ تيمَ عدي، من قِبَل أنّهم قد علموا أنّهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخرُ الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحقوا الهاء، وقال النابغة الذبياني:

كِلِيني لهمّ يا أميمةَ ناصبِ   وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ

فصار: يا تيمَ تيمَ عديٍّ اسماً واحداً، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة، تحذف مرةً ويجاء بها، والرفع في طلحة، ويا تيمُ تيمَ عديٍّ القياس)[1].

أقول:

يشبه سيبويه تكرير الاسم المنادى المضاف إلى ما بعده في نحو:

يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا تيمَ تيمَ عديَ

بنصب (زيد) الأول لكونه مضافاً مع إقحام (زيد) الثاني بين المضاف والمضاف إليه (عمرو)، وكذلك الحال في: يا تيمَ تيمَ عديّ، أقول: يشبه هذا العلم المنادى في حال نصبه بنحو:

يا طلحةَ أقبلْ.

بإقحام الهاء في العلم المنادى بعد حذفها ضرورة، وتركوا المنادى على حاله قبل إقحام الهاء، والقياس بناؤه على الضمّ بعد إلحاق الهاء.

وترك الهاء يتم حين يُراد تخفيف المنادى وترقيق التصويت به، وأعني بهذا ترخيمه، وفي ترخيمه سبيلان:

الأول: حذف آخر العلم المنادى مع بقاء حركة ما قبله على ما هي عليه، وهذه الحالة يطلق عليها النحاة (لغة من ينتظر) أيّ من ينتظر النطق بالحرف المحذوف.

والثاني: حذف آخره مع ضم ما قبله ويسميها النحاة (لغة من لا ينتظر)، قال تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [من سورة الزخرف: 77]. فقد قرأ علي وابن مسعود رضي الله عنهما يا مالِ بحذف الكاف للترخيم[2].

(1) سيبويه: 2/ 207-208.

(2) ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص 236، والنحاس: إعراب القرآن، 2/ 100.

ويستشهد سيبويه بقول النابغة الذبياني [1]:

كِلـيني لهـم يـا أميمـةَ ناصـبِ ... وليـلٍ أقاسـيه بطـيء الكواكـبِ

والشاهد فيه إقحام الهاء بعد حذفها ضرورة، فترك المنادى على حاله قبل وجودها، والأصل بناء المنادى (أميمة) على الضمّ بوجود الهاء فيه.

وكليني: اتركيني، والناصب: التعب، وبطيء الكواكب: الليل الطويل على صاحبه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه لا يجوز في غير النداء أن تُذهب التنوينَ من الاسم الأول، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد، نحو طلحةَ في النداء، واستخفّوا بذلك لكثرة استعمالهم إيّاه في النداء، ولا يُجعل بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت في غير النداء، لكثرته في كلامهم، ولا يُحذف هاء طلحةَ في الخبر فيجوز هذا في الاسم مكرراً، يعني طرح التنوين من تيمِ تيمِ عديّ في الخبر، يقول: لو فُعل هذا بطلحةَ جاز هذا، وإنّما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأنّ أول الكلام أبداً النداء، إلاّ أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أولُ كلِّ كلام لك به تعطف المكلَّم عليك، فلما كثر وكان الأول في كلّ موضع، حذفوا منه تخفيفاً؛ لأنهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم، حتّى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة، ويحذفون منه، كما فعلوا في لم أُبلْ، وربما ألحقوا فيه كقولهم أمّهات) [2].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الاسم الأول: المنادى في نحو: يا زيدُ بن محمدٍ.

---

[1] ديوانه، ص 54.

[2] سيبويه: 2/ 208.

- استخفُّوا بذلك: طلبوا تخفيفه.
- لأنّ أول الكلام أبدأ النداء، لأنّك تُخبر المخاطب بالكلام، والمخاطبة تقتضي تنبيه المخاطب لـما يخاطب به، وليقبل عليه.

ثانياً: لا يجوز حذف التنوين من الاسم المنوّن في غير النداء، وقد أجيز هذا الحذف لكثرة النداء في كلامهم وطلباً للتخفيف قالوا: يا طلحةُ بن محمد وكثيراً ما يحذف العرب صوتاً، أو كلمة لكثرة توارد ذلك الصوت أو الكلمة في الكلام ولوعي المتلقي بطبيعة المحذوف وتقديره، وكان سيبويه يقول: (اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم وإنْ كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطاً) [1].

ثالثاً: يرى سيبويه أنّه لكثرة النداء عندهم أجازوا فيه ترك التنوين، والحذف على وجوه متعددة، وفي المقابل أجازوا فيه الزيادة من نحو: يا أبتِ، ويا أمّةَ مثلما زادوا الهاء في أمّات فقالوا: أمّهات.

وأنهم كذلك حذفوا أواخر المناديات عند النداء، وترخيم المنادى لا يغير من نعت الاسم المنادى المرخم فتقول في نحو:

يا خالدُ الكريمُ: يا خالِ أو يا خالُ الكريمُ

فلا يتغير النعت (الكريم) إعرابياً قبل الترخيم أو بعده.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن قال: يا زيدُ الحسنُ، قال: يا طلحةَ الحسنُ، لأنّها كفتحة الحاء، إذا حذفت الهاء، ألا ترى أنّ من قال: يا زيدُ الكريمُ قال: يا سلَمَ الكريم) [2].

---

(1) سيبويه: 1/ 24–25.

(2) سيبويه: 2/ 209.

أقول:

الحسنُ نعت لـ (زيدُ) إتبعاً للفـظ، ولا يـتغير هـذا النعـت إعراباً إذا تغيّـر المنـادى المنعوت كما في: يا طلحةَ الحسنُ، بجعل (طلحة) بالفتح مراعاة للفتح الموجـود علـى الحـاء، هذا قبل الترخيم، فإنْ رُخّم المنادى يظلّ النعت على حاله مـن الرفـع فيقـال في تـرخيم: يـا سلمةُ الكريمُ: يا سلمَ الكريمُ.

حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك، اعلم أنّ ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوينُ في المفرد، لأنّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنّها بدلٌ من التنوين، ولأنّه لا يكون كلاماً حتّى يكون في الاسم، كما أنّ التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً، فحذف وتُرك آخر الاسم جرّاً ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلاّ في النداء، ولم يكن لبسٌ في كلامهم لحذفها، وكانت الياء حقيقة بذلك لما ذكرت لك، إذ حذفوا ما هو أقلُّ اعتلالاً في النداء، وذلك قولك: يا قومِ لا باس عليكم، وقال الله عزوجل: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [من سورة الزمر: 16].

وبعض العرب يقول: يا رَبُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا، وثباتُ الياء فيما زعم يونس في الأسماء، واعلم أنّ بقيان الياء لغة في النداء في الوقف، والوصل، تقول: يا غلامي أقبل. وكذلك إذا وقفوا وكان أبو عمرو يقول: (يا عبادي فاتقون) وقال الراجز: وهو عبدالله بن الأعلى القرشيّ:

وكنتُ إذا كنتَ إلهي وحدَكا لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- المضاف إلى نفسك: المضاف إلى ياء المتكلم.

ثانياً: في نداء ما هو مضاف إلى ياء المتكلم ستة أوجه وهي:

1. ذكر ياء المتكلم ساكنة، تقول: يا قوميْ
2. ذكرها محركة بالفتح نحو: يا قوميَ.

---

[1] سيبويه: 2/ 209-210.

3. حذفه والتعويض عنها بالكسرة أو بعبارة سيبويه (حذفه وترك آخر الاسم جرّاً ليفصل بين الإضافة وغيرها وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء)، ولا يحدث لبْسٌ في الكلام عند الحذف لكثرة ذلك في كلامهم.
4. قبلها ألفاً نحو: يا قوما
5. حذف الألف مع خفته لكونه بدلاً من الياء فيجري مجراها في الاستغناء عنها بحركة، نحو: يا قومَ.
6. وهناك لغة سادسة حكاها سيبويه بالضم يقال: يا قومُ، بضم الميم، وهي لغة شاذة، ويُظنّ أنّ ابن أبي عبلة قرأ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ﴾ [من سورة الصف: 5]، بضم الميم، وهي قراءة ابن محيصن)[1].

ثالثاً: ومـمّا جاء بحذف ياء المتكلم والاستغناء عنها بالكسرة قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [من سورة الزمر: 16]، بحذف ياء المتكلم والإشارة لحذفها بحركة الكسر في الدال.

وقُرِئ: يا عباديَ[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾ [من سورة يوسف: 4]، فـ (أبت) منادى مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة المعوض عنها بكسر التاء، ولنا أن نقول: يا أبتي أو (يا أبتَ) بفتح التاء، أو (يا أبتا) بقلب ياء المتكلم ألفاً.

وقرأ عامر وحده: يا أبتَ بفتح التاء، أراد: يا أبتاه فرخّم.

وقراه الباقون: يا أبتِ بكسر التاء، أرادوا: يا أبتي، فحذفوا الياء للنداء كما تقول: ربِّ اغفر لي.

---

(1) ينظر: الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص 415.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 259.

ويقف بعضهم بالتاء، وبعضهم بالهاء يقولون: يا أبَهْ[1].

رابعاً: ومن إثبات الياء التي للمتكلم، وقد أضيف إليها المنادى قول عبدالله بن عبد الأعلى القرشي (شاعر راجز من قريش)[2]:

وكنتَ إذا كنتَ إلهي وحدَكا ... لم يكُ شيءٌ يا إلهي قبلكا

فقد ذكر ياء المتكلم التي أضيف إليها المنادى (إلهي) و(يا إلهي) والأحسن حذفها.

خامساً: لفت سيبويه النظر إلى أنّ بعض العرب يحذف ياء المتكلم ويضمّ الاسم المنادى المضاف إلى هذه الياء، فيقول: يا قومُ، ويا رُبُّ.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد يُبدلون مكان الياء الألفَ لأنها أخفُّ، وسنبيّن ذلك إنْ شاء الله، وذلك قولك: يا ربّاً تجاوز عنا، ويا غُلاماً لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غُلاماهْ، وإنّما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفيّة،و على هذا النحو يجوز: يا أباهْ، ويا أمّاهْ. وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبَهْ، ويا أبتِ لا تفعلْ، ويا أبَتاهْ ويا أمّتاه، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذه الهاء مثلُ الهاء في عمّة وخالة)[3].

أقول:

أولاً: من الأوجه التي ذكرها سيبويه للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم هو إبدال الياء ألفاً، لأنّ الألف أخفُّ من الياء، فيقال: يا ربّا تجاوز عنا، ويا قوما لا تظلموا أحداً. فإذا أريد الوقف عليه فالبهاء، يقال: يا ربّاه، ويا قوماه، وإلحاق الهاء فيه كما يرى سيبويه سببه إيضاح صوت الألف وإمكانية المدّ فيه عند النطق به، ممّا تقتضيه طبيعة النداء من مدّ صوتي يعمل الهاء على إيضاح صوت الألف وهو صوت ليّن خفي.

---

(1) نفسه: 1/ 298.

(2) ينظر: السيوطي: شرح شواهد المغني، ص 681، والعيني: المقاصد النحوية.

(3) سيبويه: 2/ 210-211.

ثانياً: أمّا (يا أبَاه) و(يا أمّاه) فالألف مقلوبة عن الياء، والهاء للسكت، ويجوز أن يقال: يا أبه، ويا أبتِ، ويا أبتاه، ويا أمّتاه، والتاء للتأنيث بمنزلة التاء في (قائمة) و(امرأة)[1]، ودخلت كالعوض من ياء الإضافة، والأصل: يا أبي ويا أمّي، وحُذفت التاء لئلا يجتمع بين العوض والمعوض عنه، ولا تدخل هذه التاء عوضاً فيما كان له مؤنّث من لفظه، ولو قلت: يا خالي ويا عمّي ويا عمّت لم يجز، لأنّه كان يلتبس بالمؤنّث.

فأمّا دخول التاء على الأمّ فلا إشكال فيه لأنها مؤنثة، وأمّا دخولها على الأب فلمعنى المبالغة.

وذهب الفراء إلى أنّ الوقف عليها بالتاء، لأنها قد صدّرت عوضاً فعوملت معاملة ما عوّضت منه، فكما لا يجوز قلب الهاء إلى تاء فكذلك هذه)[2].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع من العرب من يقول: يا أمّةُ لا تفعلي، ويدلّك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة أنّك تقول في الوقف: يا أمّهْ ويا أبهْ، كما تقول يا خالهْ، وتقول: يا أمّتاهْ كما تقول: يا خالتاهْ، وإنّما يُلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصةً، كأنّهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن يُخلّوا بالاسم حين اجتمع به حذفُ الياء، وأنهم لا يكادون يقولون يا أباهْ، ويا أمّاهْ، وهي قليلة في كلامهم، وصار هذا محتملاً عندهم لـما دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوّضوا هذين الحرفين كما قالوا أيْنُقٌ لـمّا حذفوا العين رأساً جعلوا الياء عوضاً، فلما ألحقوا الهاء في أبهْ وأمّهْ، صيّروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كلّ موضع، نحو خالة وعمة، واختُصّ النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختُصّ النداءُ بيا أيّها الرجلُ)[3].

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 2/ 11-12.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، 2/ 103.

(3) سيبويه: 2/ 211.

أقول:

قلنا إنّ التاء في نحو: يا أمّةُ لا تفعلي للتأنيث بمنزلة التاء في (عمّة) وخالة)، والدليل على أنّها للتأنيث أنّ الوقف فيها بالهاء إذ يقال: يا أمّه ويا أبهْ، كما يقال: يا خاله، فإذا أردنا إظهار الألف ومدّه جئنا بالهاء للسكت نقول: يا خالتاه.

والهاء في يا أمّه ويا أبه عوض من ياء المتكلم المحذوفة في النداء.

وهذه الهاء على ما يرى سيبويه بمنزلة العوض عن الياء وهي لازمة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، شأنها شأن (أيّ) في نداء ما فيها الألف واللام، فلا يقال: يا الرجلُ، بل يقال: يا أيُّها الرجلُ.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولا يكونُ هذا في غير النداء، لأنّهم جعلوها تنبيهاً فيها بمنزلة يا، وأكّدوا التنبيه بها حين جعلوا يا مع ها، فمن ثمّ لم يجز لهم أن يسكتوا على أيّ، ولزمه التفسير. قلتُ: فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكّرٌ، قال: قد يكون الشيء المذكّر يوصف بالمؤنث، ويكون الشيء المذكّر له الاسمُ المؤنث نحو نفس، وأنت تعني الرجل به، ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكّر، وقد يكون الشيء المؤنّث له الاسمُ المذكّرُ، فمن ذلك: هذا رجُلٌ رَبْعَةٌ وغلامٌ يَفَعَةٌ، فهذه الصفات) [1].

أقول:

لا يجوز عند سيبويه إلحاق الهاء في آخر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بعد حذف الياء إلاّ في النداء، لأنّ هذه الهاء بمنزلة (ياء) النداء ومجيئها كالتكرير، أو بمنزلة الاسم بعد (أيّ) في النداء فهو تفسير لها.

وقد أدخلوا الهاء في الأب مع كونه مذكّراً فقالوا: يا أبتاه، لأنّ الشيء المذكّر قد يوصف بالمؤنث كما هو الحال في (نفس) المراد به الرجل، ويجوز العكس أعني وصف المؤنث بالمذكر، كما في نحو:

---

[1] سيبويه: 2/ 212.

هذا رجلٌ رَبْعَة، وغلامٌ يَفَعَة

أيْ هذا رجلٌ مربوعٌ، وهذا غلامٌ يافع

ووصف المذكّر بما فيه التاء دلالة على المبالغة، كما يقال في هذا رجل علاّمةٌ، أو راويةٌ، والأصل: هذا رجل علاّم وهذا رجلٌ راوٍ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(والأسماء قولهم: نفسٌ، وثلاثةُ أنفسٍ، وقولهم ما رأيت عيناً، يعني عينَ القوم، فكأنَّ أبَةَ اسمٌ مؤنثٌ يقع للمذكر، لأنهما والدان كما تقع العين للمذكر والمؤنث لأنهما شخصان، فكأنهم إنّما قالوا أبوان لأنهم جمعوا بين أبٍ وأبةٍ، إلاّ أنّه لا يكون مستعملاً إلاّ في النداء إذا عنيت المذكّر، واستغنوا بالأم في المؤنث عن أبةٍ، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثمّ جاءوا عليه بالأبوين؛ وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد، وكأنّ مؤنثه أبةٌ كان أنّ مؤنث الوالد والدة. ومن ذلك أيضاً قولك: للمؤنث: هذه امرأةٌ عدلٌ، ومن الأسماء فرمنٌ، وهو للمذكّر، فجعلوا لهما، وكذلك عدل وما أشبه ذلك)[1].

أقول:

النفس والعين مؤنثتان تأنيثاً غير حقيقي، ولذلك يقعا للمذكر وللمؤنث، وجاز أن يضاف العدد المؤنث لهما فيقال: ثلاثةُ أنفس، وثلاثةٌ أعين، ويقال أيضاً ما رأيتُ عيناً، والمراد به رأس القوم وعينَ القوم، وعلى هذا الأساس جعل (أبَة) في النداء على صورة التأنيث، فقيل:

يا أبتِ، ويا أبَة، ويا أبتاه.

لأنّ الأب والأم والدان وأبوان، والوالد غير الأم، والأم غير الوالد، إلاّ أنّهما يثنيان ويجمعان تغلباً للفظ المذكّر على المؤنث، أو يكون كلٌّ منهما صالحاً للتعبير عن دلالة الاثنين سواء جاء بلفظ التذكّير أو التأنيث.

وعلى هذا أُجيز وصف المؤنث بالمذكر في نحو

---

[1] سيبويه: 2/ 212.

هذه امرأة عدلٌ، وهذا رجلٌ عدلٌ

وإذا وصف بالمصدر تساوى فيه التذكير والتأنيث.

ومن المعلوم أنّ الوصف بالمصدر أبلغ من الوصف بالمصدر.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وحدثنا يونس أنّ بعض العرب يقول: يا أمَّ لا تفعلي، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا: يا طَلْحَ اقبلْ؛ لأنهم رأوها متحركةً بمنزلة هاء طلح فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأمّ من المضاف، وإنّما جازت هذه الأشياءُ في الأب والأمّ لكثرتهما في النداء، كما قالوا: يا صاح في هذا الاسم، وليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل، لأنّه ليس بالقياس عندهم، فكرهوا ترك الأصل) [1].

أقول:

يجوز في (يا أمّي) الآتي:

1. يا أمّا: بقلب ياء المتكلم ألفاً، لأنّ الألف أخفُّ من الياء.
2. يا أمّاه: بالسكت بالهاء للاستعانة بها على مدّ النطق بالألف.
3. يا أمّتاه: بالتاء للتأنيث والألف عوضاً من ياء المتكلم، والهاء للسكت.
4. يا أمّةَ: بالتاء للتأنيث.
5. يا أمّهْ: بالوقف بالهاء.
6. يا أمَّ: بجعل التاء بمنزلة تاء (طلحة) حين ترخيمه، فيقال: يا طلحَ أقبلْ، على لغة من ينتظر، وهذه اللهجة رواها يونس رحمه الله عن بعض العرب.

ويرى سيبويه أنّ هذه الأوجه المتعددة خاصة بنداء الأب والأمّ المضافين إلى ياء المتكلم، وهذا التعدّد دليل على كثرة استعمالهم هذين الاسمين في النداء.

---

(1) سيبويه: 2/ 213.

علماً بأنها أوجه لا يمكن القياس عليها جميعها، فليس كلّ شيء يمكن تغييره عن الأصل الذي هو عليه.

ومن المعلوم أنّ الأصل في نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم هو ذكر الياء مفتوحة تقول: يا قوميَ، لأنّ هذه الياء بمنزلة الكاف للمخاطب، والكاف في نحو: قومِكَ بالفتح، وعن هذا الأصل تتفرع بقية الأوجه، وكلها صحيح.

نداء المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما تُضيف إليه ويكون مضافاً إليك قبل المضاف إليه وتثبت فيه الياء، لأنّه غيرُ منادى، وإنّما هو بمنزلة المجرور في غير النداء، فذلك قولك: يا ابنَ أخي، ويا ابنَ أبي، يصير بمنزلته في الخبر، وكذلك يا غلامَ غلامي، وقال الشاعر أبو زُبيد الطائيّ:

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيّقَ نفسي ... أنتَ خلّيتني لدهرٍ شديدِ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- المضاف إليه ويكون مضافاً إليك قبل المضاف إليه، أيْ: الاسم المنادى المضاف إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم.

ثانياً: إذا نُودي الاسم المضاف إلى اسم آخر مضاف إلى ياء المتكلم لا يجوز في المضاف إليه إلاّ ذكر ياء المتكلم، لأنّ هذا الاسم ليس هو المنادى وإنّما المنادى هو المضاف الأول في نحو:

يا ابنَ أخي، ويا ابنَ أبي.

فـ(ابنَ) منادى منصوب لكونه مضافاً إلى (أخ) المضاف بدوره إلى ياء المتكلم، ولا يجوز هنا إلاّ إثبات الياء، فلا يجوز حذفها والتعويض عنها بالألف أو التاء كما هو الحال في نداء: يا أخي، ويا أبي، ويا قومي على النحو الذي مرّ ذكره. وللاستشهاد على وجوب ذكر ياء المتكلم وإثباتها يسوق سيبويه بيت أبي زُبيد الطائيّ[2]:

يا ابنَ أمّي ويا شُقَيّقَ نفسي ... أنتَ خلّيتني لدهرٍ شديدِ

---

(1) سيبويه: 2/ 213.

(2) ينظر: ابن يعيش، 2/ 12، والأشموني، 3/ 157.

والشاهد فيه إثبات ياء المتكلم في (أمّي) لأنها غير مناداة، تجري في إثبات الياء مجرى المضاف إليه في نحو: يا ابنَ محمدٍ، في إثبات التنوين في (محمدٍ).

وشُقَيق: مصغَّر: شقيق، وهو الأخ، والتصغير هنا للتحبّب والتلطف، والبيت من قصيدة للشاعر في رثاء أخيه.

نداء (ابن) مضافة أمّي وعمّي

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقالوا: يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عَمَّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأنَّ هذا أكثرُ في كلامهم من يا ابنَ أبي ويا غلامَ غلامي، وقد قالوا أيضاً: يا ابنَ أمِّ، ويا ابنَ عَمِّ، كأنَّهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثمّ أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحدَ عَشَرَ أقبلوا، وإنْ شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم، وعلى هذا قال ابن النَّجْم:

يا ابْنَةَ عَمّاً لا تلومي واهْجَعي ... لا يخرقُ اللومُ حجابَ مسمعي

واعلم أنّ كلّ شيء ابتدائه في هذين البابين أولاً فهو في القياس وجميعُ ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب) [1].

أقول:

في نداء (ابن) مضافاً إلى (أمّ) أو (عمّ) المضافين إلى ياء المتكلم لهجات هي:

أ- إثبات ياء المتكلم فيقال: يا ابنَ أمّيَ، ويا ابنَ عمّيَ، وهذا هو الأصل، لأنَّ النداء لم يقع على (أمّي) و(عمّي).

ب- حذف ياء المتكلم والتعويض عنها بالفتح، فيقال:

يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ.

---

[1] سيبويه: 2/ 214.

وهذا على ما يقول سيبويه أكثر في كلامهم من: يا ابن أبي، وصاحبَ صاحبي، بإثبات ياء المتكلم.

ت- حذف الياء والتعويض عنها بالكسر، فيقال:

يا ابنَ أمِّ، ويا ابنَ عمِّ، بجعلهم المنادى وما أضيف إليه كالاسم الواحد بمنزلة: أحَدَ عَشَرَ في قولهم: يا أحَدَ عَشَرَ أقبلوا.

ث- حذف الياء والتعويض منها بالألف، كما في قول أبي النَّجْم العجلي (ت 130هـ)[1]:

يـا ابْنَـةَ عَمَّـاً لا تلَـومي واهْجَعـي ... لا يخْـرِقُ اللّـومُ حجـابَ مـسمعي

والشاهد فيه إبدال الياء ألفاً كراهة لاجتماع الكسرة والياء، وهو كقولك: يا قوما، بفتح ما قبل الياء تخفيفاً، وهي متحركة فتقلب ألفاً[2]، وحذق الياء هنا كحذفها في نحو: يا صاحبي، وحذفت الياء من المضاف إليه في (يا ابن أمّي)، وإنْ كانت لا تحذف إذا قلت: يا صاحب صاحبي، كما تحذف من المضاف إذا قلت: يا صاحبي لأنَّ هذا الاسم أعني: يا ابن أمْ ويا ابن عمْ قد كثر استعماله فجاز فيه ما لم يجز في نظائره.

والفتحة في (ابنَ) فتحة إعراب بمنزلة الفتحة في قولك:

يا صاحبَ صاحبي.

ويشير سيبويه إلى أنَّ الأصل في كلّ ما مرّ هو إثبات الياء، وما سمع في حذفها والتعويض عنها إمّا بالكسر، أو الفتح، أو قلبها ألفاً، أو غير ذلك من الأوجه فهو من باب اللهجات المسموعة عن العرب، ممّا نقله سيبويه عن أستاذيه الخليل ويونس رحمهما الله.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 2/ 12-13، والأشموني، 3/ 157، والعيني، 4/ 224.

(2) ينظر: ابن السراج: الأصول في النحو، 1/ 342.

الاستغاثة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يكون النداءُ فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة وذلك في الاستغاثة والتعجُّب، وذلك الحرفُ اللامُ المفتوحةُ، وذلك قولُ الشاعر، وهو مهلهلٌ:

يـا لَبَكْـرٍ أنْـشِروا لـي كُلَيْبـاً ... يـا لَبَكْـرٍ أيْـنَ أيْـنَ الفِـرارُ

فاستغاث بهم ليُنشروا له كُليباً، وهذا منه وعيدٌ وتهدُّدٌ، وأمّا قوله يا لبكر أين أين الفرارُ، فإنّما استغاث بهم لهم، أيْ لِمَ تفرّون؟! استطالةً عليهم ووعيداً، وقال أمية بن أبي عائذ الهذليّ!:

ألا يـا لَقَـوْمٍ لطَيْـفِ الخَيـالِ ... أرَقَ، مِـنْ نـازحٍ ذي دَلالِ

وقال قيس بن ذريح:

تكَنَّفَنِي الوُشـاةُ فـأزعَجوني ... فيـا للنّـاسِ للْواشـي المطـاعِ

وقالوا: يا لله، يا للناس، إذا كانت الاستغاثةُ، فالواحدُ والجميعُ فيه سواءٌ، وقال الآخر:

يـا لَقـومٍ مَـنْ لِلعُلَـى والمَساعي ... يـا لَقَـومٍ مَـنْ لِلنَّدَى والسَّماحِ
يـا لَعَطّافِنـا ويـا لَرِيـاحِ ... وأبـي الحَشْرَجِ الفَتَـى النَّفّـاحِ

ألا تراهم كيف سوّوا بين الواحد والجميع) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 215-217.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- حرف الإضافة: يريد: حرف الجرّ.

ومن الشائع في أكثر كتب النحو أن تسمية الحروف الجارّة، تسمية بصرية لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء، وسمّاها البصريون كذلك: حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال التي قبلها إلى الأسماء التي بعدها، وسمّي سيبويه المجرور بحرف جرّ ظاهر مضافاً إليه، وسيرد ذلك لاحقاً، والكوفيون يسمّون حروف الجرّ: حروف الخفض.

- الاستغاثة: شعبة من شعب النداء، ونوع من أنواعه، وهي في الاصطلاح: نداء المدعو بـ (يا) ليخلّص من شدّة، أو يُعين على دفع مكروه، أو مشقة [1].
- التعجب: تفعّل، وهو من التعجب، وهو استعظام فعل فاعل ظهرت ميزته فيه [2].
- المستغاث به: ويقال: (المستغاث) وهو ركن أساس من أركان تراكيب الاستغاثة إلى جانب أداة الاستغاثة (يا) والمستغاث له، ومن أجله.

ثانياً: وأركان الاستغاثة ثلاثة أداة استغاثة وهي يا دون غيرها من أدوات النداء وتوجبت (يا) لما فيها من إطالة الصوت الذي تقتضيه طبيعة الاستغاثة، ومستغاث به، ومستغاث من أجله، أو (له).

تقول: يا للأغنياء للفقراء.

ثالثاً: ويبدو من كلام سيبويه أنّ اللام في المستغاث به بدل من الف الاستغاثة في نحو: يا لمحمداه لزيد.

رابعاً: لام المستغاث به مفتوحة إلاّ إذا كرّر المستغاث به ولم تتكرّر (يا) فإنّ اللام تكسر مع غير الأول.

---

(1) ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 2/ 135.

(2) ينظر: نفسه، 2/ 333.

وإنّما فُتحت لام المستغاث به لأنّ المستغاث به منادى مقصود في المعنى، ولأنّ المنادى مشبه بالضمير، ولام الجرّ تفتح مع الضمير الذي تسبقه نحو: لك، ولنا.

وأمّا لام المستغاث له فمكسورة على الأصل، إمّا للفرق بينها وبين لام المستغاث به، وإمّا لأنّه لم يعرض لها ما يشبه الضمائر، فبقيت مكسورة على أصلها مع الضمائر، وهذه اللام تفيد التعليل، فقيل: المستغاث له، ومن أجله، ومتعلّقها بفعل محذوف تقديره: أدعو لكذا. وأمّا لام المستغاث فهي متعلّقة بما في (يا) من معنى الفعل وهو أدعو، أو أنادي[1].

وممّا استشهد به سيبويه لفتح لام المستغاث به قول أبي ليلى عدي بن ربيعة المهلهل (ت نحو 100ق.هـ)[2]:

يــا لَبَكْــرٍ أنــشِروا لــي كُلَيْبــاً   يــا لَبَكْــرٍ أيْــنَ أيْــنَ الفِــرارُ

والشاهد فيه حركة لام الاستغاثة بالفتح.

ويقال في الإعراب: يا: أداة نداء للاستغاثة، واللام حرف جرّ زائد لتوكيد الاستغاثة، وبكرٍ: مستغاث مجرور لفظاً بحرف جرّ الزائد وهو في محلّ نصب على النداء.

والشاعر لم يستغث ببكر لينصروه لأنّه محاربهم، وإنّما استغاث بهم لهم، لشدة ما نزل بهل من قتل المهلهل إيّاهم، وتنكيله بهم، فكأنّه يريد أن يستنهضهم لتخليصهم منه.

وهذا معنى قول سيبويه: (فاستغاث بهم لينشروا له كليباً، وهذا منه وعيد وتهدّد، وأمّا قوله: يا لبكرٍ أين أين الفرار، فإنّما استغاث بهم لهم).

ومن الاستغاثة قول أمية بن أبي عائذ الهذلي (ت نحو 75هـ)[3]:

ألا يــا لَقَــوْمٍ لطَيْــفِ الخَيــالِ   أرَقَ، مِــــنْ نـــــازحٍ ذي دَلالِ

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 254-255، وابن جني: الخصائص، 2/ 278، وابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 182-183.

(2) ينظر: البغدادي، 1/ 300.

(3) ينظر: الشنتمري، 1/ 319.

والشاهد فيه فتح لام المستغاث، وكسر لام المستغاث له، ويقال في إعراب المستغاث له: اللام لام المستغاث له و(طيف) اسم مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بما في (يا) من معنى الفعل أدعو، أو أنادي، أو ألتجيء.

والطيف: ما يُرى في المنام، والخيال: ما تُخيّل بصورة المرئي.

ومن الاستغاثة قول قيس بن ذريح العامري (ت 68هـ)[1]:

تكَنَّفني الوُشاةُ فأزعَجوني ... فيا للنّاسِ للْواشي المطاعِ

بفتح لام المستغاث به، وكسر لام المستغاث له.

خامساً: ويتساوى الواحد والجمع في الجرّ بحرف الجرّ إذا أُريد الاستغاثة، فيقال: يالله للناس، ويا لله للمسلمين. ومنه قول الشاعر[2]:

يا لَقَومِ مَنْ لِلعُلَى والمَساعِي ... يا لَقَومِ مَنْ لِلنَّدَى والسَّماحِ

يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ ... وأبي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفّاحِ

والشاهد فيه فتح لام المستغاث به، للفرق بينها وبين لام المستغاث له، واللام بوصفها حرف جرّ حركتها الكسر، ولكنّها في الاستغاثة يقع المستغاث به موقع الضمير، ولام الجرّ تُفتح مع الضمائر كما مرّ القول في ذلك.

وقد سوّوا بين الواحد والجميع في نداء المستغاث به، والنَّفّاح: الكثير العطاء، وهو من النفح ومعناه: الدفع.

---

(1) شعر قيس لبنى، ص 118، وينظر: المبرد: المقتضب (عضيمة)، 4/ 254، وابن يعيش، 1/ 131.

(2) ينظر: ابن يعيش، 1/ 128، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 180.

نداء المتعجّب منه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا في التعجُّب فقولهُ، وهو فرّار الأسدي:

لَخَطَّـابُ لَيْلَـى يـا لَبُـرْثُنَ مِـنكُمُ ... أدَلُّ وأمْـضَى مِـن سُـلَيْكِ المَقانِـبِ

وقالوا: يا للعجبِ، ويا للفليقةِ؛ كأنّهم رأوا أمراً عجباً فقالوا: يا لَبُرْثُنَ، أيْ مِثلُكُم دُعِيَ للعظائم. وقالوا: يا للعجبِ ويا للماءِ، لـمّا رأوا عجباً أو رأوا ماءً كثيراً، كأنّـه يقـول: تعال يا عجبُ أو تعال يا ماءُ فإنّه من أيامك وزمانك، ومثل ذلك قولهم: يـا للـدّواهي، أيْ تَعالَيْنَ فإنّه لا يُستنكر لَكُـنَّ، لأنّـه مـن إبّانكنَّ وأحيـانكنَّ، وكـل هـذا في معنـى التعجّـب والاستغاثة، وإلاّ لم تجز، ألا ترى أنّك لو قلت: يا لزيدٍ، وأنت تريد أن تحدثه لم يجز) [1].

أقول:

أولاً: يجوز نداء المتعجَّب فيه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق، وهذه التراكيب على نوعين [2]:

الأول: رؤية أمر أو شيء ظهرت ميزته وعظمته فيه فينُادى جنسه، يقـال: يـا للمـاءِ وياللدّواهي، إذا أُريد التعجّب من كثرتهما، ويقال: يا للعجب، ويا للفليقة.

والثاني: رؤية أمر أو شيء يُستعظم فينُادي من له نسبة إليه ومُكنة فيه، فيقال: يا للعلماء، ومنه قول فرّار الأسدي (من شعراء ما قبل الإسلام) [3]:

لَخَطَّـابُ لَيْلَـى يـا لَبُـرْثُنَ مِـنكُمُ ... أدَلُّ وأمْـضَى مِـن سُـلَيْكِ المَقانِـبِ

---

(1) سيبويه: 2/ 217-218.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 245.

(3) ينظر: ابن يعيش، 1/ 131، وابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 410.

والشاهد فيه قوله: (يا لبرثُن) بفتح لام المستغاث به، وهو في معرض التعجّب، وقد أفسدوا عليه امرأته، فقال هذا متعجّباً من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها لانتزاعها منه أهدى من سليك بن السلكة (ت نحو 17ق.هـ)، وكاف عدّاءً من شياطين الجاهلية، يلقب بالرئبال لدرايته بمسالك الأرض، والمقنب: الجماعة من الخيل، وليلى: زوجة الشاعر، و(برثن) قبيلة يستغيث بها.

ثانياً: وكلّ ما مثل به سيبويه واستشهد فيه معنى التعجّب وجاء على تراكيب الاستغاثة، وهو ليس على معنى النداء، ففي النداء لا يقال: يا لزيدٍ، إذا أريد أن يقبل عليك، أو ينتبه لك.

لزوم (يا) في الاستغاثة والتعجّب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولم يلزم في هذا الباب إلاّ يا للتنبيه؛ لئلا تلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد كقولك: لعمروٌ خيرٌ منك، ولا يكونُ مكان يا سواها من حروف التنبيه نحو أيّ وهيا وأيا؛ لأنّهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجّب.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت، نحو قولك: يا عجباه، ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجبت، فصار كلُّ واحد منهما يعاقبُ صاحبه، كما كانت هاء الجحاجحة معاقبةً ياء الجحاجيح، وكما عاقبت الألفُ في يمانٍ الياء ي يمنّي، ونحو هذا في كلامهم كثير، وستراه إنْ شاء الله تعالى) [1].

أقول:

أولاً: يلزم سيبويه باستعمال (يا) في الاستغاثة والتعجّب لما فيها من مدّ صوتي يعين على إطلاق الاستغاثة وتنبيه المستغاث به، زد على ذلك أنّ استعمال (يا) دون سواها من أدوات النداء (أيّ، وهيا، وايا) يحدّد صورة الاستغاثة ويميّزها عن النداء وبقية شعبه.

---

(1) سيبويه: 2/ 218.

ثانياً: ويرى سيبويه عن أستاذه الخليل أنّ اللام في نحو: يا لزيد لمحمد بدل من ألف الاستغاثة في نحو: يا زيداه، إذا مددت الصوت تستغيث به، ولذلك لا يتعاقبان ولا يجوز الجمع بينهما.

ثالثاً: ورأي البصريين أنّ لام الاستغاثة في الأصل لام الجرّ[1]، ونُسب إلى الكوفيين القول بأن أصل (يا لزيدٍ) يا آل زيدٍ، فخفّف بالحذف لكثرة الاستعمال، وعلى هذا تكون اللام عندهم هي بقية كلمة (آل).

وهذا رأي ضعيف عند البصريين، لأنّ الاستغاثة قد تقال فيما لا (آل) له نحو: يا لله للمظلومين، لأنّ الآل والأهل واحد، فلو كان الأصل ما ذكروه لجاز أن يقع (الأهل) موقعه في بعض الاستعمال، ولم يَرِدْ مثلُ هذا[2].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 254 (عضيمة)، وابن السراج: الأصول، 1/ 437، والزجاجي: الجمل، ص 181-181، والزجاجي: اللامات، ص 86–87.

(2) ينظر: ابن يعيش، 1/ 131، والرضي: شرح الكافية، 1/ 134.

حركة لام المستغاث له

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورةً لأنّه مدعوٌ له ها هنا وهو غيرُ مدعوٍ، وذلك قول بعض العرب: يا لِلعجبِ ويا لِلماءِ، وكأنّه نبّه بقوله يا غير الماء للماء، وعلى ذلك قال أبو عمرو: يا ويلٌ لك ويا ويحٌ لك كأنّه نبّه إنساناً جعل الويل له، وعلى ذلك قول قيس بن ذريح:

فيـــا لَلنّـــاسِ لِلواشـــي المُطـــاعِ و: يـــا لقـــومي لِفرْقـــةِ الأحبـــابِ

كسروها لأنّ الاسم الذي بعدها غيرُ منادى، فصار بمنزلته إذا قلت هذا لزيد، فاللامُ المفتوحةُ أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللامُ المكسورةُ أضافت المدعوَّ إلى ما بعده لأنّه سببُ المدعوّ، وذلك أنّ المدعوّ إنّما دُعي من أجل منا بعده، لأنّه مدعوٌ له، وممّا يدلُّك على أنّ اللام المكسورة ما بعدها غيرُ مدعوّ قوله:

يـــا لَعْنَـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كلِّهـــمُ والـصالحينَ علـى سِـمْعانَ مـن جـارِ

فيا لغير اللعنة.

وتقول: يا لزيدٍ ولعمرو إذا لم تجيء بـ (يا) إلى جنب اللام كسرتَ، ورددت إلى الأصل) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- مدعوّ له: مستغاث به، أو مستغاث لأجله.

---

(1) سيبويه: 2/ 218-220.

- إذا لم تجيء بـ (يا) إلى جنب اللام: أيْ: إذا لم تكرّر أداة الاستغاثة (يا) وكرّرت المستغاث مع اللام.

ثانياً: يكون المستغاث على صور وأنماط كثيرة منها[1]:

1- صورة الإفراد وحينها يكون مجروراً باللام المفتوحة.

2- صورة التكرير مع تكرير أداة الاستغاثة (يا) وفي هذا تكون اللام مفتوحة أيضاً بعد كلّ مستغاث نحو:

يا لَلكرام ويا لَلقادرين للفقراء.

3- صورة التكرير للمستغاث مع عدم تكرير أداة الاستغاثة وفي هذه الحالة تفتح لام المستغاث مع الأول وتكسر مع غيره ثانياً، أو ثالثاً فصاعداً نحو

يا لَلكرام ولِلقادرين للمحتاجين.

ثالثاً: أمّا لام المستغاث له، والمتعجّب منه فمكسورة، لأنّه لم يعرض لها ما يشبه الضمائر، فبقيت مكسورة على أصلها مع الضمائر وللفرق بينهما وبين لام المستغاث.

ومن هذا قول قيس بن ذريح الذي مرّ بيانه وقول الآخر[2]:

يا لقومي لفرقةِ الأحبابِ

وممّا يدلّ على أنّ المستغاث له غير مقصود بالنداء أو الاستغاثة قول الشاعر[3]:

يا لَعْنَةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ ... والصالحينَ على سِمْعانَ مِن جارِ

---

(1) ينظر: نهر، هادي: الإتقان في النحو وإعراب القرآن، 4/ 1318.

(2) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 1/ 180.

(3) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (14)، وابن يعيش، 2/ 124، والمرادي: الجنى الداني، ص 356، والمالقي: رصف المباني، ص 403.

والشاهد فيه حذف المستغاث لدلالة حرف النداء عليه، والمراد: يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، ولهذا جاءت (لعنةُ الله) رفعاً على الابتداء لأنَّ النداء لم يقع عليها، ولو وقع عليها لنُصبت.

ومثله قول الآخر[1]:

يا لعنةُ الله على أهل الرَّقم   أهلِ الحمير والوقير والخُزَمْ

فوائد ختامية في تراكيب الاستغاثة

أولاً: أنَّ الاستغاثة شعبة من شعب النداء وإنْ كانت وظيفتها الدلالية تختلف عن وظيفة النداء.

ثانياً: أنَّ أداة الاستغاثة هي (يا) ولا يجوز استعمال سواها، لأسباب بيّناها فيما سبق.

ثالثاً: لا يجوز حذف أداة الاستغاثة قبل المستغاث به، ويجوز حذف أداة النداء قبل المنادى.

رابعاً: يجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين، يقال:

يا لك لي، تستغيث المخاطب من أجلك.

خامساً: يجوز أن لا يُبتدأ المستغاث باللام، وحينها يجب أن يختم بالألف عوضاً من اللام، ولا يجوز الجمع بينهما، أعني: بين اللام والألف، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

يا يزيدا لأملٍ نيل عِزّ   وغِنًى بعد فاقةٍ وهوانِ

فـ (يزيدا) مستغاث، والألف فيه عوض من اللام، و(لأمل) - بكسر اللام - مستغاث له، وهو اسم فاعل (أمَل).

---

(1) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 244.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (14).

سادساً: قد يخلو المستغاث من اللام والألف، فيعطى ما يستحقّه لو كان منادى غير مستغاث، ومنه قول الشاعر[1]:

ألا يا قومِ لِلعجبِ العجيبِ ... ولِلغفلاتِ تعرِضُ للأريبِ

فـ (قومِ) مستغاث به مضاف إلى ياء المتكلّم المحذوفة والمعوض منها بالكسرة، و(لِلعجب) مستغاث له، و(للغفلات) عطف عليه.

سابعاً: إذا كان المستغاث به قبل الاستغاثة معرباً، كان على إعرابه في الاستغاثة تقول: يا صاحبَ محمدٍ، ويا لصاحبِ محمد.

وإنْ كان مبنياً بناءً حادثاً في النداء أعيد إلى الإعراب، وجُرّ باللام كما كانت تجرّه في غير النداء، نحو في:

يا محمدُ، ويا محمدان، ويا محمدون.

يا لَمحمدٍ، ويا للمحمدَين، ويا للمحمدِين.

وإنْ كان مبنياً قبل النداء، بقي على بنائه، وحكم بجرّه تقديراً، يقال: يا لهذا، ويا لهذهِ، ويا لحذامِ

وكذا إن كان مقصوداً أو منقوصاً أو مضافاً إلى ياء المتكلّم تقول: يا لمصطفى، ويا للقاضي، ويا لصاحبي.

ثامناً: إذا عطف على المنادى المستغاث غيره وأعيد معه (يا) فتحت اللام أيضاً، ومنه قول الشاعر[2]:

فيا لَسعد ويا لَلناس كلّهم ... ويا لَغائبهم ويا لَمن شهدا

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 4/ 50، والأشموني: شرح الألفية، 2/ 463، والأزهري: شرح التصريح، 2/ 244.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 410.

فكل مستغاث في البيت بفتح اللام لأنَّ (يا) مكررة قبل كلّ منها، فإذا لم تتكرر (يـا) مع المعطوف كُسرت اللام، نحو:

يا لقومي ولأصاحبهم.

بفتح اللام في المستغاث وكسره مع المعطوف عليه لعدم تكرير (يا).

تاسعاً: قد يستغني عن لام المستغاث له بـ (من) كقول الشاعر[1]:

يـا لَلرجـالِ ذوي الألبـابِ مـن نَفَـرٍ ... لا يـبرحُ الـسَّفَهُ المـردي لهـم دينـا

والتقدير: يا للرجال ذوي الألبابِ لنفرٍ.

عاشراً: وقد يستغني عن المستغاث له للعلم به، وذلك عندما تبدو في التركيب المعين أسباب الاستغاثة كقول الفرزدق[2]:

يـــا لَتَـــيمٍ ألا لله دَرُكُـــمْ ... لقـد رُميـتم بإحـدى المـصمئلاتِ

والمصمئلات: الدواهي، والتقدير: يا لتيم للمعضلات، أو يا لتيم لإناسِ رموكم، أو يا لتيم للدهر.

حادي عشر: وقـد يكـون المستغاث لـه غير صـالح لأن يكـون مـستغاثاً، ويكـون المستغاث به مشاهداً، فيستباح حذفه، ويتصل المستغاث له بـ (يا) مجروراً بـاللام المكسورة، كقول الشاعر:

يـــا لأنـــاسِ ابـــوا إلاَّ مُثـــابرةً ... علـى التوغّـل في بغـي وعـدوانِ

بكسر اللام في (لأناس) لأنَّ مصحوبها غير صالح لأن يكـون مـستغاثاً بـل صـالح لأن يكون مستغاثاً له، والمستغاث في الحقيقة محذوف والتقدير: يا لقومي لأناسِ.

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 411.

(2) ديوانه، 1/ 126.

(4) سيبويه: 2/ 220.

تراكيب الندبة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب الندبة اعلم أنّ المندوبَ مدعوٌ ولكنّه متفجَّعٌ عليه، فإنْ شئت ألحقْتَ في آخر الاسم الألفَ، لأنّ الندبة كأنّهم يترنمون فيها؛ وإنْ شئت لم تُلحق كما لم تُلحق في النداء، واعلم أنّ المندوب لابُدَّ له من أن يكون قبل اسمه يا أو وا، كما لزم يا المستغاث به والمتعجّب منه)[4].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الندبة: هي في الاصطلاح النحوي نداء المتفجّع عليه، أو المتوجّع منه، وهي شعبة من شعب النداء أيضاً، لأنّ المندوب مدعوّ، فهو نداء على سبيل التفجّع، أو التوجّع، وإنْ كان المندوب لا يستجيب مثلما هو المستغاث به عندما تدعوه، وإنْ كان بحيث لا يسمع كأنّك تعدّه حاضراً، وبشرط الا يختلط بالمنادى.

ثانياً: وللاسم المندوب صور لفظية متنوعة هي:

1– أن يكون اسماً مفْرداً ألحقت في آخره ألف للمدّ والترنّم[1]. تقول: وامحمدا، ويجوز على رأي سيبويه عدم إلحاق هذه الألف كما هو في النداء، مع الاحتراس من الخلط بين الندبة والنداء.

وإلحاق الألف أحسن لما في المندوب من معنى النوح الذي يقتضي التطريب والترنّم، ومدّ الصوت[2].

2– وإنْ يكون اسماً مفرداً ألحقت في آخره ألف مدّ ملحقة بدورها بهاء الوقف دون الوصل، فيقال: وامحمداه.

وفائدة هذه الهاء أمران:

---

(1) ستأتي على بيان طبيعة الاسم المندوب في موضع لاحق.

(2) ينظر: ابن يعيش، 2/ 13.

الأول: تبيين حرف المد، لأنه خفيّ، والوقف عليه يزيد خفاءً.

والثاني: الاستعانة به على زيادة المد لاجتماع الساكنين حينئذ.

ثالثاً: لا يستعمل في الندبة من حروف النداء إلاّ حرفان هما: (وا) وهو الأكثر، أو (يا) لـما فيها من مدّ يحتاجه الندبُ.

حركة الاسم المندوب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ الألف التي تلحق المندوب تفْتَح كلَّ حركة قبلها مكسورة كانت أو مضمومة، لأنها تابعةٌ للألف، ولا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحاً، فأما ما تلحقه الألفُ فقولك: وازيداه، إذا لم تُضفْ إلى نفسك، وإنْ أضفتَ إلى نفسك، فهو سواءٌ، لأنك إذا أضفت زيداً إلى نفسك فالدالُ مكسورةٌ وإذا لم تُضف فالدالُ مضمومةٌ، ففتحت المكسور كما فتحت المضموم، ومن قال يا غلامي وقرأ يا عبادي، قال: وازيديا إذا أضاف؛ من قبل أنه إنّما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء؛ لأنه لا ينجزم حرفان، وحركها بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحاً) [1].

أقول:

إذا جاء الاسم المندوب ملحقاً بالألف فإنّ آخر هذا الاسم يكون مفتوحاً سواء أكان آخره قبل الألف في حال مكسوراً، أو مضموماً لأنّ حركة الألف حركة طويلة تخضع لها حركة الحرف الذي قبلها ليكون مجانساً لها، تقول:

وامحمداه متفجعاً عليه

و: واظهراه متوجّعاً منه.

وإعرابه يكون كالآتي: وا: أداة نداء وندبة، ومحمدَ: منادى مندوب متفجّع عليه مبنيّ على الضمّ المقدّر للتعذّر، والألف للمدّ، والهاء للسكت.

---

(1) سيبويه: 2/ 221.

وإعراب واظهراه كالآتي:

ظهراه: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والألف زائدة لتوكيد الندبة، والهاء للسكت، وقد حُذفت ياء المتكلم على لهجة من يحذف ياء المتكلم عند نداء ما أضيف إلى هذه الياء.

ولك أن تعربه هكذا:

ظهراه: منادى مندوب نكرة مقصودة مبنيّ على الضمّ المقدّر منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة لتأكيد الندبة، وعلى هذا الإعراب لا يكون الاسم المندوب مضافاً إلى ياء المتكلم.

ولهذا يقول سيبويه في (وازيداه) (أنّك لم تضفه إلى نفسك، وإنْ أضفت إلى نفسك فهو سواء)، وإنْ كانت الدال من زيد مكسورة عند إضافته إلى ياء المتكلم، وتكون مضمومة في النداء كما مرّ بوصفه علماً مفرداً، وعند ندبته تفتح الدال لتأثير حركة الألف الطويلة عليها.

ثالثاً: أمّا في نحو: يا عبادي، بإثبات ياء المتكلم، فيقال في الندبة واعباديا بإثبات الياء أيضاً، والياء بوصفها حركة طويلة تكسر كلّ حركة قبلها؛ ولا يجوز إسكان ما قبلها أعني (الدال) لأنّه لا يلتقي ساكنان، ولا يكون ما قبل الياء إلاّ مكسوراً مثلما لا يكون ما قبل الألف إلاّ مفتوحاً.

ترك علامة الندبة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل أنّه يجوز في النُّدبة واغُلاميَهْ؛ من قبل أنّه قد يجوز أن أقول واغُلامِيَ فأبيّنَ الياء كما أبيّنُها في غير النداء، وهي في غير النداء مبيَّنةٌ فيها اللغتان: الفتحُ والوقف، ومن لغة من يفتح أن يُلحق الهاء في الوقف حين يبيِّن الحركةَ، كما أُلحقت الهاءُ بعد الألف في الوقف لأنْ يكون أوضح لها فيقولك يا رَبّاهُ، فإذا بيّنت الياءَ في النداء كما بيّنتها في غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداءٍ، قال الشاعر، وهو ابن قيس الرُّقيَّات:

ثبكـــيهم دَهْمـــاءُ مُعْوِلـــةٌ   وتقـــول ســـلْمَى وارَزِيَّتِيَـــهْ

وإذا لم تُلحق الألف قلت: وازيدُ إذا لم تُضف، وازيدِ إذا أضفتَ، وإنْ شئت قلت: وازيدي، والإلحاق وغيرُ الإلحاق عربيٌّ فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس)[1].

أقول:

أولاً: يجوز في الاسم المندوب المضاف إلى (يا) المتكلم أن تثبت الياء مفتوحة كما هو الحال في نداء ما هو مضاف إلى هذه الياء على إحدى اللغات التي ذُكرت سابقاً، فتقول:

وصاحبَتَهْ مثلما تقول في النداء: واصاحبيَ

بإظهار (يا) المتكلم في الندبة وفي النداء، ولك أيضاً أن تذكر هذه ساكنة، ولك ترك علامة الندبة.

ومن إثبات (ياء) المتكلم في الندبة مفتوحة قول ابن قيس الرُّقيات (ت نحو 85هـ)[2]:

ثبكـــيهم دَهْمـــاءُ مُعْوِلـــةٌ   وتقـــول ســـلْمَى وارَزِيَّتِيَـــهْ

والشاهد فيه جعل (رزِيّتي) في الندبة بمنزلتها في غير الندبة، ووقف على الهاء لأجل بيان حركة الياء في الوقف، كما تقول في الندبة والنداء: عظمتْ رزِيّتيه.

فإذا لم تلحق ألف الندبة تقول: (وامحمدُ) إذا لم تضفه إلى ياء المتكلم فإذا أضفته قلت: (وامحمدِ) بحذف ألف الندبة، وياء المتكلم والتعويض منها بالكسرة، ولك أيضاً ذكر الياء فتقول: وامحمدي، ولك إلحاق هاء السكت، وكل ذلك صحيح مسموع عن العرب فيما زعم الخليل ويونس رحمهما الله.

---

(1) سيبويه: 2/ 221.

(2) ينظر: ديوانه: ص 98، والعيني: 4/ 274.

المندوب المضاف إلى مضاف لياء المتكلم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا أضفتَ المندوب وأضفتَ إلى نفسك المضاف إليه المندوبُ فالياءُ فيه أبداً بيّنةٌ، وإنْ شئت ألحقت الألف، وإنْ شئت لم تُلحق، وذلك قولك: وانقطاع ظَهْرِيَاهْ، وانقطاعَ ظهري، وإنّما لزمته الياءُ لأنّه غير منادىً، واعلم أنّك إذا وصلت كلامك ذهبت هذه الهاءُ في جميع الندبة، كما تذهب لي الصلة إذا كانت تبيّنُ به الحركةُ، وتقول: واغلامَ زيداه، إذا لم تُضف زيداً إلى نفسك، وإنّما حذفت التنوين لأنّه لا ينجزم حرفان، ولم يحرّكوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادةً غير منفصلة من الاسم، فصارت تعاقب، وكانت أخفُّ عليهم، فهذا في النداء أحرى، لأنّه موضعُ حذفٍ، وإنْ شئت قلت: واغلامَ زيدٍ، كما قلت وازيدُ، وزعموا أنّ هذا البيت يُنشد على جهين، وهو قول رؤبة:

فهـــي تُنـــادي بـــأبي وابنيمـــا

ويُروى: بأبا (وابناما) فما فضلٌ، وإنّما حكى ندبتها) [1].

أقول:

أولاً: إذا أُضيف الاسم المندوب إلى اسم مضاف إلى ياء المتكلم فلابُدَّ من إظهار الياء، كما لزم ذلك في النداء على النحو الذي مرَّ بيانه وإنْ شئت ألحقت ألف الندبة، أو لم تلحقها فذلك سواء، يقال: وانقطاع ظهرياه، بذكر ألف الندبة بعد ياء المتكلم ثمَّ هاء السكت التي تعين على المدّ، والقُطعُ: وجع في الظهر أو البطن واقتطع من الشيء قطعه: فصلها منه [2].

---

(1) سيبويه: 2/ 222-223.

(2) ينظر: المعجم الوسيط، 2/ 745.

ويجوز ترك ألف الندبة، وهاء السكت فتقول: وانقطاعَ ظهري، وياء المتكلم لازمة في المضاف إليه لأنّه ليس المقصود بالندبة كما كان غير مقصود في النداء في نحو قولك: يا صاحبَ صاحبي.

ثانياً: فإذا ندبت الاسم المضاف إلى غير ياء المتكلم حذفت التنوين من الاسم المندوب كما كنت تحذفه من المنادى على هذه الصورة فتقول:

واصاحبَ محمدَاه

فـ (وا) أداة نداء وندبة، و(صاحبَ) منادى مندوب منصوب وهو مضاف، و(محمدَاه) مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة مقدّرة منع من ظهورها حركة مناسبة ألف الندبة، هذا إنّ كان الاسم منصرفاً، وبفتحة مقدّرة نيابة عن الكسرة، إنْ كان ممنوعاً من الصرف، والألف زائدة لتوكيد الندبة، والهاء للسكت.

ثالثاً: ولتأكيد سيبويه على أنّ المندوب المضاف لياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفاً أو تركها على أصلها يسوق سيبويه بيت رؤبة شاهداً على جواز الوجهين، يقول رؤبة[1]:

فهي تُنادي بأبي وابنيما

بذكر ياء المتكلم، ويروى بترك الياء، فيقال: بأبا وابناما.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه إذا وافقت الياء الساكنةُ ياءَ الإضافة في النداء لم تُحذفَ أبداً ياءُ الإضافة ولم يُكسر ما قبلها، كراهيةً للكسرة في الياء، ولكنّهم يلحقون ياء الإضافة وينصبونها لئلا ينجزم حرفان، وإذا ندبت فأنت بالخيار: إنْ شئت ألحقت الألف وإنْ لم تُلحق جاز كما جاز ذلك في غيره، وذلك قولك: واغلاميَّاهْ واقاضيَّاهْ، واغلاميّْ واقاضيّْ، يصير مجراه ها

---

(1) ملحقات ديوانه، ص 185، وينظر: ابن يعيش، 2/ 12.

ههنا كمجراه ي غير الندبة، إلاّ أنّ لك في الندبة أن تُلحق الألفَ، وكذلك الألف إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت إليك، وإذا وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرّك الألفُ، لأنّها إنْ حرّكتْ صارت ياءً، والياءُ لا تدخلها كسرةٌ في هذا الموضع، فلما كان تغييُرهم إياها بدعوهم إلى ياءٍ أخرى وكسرةٍ تركوها على حالها كما تُركت ياء قاضي، إذ لم يخافوا التباساً وكانت أخفَ، وأثبتوا ياءَ الإضافة ونصبوها لأنّه لا ينجزم حرفان، فإذا ندبت فأنت بالخيار إنْ شئت ألحقت الألف كما ألحقتها في الأول وإنْ شئت لم تُلحقها، وذلك قولك: وامُثَنّاياهْ وامُثنّايَ، فإنْ لم تُضف إلى نفسك قلت: وامُثنّاهْ، وتحذف الأول لأنّه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً، فذهبت كما تذهب في الألف واللام، ولم يكن كالياء لأنّه لا يدخلها نصبٌ) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الياء الساكنة يريد هنا ياء الاسم المنقوص كالقاضيْ والساعيْ، والداعيْ.
- وافقت ياء الإضافة ألفاً، يريد هنا ألف الاسم المقصور كموسى، ومصطفى، وعيسى.

ثانياً: إذا نُدب الاسم المنقوص ثبتت ياء الإضافة لزوماً، ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء، لأنّ الياء نفسها حركة كسر طويلة، ولهذا يلحقون ياء المتكلم بها ويحركونها بالفتح حتّى لا يلتقي ساكنان.

أمّا ألف الندبة فيجوز إلحاقها وعدمه، تقول:

واقضيّاه، واداعيّاه، بذكر الألف وهاء السكت، وتقول: واقضيَّ، واداعيَّ، بعدم ذكرهما.

وعلى هذا تكون ندبة المنقوص كنداته مع فارق واحد هو ألف الندبة، إنْ ألحقت بالاسم المندوب.

---

[1] سيبويه: 2/ 223-224.

ثالثاً: وإذا نُدب الاسم المقصور فالأصل حذف ألفه لأنه لا يجوز أن يلتقي ألفان، ولا يجوز تحريك الأول أعني ألف المقصور لأنّ تحريكه يعني قلبه ياء وذلك لا يجوز، ولهذا يحذف ألف المقصور، فيقال: و(وامصطفاه) (متفجّعاً عليه)، وهو منادى مبني على الضمّ المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين في محلّ نصب والألف زائدة لتأكيد الندبة، والهاء للسكت.

فإذا ندب المقصور المضاف إلى ياء المتكلم بقيت ألفه على حالها، ولا يجوز قلبها ياء، ولا يجوز أيضاً حذف ياء المتكلم بل يتم تحريكهما بالفتح فيقال في ندبة مصطفى المضاف إلى ياء المتكلم:

يا مطفاياه، ويا مثناياه.

وهو هنا منادى مندوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه والألف زائدة لتأكيد الندبة، والهاء للسكت.

ندبة المذكّر والمؤنّث والمثنى والجمع والكنية المضافة إلى ياء المتكلم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب تكونُ ألفُ الندبة فيه تابعةً لـما قبلها إنْ كان مكسوراً فهي ياءٌ، وإنْ كان مضموماً فهي واو، وإنّما جعلوها تابعةً ليفرّقوا بين المذكّر والمؤنّث، وبين الاثنين والجميع، وذلك قولك: واظَهْرَهُوهْ، إذا أضفت الظهر إلى مذكّر، وإنّما جعلتها واواً لتفرق بين المذكّر والمؤنث إذا قلت: واظهرَهاهْ. وتقول: واظهرَهُموهْ، وإنّما جعلت الألف واواً لتفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت: واظهرَهُماهْ، وإنّما حذفت الحرف الأول لأنّه لا ينجزم حرفان، كما حذفت الألف الأولى من قولك وامُثنّاهْ. وتقول: واغلامَكِيهْ، إذا أضفت الغلام إلى مؤنّث، وإنّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بينها وبين المذكّر إذا قلت: واغُلامَكاهْ. وتقول: وانقطاعَ ظهرِهُوهْ، في قول من قال: مررتُ بظهرِهُو قبلُ وتقول: وانقطاعَ ظهرهِيهْ، في قول من قال: مررتُ بظهرِهي قبلُ. وتقول: وأبا عَمْرِياهْ، وإنْ كنت إنّما تندب الأب، وإياه تضيف إلى نفسك لا عمراً، من قبل أنّ عمراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك، لأنّه لا يستقيم لك إضافةُ الأب إليك حتّى تجعل عمراً كأنّه لك، لأنّ ياء الإضافة عليه تقع، ولا تحذفها لأنّ عمراً غيرُ منادى، ألا ترى أنّك تقول يا أبا عمري؛ وممّا يدلّك على أنّ عمراً ها هنا بمنزلته لو كان لك، أنّه لا يجوز أن تقول هذا أبو النَّضْرِكَ، ولا هذه ثلاثةُ الأثوابِكَ، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة، من قبل أنّه لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأول حتّى تجعل الآخر مضافاً إليك كأنّه لك) [1].

أقول:

أولاً: إذا كان آخر الاسم المندوب علامة إضمار مكسور أو مضموم حوفِظَ على الكسرة والضمة، وجعل بدل ألف الندبة ياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة ويُراعى في التفريق بين الاسم المندوب المضاف المذكّر والمؤنّث حركة ما قبل ألف الندبة ليؤمن اللبس بين المذكّر والمؤنّث المندوبين فالألف تتبع حركة ما قبلها إنْ كان مكسوراً فهي ياء، وإنْ كان مضموماً فهو واو، فلو قيل في ندبة (صاحبك) و(اصحبكاه) مراعاة لجانب الألف لجُهل التأنيث المدلول عليه بالكسرة، ولو قيل في ندبة (صاحبه): واصحبهاه) لجعل المعنى المدلول

---

(1) سيبويه: 2/ 224-225.

عليه بالضمة، ولو قيل في ندبة (قومي): (واقوماه) لجهلت الحكاية، ولذلك يقولون في (ظهره): (واظهرَهوه) للدلالة على ندبة المذكَر، والواو هي التي تفرّق بين المذكّر والمؤنث إذا قلت: واظهرَهاه.

ثانياً: ويراعي في التفريق بين المندوب المثنى والمندوب المجموع ما يراعى في التفريق بين المذكر والمؤنث، فيقال في الندبة للمثنى (ظهراهما): (واظهرَهماه). وتقول في ندبة الجميع (واظهرَهموه)، والواو علامة للمندوب المضاف المجموع، وحذفت ألف الندبة (الحرف الأول) حتّى لا يلتقي ساكنان: ألف الندبة والواو.

وتقول في ندبة المؤنث المخاطب المضاف: (واغلامكيه)، وتقول: (واغلامَكاه) إذا أردت ندبة المضاف إلى مذكر.

وكذا في: وا انقطاعَ ظهرهوه للمذكر، وا انقطاع ظهرهيه للمؤنث، والفاصل بين التذكير والتأنيث هما (الواو) و(الياء).

ثالثاً: وفي ندبة الكنية كـ (أبو عمر) المضافة إلى المتكلّم يقال: (وا أبا عمرياه) والندبة واقعة على الأب مضافاً إلى ياء المتكلّم لا إلى (عمر)، ولا يستقيم الكلام دلالة إلاّ باعتبار (عمر) عائد على الأب، و(أبو عمر) يصير منك إذا أضفته إلى ياء المتكلّم، فالمتكلم إذا أضاف إلى نفسه اسماً مضافاً إلى شيء، يصير الاسم الأخير أيّ: المضاف إليه مضافاً إلى ياء المتكلّم، وإنْ كان القصد إضافة الاسم الذي قبله، ويصير الاسم الأخير كأنّه مضاف إلى المتكلّم منفرداً.

ومن المعلوم أنّه إذا أريد تعريف الاسم المضاف إلى نكرة يكون ذلك بتعريف الاسم الثاني، كأنّك أردت تعريفه منفرداً، ويكون تعريفه تعريفاً للأول، يقال: هذه مائة دينار، فإذا أضيفت (مائة) إلى المتكلّم قيل: هذه مائة ديناري، وليس هنا إضافة الدينار إلى المتكلّم، بل هو إضافة (مائة) إليه دون غيرها، وعلى هذا يمكن النظر إلى طبيعة إضافة الكنية (أبو عمرو) للمتكلم، وهي كنية رجل غير مقصود بعينه، فإذا أضفت (عمراً) كأنّه لك، كما كان دينار في مائة دينار كأنّه درهم لك[1].

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 183.

نعت المندوب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب وذلك قولك: وازيدُ الظريفُ والظريفَ، وزعم الخليل رحمه الله أنّه منعه من أن يقول الظريفاهْ أنّ الظريف ليس بمنادىً، ولو جاز ذا لقلت: وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلاهْ؛ لأنّ هذا غيرُ منادى كما أنّ ذلك غيرُ نداءٍ)[1].

أقول:

أولاً: إذا نُعت الاسم المندوب جاز في النعت مراعاة محلّ الاسم المندوب أو مراعاة لفظه شأنه في ذلك شأن العلم المفرد، يُقال: وامحمدُ الكريمَ، مراعاة للفظ.

وامحمدُ الكريمُ مراعاة لمحلّ المندوب من الإعراب، ومحلّه النصب.

ثانياً: لا يجوز عند سيبويه اتباعاً لأستاذه الخليل إلحاق آخر النعت ألف الندبة وهاء السكت، فلا يقال:

وامحمدُ الكريماه.

والذي دعا الخليل رحمه الله وتابعه تلميذه سيبويه إلى منع آخر النعت ألف الندبة، أنّ النعت ليس من تمام المنعوت، وهو ليس بمنادى إذ يصحّ حذف النعت والاستغناء عنه.

وقد أجاز يونس بن حبيب ما منعه الخليل، فعنده أنّ إلحاق النعت ألف الندبة جائز، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

كم قائلٍ يا أسعدُ بنَ سعداه   كلُّ امرئ باكٍ عليك أراهْ

فلحقت النعت (ابن سعداه)، وكذلك تلحق (التوكيد) والمضاف إليه نعت معطوف على مندوب كقول الشاعر[3]:

---

(1) سيبويه: 2/ 225.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 416.

(3) المصدر السابق، 3/ 416.

ألا يـــا عمـــروُ عَمْــراهْ   وعمــــرو بـــن الــــزبيراه

وقد تابع المبرد وأكثر البصريين [1] رأي الخليل وسيبويه، وجوّزه الكوفيون متبعين يونس.

وقد ضمّن الأنباري كتابه الإنصاف مسألة خاصة بـ (إلحاق علامة الندبة الصفة أو الموصوف) [2]، وضمّنها أيضاً بعض المتأخرين كتبهم [3].

والذين تابعوا يونس في أجاز إلحاق علامة الندبة على الصفة قد استندوا في ذلك إلى أنّ الصفة والموصوف كالاسم الواحد في المعنى إذ تساوي الصفة الموصوف وعلى العكس فهما لا ينفصلان ولذلك جاز إلحاق ألف الندبة الصفة مثلما يجوز إلحاقها الموصوف المندوب حين يتجرّد من صِفَتُهُ ولذلك يقول أبو علي الفارسي منتصراً لرأي يونس (ووجه قول يونس قال: الصفة هي الموصوف في المعنى، والمضاف غير المضاف إليه، وإذا جاز أن تندب ذلك – وإنْ كان غيره – لم ينكر أن تندب الصفة) [4].

وأرى أنّ ما ذهب إليه الخليل وتابعه سيبويه وأكثر النحاة بعدهما هو الوجه الأحسن لأسباب كثيرة لعلّ أبرزها الآتي:

1- عدم اطّراده في كلام العرب.

2- أنّ الموصوف قد يكون مبنياً والصفة معربة، وبذلك لا يجريان مجرى واحداً.

3- عدم جواز قياس ندبة الصفة والموصوف على ندب المضاف والمضاف إليه في نحو: (وأصاحبَ محمداه).

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 275 (عضيمة)، وابن السراج: الأصول، 1/ 357، وأبو علي الفارسي: البصريات، 1/ 513- 514، وابن الحاجب: الأمالي النحوية، 3/ 20-21.

(2) ينظر: الإنصاف المسألة (54).

(3) ينظر على سبيل المثال: الصميري: التبصرة والتذكرة، 1/ 364، والاسفرايني: لباب الإعراب، ص 309، وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، 3/ 144، والزبيدي: ائتلاف النصرة، ص 50.

(4) أبو علي الفارسي: المسائل المنثورة، ص 215، وينظر: ابن جني: سرّ صناعة الإعراب، 2/ 524-525، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 1/ 244.

4- وعلى هذا يجوز إلحاق ألف الندبة على الاسم المندوب وحده، ولا يجوز إلحاق هذه الألف في الصفة، وإنْ كان للمجوزين وجوه وعلل دلالية تسوغ لهم ذلك[1].

إلحاق ألف الندبة بالمضاف إليه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وليس هذا كقولك: وأميرَ المؤمنيناه، ولا مثل: واعبدَ قَيْسَاهُ؛ من قبل أنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفردٍ، والمضافُ إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه، ومن الاسم، الا ترى أنّك لو قلت عبداً أو أميراً، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك، ولو قلت هذا زيدٌ كنتَ في الصفة بالخيار، إنْ شئت وصفتَ وإنْ شئت لم تصف، ولستَ في المضاف إليه بالخيار، لأنّه من تمام الاسم، وإنّما هو بدلٌ من التنوين، ويدلُّك على ذلك أنّ ألف الندبة إنّما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد، ولا تقع على المضاف، والموصوفُ إنّما تقع ألفُ الندبة عليه لا على الوصف، وأمّا يونس فيُلحق الصفة الألف، فيقول: وازيدُ الظريفاهْ، واجُمْجُمَيَّ الشاميَّتَيْناه. وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ).

أقول:

أولاً: يجيز سيبويه إلحاق ألف الندبة بالمضاف إليه، لأنّ المضاف إليه جزء لا يتجزأ من الاسم المضاف (من قبل أنّ المضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم)، فالمضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد، ولذلك جاز عند سيبويه أن يقال: (وأميرَ المؤمنيناه)، و:واعبدَ قيساهْ، في ندبة: أمير المؤمنين، وعبد قيس.

وليس الأمر عند الخليل وتابعه سيبويه كذلك في المندوب الموصوف كما مرَّ.

إنّ المضاف إليه على ما يقرر سيبويه من تمام الاسم، وهو بدل من التنوين، ولو قلت: (أميراً) وأنت تريد الإضافة لم يجز لك ذلك إلاّ بذكر المضاف إليه كي يتحدّد المراد إنْ كان أميرَ المؤمنين، أو كان أميرَ قومه، أو بلده، أو جماعته، أمّا الاسم المنوّن الذي يؤدي داخل

---

[1] ينظر: عباس حسن: النحو الوافي، 4/ 96.

التركيب المعين وظيفة نحوية محددة، فيجوز وصفه لبيانه أو توضيحه، ويجوز عدم ذكر الصفة، فيقال: هذا محمدٌ، وهذا محمدٌ متفوقٌ بذكر الصفة وعدم ذكرها.

ثانياً: ويلفت سيبويه النظر إلى أنّ أستاذه يونس – رحمه الله – يجيز إلحاق الصفة بـألف الندبة مستعيناً بما روي عن أحد العرب حين ضاع منه قدحان قوله: واجُمجمتيَّ الشاميَّتَيْناه)، فلحقت ألف الندبة في (الشاميَّتَيْناه)، وهو نعت مندوب، وقيس عليه قولهم: وازيدُ الظريفاه.

وهذا عند الخليل رحمه الله خطأ[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: واقِنَّسْرُوناهْ، لأنّ هذا اسم مفردٌ، وكذلك رجلٌ سُمِّي باثني عشر تقول: واثنا عشراهْ، لأنّه اسم مفردٌ بمنزلة قِنّسرينَ. وإذا ندبت رجلاً يسمى ضربُوا قلت: واضَرَبُوهْ، وإنْ سُمِّي ضرباً قلت: واضرباه، فهذا بمنزلة واغلامهوهْ، وواغلامَهاهْ، جعلت ألف الندبة تابعةً لتفرق بين الاثنين والجميع، ولو سمَّيتَ رجلاً بغُلامهم أو غُلامهما لم تحرِّف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسماً، ولتركته على حاله الأول في كلّ شيء، فكذلك ضرباً وضربوا، إنّما تحكي الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين، وصارت الألفُ تابعةً لهما كما تبعت التثنية والجمع قبل أن يكونا اسمين، نحو غلامهما وغلامهم، لأنّهما كما لم يتغيّرا في سائر المواضع لم يتغيّرا في الندبة)[2].

أقول:

يمثل سيبويه هنا لبعض الأسماء المندوبة التي جاءت دالة على مسمّى مفرد، وإنْ كانت على صورة التركيب، للتأكيد على أنّ الصفة والموصوف كالاسم الواحد، ولذلك امتنع إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب، ومن هذه الأسماء المندوبة والدالة على اسم مفرد:

واقِنّسروناه، اسم مفرد، والقنسر: الكبير المسنّ، وكذا إذا سمي رجل بـ (اثني عشر) فيقال في ندبته:

---

(1) وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 416.

(2) سيبويه: 2/ 226-227.

واثنا عشراه.

ويقال فيمن سُمِّي بـ (ضربوا): واضربوه، وفيمن سُمِّي بـ(ضربا): واضرباه، وكذلك يقال في المسمَّى بـ (قومي): واقوميه، ويقال في ندبة: (صاحبك): واصحابكيه، وفي ندبة: غلامُهُ، وغلامهم: واغلامهوه، وواغلامهموه.

وقد روعي في هذه الأمثلة وأشباهها جانب ما قبل الألف ليؤمن اللبس بين المندوب المذكّر، والمندوب المؤنث، والمثنى والجمع.

ما لا يجوز ندبته

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما لا يجوز أن يُندب، وذلك قولك: وارُجلاهْ ويا رَجُلاهْ، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنّه قبيح، وأنه لا يقال: وقال الخليل رحمه الله: إنّما قبح لأنّك أبهمت، ألا ترى أنّك لو قلت واهذاهْ، كان قبيحاً، لأنّك إذا ندبت فإنّما ينبغي لك أن تفجّعَ بأعرف الأسماءِ، وإنْ تخُصَّ ولا تُبهم؛ لأنّ الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلاً ظريفاً، فكنت نادباً نكرةً، وإنّما كرهوا ذلك أنّه تفاحش عندهم أن يختلطوا وإنْ يتفجّعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه؛ لأنّك إذا ندبت تُخبر أنّك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم، وكذلك: وامَنْ في الداراهْ، في القبح. وزعم أنّه لا يستقبح وامن حفر بئر زمْزماهْ؛ لأنّ هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عُذْرٌ للتفجّع، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب، ولو قلت هذا لقلت ومن لا يعتني أمرُهوهْ، فإذا كان ذا تُرك لأنّه لا يُعذر على أن يُتفجّع عليه، فهو لا يُعذر بأن يتفجّع ويُبهم، كما لا يُعذر على أن يتفجّع على من لا يعنيه أمره)[1].

أقول:

أولاً: ما يندب في الأصل الأسماء المعروفة غير المبهمة، لأنّك لا تتفجّع أو تتوجّع إلاّ على شيء معروف، أو من شيء معروف أيضاً، فلا يندب اسم جنس مفرد، ولا اسم إشارة، ولا موصول بصلة لا يتعيّن بها لمندوب، فلا يقال:

وارجُلاه في: رجل؛ لأنّ ندب النكرة قبيح عند الخليل ويونس رحمهما الله بل أنّه لا يتكلم به، لأنّه مبهم.

وممّا يندب أيضاً اسم الإشارة، ولا الضمير ولا اسم الموصول، فلا يقال:

واهذاه، ولا: انتاه، ولا: من ذهباه، ولا من في الداراه، في: هذا، وأنت، ومن ذهب، ومن في الدار.

---

[1] سيبويه: 2/ 227-228.

(لأنّ القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا يندب إلاّ المعرفة السالمة من الإبهام) [1]، لأنّ الندبة على ما يقول سيبويه (على البيان، وهم لا يندبون ولا يضجرون ولا يغضبون، ولا (يختلطون) على غير معروف).

ثانياً: يرى سيبويه أنّ بعضهم يجيز ندبة اسم الموصول إذا كان غير مبدوء بـ (أل) وصلته مشهورة معروفة، فيقال: وامن حفر بئر زمزماه، وعبد المطلب حفرها بعد إسماعيل، و(من) اسم موصول مبني على السكون في محلّ نصب، وحفر: فعل ماضٍ و(بئر) مفعول به، وهو مضاف، و(زمزماه) مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة مناسبة ألف الندبة، والألف زائدة للتوكيد، والهاء للسكت.

وقد جعل البصريون ندبة اسم الموصول من الشاذ، وأجازه الكوفيون [2].

ثالثاً: أجاز بعض النحاة ندبة النكرة كـ (يا رجلاه) و(يا جبلاه)، وهو نادر، بل غير صحيح [3].

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 247.

(2) ينظر: نفسه، 2/ 247.

(3) ينظر: نفسه.

ندبة الاسم المطول

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخرُ الاسمين مضمومٌ إلى الأول بالواو، وذلك قولك: واثلاثةَ وثلاثيناهْ، وإنْ لم تندب قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، كأنك قلت: يا ضارباً رجلاً، وليس هذا بمنزلة قولك يا زيدُ وعمروُ، لأنك حين قلت يا زيدُ وعمروُ جمعت بين اسمين كلٌّ واحد منهما مفردٌ يُتوهم على حياله، وإذا قلت يا ثلاثةً وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين لتُتوهم على حيالها، ولا الثلاثين من الثلاثة، ألا ترى أنك تقول يا زيدُ ويا عمروُ، ولا تقول: يا ثلاثةُ ويا ثلاثون، لأنك لم ترد أن تجعل كلّ واحد منهما على حياله، فصار بمنزلة قولك ثلاثةَ عشرَ، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثةً من العشرة ليتوهموها على حيالها ولزمها النصبُ كما لزم يا ضارباً رجلاً، حين طال الكلام، وقال: يا ضارباً رجلاً، معرفةً كقولك: يا ضارب، ولكنَّ التنوين إنّما يثبت لأنه وسط الاسم، ورجلاً من تمام الاسم، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم)[1].

أقول:

ممّا يتساوى فيه النداء والندبة في الحركة الإعرابية هو البناء على الضمّ في الاسم العلم المفرد الذي لم تَلِ آخره ألف، فيقال في: يا زيدُ: وازيدُ، أو النصب في المضاف نحو: واعبد الله، و(اضروبا رؤوس الأعداء) ويقال فيما لحقته الزيادة من نحو: ثلاثة وثلاثين: واثلاثةَ وثلاثيناه، بالنصب وبمنزلة الشبيه بالمضاف: يا مكرماً ضيفاً، والعطف في العددين (ثلاثة وثلاثين) ليس بمنزلة العطف في قولك: يا محمدُ وزيدُ، لأنك في (ثلاثة وثلاثين) تفيد عدداً واحداً من غير أن تفرد الثلاثة عن الثلاثين، في حين أنّ قولك: يا محمد وزيدُ، جمعت اسمين كلُّ واحد منهما مفرد يعرف بأوصافه التي يختلف فيها عن صاحبه، ولهذا أجيز العطف بينهما في النداء وغير النداء، مع بقاء كلّ منهما على (حياله) أيّ على وصفه وصفاته، ولكنّك في (ثلاثة وثلاثين) أفدت معنى محدّداً يفيده العدد كلّه، كما تقول: ثلاثة

---

(1) سيبويه: 2/ 228.

عشر، ولهذا جاز أن تقول: يا محمدُ ويا زيدُ، ولا يجوز أن تقول: يا ثلاثةُ ويا ثلاثون بالفصل بين: ثلاثة وثلاثين.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ألا ترى أنّك لو سمّيت رجلاً خيراً منك، لقلت يا خيراً منك فألزمته التنوينَ وهو معرفةٌ، لأنّ الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه، فصار بمنزلة الذي، إذا قلت هذا الذي فعل، فكما أنّ خيراً منك لزمه التنوينُ وهو معرفةٌ، كذلك لزم ضارباً رجلاً، لأنّ الباء ليست منتهى الاسم، وإنّما يُحذف التنوين في النداء من آخر الاسم، فلما لزمت التنوينةُ وطال الكلام رجع إلى أصله، وكذلك ضاربُ رجلٍ إذا ألقيت التنوين تخفيفاً، لأنّ الرجل لا يجعل ضارباً نكرةً إذا أردت معنى التنوين، كما لا يجعله معرفةً في غير النداء إذا أردت معنى التنوين وحذفته، نحو قولك: هذا ضاربُك قاعداً، ألا ترى أنّ حذف التنوين كثباته لا يغيّر الفاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريده معناه. وأمّا قولك: يا أخا رجل، فلا يكون الأخ ها هنا إلاّ نكرةً، لأنّه مضاف إلى نكرة، كما أنّ الموصوف بالنكرة لا يكون إلاّ نكرةً، ولا يكون الرجل ههنا بمنزلته إذا كان منادى، لأنّه ثمّ يدخله التنوينُ، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما وهو هنا غيرُ منادى وهو نكرةٌ، فجُعل ما أضيف إليه بمنزلته)[1].

أقول:

أولاً: من الأسماء المطولة الشبيه بالمضاف وهو كما مرّ ذكره منصوب في النداء نحو: يا مكرماً ضيفاً، بتنوين (مكرماً)، وهذا التنوين واقع في وسط الاسم، ويقصد سيبويه بالاسم هنا (مكرماً ضيفاً) بجزأيه: مكرماً ومعموله: ضيفاً، لأنّنا إذا غيّرنا (العلاقة العاملية) بين الجزء الأول وهو اسم الفاعل (مكرماً) والجزء الثاني وهو المعمول (ضيفاً) وقلنا: يا مكرمَ ضيفٍ، صار الاسم بلفظيه اسماً واحداً، والعلاقة التي تحكم جزأيه علاقة مضاف ومضاف إليه، وعلى نيّة الانفصال، لأنّ هذه الإضافة لفظية لا معنوية.

---

(1) سيبويه: 2/ 229.

ولهذا كان المعمول في عبارة (مكرماً ضيفاً) جزءاً من الاسم الأول ولهذا صحّ نداؤه، فيقال: يا مكرماً ضيفاً، وصح أيضاً ندبته فيقال: يا مكرماً ضيفاه، ويا مكرماً محمداه.

وكذا الحال في قولك: يا خيراً منك، إذا سمّيت به رجلاً، إذ يكون التنوين علامة للتعريف، لأنه بوجود (منك) لا يعدّ (الراء) في (خيراً) هو آخر الاسم، ولا منتهاه، لأنّ آخر الاسم وتمام معناه هو (منك)، وخيراً منك بمنزلة اسم الموصول (الذي) ونحوه، لا يتمّ له معنى محدّداً إلاّ بصلته.

أمّا نحو: يا أخا رجلٍ، فالأخ هنا نكرة، لكونه مضافاً إلى نكرة، شأنه شأن الموصوف بالنكرة لا يكون إلاّ نكرة.

و(رجل) لا يكون بمنزل المنادى، لأنّ المنادى معرفة ولـمّا كان (رجل) نكرة، فـ (أخا) باقٍ على تنكيره، فإذا أدخلت التنوين على رجلٍ وقلت: يا رجلاً خذ بيدي، صار منادى منصوب، لأنه نكرة غير مقصودة.

حروف النداء وشبهه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو فأما الاسم غيرُ المندوب فينبّه بخمسة أشياء: بيَا، وأيا، وهَيَا، وأيْ، وبالألف، نحو قولك: أحار بن عمرو، إلاّ أنّ الأربعةَ غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعرض عنهم، الذي يُرون أنّه لا يُقبل عليهم إلاّ بالاجتهاد، أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدّون بها، وقد يجوز لك أنْ تستعمل هذه الخمسة غيروا إذا كان صاحبُك قريباً منك، مقبلاً عليك، توكيداً) [1].

أقول:

أولاً: أحرف النداء خمسة عند سيبويه هي: يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) بالمدّ إلاّ الكوفيون [2].

وتُعدّ (يا) أم الباب لأنّها المتداولة كثيراً في النداء، ثمّ (أيا) لأنّه (يا) أيضاً، ودخلت عليه الهمزة، ثمّ (هيا) والهاء بدل من الهمزة، ثمّ (أيْ) لأنّه كأنّه محذوف من (أيا)، ثمّ الهمزة، لأنّه كأنّه محذوف من (أيْ) [3].

ثانياً: والمنادى إمّا أن يكون بعيداً مساحة أو حكماً أو قريباً أو بينهما ولذلك استعملوا (يا) و(أيا) و(هيا) و(أيْ) لنداء البعيد مسافة أو المعرض عنهم أو الغافل أو النائم، لما فيها من مدّ صوتي تقتضيه طبيعة نداء البعيد.

ثالثاً: وهذه الأدوات ما عدا الهمزة صالحة للتناوب بينها في الاستعمال، وصالحة أيضاً لنداء القريب الذي تستعمل له الهمزة عادة.

---

(1) سيبويه: 2/ 229-230.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 386.

(3) ينظر: الأصبهاني: شرح اللمع، ص 287.

ومن المعلوم أنّ (يا) بوصفها أم الباب صالحة لنداء كلّ منادى قريباً كان أو بعيداً، أو متوسطاً، وتتعيّن دون سواها في نداء اسم الله تعالى، فلا ينادى سبحانه وتعالى إلاّ بها، وتتعيّن (يا) في الاستغاثة، كما رأينا، فلا يستغاث بغيرها من أدوات النداء.

وتتعيّن (وا) في الندبة غالباً.

حذف حرف النداء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ شئت حذفتهن كلّهن استغناءً كقولك: حار بنَ كعبٍ، وذلك أنّه جعلهم بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبُهُ، ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ ولا يجوز ذلك في المبهم، لأنّ الحرف الذي ينبه به لزم المبهم كأنّه صار بدلاً من أيّ حين حذفته، فلم تقل يا أيّها الرجلُ ولا يا أيّهذا، ولكنّك تقول إنْ شئت: من لا يزال مُحسناً افعلْ كذا وكذا، لأنّه لا يكون وصفاً لأي، وقد يجوز حذفُ يا من النكرة في الشعر وقال العجاج:

جاري لا تستنكري عذيري

يريد يا جارية، وقال في مثل: (افتد مخنوقُ) و: (أصبحْ ليلُ) و: (اطرق كرا)، وليس هذا بكثير ولا بقوي)[1].

أقول:

أولاً: يجوز حذف حرف النداء إذا دلّ السياق على أنّ في التركيب اللغوي المعين نداءً، وإنّ الاسم المعين منادى كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾ [من سورة يوسف: 29]، والمراد: يا يوسف.

---

(1) سيبويه: 2/ 230-231.

ويكثر حذف حرف النداء حين يكون المنادى بحضرتك أو مقبلاً عليك، والغالب حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة والتعويض منه بميم مشدّدة مفتوحة للدلالة على التعظيم، ولا يجوز حذف حرف النداء مع المنادى المندوب، ولا مع المستغاث، لما تحتاجه الندبة، أو الاستغاثة من تصويت ومدّ يعين عليهما وجود حرف النداء.

ولا يجوز حذف حرف النداء مع الضمير، لا يقال: أنت أسرع، في: يا أنت أسرع.

وقد منع أكثر النحاة حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وهو جائز عندنا فيقال في: يا هؤلاء اعملوا بإخلاص، هؤلاء اعملوا.

ويقلّ حذف حرف النداء مع اسم الجنس المبني، ومن الحذف قول النبي ﷺ: (اشتدي أزمةُ تنفرجي) أراد: يا أزمةُ، وكلامه ﷺ أفصح كلام [1].

ثانياً: ويمنع سيبويه (حذف يا من النكرة في الشعر) ويقصد بالنكرة هنا ما كان نكرة قبل النداء، فصار معرفة بالنداء، ومنه قول العجاج [2]:

جاري لا تستنكري عذيري

والشاهد فيه قوله: جاري، حيث رخم المنادى النكرة، بحذف التاء من آخره وأصله: (جارية)، وحذف حرف النداء.

وجاري: منادى مرخّم مبني على الضمّ المقدّر في محلّ نصب.

وممّا يقال في الأمثال، والأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة تواردها على الألسن (افتدِ مخنوقُ) [3]، ويضرب في الحثّ على تلخيص الرجل نفسه من الأذى والشدّة.

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 387.

(2) ديوانه، 1/ 332، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 505.

(3) ينظر: الزمخشري: المستقصى، 1/ 265، والميداني: مجمع الأمثال، 2/ 78.

ويقولون: (أصبح ليلُ)[1]، ويقال لليلة الشديدة التي يطول فيها الشرُّ، ويقال: (اطرق كرا) يريدون ترخيم (الكروان) فيمن قال: حارُ والإطراق: أنْ يُطاطئ عنقه ويُسجد بصره إلى الأرض، والكرا: مرخّم الكروان، وهو ذكر الحُبارى، والمثل يضرب لمن يتكبّر، وقد تواضع من هو أشرف منه[2].

يا المستغاث والمتعجّب منه

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا المستغاث فيه فيا لازمةٌ له، لأنّه يجتهد: فكذلك المتعجَّبُ منه، وذلك: يا للناس ويا للماء، وإنّما اجتهد لأنّ المستغاث عندهم متراخٍ أو غافلٌ والتعجّبُ كذلك، والندبةُ يلزمها يا ووا، أنّهم يختلطون، ويدعون ما قد فات ويُعد عنهم، ومع ذلك أنّ الندبة كأنّهم يترنّمون فيها، فمن ثمّ ألزموها المدّ، والحقوا آخر الاسم المدّ مبالغةً في الترنّم)[3].

أقول:

لفتنا النظر في موضع سابق إلى أنّ (يا) النداء إذا كانت للاستغاثة لا يجوز حذفها، لأنّها لازمة له، لـما لها من مدّ وتصويت تقتضيه طبيعة المستغيث وهو يتوجّه إلى المستغاث به الذي قد يكون غافلاً أو متراخياً، ولابدّ من صوت فيه من مدّ وتدغم وتنغيم يستنهض المستغاث به، ويحفزّه على الانتباه والالتفات، ولذلك كانت (يا) ومثلها (وا) لازمة للاستغاثة وللندبة، ولكي يتفنّنوا في الترنّم ومدّ الصوت جاءوا بهاء السكت بعد ألف الندبة أو الاستغاثة، أو التعجب.

---

(1) ينظر: الزمخشري: المستقصى، 1/ 200، والميداني: مجمع الأمثال، 1/ 403.

(2) ينظر: العسكري: جمهرة الأمثال، 1/ 194، زهر الأكم، 2/ 38.

(3) سيبويه: 2/ 231.

ملحوظات ختامية في الندبة والاستغاثة

أولاً: بدا لنا ممّا ذكره سيبويه ومثل له واستشهد أنّ صورة المندوب هي صورة المنادى المخاطب وليس منادى.

ثانياً: يتساوى في الأحكام الإعرابية المنادى والمندوب والمستغاث به فإنْ كان مفرداً في نحو: وامحمدا، فيضمّ، وإنْ كان مضافاً كما في نحو: وأميرَ المؤمنين ينصب، وكذا إذا كان شبيهاً بالمضاف نحو: وامكرما ضيفَهُ.

ثالثاً: النداء هو الأصل والندبة والاستغاثة شعبتان من شعب النداء.

رابعاً: أداة الندبة واحدة هي (وا) والاستغاثة (يا) وللنداء أدوات كثيرة.

خامساً: لا يجوز حذف حرف النداء في الندبة أو الاستغاثة لأنَّ المقصود فيهما مدّ الصوت وترنيمه والحذف ينافي ذلك، ويجوز حذف حرف النداء.

سادساً: لا تكون الندبة إلاّ معرفة غير مبهمة، ويجوز نداء المعرفة والنكرة.

سابعاً: لا يجوز ترخيم الاسم المندوب غالباً، وكذا المستغاث به لأنَّ الترخيم حذف والحذف منافٍ للندبة التي تقتضي المدّ، ويجوز ترخيم المنادى.

ثامناً: يجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين، تقول: يا لك لي، تستغيث المخاطب لنفسك.

تاسعاً: إذا نُدب المضاف لياء المتكلم جازت فيه اللغات الست التي أجيزت في المنادى المضاف لياء المتكلم، يقال في: (يا صاحبي) مندوباً: وصاحبا ((على لغة من قال: يا صاحبِ، أو يا صاحبُ، أو يا صاحبَ) مع حذف الياء فيهن، ويقول: واعبديا (على لغة من قال: يا عبديَ ويا عبديْ.

ما يجري من بعض التراكيب مجرى النداء وليس هو بنداء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له وليس بمنادى ينبّهه غيرُه، ولكنّه اختُصّ كما أنّ المنادى مختصٌ من بين أمّته، لأمرك ونهيك أو خبرك، فالاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء، كما أنّ التسوية أجرت ما ليس باستخبارٍ ولا استفهام على حرف الاستفهام؛ لأنّك تسوّي فيه كما تسوّي في الاستفهام، فالتسويةُ أجرته على حرف الاستفهام، والاختصاصُ أجرى هذا على حرف النداء. وذلك قولك: ما أدري أفعل أم لم يفعل، فجرى هذا كقولك أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ، إذا استفهمت؛ لأنّ علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول، فهذا نظيرُ الذي جرى على حرف النداء. وذلك قولك: أمّا أنا فأفعلُ كذا وكذا أيّها الرجل، ونفعلُ نحن كذا وكذا أيّها القومُ، وعلى المُضاربِ الوضيعةُ أيّها البائعُ، واللهمّ اغفر لنا أيّتُها العصابة، وأردت أن تختصّ ولا تُبهم حين قلت: أيّتُها العصابةُ وأيّها الرجلُ، أراد أن يؤكد لأنّه قد اختصّ حين قال أنا، ولكنّه أكد كما تقولُ للذي هو مقبلٌ عليه بوجهه مستمعٌ منصتٌ لك: كذا كان الأمرُ يا أبا فلان، توكيداً ولا تُدخل يا ها هنا لأنّك لست تنبه غيرك، يعني: اللهمّ اغفر لنا أيّتُها العصابة)[1].

أقول:

أولاً: جرت بعض التراكيب اللغوية مجرى النداء من غير أنْ يكون فيها معنى النداء بل معنى الاختصاص الذي يقصد أحداً أو شيئاً بعينه كما هو النداء وكما عملت همزة التسوية على إجراء ما ليس باستخبار ود ستفهام في اختصاص المتحدث عنه في المعرفة عند المتكلم كقولك: ما أدري أمحمد حاضر المحاضرة أم عليّ، باستواء كلّ من (محمدٍ) و(عليّ) في المعرفة عند المتكلم، ومن الواضح أنّ هذا ليس استفهاماً عن محمد، أو عليّ، وإنْ بدا أول وهلة استفهاماً.

---

(1) سيبويه: 2/ 231-232.

وكذا الأمر في نحو: ما أدري أفعل أم لم يفعل بمنزلة قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو، وأزيد أفضلُ أم خالد، إذا أردت الاستفهام عن ذلك، لأنَّ علم المتكلم في الوجود، أو الأفضلية قائم ومعروف، وأنك لا تريد معنى أيهما ولكنّك أضربت عن الأول، واستفهمت عن الثاني.

وكذا قول القائل: وعلى المضارب الوضيعةُ أيُّها البائع، لا يجوز فيه أن يقال: يا أيُّها البائعُ، لعدم إرادة القائل تنبيه إنسانٍ ما، أو ندائه وإنّما أراد تخصيصاً، و(يا) إفادة الزجر واللوم مع التنبيه من إفادة نداء.

ثانياً: أمّا قولهم: اللهمَّ اغفر لنا أيتُها العصابة، فلا يراد به نداء العصابة، ولكنَّ المراد تخصيص شيء دون غيره، كما هو الحال في النداء، وقد جرى اسم النداء (أيتُها) لمساواتها إيّاه في الاختصاص، وإجراء أداة النداء على العصابة لا يدلّ أنّها مدعوة أو مناداة، بل لأنَّ الاختصاص الذي في النداء (وإنّما حق النداء على تعطف المخاطب عليك، ثمَّ تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك ممّا توقعه إليه، فهو مختصّ من غيره، في قولك: يا زيدُ....)[1].

ولـمّا كان نحو: (اللهمَّ اغفر لنا أيتُها العصابة) غير قابل لتقدير حرف النداء فيه، فإعرابه يمكن أن يكون كالآتي:

أيتُها العصابة: في موضع اسم مبتدأ خبره محذوف، أو أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: العصابةُ المذكورة من أقصد، أو أعني، أو أريد.

---

[1] المبرد: المقتضب، 2/ 247-248.

تراكيب الاختصاص

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظُه على موضع النداء نصباً لأنّ موضع النداء نصبٌ، ولا تجري الأسماءُ فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يُجروها على حروف النداء، ولكنّهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك: إنّا مَعْشَرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنّه قال: أعني، ولكنّه فعلٌ لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكنّ ما بعده محمولٌ على أوله، وذلك نحو قوله، وهو عمرو بن الأهتم:

إنّا بني مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذَوُو حَسَبٍ   فينا سَراةُ بني سَعْدٍ وناديَها

وقال الفرزدق:

ألم تَرَ أنّا بني دارمٍ   زُرارةُ منّا أبو مَعْبَدِ

فإنّما اختُصّ الاسمُ هُنا ليُعرف بما حُمل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار، وقال رؤبة:

بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبابْ

وقال: نحن العُربَ أقْرَى الناس لضَيْف، فإنّما أدخلت الألف واللام لأنّك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تُجره مجرى الأسماء في النداء، ألا ترى أنّه لا يجوز لك أن تقول: يا العربَ، وإنّما دخل في هذا الباب من حروف النداء أيٌّ وحدها، فجرى مجراه في النداء)[1].

---

(1) سيبويه: 2/ 234-235.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الاختصاص: لم يجد سيبويه الاختصاص وقد ذكره مع النداء لأنَّ العامل فيه وفي المنادى فعل لا يجوز إظهاره، وكلاهما يفيد القصد والاختصاص، وهو تركيب يذكر فيه اسم ظاهر منصوب بعد ضمير المتكلم بأنواعه لبيان المقصود من هذا الضمير.

ويسمى الاسم الظاهر المنصوب الذي يبين المقصود من الضمير مختصاً.

ثانياً: يجيء الاسم المنصوب على هيئة النداء، مع أنه غير منادى، وسنبيّن الفروق بين ما ينصب على النداء، وما ينصب على الاختصاص.

ويقال في الاختصاص: إنّا – معشرَ العرب – نأبى الضيم.

فـ (معشرَ العربِ) مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: أخصُّ أو أقصد أو أعني، وهذا الفعل لا يجوز إظهاره، اكتفاء بعلم المخاطب، وليس هذا لاسم محمولاً على الأول أيْ على الضمير (نا) في: (إنّا)، لان (معشرَ العربِ) جملة اعتراضية، وقد اكتنفها (إنّ واسمها وخبرها): نأبى الضيم.

ثالثاً: ومـمّا استشهد به سيبويه للاختصاص قول عمرو بن الاهتم (ت 57هـ)[1]:

إنّـا بـني مِنقَـرٍ قَـومٌ ذوُو حَسَبٍ ... فينـا سَـراةُ بـني سَـعْدٍ وناديهـا

والشاهد فيه نصب (بني منقر) بفعل محذوف وجوباً على الاختصاص لإفادة الفخر، وبنو منقر: حي من بني سعد بن زيد مناة، والسَّراة: السّادة. وكذا قول الفرزدق[2]:

ألم تَــرَ أنّــا بــني دارمٍ ... زُرارةُ منّــا أبــو مَعْبَــدِ

والشاهد فيه ما في الشاهد قبله.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 2/ 18، وينظر: المبرد: الكامل، 1/ 394.

(2) ديوانه، ص 169، وينظر: ابن يعيش، 2/ 18.

وزرارةُ: والد معبد بن زرارة من بني دارم.

وكذا قوله رؤبة [1]:

بنـــا تميمـــاً يُكْـــشَفُ الـــضَّبابْ

بنصب (تميماً) بفعل محذوف وجوباً على الاختصاص لإفادة الفخر.

رابعاً: ويتضح مـمّا مثل بـه سيبويه واستشهد صـور الاسـم المنصوب على الاختصاص وهو إمّا أن يكون:

1- معرّفاً بأل، أو مضافاً إلى ما فيه أل.

2- علماً مفرداً، أو مضافاً إلى علم وهو قليل.

3- أن يكون بلفظ (أيُها) (وأيَّتها) متلوين باسم ظاهر مرفوع يعرب نعتاً أو بدلاً لكلٍّ منهما، ويكون تابعاً لهما على اللفظ.

وظائف الاختصاص الدلالية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا قول لبيد:

نحـــن بنـــو أمّ البـــنين: الأربعـــة ... ونحـــن خـيرُ عـــامر بـــنِ صَعْـصَعَةْ

فلا يُنشدونه إلاّ رفعاً، لأنّه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرفوا بأن عدَّتهم أربعةٌ، ولكنّه جعل الأربعة وصفاً، ثمّ قال: المُطْعِمون الفاعِلون، بعدما حَلاّهم ليُعرفوا. وإذا صغّرت الأمرَ فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب، وذلك قولك: إنّا معشرَ الصّعاليك لا قوةَ بنا على المُرُوّة.

---

(1) ديوانه، ص 169، وينظر: البغدادي، 10/ 412.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ قولهم: بك اللهَ نرجو الفضلَ، وسُبْحانك الله العظيمَ، نصبُه كنصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم، وزعم أنّ دخول أيّ في هذا الباب يدلّ على أنّه محمول على ما حُمل عليه النداء، يعني أيتُها العصابة فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه يا، ولكنّهم خزلوها وأسقطوها حين أجروه على الأصل)[1].

أقول:

أولاً: لا يجوز – على رأي سيبويه – في قول لبيد[2] نصب (بنو) على الاختصاص لأنّه ليس في معرض الفخر أو التعظيم، وإنّما هو إخبار عن الضمير (نحن) الغرض منه الإخبار عن نسبهم وعددهم، ولذلك وصفه بالعدد (الأربعة) ومن النحاة من أجاز النصب[3].

ثانياً: ومن وظائف الاختصاص زيادة على الفخر والتعظيم ذكر سيبويه وظيفة التحقير والتصغير من الشأن، كقول القائل:

أنتم – المتخاذلين – سببُ خراب هذه الأمة.

ومن وظائف الاختصاص أيضاً إفادة معنى التعظيم، نقول:

- بك – الله – نرجو الفضلَ.

و – سبحانك – الله العظيمَ-.

وقد يفيد الاختصاص أيضاً معنى التواضع والاستعطاف، نقول:

أنا – العبدَ الفقيرَ للهِ – لا أعمل إلاّ ما يرضيه.

وليس بخافٍ أنّ النصب على الاختصاص بيان وتوضيح للمقصود من الضمير الذي تبدأ به الجملة.

---

(1) سيبويه: 2/ 235-236.

(2) ديوانه، ص 340، وينظر: البغدادي، 4/ 171.

(3) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 516.

ما لا يجوز نصبه على الاختصاص

قال سيبويه - رحمه الله-:

(واعلم أنّه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول: إنّي هذا أفعل كذا وكذا، ولكنْ تقول: إنّي زيداً أفعلُ، ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسماً معروفاً، لأنّ الأسماء إنّما تُذكرها توكيداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرةُ فقلت إنّا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكنّ هذا موضعُ بيانٍ كما كانت الندبةُ موضع بيان، فقُبح إذ ذكروا الأمرَ توكيداً لـما يعظّمون أمره أن يذكروا مبهماً، وأكثرُ الأسماء دُخولاً في هذا الباب بنو فُلان، ومَعْشَر مُضافةً، وأهلُ البيت، وآلُ فُلانٍ، ولا يجوز أن تقول إنّهم فعلوا أيّتُها العصابةُ، إنّما يجوزُ هذا للمتكلم والمكلَّم المنادى، كما أنّ هذا لا يجوز إلاّ لحاضرٍ، وسألتُ الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصَّلَتانِ العبديّ:

يـا شـاعراً لا شـاعرَ اليَـوْمَ مِثْلَـهُ　　　جَريـرٌ ولكـنْ في كُلَيْـبٍ تَواضُـعُ

فزعما أنّه غيرُ منادى وإنّما انتصب على إضمارٍ كأنّه قال يا قائلَ الشِّعْرِ شاعراً، وفيه معنى حَسْبُك به شاعراً، كأنّه حيث نادى قال حسبُك به، ولكنّه أضمرَ كما أضمروا في قوله: تالله رجلاً وما أشبهه، مـمّا ستجده في الكتاب إنْ شاء الله تعالى) [1].

أقول:

أولاً: لا يجوز نصب أسماء الإشارة على الاختصاص، فلا يقال: إنّي - هذا - أفعل خيراً، بنصب هذا بفعل محذوف تقديره أخصّ، والصحيح أن يقال - إنّي محمداً أفعلُ خيراً، بتعيين المقصود بالضمير في (إنّي) بإطلاق (محمداً)، فلا يجوز إلاّ ذكر اسم معرفة يؤكد الضمير المتصل ويوضّحه، ويدلّ على المراد به.

---

(1) سيبويه: 2/ 236-237.

ولا يجوز نصب النكرة على الاختصاص، لا يقال: إنّا - قوماً - لا نرضى الضيم، إذ لا فائدة من إطلاق النكرة لتعيين المقصود بالضمير.

ثانياً: يشير سيبويه إلى أنّ أكثر المستعمل في الاختصاص ألفاظ من نحو: بنو فلان، و(معشر) مضافة إلى جنس معين، وأهل البيت، وآلُ فُلان، وقد عرفت اللغة اليوم كثيراً من الأسماء التي يمكن نصبها على الاختصاص، فلنا أن نقول:

نحن – الشبابَ – عمادُ الوطن.

ونحنَ – العمالَ – صناع حضارة

ونحن – الفلاحين أو الطلبة، أو الجنود أو غير ذلك ممّا يُمدح ويفتخر به.

ونقول:

أنتم أيُها الجنودُ حماةُ الأوطان.

وأنتن أيتُها الأمهاتُ مدارسُ الحياةِ.

ثالثاً: وأمّا قول الصّلتان العبديّ (ت نحو 80هـ) [1]:

يـا شـاعراً لا شـاعرَ اليـومَ مِثلَـهُ ... جريـرٌ ولكـنْ في كُلَيـبٍ تواضُـعُ

فهو على رأي الخليل ويونس – رحمهما الله – ليس من النداء، فـ (شاعراً) منتصب على إضمار على الحالية والتقدير: يا قائلَ الشعرِ شاعراً، أو هو على معنى: يا قائل الشعر حسبُك بجرير شاعراً.

والشاعر لا يقصد أحداً بعينه.

وقد أجاز السيرافي أن يكون (شارعاً) منصوباً على النداء، ويكون على لفظ المنادى النكرة، وإنْ كان يقصد به قصد واحد بعينه في المعنى [2].

---

(1) ينظر: البغدادي، 1/ 305.

(2) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 565.

والصلتان قد حَكَم بين جرير والفرزدق فحكم للفرزدق بشرف قومه، وفضّل شعر جرير على قومه، ومن الطبيعي أن يرضى الفرزدق بتفضيل قومه على قوم جرير، وإنْ حكم للأخير بجودة الشعر، ومن الطبيعي أيضاً أن يرفض جرير هذا الحكم، فقال الصلتان في هذا:

ألا إنّما تحظى كليبٌ بشعرها ... وبالمجدِ تحظى دارمٌ والأقارعُ
أيا شاعراً لا شاعرَ - اليوم - مثلُهُ ... جريرٌ، ولكنْ في كُليبٍ تواضعُ

الحوصلة ختامية في الاختصاص

يوافق الاختصاص النداء في:

1- التشابه اللفظي.
2- كون الاسم بعدهما منصوباً، أو في محلّ نصب.
3- كلاهما لا يكون إلاّ للحاضر أصلاً.

ويفترقان في الآتي:

1- النداء تركيب إنشائي والاختصاص تركيب خبريّ.
2- في النداء تستعمل أداة النداء، وقد تحذف، ولا يجوز استعمال النداء في الاختصاص.
3- الغرض من النداء دعوة المخاطب ليلتفت إليك، أو ليتنبه، والغرض من الاختصاص تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه من حكم في أول الكلام مطلقاً.
4- المنادى المفرد والاسم المختص جملة اعتراضية من فعل محذوف واسم منصوب به على الاختصاص.
5- يكون النداء علماً، ونكرة مقصودة، وغير مقصودة، ولا يكون الاسم المنصوب على الاختصاص كذلك، وقلّما ينصب العلم المفرد على الاختصاص، وكذلك ما أضيف إليه.

6- لا يكون الاسم المخصوص نكرة، ولا اسم إشارة، ولا اسم موصول، ولا ضميراً بخلاف النداء كما مرّ.

7- يكون المتقدم على لاسم المخصوص ضميراً، بمعناه، وليس من هذا في النداء.

8- الاختصاص يفيد تخصيص ضميرا المتكلم كثيراً، والمخاطب ليلاً، والنداء للمخاطب أصلاً.

9- الاسم بعد (أيّ) يجوز فيه الرفع اتباعاً للفظ، والنصب اتباعاً للمحل، ولا يجوز في الاختصاص إلاّ الرفع اتباعاً للفظ.

10- المنادى مفرد والاسم المختص جملة اعتراضية من فعل محذوف واسم منصوب على الاختصاص.

من التعجّب غير القياسي

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وممّا جاء وفيه معنى التعجّب كقولك: يا لك فارساً، قول الأخوص بن شريح الكلابي:

تَمَنّانِي لِيَلْقاني لَقيطٌ ... أعامِ لكَ بنَ صَعْصَعَةَ بنِ سَعْدِ

وإنّما دعاهم لهم تعجُّباً، لأنّه قد تبيّن لك أنّ المنادى يكون فيه معنى افعل به، يعني يا لك فارساً، وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا البيت مثلُ ذلك، للأخطل:

أيامَ جُمْلٍ خَليلاً لو يَخافُ لها ... صُرْماً لَخُولِطَ منه العَقْلُ والجَسَدُ

وقال في قول الشاعر:

يا هِنْدُ هِنْدٌ بينَ خِلْبٍ وكَبِدْ

أنّه أراد: أنت بين خلبٍ وكبد، فجعلها نكرةً، وقد يجوز أن تقول بعد النداء مقبلاً على من تحدّثه، هندٌ هذه بينَ خلبٍ وكبدٍ، فيكونُ معرفةً) [1].

أقول:

أولاً: ومن تراكيب التعجّب غير القياسية ما يعبّر به بالجار والمجرور كقول الأخوص[2]، والشاهد فيه قولك: (لك) أيّ: دعائي لك، وفيه معنى التعجب لكونه بمنزلة ما يكون على صيغة النداء وليس بنداء في نحو: يا لك فارساً، أيّ: أعجب لك في هذه الحال.

وعلى هذا تكون بعض التراكيب التي تأتي على صورة النداء تفيد معنى التعجّب وليس فيها معنى الدعاء إلى أمر أو غيره كما هو الحال في النداء وسياق الحال في بيت

---

(1) سيبويه: 2/ 237–239.

(2) ينظر: العيني، 4/ 300، والأشموني: 3/ 176.

الأخوص دليل على أنه لم يقصد نداءً، بل أراد التعجّب من أمر خصمه، وقد توعده بالقتل، فقال الأخوص هذا متعجّباً لقومه بني عامر من تمنيه لقتله وتوعد له.

وكذا الأمر في البيت الذي نسبه سيبويه للأخطل وهو قوله[1]:

أيَامَ جُمْلِ خَليلاً لَو يَخافُ لها صُرماً لَخُولِطَ منه العَقلُ والجَسَدُ

والشاهد فيه نصب (خليلاً) على الاختصاص الذي فيه معنى التعجّب والتقدير: أعجب بها خليلاً، أيَ: ما أعجبها خليلاً.

والصرم: الهجران، وخولط: تغيّر.

ثانياً: وممّا ليس من النداء قول الشاعر[2]:

يا هِنْدُ هِنْدٌ بينَ خِلْبٍ وكَبِدْ

فالاسم المكرر (هندٌ) خبر لمبتدأ محذوف وتقديرها نكرة موصوفة بما بعدها أراد أنّ (هندٌ) مستقرة بين خلب وكبد، كما يقال: أنت زيد من الزيدين، وقد يجوز أن تقول بعدُ – مقبلاً على من تحدثه – هندٌ هذه بين خلبٍ وكبدٍ.

وقوله: يا هندُ، نداء لها وخطاب، وبجعلها معرفة أخرجها من أن تكون مخاطبة، وحدّث غيرها عنها[3].

ويجوز أن تجعلها معرفة على أصلها مقطوعة أيضاً ممّا قبلها، وكأنّه قال: هند هذه المذكورة بين خلبي وكبدي مستقرة، والخلب: حجاب القلب، أراد أنّ ذكرها حاصل بين كبده وقلبه.

---

(1) ينظر: الشنتمري، 1/ 572.

(2) ينظر: الشنتمري، 1/ 329.

(3) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 519، والشنتمري، 1/ 329.

الترخيم

قال سيبويه – رحمه الله–:

(والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، وقد كتبناه فيما مضى، وستراه فيما بقي إن شاء الله تعالى.

واعلم أنّ الترخيم لا يكون إلاّ في النداء إلاّ أن يضطر شاعرٌ، وإنّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك فيما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من (قومي) ونحوه في النداء)[1].

أقول:

الترخيم لغة: التسهيل والتليين والترقيق، يقال: صوت رخيم، أيّ: سهل وليّن ورقيق.

وهو في الاصطلاح: حذف آخر المنادى تخفيفاً، ومن غير علّة. وذلك لكثرة النداء في كلامهم.

ولذلك قال سيبويه: (إنّ الترخيم لا يكون إلاّ في النداء) مع كونه أعني الترخيم قد يقع للضرورة الشعرية، وسنرى على هذا الأساس أنّ الترخيم ثلاثة أنواع هي:

1- ترخيم النداء.
2- وترخيم الضرورة الشعرية بشرط كون الاسم صالحاً للنداء؟.
3- ترخيم التصغير.

ما لا يرخّم

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا في وصف؛ لأنّهما غيرُ منادين، ولا يرخم مضاف ولا اسمٌ منوّنٌ في النداء؛ من قبل أنّه جرى على الأصل وسَلِمَ من الحذف، حيث أجري مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب، يقول: إن المحذوف في

---

(1) سيبويه: 2/ 239.

الترخيم إنّما يقع على النداء لا على الإعراب، وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت كنت إنّما حذفت هذا الإعراب، ومع ذلك إنّه إنّما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم، ولا يُحذفُ قبل أن تنتهي إلى آخره،لأنّ المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم، سولا يُرخَمُ مستغاثاً به إذا كان مجروراً، لأنّه بمنزلة المضاف إليه، ولا تُرخَمُ المندوب لأنّ علامته مستعملةٌ، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم)[1].

أقول:

أولاً: للاسم المرخم شروط معينة، لا يرخم إن لم تتوافر فيه ومن هذه الشروط نذكر الآتي:

1- ألاّ يكون الاسم المرخم مضافاً إليه لأنّه منزل منزلة التنوين ممّا قبله، وهذا ما ذكره سيبويه، وقد أجاز الكوفيون ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه نحو: يا آل عام، في: يا آل عامل[2].

2- ألاّ يكون الاسم المراد ترخيمه مستغاثاً به، ولا مندوباً.

3- ألاّ يكون شبيهاً بالمضاف، ولا نكرة مقصودة.

4- ألاّ يكون مركباً تركيباً مزجياً، أو تركيباً إسنادياً، على خلاف في الأخير كما سيأتي.

5- ألاّ يكون مبنياً.

6- أن يكون رباعياً فما فوق.

7- وألاّ يكون بالألف واللام، لأنّه لا يصلح للنداء.

وعلى هذا يُقيّد الاسم المراد ترخيمه بأن يكون علماً مفرداً، منادى، وبذلك يخرجون العلم المنادى المعرب، والمضاف، والشبيه بالمضاف، والمستغاث، والمركب، والمبهم، والثلاثي المجرد.

---

(1) سيبويه: 2/ 240.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف المسألة (48).

ثانياً: يرى سيبويه أنّ علّة عدم جواز ترخيم المضاف إليه تكمن في كونه منزل من المضاف منزلة التنوين ممّا قبله فليس بآخر المنادى حقيقة، وكذلك الاسم المنوّن في النداء الجاري على الأصل والسالم من الحذف والمحمول على ما ينصب، والمحذوف في الترخيم يقع على النداء لا على الإعراب، وفي قولك: يا يزدُ أقبل، بحذف ياء المضاف إليه إنّما تحذف الإعراب، ومن الثابت أنّ الحذف يقع على آخر الاسم، ولا يجوز أن تحذف من الاسم المرخم شيئاً إلاّ بعد أن يستكمل آخره، ويتحدد المقصود منه. وبعد أن تتحدّد صورته، والاسم المضاف تتحدد صورته بالمضاف إليه الذي يكون مع المضاف بمنزلة الاسم الواحد، وبمنزلة التنوين من الاسم المنوّن

ثالثاً: ويعلل سيبويه عدم إجازة ترخيم المستغاث به إذا كان مجروراً باللام، لكونه بمنزلة المضاف إليه، أيّ أنّ المستغاث به المجرور باللام شبيه عنده بالمضاف إليه، لأنّه مجرور مثله، فكان غير منادى إذا لم تعمل أداة النداء في لفظه، وإنّما عملت في موضعه، فإن لم تجرّ باللام جاز ترخيمه[1]، لأنّ المجرور باللام معرب، وغير المجرور المفرد مبنيّ.

رابعاً: وعلّة منع ترخيم المندوب في نحو: وامحمداه تتحدد في كونه ليس بمنادى حقيقة، وإنْ كانت صورته المنادى، لأنّه لا يتطلب إقباله، زد على ذلك أنّك لا تفيد الندبة إلاّ بذكر علامة المندوب وأعني بها ألف الندبة، فإذا حذفت هذه الألف لم يتبين الترخيم، ويختلط النداء بالندبة، وهما مفترقان شكلاً ودلالة.

حكم آخر الاسم المرخّم من الإعراب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا ثنيت لم ترخم؛ لأنّها كالتنوين، واعلم أنّ الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتةً على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إنْ كان فتحاً أو كسراً أو ضماً أو وقفاً؛ لأنّك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنّك حذفت حرف

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 251.

الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرفُ الذي يلي ما حُذف على حاله، لأنه ليس عندهم حرف الإعراب، وذلك قولك في حارث: يا حارِ، وفي سلمة: يا سَلَمَ، وفي بُرثن: يا برثُ، وفي هرقل: يا هِرَقْ) [1].

أقول:

أولاً: إذا كان الاسم مثنى لا يرخم على رأي سيبويه، لأنه بمنزلة الاسم المنوّن والمنوّن لا يرخم.

ثانياً: في حكم الحرف المتطرف بعد الحذف لغتان صحيحتان.

الأولى: إبقاء الاسم المرخم على ما كان عليه من حركة وسكون فتحة أو كسرة أو ضمة أو سكون ويسمى (لغة من ينتظر) فنقول في (جعفر) و(خالد) و(منصور): يا جعفَ بالفتح، وخالِ، بالكسر، ومنصُ بإبقاء الضمة، ويا هرقْ: بالسكون.

وهذه اللغة الأكثر، ولذلك قدّمها سيبويه بالذكر.

والثانية: إجراء أحكام أواخر المناديات على الاسم المرخم فيقال: يا جعفُ، وخالُ، ويا منصُ، ويا هرقُ، بالضم في الفاء، واللام، والصاد، والقاف، أيَ اجتلاب الضمة التي كانت في الأصل، وتسمى (لغة من لا ينتظر).

---

(1) سيبويه: 2/ 240.

ما يحذف عند الترخيم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما أواخرُ الأسماء فيه الهاءُ اعلم أنَّ كلَّ اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسماً خاصاً غالباً، أو اسماً عاماً لكلِّ واحد من أمة، فإنَّ حذف الهاء منه في النداء أكثرُ في كلام العرب، فأمّا ما كان اسماً غالباً فنحوُ قولك: يا سَلْمَ اقبل، وأمّا الاسم العام فنحو قول العجاج:

جاريَ لا تستنكري عذيري

إذا أردت يا سَلَمةُ، ويا جاريةُ.

وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك: يا شا ادجُني ويا ثب أقبلي، إذا أردت: شاةٌ وثُبةٌ) [1].

أقول:

أولاً: إذا كان العلم المفرد بتاء التأنيث يرخم بحف هذه التاء وحدها سواء في ذلك القليل الحروف وكثيرها، والمزيد فيه قبلها وما ليس كذلك، فيقال في: ثُبة، وسلمةٌ، جارية، وسفرجلة، وقَرجانة، أعلاماً: يا ثبُ، وسلمَ، وجارِي، ويا سفرجل، ويا مرجان، وإذا كان العلم المفرد بغير تاء التأنيث خماسياً فصاعداً، وقبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة فترخيمه بحذف آخره وحذف حرف اللين المذكور، فيقال في: مروان، وعفراء، وعرفات، ويا مرو، ويا عفر، ويا عرف.

فلو كان الذي قبل آخره حرف اللين المقيّد رباعياً، اقتصر على حذف الآخر، فيقال في: عماد، وسعيد، وثمود: يا عما، ويا سعى، ويا ثمو.

---

[1] سيبويه: 2/ 241.

ثانياً: ويستشهد سيبويه على حذف حرف النداء ضرورة مع ترخيم المنادى بقول العجاج [1]:

جاري لا تستنكري عذيري　　　سَيْرِي، وإشفاقي على بعيري

أراد يا جارية، فحذف حرف النداء ورخمه بحذف تاء التأنيث، وحذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلاّ عند الكوفيين كما سنرى.

و(جاري) اسم منكور قبل النداء لا يتعرف إلاّ بحرف النداء، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه فضلاً عن ترخيمه. والعذير هنا: بمعنى الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها، وقد بيّن بقوله: سيري وإشفاقي، الحال التي ينبغي أن يعذر فيها، ولا يلام عليها.

ثالثاً: يمثل سيبويه بـ(ياشا ادجُني) على ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة، أيْ: يا شاةُ أقيمي ولا تسرَحي، يقال: شاة داجن: إذا ألفت البيوت واستأنست.

ومن أوجه الخلاف بين النحاة (ترخيم الاسم الثلاثي) فالكوفيون يجوزون ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً، وذهب بعضهم إلى أنّ الترخيم جائز في الأسماء على الإطلاق، والبصريون يمنعون ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيون [2].

---

(1) ديوانه، 1/ 332، وينظر: ابن هشام: شرح اللمحة، 2/ 146، والبكري: أراجيز العرب، ص 85، برواية: (سعيي) بدلاً من: سيري.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 49) وابن يعيش، 2/ 20.

إثبات تاء التأنيث في المنادى المرخم والوقف عليها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ ناساً من العرب يُثبتون الهاء فيقولون: يا سَلَمةُ أقبل، وبعضُ من يثبت يقول: يا سَلَمةَ أقبل. واعلم أنّ العرب الذي يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يا سَلَمَهْ ويا طَلْحَهْ، وإنّما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمةً لها في الوقف كما لزمت الهاء وقف ارْمِه، ولم يجعلوا المتكلم بالخيار وحذف الهاء عند الوقف وإثباتها، من قبل أنّهم جعلوا الحذف لازماً لهاء التأنيث في الوصل، كما لزم حذف الهاء من ارْمِهِ في الوصل وكأنّهم الزموا هذه الهاء في ارْمِهِ في الوقف ولم يجعلوها بمنزلتها إذا بينت حركة ما لم يحذف بعده شيءٌ نحو عليه وإليه، ولكنها لازمة كراهية أن يجتمع في ارمه حذفُ الهاء وتركُ الحركة، فأرادوا أن تثبت الحركةُ على كلّ حال، ليكون ثباتُها عوضاً من الحذف للياء والهاء، فبُينت الحركةُ بالهاء في السكوت ليكون ثباتُها في الاسم على كلّ حال؛ لئلا يخلّو به) [1].

أقول:

أولاً: الأصل في ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث أنْ تحذف تاء التأنيث يقال في ترخيم: (يا جاريةُ) لمعيّنة: (يا جاريَ) بحذف التاء وينقل سيبويه عن بعض العرب إثباتهم تاء التأنيث يقولون: يا سلمةُ، أقبل، ويا سلمةَ أقبل على لغتي من لا ينتظر الحركة ولغة من ينتظر.

هذا إذا لم يخف الالتباس بين المذكر والمؤنث، ومنه ترخيم نحو: (هُمَزَة) يقال في: يا همزةُ: يا همزُ، وفي (مَسْلَمةُ) بفتح الميم علم رجل: يا مَسْلَمُ، بالضم فيها إذا لا لبس في التذكير والتأنيث، لأنّ (هُمزة) ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث قال تعالى: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ [من سورة الهمزة: 1].

---

[1] سيبويه: 2/ 242.

أمّا إذا خيف الالتباس بالمذكر فيرخم الاسم المعين على لغة من لا ينتظر المحذوف، فيقال في ترخيم نحو: مُسلمة – بضم الميم –، وحارثة – بالحاء المهملة والثاء المثلثة– وحفصة: يا مسلمَ، ويا حارثَ ويا حفصَ بالفتح فيهن، ولا يقول: يا مسلمُ، ويا حارثُ ويا حفصُ بالضم على لغة من لا ينتظر المحذوف، لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه[1].

ثانياً: يرى سيبويه أنَّ ترخيم نداء ما فيه تاء التأنيث أكثر من دون ندائه، وأنَّ بعض العرب يثبتون تاء التأنيث في الترخيم فيقولون: يا سلمةُ أقبل وبعضهم يقول: يا سلمةَ – بفتح التاء – وعلى ما قرَّر سيبويه بيت النابغة الذبياني[2]:

كليني يا أميمةَ ناصب ... وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

بفتح تاء أميمةَ.

ويعلّل سيبويه فتح تاء التأنيث بأنّه لـمّا كان الأكثر في نداء ما هي فيه نداءه بحذفها، قدّر وهي ثابتة عارياً منها فحرّكت بالفتح لأنّها حركة ما وقعت موقعه وهو الحرف الذي قبلها، ولـمّا كان الأكثر فتح التاء، وطلباً للتخفيف وقفوا عليها بالهاء في الوصل.

وقد ترتب على كون ترخيم الاسم المختوم بتاء التأنيث أكثر من تتميمه أن شبّه بالفعل المحذوف آخره وقفاً كـ (ارمِ) فسوّوا بينهما في توقي حذف الحركة غالباً حين الوقف عليها بزيادة هاء السكت، وإعادة التأنيث، فقالوا في الوقف: يا سلمهْ في المنادى المرخم، كما قالوا: (ارمِهْ) في الفعل، ولم يجعلوا هذه الهاء بمنزلتها إذا بينت حركة ما لم يحذف بعده شيء على بعض لهجات العرب ممّن يقولون في: عليّ وإليّ: عليّه، وإليَّهْ.

ولم يستغنوا عن الهائين في الوقف على نحو: يا سلمهْ، وارمِهْ في أكثر الأحيان، فأثبتوا الحركة على كلّ حال تعويضاً من الحذف للياء والهاء، والحركة لا تُبان إلاّ بالهاء عند الوقف بها. ومن المعروف أن إذا حذف التاء عند الترخيم لا يستتبع هذا الحذف حذف حرف قبل هذه التاء، لأنّ تاء التأنيث في حكم كلمة منفصلة عمّا قبلها.

---

(1) الأزهري، 2/ 263-264.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 428.